التميز

فَضْلَةٌ نَحْوِيَّةٌ ذاتُ وَظِيْفَةٍ دَلالِيَّةٍ

الأستاذ الدكتور
عبد الفتاح أحمد الحموز
كلية الآداب / قسم اللغة العربية
جامعة الكويت

دار جرير
للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

التمييز

فَضْلَةٌ نحويَّةٌ ذاتُ وَظِيفةٍ دلاليَّةٍ

التَّمْيِيزُ فَضْلَةٌ نَحْوِيَّةٌ ذاتُ وَظِيفَةٍ دَلالِيَّةٍ

أ.د عبد الفتاح الحموز

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2015/9/4275)

رقم التصنيف : 415.337

الواصفات:/قواعد اللغة //اللغة العربية //

الطبعة الأولى 1436هـ - 2016م

دار جرير للنشر والتوزيع

عمّان - شارع الملك حسين - مقابل مجمع الفحيص التجاري
هاتف : 4651650 - فاكس : 4643105 - 6 - 00962
ص . ب . : 367 عمّان 11118 الأردن
E-mail: dar_jareer@hotmail.com

ردمك ISBN 978-9957-38-359-6

التَّمْيِيْزُ

فَضْلَةٌ نَحْوِيَّةٌ ذاتُ وَظِيْفَةٍ دَلالِيَّةٍ

الأُسْتاذ الدّكتور

عَبد الفتّاح أحمد الحموز

جامعة الكويت

كليّة الآداب / قسم اللُّغة العربيّة

الطبعة الأولى

1436 هـ - 2016م

دار جرير للنشر والتوزيع

الفهرس

التّقْدِيم

لَعَلَّ ما فَرَضَ عليَّ سُلْطانَهُ في أَنْ أُفْرِدَ للمَنْصُوْبِ على التَّمْيِيْزِ مُؤَلَّفا خاصّاً أَنَّنيْ كُلِّفْتُ بتأْلِيْفِ كِتابٍ يَجْمَعُ في أَثْنائِهِ، وحَناياهُ مَوْضُوْعاتِ النَّحْوِ لطَلَبَةِ جامِعَةِ الكُوَيْتِ غَيْرِ المُخْتَصِيْنَ يَحْمِلُ العُنْوانَ الآتِيَ (مَهاراتُ الاتِّصالِ اللُّغَوِيِّ))، وبَعْدَ أَنِ انْتَهَيْتُ مِنْ كِتابَةِ بَعْضِ المَوْضُوْعاتِ بإِيجازٍ آثَرْتُ الاعْتِذارَ عَنْ عَدَمِ الرَّغْبَةِ في مُواصَلَةِ هذا العَمَلِ رَغْبَةً في أَنْ أُفْرِدَ كِتاباً شامِلاً مَسائِلَ، وشواهِدَ، وتَدْرِيْباتٍ لكُلِّ فَضْلَةٍ مِنَ الفَضَلاتِ النَّحْوَيَّةِ ذَواتِ الوَظائِفِ الدَّلالِيَّةِ إِنْ أَمْكَنَ للأَسبابِ الآتِيَةِ:

(١) أَنَّنِيْ أُوْثِرُ أَنْ يَكُوْنَ الكِتابُ شامِلاً يَسُدُّ فَراغاً في مَكْتَبَتِنا النَّحْوِيَّةِ، لأَنَّ ما يُطالِعُنا فيها مِنْ تَآلِيْفَ للمُحْدَثِيْنَ يَخْلُوْ مِنَ الاسْتِقْصاءِ الشّامِلِ، والتَّعْلِيْلِ، والتَّوْضِيْحِ، والتَّدارِيْبِ، والشَّواهِدِ، في الغالِبِ، وغَيْرِها إِذا اسْتَثْنَيْنا كِتابَ (النَّحْو الوافِيْ) لعَبّاس حَسَن، وبَعْضَ التَّآلِيْفِ الأُخْرَى على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هذِهِ التَّآلِيْفَ ثَرَّةٌ تَمْلأُ رُفُوْفَ المَكْتَباتِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَعُوْدُ إِلى أَنَّ غايَةَ مُؤَلِّفِيْها تَكْمُنُ في الرَّغْبَةِ في تَحْقِيْقِ كَسْبٍ مادِّيٍّ في الغالِبِ.

(٢) أَنَّ تَآلِيْفَ القُدامَى الَّتِيْ تَبِعَهُمْ فيها المُحْدَثُوْنَ مُهَذِّبِيْنَ، وناقِلِيْنَ تَخْلُوْ مِنْ تَوْظِيْفِ الدَّلالَةِ في أَثْناءِ الشَّرْحِ، والتَّوْضِيْحِ إِذا اسْتَثْنَيْنا مُؤَلِّفِيْ بَعْضِ كُتُبِ إِعْرابِ القُرْآنِ الكَرِيْمِ الَّذِيْنَ تَفْرِضُ عَلَيْهِم فيها المَعانِيْ المُتَوارَثَةُ، والمَذاهِبُ الفِقْهِيَّةُ سُلْطانَها في هذِهِ المَسْأَلَةِ. ولَسْتُ أُنْكِرُ أَنَّ لِتَناسِي هذِهِ المَسْأَلَةِ أَثَراً في نُفُوْرِ الطَّلَبَةِ مِنَ النَّحْوِ العَرَبِيِّ.

(٣) أَنَّ تَآلِيْفَ المُحدَثِيْنَ تَناسَى فيها مُؤَلِّفُوْها أَنْ يُوَظِّفُوا ما في بَعْضِ الدِّراساتِ اللُّغَوِيَّةِ الحَدِيْثَةِ في أَثْناءِ الحَدِيْثِ عَنْ مَسائِلِ النَّحْوِ إِنْ أَمْكَنَ إِذا اسْتَثْنَيْنا بَعْضَ إِسْهاماتِ الباحِثِيْنَ كالمُتَوَكِّلِ، والفاسي الفِهْرِيْ، وغَيْرِهِما.

(٤) أَنَّ تَآلِيْفَ القُدامَى، والمُحْدثين تَناسَى فيها مُؤَلِّفُوْها تَوْظِيْفَ أَثَرِ التَّواصُلِ الإِخْبارِيِّ بَيْنَ المُتَكَلِّمِ، والمُخاطَبِ، أَو المُخاطَبِيْنَ في مَسائِلِ النَّحْوِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا بُدَّ مِنْها.

(٥) أَنَّ كَثِيراً مِنْ مُؤَلِّفي التَّآلِيْفِ الحَدِيْثَةِ تُسَيْطِرُ عَلَيْهِمْ الحَماسَةُ للأُصُوْلِ النَّحْوِيَّةِ، والصَّرْفِيَّةِ أُسْوَتُهُمْ في ذلِكَ: لَيْسَ في الإمْكانِ أَبْدَعُ مِمَّا كانَ، وهذِهِ الحَماسَةُ مَنَعَتْهُمْ مِنْ رَجْعِ النَّظَرِ فيما يَحْتاجُ إلى هذا الرَّجْعِ مِنْ مَسائِلَ نَحْوِيَّةٍ، أَوْ صَرْفِيَّةٍ.

(٦) أَنَّ بَعْضَ مُؤَلِّفي هذِهِ التَّآلِيْفِ الحَدِيْثَةِ اكْتَفى بتَدْوِيْنِ ما جاءِ في تَآلِيْفِ القُدامِى دُوْنَ شَرْحٍ، أَوْ تَوْضِيْحٍ، أَوْ تَعْلِيْلٍ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَجْعَلُ الطَّلَبَةَ يَمِيْلُوْنَ إلى الحِفْظِ دُونَ تَبَيُّنِ المُرادِ مِنَ المَحْفُوْظِ. ولا شَكَّ في أَنَّ النَّحْوِ العَرَبِيَّ يَشْتَمِلُ على مَسائِلَ تَحْتاجُ إلى التَّوَقُّفِ عِنْدَها شَرْحاً، وتَوضِيْحاً، وتَعْلِيْلاً كما في زِيادَةِ الحُرُوْفِ، وغِيْرِها لتَحْقِيْقِ التَّوكِيْدِ، والعُدُوْلِ مِنَ النَّصْبِ إلى الرَّفْعِ في مِثْلِ قَوْلِكَ: سَمْعٌ، وطاعَةٌ، وأَضْرابِهِ، وغَيْرِها.

(٧) أَنَّ بَعْضَ كُتُبِ القُدامى، والمُحْدَثِيْنَ تَشِيْعُ فيها التَّأوِيْلُ، والتَّوَهُّماتُ، والتَّخَيُّلاتُ الَّتي لا تَحْتَمِلُها طَبِيْعَةُ اللُّغَةُ.

وحَمْلاً على ما مَرَّ فإِنَّنِيْ آثَرْتُ أَنْ أَنْهَجَ في هذا المُؤَلَّفِ نَهْجاً يَدُوْرُ في فَلَكِ ما يَأْتِيْ:

(١) اسْتِقْصاءُ كُلِّ مَسْأَلَةٍ مِنْ مَسائِلِ هذا المُؤَلَّفِ اسْتِقْصاءً شامِلاً في الغالِبِ مَصْحُوباً بما يَتَبَدَّى لِيْ مِنْ تَعْلِيْقٍ، أَوْ دَعْوَةٍ.

(٢) تَوْظِيْفُ ما يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَشِيْجٌ مِنَ الدِّراساتِ اللُّغَوِيَّةَ الحَدِيْثَةِ بالمَسْأَلَةِ مَوْضُوْعِ الحَدِيْثِ كالتَّقْدِيْمِ، والتَّأخِيْرِ، والوَظائِفِ الدَّلالِيَّةِ (الحال، التَّمْيِيْز، المَفْعُوْلُ المُطْلَق، المَفْعُوْل فيهِ، المَفْعُوْل لَه، المَفْعُوْل مَعَهُ)، والوَظائِفِ التَّداوُلِيَّةِ (وَظائِفُ خارِجِيَّةٌ ثَلاثٌ: المُبْتَدَأ، والمُنادَى، والذَّيْلُ، وظِيْفَتانِ داخِلِيَّتانِ: المِحْور، والبُؤْرَة)، وغَيْرِ ذلِكَ مِنَ المَسائِلِ الأُخْرَى.

(٣) الدَّعْوَةُ إلى تَناسِيْ البَحْثِ عَنِ العامِلِ إِلاَّ فيْما تَقْتَضِيْهِ الدَّلالَةُ، والاسْتِغْناءُ عَنْهُ بالوَظِيْفَةِ الدَّلالِيَّةِ ولا سِيَّما فيما يُعَدُّ مِنْ بابِ الفَضَلاتِ النَّحْوِيَّةِ كالحالِ، والتَّمْيِيْزِ، والمَنْصُوْبِ على المَصْدرِ، والمَفْعُوْلِ فِيْهِ، ولَهُ، ومَعَهُ ؛ لأَنَّها مِنْ وسائِلِ تَتْمِيْمِ المَعْنى

بتَطْويْلِ التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ، وتَوْسِعَتِه، ولَعَلَّ ما يُعَزِّزُ ذلِكَ عامِلُ التَّمامِ الكُوْفِيُّ، وأَنَّ النُّحاةَ مُجْمِعُوْنَ على أَنَّ الفَضَلاتِ النَّحْوِيَّةَ منْصُوْبَةٌ.

ولَعَلَّكَ تَتَّفِقُ مَعِيْ في أَنَّ التَّعَبُّدَ في مَحارِيْبِ النُّحاةِ القُدامى فَرَضَ سُلْطانَهُ على المُعْرِبِيْنَ المُحْدَثِيْنَ في تَآلِيْفِهِمْ مِنْ حَيْثُ التَّوَهُّمُ، والتَّأْوِيْلُ، وعَدَمُ التَّفَكُّرِ في المَسْأَلَةِ اكْتِفاءً بِما وَرِثُوْهُ مِنْ هؤُلاءِ القُدامى.

ولَسْتُ أُنْكِرُ أَنَّنِيْ أَسْرَفْتُ في ذِكْرِ الشَّواهِدِ، وهُوَ إِسْرافٌ قَدْ يَكُوْنُ مُبَرَّراً بالرَّغْبَةِ في تَعْزِيْزِ الأُصُولِ في أَذْهانِ القُرَّاءِ فَضْلاً عَنِ المَعانِيْ المُبْتَغاةِ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في كَوْنِ فَهرست المَوْضُوْعاتِ شامِلاً، ومُفَصَّلاً لتَّمْكِيْنِ القارِئِ، أَوِ الباحِثِ مِنْ تَبَيُّنِ كُلِّ مَسْأَلَةٍ مُفَصَّلَةً في مَكانِها.

(٤) تَعْزِيزُ مَسائِلِ هذا المُؤَلَّفِ بتَدارِيْبَ كَثِيْرَةٍ تشْتَمِلُ على ما يَأْتِيْ:

(أ) نَماذِج مُعْرَبَة: لَسْتُ أُنْكِرُ أَنَّنِيْ أَسْرَفْتُ في إِعْرابِ كُلِّ لَفْظَةٍ في كُلِّ شاهِدٍ، أَوْ قَوْلٍ مَصْنُوْعٍ، ولَعَلَّ هذا الإِسْرافَ يَعُوْدُ إِلى أَنَّيْ رَغِبْتُ فِيْ أَنْ يَكُوْنَ هذا المُؤَلَّفُ للمُخْتَصِيْنَ، وغَيْرِهِمْ ولا سِيَّما في هذا الإِعْرابِ.

(ب) نَصٌّ مَتْلُوٌّ بأَسْئِلَةٍ تَدُوْرُ في فَلَكِ المَسائِلِ الوارِدَةِ في هذا المُؤَلَّفِ.

(ج) كِتابَةُ المَطْلُوْبِ في المَكانِ الخالِيْ.

(د) اخْتِيارُ الإِجابَةِ الصَّحِيْحَةِ مِنْ إِجاباتٍ أَرْبَعٍ.

ولَسْتُ أُنْكِرُ أَنَّ هُنالِكَ تَداخُلاً في بَعْضِ مَسائِلِ هذا المُؤَلَّفِ، وآثَرْتُ تَعْزِيْزَ مَسائِلِ التَّمْيِيْزِ المُخْتَلَفَةِ بشَواهِدَ مِنَ القُرْآنِ الكَرِيْمِ، والحَدِيْثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيْفِ، والكَلامِ العَرَبِيِّ نَظْمِهِ، ونَثْرِهِ ولا سِيَّما المَثَلُ العَرَبِيُّ.

التَّمْيِيزُ
فَضْلَةٌ نَحْوِيَّةٌ ذاتُ وَظِيفَةٍ دَلالِيَّةٍ

تَوَجَّهَتْ إِحْدى النِّساءِ ومَعها أَوْلادُها الثَّلاثةُ إلى أَحدِ أسْواقِ الكُوَيْتِ، فاشْترتْ رِطْلاً (لَحْماً)، وعِشْرِيْنَ (مِتْراً) (صُوْفا)، واثْنَتيْ عَشْرةَ (كُرَّاسةً)، وثلاثَةَ عشَرَ (قَلَماً)، وأرْبَعَ عشْرَةَ (مِمْحاةً)، وصاعاً (قمْحا)، وبَعْد عَوْدتِها إلى البَيْتِ وَجَّهتْ إِلَيْها إِحْدَى بَناتِها السُّؤالَ الآتِيَ: كَمْ دِيْناراً ثَمَنُ ما اشْتَرَيْتِ ؟ فقالتْ: ثَمنُهُ كذا دِيْناراً، أَوْ: كذا وكَذا دِيْناراً. ثُمَّ جلَستِ الأُمُّ تَسْتَمِعُ إِلى بناتِها الثّلاثِ وهُنّ يَقرأْنَ آياتٍ قُرْآنِيَّةً مِنْ سُوَرٍ مُتعدِّدةٍ تَشْتمِلُ على شواهِدَ للتّمْيِيزِ؛ لأنَّ القُرْآن يُعَدُّ أعلى الشّواهِدِ النّحْوِيّةِ، وهذِهِ الآياتُ هِيَ: ﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾[1]،﴿ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَٱسْلُكُوهُ ﴾[2]،﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾[3]،﴿ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾[4]،﴿ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾[5]،﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴾[6]،﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ ﴾[7]﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ

---

(١) يوسف: ٤.

(٢) الحاقّة: ٣٢.

(٣) الحاقّة: ٧.

(٤) الأعراف: ١٤٢.

(٥) البقرة: ٦٠.

(٦) الزلزلة: ٧–٨.

(٧) آل عمران: ٩١.

عُيُونًا ﴾(١)، ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾(٢)، ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾(٣)، ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾(٤)، ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾(٥).

يَتبيَّنُ لَنا أنّ الكَلِماتِ المُسَوَّدَةَ:

(١) تُزِيْلُ الإِبْهامَ مِنْ كلِماتٍ قبْلَها ملْفُوْظَةً، ومُجْملَةً تحْتاجُ إلى تَفْسِيْرٍ، أَوْ تبْيِيْنٍ في الغالِبِ، وهذِهِ الكَلِماتُ المُجْملَةُ يُطْلَقُ على كُلِّ كلِمَةٍ مِنْها: مُمَيَّزٌ، أَوْ مُفَسَّرٌ، ويُطْلَقُ على كُلِّ كَلَمَةٍ تُزِيْلُ الإِبْهامَ، أَوْ تُفَسِّرُ هذا الإجْمالَ: تَمْيِيْزٌ، أَوْ تَفْسِيْرٌ، أَوْ مُمَيِّزٌ، أَوْ مُفَسِّرٌ.

(٢) أنّ هذِهِ الكلِماتِ الّتي يُسْتعانُ بِها لإزالةِ هذا الإِجْمالِ، أَوْ تبْيِيْنِهِ، أوْ تَفْسِيْرِهِ تَتَمَيَّزُ بأَنَّها:

- نَكِراتٌ لا مَعارِفُ؛ لأَنَّ النَكِرَةَ أَخَفُّ مِنَ المَعْرِفَةِ.
- أَنَّها من الأَسْماءِ الجامِدَةِ.
- أَنَّ كُلَّ واحِدةٍ مِنْها تُعَدُّ فضْلَةً، أَوْ مُكَمِّلَةً للجُمْلَةِ دَلالَةً (لَيْسَتْ رُكْناً أساسِيّاً في الجُمْلَةِ العَرَبِيّةِ: الجُمْلَةُ الفِعْلِيّةُ رُكْناها الأَساسِيَّانِ: الفِعْلُ، والفاعِلُ، والجُمْلَةُ الاسْمِيّةُ رُكْناها الأَساسِيَّانِ: المبتدأ، والخَبَر).
- أنّ رُتَبها في الغالِبِ تكُوْنُ بَعْد المُمَيَّز.
- أنّها مَنْصُوْبَةٌ في الأَصْلِ.

ويتبَيّنُ للقارِئِ أَيْضاً أنّ المُمَيّزَ المَلْفُوْظ (رِطْلاً، عِشْرِيْنَ، مِتْراً، أَرْبع عَشْرَة، أحَد عَشراً، سَبْعُوْنَ، سبْعَ، ثَمانِيَةَ، ثَلاثِيْن، بعشْرٍ، أَرْبَعِيْن، اثْنَتا عَشْرَة) لَهُ خصائِص:

(١) أَنّهُ يتْبَعُ في الإعْرابِ ما قبْلَهُ، أَوْ بَعْدَهُ، ولا أَثرَ للتّمييْزِ في حركتِهِ الإِعْرابيّةِ.

---

(١) القمر: ١٢.

(٢) مريم: ٤.

(٣) الكهف: ٣٤.

(٤) الصف: ٣.

(٥) الكهف: ٥.

(٢) أَنَّهُ يدُلُّ على:

- العَدَدِ : ما يَدُلُّ على العددِ نوْعانِ:

❁ العَدَدُ الصّرِيْحُ: مِنْهُ الأَعْدادُ الّتي تُنْبِئُ دلالاتُها الظّاهِرةُ عَنِ الأَعْدادِ الصَّرِيْحةِ كتِلْكَ الوارِدَة في هذا النَّصِّ جمِيْعِها.

❁ ما يكُوْنُ كِنايَةً عَنِ عدَدٍ، مِنْهُ:

✡ كَمْ الاسْتِفْهامِيَّةُ، كما في المِثالِ في النّصِّ السّابِقِ: كمْ دِيْناراً ثَمَنُ ما اشْتَرَيْتَ ؟، وتَمْيِيْزُها يَكُوْنُ مُفْرَداً منْصُوْباً.

✡ كمْ الخبرِيَّةُ: يكُوْنُ تَمْيِيْزُها مُفْرَداً مجْرُوْراً، أَوْ جمْعاً مَجْرُوْراً؛ لتَحْقِيْقِ أَمْنِ اللّبْسِ بيْنها وبيْنَ كَمِ الاسْتِفْهامِيّة، كما في: كَمْ قِصّةٍ، أَوْ قِصَصٍ أَعْجبَتْك !.

✡ كذا: تُسْتَعْملُ لتدُلَّ على عددٍ غيْرِ مُحَدَّدٍ، أَوْ مُبْهَمٍ، ويكُوْنُ تمْيِيْزُها مَنْصُوْباً.

- المَقادِيْرِ الّتي تَشْملُ:

❁ المِساحَةَ (متْراً)، ومنْها: الذِّراعُ، والمِيْلُ ، والكِيْلُو مِتْرِ، والشِّبْرُ، وغيْرُها.

❁ المَكاييْلَ (صاعاً)، ومِنْها: المُدُّ، والقفِيْزُ (مِكْيالٌ)، والمَنا (ما يُكالُ بِهِ السّمْنُ، وغيْرُهُ، أَوْ مِيْزانٌ يُوْزنُ بِهِ).

❁ الأَوْزانَ (رِطْلاً)، ومنْها: القِنْطارُ، والطُّنُّ، والجِرامُ، وغَيْرُها.

(٣) ما يُشْبِهُ المَقادِيْرَ، وهُوَ ما لا يدُلُّ على مِقْدارٍ مُحَدّدٍ كيْلاً، أَوْوزْناً، أَوْ مِساحَةً (مِثْقال، مِلْءَ)، ومِنْهُ: قَدْرٌ، ومِثْلٌ، ومَدُّ البَصَرِ ، وبَحْرٌ، وقَصْرٌ، وغَيْرُها على وَفْقِ التّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ.

وفي العَرَبِيّة تمْيِيْزٌ مُمَيَّزُهُ غَيْرُ مذْكُوْرٍ، ولَيْس مِمَّا مَرَّ، وهُوَ تَمْيِيْزُ فاعلِ فِعْلي المدْحِ، والذّمِّ (نِعْم، وبِئْس) الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ فيهِما وُجُوْباً في الغالبِ ، كما في قوْلِكَ: نِعْمَ رَجُلاً أَنْتَ.

والتَّمْيِيْزُ ذُوْ المُمَيَّزِ المَلْفُوْظِ، أَوِ المَذْكُورِ لَهُ ثَلاثُ حالاتٍ مِنْ حَيْثُ العَلامَةُ الإِعْرابِيَّةُ:

(١) التَّمْيِيْزُ المَنْصُوْبُ، وهُوَ الأَصْلُ: يَكُوْنُ هذا النَّوْعُ فيما يَأْتِي:

- في الأَعْدادِ المُرَكَّبَةِ تَرْكِيباً مَزْجِيّاً، وهِيَ: أَحَدَ عَشَرَ إِلى تِسْعَةَ عَشَرَ، ويَكُوْنُ التَّمْيِيْزُ مَعَها مُفْرَداً مَنْصُوْباً.
- في أَلْفاظِ العُقُودِ، وهِيَ: عِشْرُوْنَ إِلى تِسْعُيْنَ، ويَكُوْنُ التَّمْيِيْزُ مَعَها مُفْرداً مَنْصُوْباً.
- في كَمْ الاسْتِفْهامِيَّةِ: لا يُجَرُّ تَمْيِيْزُهـا إِلاَّ إِذا جُـرَّتْ هِـيَ، كـما في قَوْلِـكَ: بكَـمْ دِيْنـارٍ اشْتَرَيْتَ هذا الكِتابَ.
- في كذا، كما مَرَّ.

(٢) التَّمْيِيْزُ الواجِبُ الجَرِّ بالإِضافَةِ إِلَيْهِ: ولَهُ نَوْعانِ على حَسَبِ المُمَيَّزِ:
- أَنْ يَكُوْنَ جَمْعاً مَجْرُوْراً بإِضافَةِ العَدِدِ، أَوِ المُمَيَّزِ إِلَيْهِ، على أَنَّهُ مُضافٌ إِلَيْهِ في الإِعْرابِ، وتَمْيِيْزٌ في المَعْنَى، ويَكُوْنُ مَعَ الأَعْدادِ مِنْ: ثَلاثَةٍ إِلى عَشَرَةٍ.
- أَنْ يَكُوْنَ مُفْرَداً مَجْرُوْراً بإِضافَةِ العَدِدِ، أَوْ المُمَيَّزِ إِلَيْهِ، على أَنَّهُ مُضافٌ إِلَيْهِ في الإِعْرابِ، وتَمْيِيْزٌ في المَعْنَى، ويَكُوْنُ مَعَ المِئَةِ، والأَلْفِ، والمِلْيُوْنِ.
- أَنْ يَكُوْنَ مُفْرَداً مَجْرُوْراً، أَوْ جَمْعاً مَجْرُوْراً: يَكُوْنُ مَعَ كَمِ الخَبَرِيَّةِ، على أَنَّهُ مَجْرُوْرٌ بإِضافَتِها إِلَيْهِ، أَوْ بحَرْفِ الجَرِّ (مِنْ).

(٣) التَّمْيِيْزُ الجائِزُ الجَرِّ بحرْفِ الجَرِّ، والنَّصْبِ: يَجُوْزُ في هذا النَّوْعِ النَّصْبُ على التَّمْيِيْزِ، وهُو الأَكْثَرُ، والجَرُّ بحَرفِ الجَرِّ (مِنْ) الَّتي لبَيانِ الجِنْسِ، أَوِ النَّوْعِ، ويَكُوْنُ معَ تَمْيِيْزِ المَقادِيْرِ ذِيْ المُمَيَّزِ المُفْرَدِ المذْكُوْرِ، كما في: اشْترى الرَّجُلُ مَناً سَمْناً، ومِنْ سَمْنٍ، ومِتْراً حرِيْراً، ومِنْ حرِيْرٍ، ورِطْلاً عَسَلاً، ومِنْ عَسَلٍ، ومع تَمْيِيْزِ النِّسْبةِ، أَوِ الجُمْلَةِ الَّتي تُنْبِئُ عنِ التَّعجُّبِ سَماعاً، كما في: للهِ دَرُّهُ فارِساً، ومِنْ فارِسٍ، وحَسْبُكَ بِهِ كافِلاً، ومِنْ كافِلٍ ، وكَفى باللهِ عالِماً، ومِنْ عالِمٍ، أَوْ قِياساً، كما في: ما أَكْرَمَ الرَّجُلَ أَباً، ومِنْ أَبٍ، وأَكْرِمْ بالرَّجُلِ أَباً، ومِنْ أَبٍ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في التَّمْيِيْزِ في بابِ (نِعْمَ)، و(بِئْسَ) إِذا لَمْ يَكُنْ مُحَوَّلاً عنِ الفاعِلِ، كما في: نِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُلٍ، ونِعْمَ المَرْءُ رَجُلاً، والمُحَوَّلُ عَنِ الفاعِلِ لا يَجُوْزُ فيهِ الجَرُّ بـ(مِنْ)، كما في: نِعْمَ رَجُلاً خالِدٌ ، فلا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: نِعْمَ مِنْ رَجُلٍ خالِدٌ.

(٤) التَّمْيِيْزُ الجائِزُ النَّصْبِ، والجرِّ بحرْفِ الجرِّ، والإضافةِ: قيْل إنَّ المُميَّزَ الَّذي يَكُوْنُ فَرْعاً للتَّمْيِيْزِ، أَوْ بعْضَهُ يَجُوْزُ فيهِ أنْ يُحَرَّكَ بالحَرَكاتِ الإِعْرابيَّةِ الثَّلاثِ، كما في: هذا خاتمٌ حدِيْداً، وخاتمُ حَدِيْدٍ، وخاتمٌ مِنْ حدِيْدٍ، وأَضْرابِهِ، وقِيْل إنَّ النَّصْبَ فيْهِ، وفي أَضْرابِهِ على التَّمْيِيْزِ أَوْلى مِنْ نَصْبِهِ على الحالِ؛ لأَنَّهُ جامِدٌ، والمُميَّزُ نكِرَةٌ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ على خِلافِ الحالِ الَّتي الأَصْلُ، والأَغْلَبُ فيها أنْ تكُوْن مُشْتَقَّةً مُتَنَقِّلَةً، وأَنْ يكُوْنَ صاحِبُها معْرِفةً كما في: هذا خاتمُكَ حدِيْداً، وقِيْل إنّ الإِضافة الحقِيْقِيَّةَ ليْستْ بمَعْنى (مِنْ) بلْ بِمَعْنى اللامِ، والتَّمْيِيْزُ يكُوْنُ بمعْنَى (مِنْ) لا اللاَّمِ.

والقوْلُ نَفْسُهُ فيما يُعَدُّ مِنْ بابِ ما فيْهِ المُمَيِّزُ مِن الأَلْفاظِ الدَّالَّةِ على المِساحَةِ، والكيْلِ، والوزْنِ، كما في: هذا مُدٌّ حِنْطةً، وحِنْطةٍ، ومِنْ حِنْطةٍ، وهذانِ مَنَوانِ تمْراً، ومنوا تمْرٍ، ومنوانِ مِنْ تمْرٍ.

وقِيْلَ إنّ النّصْبَ على التّمْيِيْزِ في مِثْلِ: عِنْدِيْ حُبٌّ عَسَلاً، وذَنُوْبٌ ماءً أَوْلَى مِن الجرِّ على الإِضافةِ كما يَتَبدَّى لي مِنْ حيْثُ المعْنى؛ لأنّ النّصْب على التّمْيِيْزِ يُنْبِئُ عَنْ أنَّ المُتكَلِّمَ يُوْمِئُ إلى أنّ عِنْدهُ مِن الماءِ، أوِ العسلِ ما يمْلأُ هذَيْنِ الوِعاءَيْنِ وأضْرابهما، وأنّ الجرّ قَدْ يُنْبِئُ عنْ هذا المُرادِ، وعنْ أنَّ عِنْدهُ وِعاءٌ للماءِ، والعَسَلِ.

ويتَبيَّنُ للقارِئِ أيْضاً أنَّ هُناك تمْيِيزاً مُمَيَّزُهُ ليْس مَلْفُوْظاً، أوْ مذْكُوْراً قبْلهُ فضْلاً عنِ التّمْيِيْزِ ذي المُمَيَّزِ المذْكُوْرِ، كما في أنْواعِ التّمْيِيْزِ السَّابِقَةِ، وهذا النَّوْعُ يتولّى إِزالَةَ الإِبْهامِ، أَوْ تبْيِيْنَ الإِجْمالِ في مَضْمُوْنِ جُمْلَةٍ قَبْلَهُ، ويُطْلَقُ عليْهِ تمْيِيْزُ النِّسْبةِ، وهِيَ نِسْبةٌ تكْمُنُ في نِسْبةِ رُكْنَي الجُمْلَةِ الفِعْلِيّةِ (نِسْبةُ الفِعْلِ إلى الفاعِلِ)، أَوِ الاسْمِيَّةِ (نِسْبةُ الخبَرِ إلى المُبْتدأ). ويكُوْنُ هذا التَّمْيِيزُ منْقُوْلاً، أوْ مُحَوَّلاً منْ أصْلٍ كما مَرَّ في التَّراكِيْبِ اللُّغوِيَّةِ السّابِقَةِ:

- تمْيِيْزُ النِّسْبةِ المُحَوَّلُ مِنَ الفاعِلِ، أَوْ المَنْقُوْلُ مِنْهُ.
- تمْيِيْزُ النِّسْبةِ المُحَوَّلُ مِنَ المَفْعُوْلِ بِهِ، أَوْ المَنْقُوْلُ مِنْهُ.
- تمْيِيْزُ النِّسْبةِ المُحوَّلُ مِنَ المُبْتدَأ، أوِ المَنْقُوْلُ مِنْهُ.

ولَعَلَّ ما مرَّ يُعَدُّ تَوْطِئَةً وتَمْهِيْداً للتَفْصِيْلِ في كُلِّ مسْأَلَةٍ لَها وَشِيْجٌ بهذا المَوْضُوْعِ مُعَزَّزَةً بالشَّواهِدِ مِنَ القُرْآنِ الكَرِيْمِ، والحَدِيْثِ النَّبوِيِّ الشَّرِيْفِ، والكَلامِ العَرَبِيِّ نَظْمِهِ، ونَثْرِهِ.

ولَعَلَّ أَهَمَّ هذِهِ المَسائِلِ:

أَوَّلاً: حَدُّ التَّمْيِيْزِ

ثانِياً: وَظِيْفَةُ التَّمْيِيْزِ الدَّلالِيَّةُ مِنْ حَيْثُ إِزالَةُ الإِبْهامِ، والغُمُوْضِ.

ثالِثاً أَحْكامُ المُمَيَّزِ مُفْرَداً، وجُمْلَةً.

رابِعاً: أَنْواعُ التَّمْيِيْزِ على وَفْقِ المُمَيَّزِ.

خامِساً: حَرَكَةُ التَّمْيِيْزِ الإِعْرابِيَّةُ.

سادِساً: التَّمْيِيْزُ مِنْ حَيْثُ الإِفْرادُ، والجَمْعُ.

سابِعا: العامِلُ في التَّمْيِيْزِ النَّصْبَ.

ثامِناً: رُتْبَةُ التَّمْيِيْزِ في التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ.

تاسِعاً: بِنْيَةُ التَّمْيِيْزِ مِنْ حَيْثُ الاشْتِقاقُ، والجُمُوْدُ.

عاشِرا: بُنْيَةُ التَّمْيِيْزِ مِنْ حَيْثُ التَّعْرِيْفُ، والتَّنْكِيْرُ.

حادِيْ عَشَرَ: تَحْقِيْقُ أَمْنِ اللَّبْسِ بكَوْنِهِ فَضْلَةً لا رُكْناً أَساسِيّاً، ونَكِرَةً، ولَيْسَ تابِعاً، وبِمَعْنَى (مِنْ) الجِنْسِيَّةِ بَيْنَهُ، وبَيْنَ غَيْرِهِ.

ثاني عَشَرَ: تَحْقِيْقُ أَمْنِ اللَّبْسِ بَيْنَ التَّمْيِيْزِ، والحالِ.

ثالِثَ عَشَرَ: تَحْقِيْقُ أَمْنِ اللَّبْسِ بَيْنَ التَّمْيِيْزِ، والمَفْعُوْلِ لَهُ.

رابِعَ عَشَرَ: تَحْقِيْقُ أَمْنِ اللَّبْسِ بَيْنَ التَّمْيِيْزِ، والمَفْعُوْلِ المُطْلَقِ.

خامِسَ عَشَرَ: تَحْقِيْقُ أَمْنِ اللَّبْسِ بَيْنَ التَّمْيِيْزِ، والتَّوْكِيْدِ المَعْنَوِيِّ.

سادِسَ عَشَرَ: تَحْقِيْقُ أَمْنِ اللَّبْسِ بَيْنَ الصِّفَةِ، والتَّمْيِيْزِ.

سابِعَ عَشَرَ: شَواهِدُ يُحْمَلُ المَنْصُوْبُ فيها على الحالِ، والتَّمْيِيْزِ، والمَفْعُولِ لَهُ، والمَفْعُوْلِ المُطْلَقِ.

ثامِنَ عَشَرَ: حَذْفُ التَّمْيِيْزِ.

أوّلاً: حدُّ التَّمْييز

لهذا المَوْضُوْعِ أَكْثَرُ مِنْ مُصْطَلَحٍ كما في مَظَانِّ النَّحْوِ القَدِيْمَةِ:

(أ) التَّمْيِيْزُ: هذِهِ اللَّفْظَةُ مَصْدَرُ: مَيَّزَ الشَّيْءَ تَمْيِيْزاً، وتَمْيِزَةً ومِيَّازاً قِياساً على فَسَّرَ- تَفْسِيْراً، وتَفْسِرَةً، وفِسَّاراً، والفِعْلُ المُجَرَّدُ مِنَ الزَّوائِدِ (مازَ) مُتَعَدٍ إلى مَفْعُوْلٍ صَرِيْحٍ: مازَهُ مَيْزاً، والقَوْلُ نَفْسُهُ في مَزِيْدِهِ: أَمازَهُ، ومَيَّزَهُ، كما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ... ﴾[1] في قِراءَتَيْنِ، على أَنَّ (مَيَّزَ) يُوْمِئُ إلى مَعْنَى المُبالَغَةِ، والتَّكْثِيْرِ كما يَتَبَدَّى لي. ومَفْعُوْلُ هذا المَصْدَرِ مَحْذُوْفٌ، أَوْ مَنْوِيٌّ، وقَدْ حُذِفَ تَخْفِيفاً، وتَقْدِيْرُهُ: مَيَّزَ ما قَبْلَهُ مِنْ غَيْرِهِ، إِذْ لَوْلاهُ لبَقِيَ المُمَيَّزُ غامِضاً يَنْدَرِجُ تَحْتَهُ كُلُّ ما يَتَوَهَّمُهُ المُخاطَبُ مِنْ مَحاذِيْفَ.

وحَمْلاً على ما مَرَّ فإِنَّ وَظِيْفَةَ التَّمْيِيْزِ الدَّلالِيَّةَ تَمْيِيْزُ الأَشْياءِ بَعْضِها مِنْ بَعْضٍ بإِزالَةِ الإِبْهامِ الَّذي يَكْتَنِفُ ما يُعَدُّ مُبْهَماً مُفْرَداً، أَوْ جُمْلَةً، وهِيَ مَسْأَلَةٌ يَمْتَلِكُها المُتَكَلِّمُ مُتَواصِلاً مَعَ المُخاطَبِ.

(ب) المُمَيِّزُ: هذا المُصْطَلَحُ اسْمُ فاعِلٍ مِنْ: مَيَّزَهُ تَمْيِيْزاً على أَنَّ المَفْعُوْلَ المُطْلَقَ (تَمْيِيْزاً) يُوْمِئُ إلى وُقُوْعِ التَّمْيِيْزِ حَقِيْقَةً لا مَجازاً. ويَظْهَرُ لي أَنَّ بناءَ هذا المُصْطَلَحِ يُسايِرُ بناءَ ما يُزالُ عَنْهُ الإِبْهامُ، والغُمُوْضُ، وهُوَ المُمَيَّزُ (اسْمُ مَفْعُوْلٍ) إلاَّ إذا تَوَهَّمْنا أَنَّ هُناكَ مُضافاً مَحْذُوْفاً: ذُوْ التَّمْيِيْزِ، أَوْ أَنَ المَصْدَرَ وُضِعَ مَوْضِعَ اسْمِ الفاعِلِ، أَوْ أَنَّ ذلِكَ يَدُوْرُ في فَلَكِ المُبالَغَةِ. والقَوْلُ نَفْسُهُ في تَوَهُّمِ المَفْعُوْلِ المَحْذُوْفِ.

(ج) التَّبْيِيْنُ: هذِهِ اللَّفْظَةُ مَصْدَرُ: بَيَّنَ الشَّيْءَ تَبْيِيْناً، وتِبْياناً (شاذٌّ)، وتَبْيِنَةً، وبِيَّاناً (قِياساً على فِسّارٍ، وتَفْسِرَةٍ)، وقَدْ وَرَدَ المُجَرَّدُ (بانَ)، والمَزِيْدُ (بَيَّنَ) لازِمَيْنِ، ومُتَعَدِّيَيْنِ: بانَ الشَّيْءُ (اتَّضَحَ)، وبانَهُ (وَضَّحَهُ)، وبَيَّنَ الشَّيْءُ (ظَهَرَ، واتَّضَحَ)، وبَيَّنْتُهُ

(١) آل عمران: ١٧٩.

(أَوْضَحْتُهُ)[1]. والقَوْلُ في هذا المَصْدرِ (التَّبيِيْن) كـالقَوْلِ في التَّمْيِيْـزِ، والتَّفْسِيْرِ مِـنْ حَيْثُ الدَّلالَةُ، والحَذْفُ.

(د) المُبَيِّنُ: هذا المُصْطَلَحُ اسْمُ فاعِلٍ مِنْ: بَيَّنَهُ، والقَوْلُ فيهِ وفي حَذْفِ المَفْعُوْلِ كـالقَوْلِ في المُمَيِّزِ، والمُفَسِّرِ، على أَنَّ المُبْهَمَ: مُبَيَّنٌ.

(هـ) التَّفْسِيْرُ: هذا المُصْطَلَحُ مَصْدَرُ: فَسَّرَ الشَّيْءَ تَفسِيراً، وتَفْسِرَةً، وفِسَّاراً (كَشَفَ المَعْنَى المُرادَ، أَوِ المَعْقُوْلَ)، والفِعْلُ المُجَرَّدُ يَتَعَدَّى إلى مَفْعُوْلٍ صَرِيْحٍ أَيْضاً: فَسَـرَ الشَّـيْءَ يَفْسِرُهُ، ويَفْسُرُهُ. والقَوْلُ في هذا المُصْطَلَحِ كسابِقِهِ مِنْ حَيْثُ المُفَسَّرُ، والمُفَسِّرُ، والمَفَسَّرُ والتَّفْسِيْرُ، وحَذْفُ المَفْعُوْلِ بِهِ. ويُطالِعُنا مُصْطَلَحُ المُفَسِّرِ في الضَّمائِرِ، إِذْ يُطْلَقُ على ما يَعُوْدُ عليْهِ الضَّمِيْرُ، وهُوَ في الدِّراساتِ الحَدِيْثَةِ: المُحالُ علَيْهِ، على أَنَّ الضَّمِيْرَ عُنْصُرُ الإِحالَةِ.

(و) المُفَسِّرُ: القَوْلُ في هذا المُصْطَلحِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ اسْمَ فاعِلٍ كالقَوْلِ في سابِقِهِ (المُمَيِّـزِ) على أَنَّ ما يُزالُ إِبْهامُهُ يُطْلَقُ علَيْهِ (مُفَسَّرٌ).

ويَتَبَيَّنُ لَنا مِمَّا مَرّ أَنَّ مُصْطَلَحَ التَّمْيِيْزِ أَكْثَرُ شُيُوْعاً، واسْتِعْمالاً قَـدِيْماً، وحَـدِيْثاً، وهِـيَ مَسْأَلَةٌ لا بُدَّ مِنَ التَّقَيُّدِ بها على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ المُصطَلَحاتِ الأُخْرَى تُؤَدِّي الوَظِيْفَـةَ الدَّلالِيَّـةَ نَفْسَها، وهِيَ وَظِيْفَةٌ يُمْكِنُ أَنْ يُسْتَغْنَى بها عَنِ العامِلِ في هذا التَّمْيِيْزِ، فلا مُحْوِجَ إِلى الادِّعـاءِ بأَنَّهُ مُشَبَّهٌ بالمَفْعُوْلِ على أَنَّ العامِلَ فيهِ المُمَيِّزُ، وهُوَ تَوَهُّمٌ بَعِيْدٌ جِدّاً.

وحَدُّ التَّمْيِيْزِ مُصْطَلَحاً كما في (شَرْحِ الأَشْمُوْنِيْ عـلى أَلْفِيَّـةِ ابْـنِ مالِـكٍ): " وهُـوَ في الاصْطِلاحِ: (اسْمٌ بمَعْنَى مِنْ مُبَيِّنٌ، نَكِرَةٌ)، فاسْمُ جِنْسٍ، وبِمَعْنَـى (مِـنْ) مُخْـرِجٌ لِما لَـيْسَ بمَعْنَى (مِنْ) كالحالِ، فإِنَّهُ بمَعْنَى (في)، ومُبَيِّنٌ مُخْرِجٌ لاسْمِ (لا) التَّبْرِئَةِ، ونَحْـوِ (ذَنْبـا) مِـنْ قَوْلِهِ:

O أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذنْباً لَسْتُ مُحْصِيه [2]

---

(١) انظر: الزَّبيديّ، تاج العروس، بين: ٣٤/ ٢٩٧.

(٢) تَكْمِلَةُ الشّاهِدِ: " رَبَّ العِبادِ إِلَيْهِ الوَجْهُ والعَمَلُ ".

ونَكِرَةٌ مُخْرِجٌ لنَحْوِ: الحَسَنِ وَجْهَهُ، ثُمّ ما اسْتَكْمَلَ هذِهِ القُيُوْدَ (يُنصبُ تَمْيِيْزا بِما قَدْ فَسَّرَهُ) مِنَ المُبْهَماتِ... "[1].

وهُوَ في (التَّذْيِيْلِ، والتَّكْمِيْلِ في شَرْحِ كِتابِ التَّسْهِيْلِ) لأَبِي حَيَّانٍ النَّحْوِيِّ: " وهُوَ ما فيْهِ مَعْنَى (مِنْ) الجِنْسِيَّةِ مِنْ نكِرَةٍ مَنْصُوْبَةٍ فَضْلَةٍ غَيْرَ تابعٍ، ويُمَيِّزُ إِمَّا جُمْلَةً – وسَيُبَيَّنُ – وإِمَّا مُفْرَداً عَدَداً، أَوْ مُفْهِمَ مِقْدارٍ، أَوْ مِثْلِيَّةٍ، أَوْ غَيْرِيَّةٍ، أَوْ تَعَجُّبٍ بالنَّصِّ على جِنْسِ المُرادِ بَعْدَ تَمامٍ بِإِضافَةٍ، أَوْ تَنْوِيْنٍ، أَوْ نُوْنِ تَثْنِيَةٍ، أَوْ جَمْعٍ، أَوْ شِبْهِهِ "[2].

ويَتَبَيَّنُ لَنا مِمَّا مَرَّ أَنَّ هذا الحَدَّ يَشْتَمِلُ على كُلِّ ما يُمْكِنُ أَنْ يَدُوْرَ في فَلَكِ التَّمْيِيْزِ مِنْ مَسائِلَ مُخْتَلِفَةٍ مِنْها: تَحْقِيْقُ أَمْنِ اللَّبْسِ بَيْنَ بَعْضِ المَنْصُوْباتِ الَّتِيْ تَكُوْنُ نَكِراتٍ كالحالِ، والتَّمْيِيْزِ، والمَفْعُوْلِ لَهُ في بَعْضِ أَحْوالِهِ، والمَفْعُوْلِ بِهِ كما في (ذَنْباً) في الشَّاهِدِ السّابِقِ، واسْمِ (لا) التَّبْرِئَةِ، ومَرَرْتُ بالرَّجُلِ الحَسَنِ وَجْهَهُ، وغَيْرِها مِنْ خِلالِ ما يَأْتِيْ:

- أَنَّهُ اسْمٌ لا جُمْلَةٌ، وبهذا الاسْمِ يَتحَقَّقُ أَمْنُ اللَّبْسِ بَيْنَ الحالِ الَّتي تَكُوْنَ مُفْرَدَةً، وشِبْهَ جُمْلَةٍ، وجُمْلَةً، وعَلَيْهِ فإِنَّ التَمْيِيْزَ لَمْ يَرِدْ في الكَلامِ العَرَبِيِّ جُمْلَةً ولا ظَرْفا، ولا جارّاً ومَجْرُوْرا، على أَنَّ هذا اللَّبْسَ يَتَوافَرُ بَيْنَهُ وبَيْنَ المَفْعُوْلِ لَهِ، واسْمِ (لا) التَّبْرِئَةِ، والمَفْعُوْلِ بِهِ الَّذي لا يَقَعُ جُمْلَةً إِلاَّ إِذا كانَ مَقُوْلا لقَوْلٍ، أَوْ ساداً مَسَدَّ مَفْعُوْلَيْ (عَلِمَ)، وأَخَواتِها المُعَلَّقَةِ عَنِ العَمَلِ، أَوْ مَحْكِيّاً، والمَفْعُوْلِ المُطْلَقِ الَّذي لا يَكُوْنُ جُمْلَةً، أَوْ شِبْهَ جُمْلَةٍ[3].
- أَنَّهُ اسْمٌ صَرِيْحٌ لا غَيْرُ صَرِيْحٍ (المَصْدَرُ المُؤَوَّلُ) يَدُلُّ على الجِنْسِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ يُوْمِئُ إِلَيْها قَوْلُه (اسْمٌ بمَعْنَى: مِنْ) على أَنَّ (مِنْ) مُرادٌ مَعْناها، وتَحْمِلُ دَلالَةَ التَّبْيِيْنِ، فتُبَيِّنُ جِنْس ما قَبْلَها، وهُوَ المُمَيَّزُ على أَنَّ التَّمْيِيْزَ جِيْءَ بِهِ لبَيانِ جِنْسِهِ، أَوْ نَوْعِهِ، وأَنَّ (مِنْ) هذِهِ لا تَكُوْنُ مَنْوِيَّةً، أَوْ مقَدَّرَةً، وقِيْلَ إِنَّها حُذِفَتْ تَخْفِيْفاً، وتَكُوْنُ مُرادَةً كما ذَكَرَ ابْنُ يَعِيْشَ[4]، ولَعَلَّ ما يُعَزِّز عَدَمَ نِيَّتِها أَنَّ تَقْدِيْرَها لا يَصْلُحُ فِي بَعْضِ المَواضِعِ.

---

(١) انظر الصَّبّان، حاشية الصَّبّان على شرح الأَشْمُوْنِي: ٢/ ١٩٤.

(٢) أبو حيّان النحويّ، التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التسهيل: ٩/ ٢٠٥.

(٣) سيَأْتِيْ التَّفْصِيلُ في تَحْقيق أَمْنِ اللَّبسِ بيْنَ التَمْييز، وغَيْرِهِ فِي مَكانِهِ.

(٤) انظر: شرح المفصل، بيروت – عالم الكتب: ٢/ ٧٠.

- أنَّ كَوْنَهُ مُبيِّناً يُسْهِمُ في تَبْيِيْنِ المُمَيَّزِ، وتَوْضِيْحِهِ، وإزالَـةِ إِبْهامِـهِ، وغُمُوْضِـهِ، والقَـوْلُ نَفْسُهُ في نِسْبةٍ في الجُمْلَةِ.
- أنَّ اشْتِمالَهُ على مَعْنَى (مِنْ) الجِنْسِيَّةِ، أَوِ البَيانِيَّةِ يُسْهِمُ في تَحْقِيْقِ أَمْنِ اللَّبْسِ بَيْنَهُ، وبَـيْنَ مَنْصُوْبِ (أَسْتَغْفِرُ) الثَّانِيْ على نَزْعِ الخافِضِ في قَوْلِ الشَّاعِرِ السَّابِقِ:

أَسْـتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبـاً لَسْـتُ مُحْصِـيَه ... رَبَّ العِبـادِ إِلَيْـهِ الوَجْـهُ والعَمَـلُ

على أنَّ (مِنْ) المَنْوِيَّةَ قَبْلَ (ذَنْباً): مِنْ ذَنْبٍ – لَيْسَتْ جِنْسِيَّةً بَل لابْتِداءِ الغايَةِ المَكانِيَّةِ، أَوِ التَّعْلِيْلِ.

- أنَّ كَوْنَهُ فَضْلَةً لَيْسَ رُكْناً أَساسِيّاً يُسْهِمُ في تَحْقِيْقِ أَمْـنِ اللَّـبْسِ بَيْنَـهُ، وبـيْنَ اسْـمِ (لا) النَّافِيَةِ للجِنْسِ الَّذي يُعَدُّ رُكْناً أَساسِيّاً كما في: لا خَيْراً مِنْ زَيْدٍ فيها؛ لأَنَّ أَصْلَهُ مُبْتَدَأٌ على أَنَّ التَّمْيِيْزِ وَظِيْفَتُهُ الدَّلالِيَّةُ التَّبْيِيْنُ، وأَنَّ وَظِيْفَةَ (لا) اسْتِغْراقُ جِنْسِ اسْمِها على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُما يُوْمِئانِ إِلى دَلالَةِ (مِنْ) البَيانِيَّةِ، أَوِ الجِنْسِيَّةِ.
- أنَّ كَوْنَهُ نَكِرَةً يُسهِمُ في تَحْقِيْقِ أَمْنِ اللَّبْس بَيْنَهُ، وبَيْنَ ما يوْسَمُ بالمُشَبَّهِ بالمَفْعُوْلِ بِهِ في قَوْلِكَ: زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ (بنَصْبِ وَجْهَهُ) المَعْرِفِ بالإِضافَةِ إِلى مَعْرِفَةٍ، وهِـيَ مَسْأَلَةٌ تُعَزِّزُها بَعْضُ الشَّواهِدِ إذا لَمْ تَخْضَعْ للتَّأْوِيْلِ.
- أنَّ كَوْنَهُ بمَعْنَى (مِنْ) الجِنْسِيَّةِ، أَوِ البَيانِيَّةِ المَنْوِيَّةِ يُسْهِمُ في تَحْقِيْقِ أَمْنِ اللَّبْسِ بَيْنَهُ، وبَيْنَ الحالِ؛ لأَنَّهُما نَكِرَتانِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الحالَ بمَعْنَى (في) الظَّرْفِيَّةِ كما سَيَأْتِيْ.
- أنَّ كَوْنَهُ فَضْلَةً مَنْصُوْبَةً يُحَقِّقُ أَمْنَ اللَّـبْسِ بَيْنَـهُ، وبَـيْنَ مـا يَكُـوْنُ مَجْـرُوْراً بالإِضـافَةِ، ويُوْمِئُ إِلى وَظِيْفَةٍ دَلالِيَّةٍ تَكْمُنُ في التَّبْيِيْنِ، والتَّوْضِيْحِ، وإِزالَةِ الإِبْهـامِ، والغُمُـوْضِ كما في قَوْلِكَ: اشْتَرَيْتُ رِطْلَ زَيْتٍ على الرَّغْمِ مِنْ إِيْماءِ المُضافِ إِلَيْهِ إِلى مَعْنَى (مِـنْ) البَيانِيَّةِ، أَوِ الجِنْسِيَّةِ، وهذا يُعَدُّ تَمْيِيْزاً في المَعْنَى كما يَظْهَرُ لي حَمْلاً على أَنَّ هُناكَ تَفْسِـيْرَ مَعْنًى، وتَفْسِيْرَ إِعْرابٍ.

ويَتَبَدَّى حَدُّ التَّمْيِيْزِ بجَلاءٍ، ووُضُوْحٍ تامَّيْنِ مِنْ تِلْكَ القُيُوْدِ الَّتي قُيِّدَ بِها، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَكْمُنُ في كُلِّ ما يُمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ لَهُ وَشِيْجٌ بِهِ – مِمَّا يَأْتِيْ.

ثانياً: وَظِيفَةُ التَّمْيِيزِ الدَّلاليَّةُ

لَهُ وَظِيفَتانِ دَلالِيَّتانِ:

O إزالَةُ الإِبْهامِ، والغُمُوْضِ: تَكْمُنُ هذِهِ الوَظِيفَةُ في أَنَّهُ يَتَكَفَّلُ بإزالَةِ ما يَتَوافَرُ مِنْ إِبْهامٍ، وغُمُوْضٍ في لَفْظَةٍ، أَوْ جُمْلَةٍ، أَوْ بتَوْضِيْحِها، وإزالَتِها، وهِيَ الأَصْلُ: ومِنْ تَمْيِيْزِ المُفْرَدِ: قَوْلُـهُ تعـالَى﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ ﴾[1].

ومِنْ تَمْيِيْزِ الجُمْلَةِ: قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا فَٱلْتَقَى ٱلْمَآءُ عَلَىٰٓ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ﴾[2].

O تَوْكِيْدُ عامِلِهِ في بَعْضِ التَّراكيْبِ اللُّغَوِيَّةِ: للنَّحوِيِّيْن في هذِهِ الوَظِيْفَةِ قَوْلانِ:

- أَنَّ هذِهِ الوَظِيْفَةِ لَيْسَتْ للتَّمْيِيزِ بَلْ للحالِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ يَتَحَقَّقُ بها تَحْقِيْقُ أَمْنِ اللَّبْسِ بَيْنَ الحالِ، والتَّمْيِيْزِ؛ لأَنَّ وَظِيْفَتَهُ الدَّلالِيَّةُ مَحْصُوْرَةٌ فَقَط في إزالَةِ الإِبْهامِ، والغُمُوْضِ، وعلَيْهِ فإنَّ ما يُوْمِئُ مِنَ الأَلْفاظِ إلى هذِهِ الوَظِيْفَةِ يُحْمَلُ على التَّأْويْلِ، ويُعَزِّزُ هذا القَوْلَ قِلَّةُ الشَّواهِدِ، ونُدْرَتُها، ومِنْها:

¥ قَوْلُـهُ تعـالَى: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ ﴾[3] على أَنَّ (شَهْراً) تَمْيِيْزٌ لـ (اثْنا عشَرَ) يُسْهِم في تَوْضِيْحِهِ، وتَبْيِيْنِهِ، وإزالَةِ ما يَشْتَمِلُ علَيْهِ مِنْ غُمُوْضٍ، وإبْهامٍ لا (عِدَّةَ الشُّهُوْرِ)، ولَيْسَ مُؤَكِّداً لِهذا المُمَيَّزِ الحَقِيْقِيِّ (اثْنا عَشَرَ) الَّذي يُعَدُّ عامِلاً فيْهِ بَلْ مُؤَكِّدٌ لِما يُفْهَمُ مِنْ (إِنَّ عِدَّةِ الشُّهُوْرِ) الَّذي لا يُعَدّ عاملاً فيْهِ.

¥ قَوْلُ الأَخْطَل[4]:

---

(١) يوسف: ٤.

(٢) القمر: ١٢.

(٣) التوبة: ٣٦.

(٤) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية: ٢/ ١١٠٧، خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٧٩ (المكتبة الشاملة).

والتَّغْلِبِيُّـوْنَ بِـئْسَ الفَحْـلُ فَحْلُهُـمُ فحــــلاً وأُمُّهُــــمُ زَلاَّءُ مِنْطِيْــــقُ

على أَنَّ (فَحْلاً) عِنْدَ المانِعِيْنَ يُعْرَبُ حالاً مُؤَكِّدَةً لـ (الفَحْلُ) فاعِلِ فِعْلِ الذَّمِّ (بِئْس)، وعِنْدَ المُجِيْزِيْنَ تَمْيِيْزاً مُؤَكِّداً لَهُ.

¥ قَوْلُ أَبِي طالِبٍ)[1]:

ولَقَــدْ عَلِمْــتُ بــأَنَّ دِيْــنَ مُحَمَّــدٍ مِــنْ خَــيْرِ أَدْيــانِ البَرِيَّــةِ دِيْنــا

¥ قَوْلُ الشَّاعِرِ[2]:

نِعْـمَ الفَتَـاةُ فتـاةً هِنْـدُ لَـوْ بَـذَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّــــةِ نُطْقــــاً أَوْ بــــإِيْماءِ

¥ قَولُ الشّاعِرِ[3]:

تَــزَوَّدْ مثْــلَ زادِ أَبِيْــكَ فينــا فــنِعْمَ الــزَّادُ زادُ أَبِيْــكَ زادا

على أَنَّ (زادا) مَفْعُوْلٌ مُطْلَق مُرادٌ بِهِ التَّزَوُّدُ، أَوْ مَفْعُوْلٌ بِهِ مُرادٌ بِهِ الشَّيْءُ الَّذي يَتَزَوَّدُهُ كما ذَكَر ابْنُ هِشامٍ.

¥ قَوْلُ العَرَبِ[4]: **" نِعْمَ القَتِيْلُ قَتِيْلاً أَصْلَحَ بَيْنَ بَكْرٍ، وتَغْلِبٍ ".**

ومِمَّنْ أَنْكَرَ مَجِيْءَ أَنْ يَحْمِلَ التَّمْيِيْزِ وَظِيْفَـةً دَلالِيَّـةً في بَعْضِ الشَّـواهِدِ فَضْـلاً عَـنِ وَظِيْفَةِ التَّوْضِيْحِ، والتَّبْيِيْنِ، وإِزالَةِ الإِبْهامِ، والغُمُوْضِ – سِيْبَوَيْهِ، ومَنْ تَبِعَـهُ كـابْنِ هِشـامٍ، وغَيْرِهِ، على أَنَّ التَّمْيِيْزَ لا تُحُوجَ إِلَيْهِ إِذا ظَهَرَ فاعِلُ (نعْمَ)، و(بِئْسَ).

– التَّوْكِيْدُ: قِيْلَ إِنَّ وَظِيْفَتَهُ في قَوْلِهِ تَعالَى﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ ﴾[5] التَّوْكِيْدُ لمَجِيْءِ لَفْظَةِ الشُّهُوْرِ قَبْلَهُ في هذِهِ الآيَةِ، والقَـوْلُ نَفْسُـهُ في

(١) انظر: ابن مالك،شرح الكافية الشافية: ٢/ ١١٠٧، شرح التسهيل: ٣/ ١٥.

(٢) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، تحقيق محيي الدين عبد الحميد:٥٣٥.

(٣) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، تحقيق محيي الدين عبد الحميد:٥٣٥.

(٤) انظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢/ ٢٨٦ (المكتبة الشاملة) .

(٥) التوبة: ٣٦.

كُلِّ قَوْلٍ على وَفْقِ هذِهِ الآيَةِ كما في قَوْلِكَ: قَرَأْتُ قِصَصاً اثْنَتَيْ عَشْرَةَ قِصَّةً، ولي كُتُبٌ تِسْعُوْنَ كِتاباً، وأَضْرابِها. والقَوْلُ نَفْسُهُ في الشَّواهِدِ السَّابِقَةِ.

ومِمَّنْ أَجازَ هذِهِ الوَظِيْفَةَ في هذِهِ الشَّواهِدِ، وأَضْرابِها المُبَرِّدُ، وابْنُ مالِكٍ الّذي ذَهَبَ إلى أَنَّ النَّكِرَةَ المَنْصُوْبَةَ بَعْدَ فاعِلِ (بِئْس)، و(نِعْمَ) تَمْيِيْزٌ مُؤَكِّدٌ لفاعِلِ كِلْتَيْهِما لا حالٌ مُؤَكِّدَةٌ لهُ مُتَّكِئاً على ما مَرَّ مِنْ شَواهِدَ، وعلى أَنَّ سيبَوَيْهِ، وغَيْرَهُ مَنَعُوا هذِهِ المَسْأَلَةَ ولَمْ يَمْنَعُوا تِلْكَ الشَّواهِدَ الَّتي لا إِبْهامَ فيها، وعلى الرَّغْمِ مِنْ ذلِكَ فإِنَّ التَّمْيِيْزَ ذُكِرَ فيها، وهذا المَنْعُ يُعَدُّ عِنْدَهُ مِنْ بابِ التَّحَكُّمِ بلا دَلِيْلٍ، وهذِهِ الشَّواهِدُ هيَ:

¥ قَوْلُكَ: لَهُ مِنَ الدَّراهِمِ عِشْرُوْنَ دِرْهَماً.

¥ قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَـٰبِ ٱللَّهِ ﴾(1) كما مَرَّ.

¥ قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَـٰتِنَا ﴾(2).

¥ قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ فَتَمَّ مِيقَـٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾(3).

¥ قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾(4).

ومِمَّنْ أَجازَ هذِهِ المَسْأَلَةَ مِنَ المُحْدَثِيْنَ الأَنطاكِيُّ(5)، والغلايينيُّ(6)، وعبَّاس حسن(7).

ويَتَبَدَّى لي أَنَّ تَمْيِيْزَ فاعِلِ فِعْلَيْ المَدْحِ، والذَّمِّ يُمْكِنُ أَنْ يَحْمِلَ وَظِيْفَةً دَلالِيَّةً مُرَكَّبَةً مِنْ إِزالَةِ الإِبْهامِ، والغُمُوْضِ، والتَّوْكِيْدِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ يُحَدِّدُها التَّواصُلُ الإِخْبارِيُّ بَيْنَ المُتَكَلِّمِ والمُخاطَبِ ولا سِيَّما مَوْقِفُ المُخاطَبِ مِنَ المَمْدُوْحِ مَدْحاً شامِلاً، أَوِ المَذْمُوْمِ ذَمّاً شامِلاً مَصْحُوبَيْنِ بالتَّعَجُّبِ مِنْ حَيْثُ ما يَحْمِلُهُ مِنْ شَكٍّ في كِلَيْهِما مَدْحاً، أَوْ ذِمّاً، على أَنَّ التَّمْيِيْزَ في

(1) التوبة: ٣٦.

(٢) الأعراف: ١٥٥.

(٣) الأعراف: ١٤٢.

(٤) البقرة: ٧٤.

(٥) انظر: المحيط في أصوات العربيّة، ونحوها، وصرفها: ٢/ ٢١١.

(٦) انظر: جامع الدروس العربية: ٣/ ١٢٥) المكتبة الشاملة).

(٧) انظر: النحو الوافي: ٢/ ٤٣٠.

هذِهِ المَسْأَلَةِ يَتَوَلَّى تَحْقِيْقَ هذِهِ الدَّلالَةِ المُرَكَّبَةِ مِنَ المَدْحِ، والتَّوْكِيْدِ الّذي يَتَكَفَّلُ بتَخْلِيْصِ المُخاطَبِ مِنْ الشَّكِّ في وَسْمِ المَمْدُوْحِ، أَوِ المَذْمُوْمِ بهاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ.

والشَّواهِدُ الأُخْرَى الَّتي لا تَنْدَرِجُ تَحْتَ هذا الأُسْلُوْبِ مَدْحاً، أَوْ ذَمّاً، والَّتيْ أُجِيْزَ فيها أَنْ يَحْمِلَ التَّمْيِيْزُ وَظِيْفَةَ التَّوْكِيْدِ مِنْ حَيْثُ المَعْنَى للَّفْظَةِ الَّتيْ تُوْمِئُ إِلى هذا التَّمْيِيْزِ في التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ فَضْلاً عَنْ وَظِيْفَةِ إِزالَةِ الإِبْهامِ، والغُمُوْضِ مِنَ المُمَيَّزِ كما مَرَّ مِنْ حَيْثُ كَوْنُ دَلالَتِهِ مُرَكَّبَةً مِنْ دَلالَتَيْنِ.

ثالثاً: أحْكامُ المُمَيِّزُ مُفْرَداً، وجُمْلَةً

يَتَبَدَّى لي أَنَّهُ لا بُدّ مِنْ أَنْ يَكُوْنَ هُنالِكَ تَواصُلٌ إِخْبارِيٌّ بَيْنَ المُتَكَلِّمِ، والمُخاطَبِ، وهُوَ تَواصُلٌ قَدْ لا يَحْتاجُ إِلى إِزالَةِ الغُمُوْضِ مِنْ لَفْظَةٍ، أَوْ جُمْلَةٍ، وتَوْضِيْحِهِما إِذا كانا غامِضَيْنِ، أَوْ مُبْهَمَيْنِ؛ لأَنَّ هذا المُوَضِّحَ، والمُزِيْلَ يَكُوْنُ بَيِّنا، ومُراداً على أَنَّهُ مَنْوِيٌّ، وقَدْ يَكُوْنُ عَدَمُ ذِكْرِهِ، أَوِ التَّصْرِيْحِ بِهِ مُراداً لِسَبَبٍ ما لا يَرْغَبُ المُتَكَلِّمُ في الكَشْفِ عَنْهُ لِتَحْقِيْقِ غَرَضٍ ما، وإِشْغالِ ذِهنِ المُتَكَلِّمِ في تَعْيِيْنِهِ.

وكَلِماتُ أَيَّةِ لُغَةٍ تَتَفاوَتُ في الوُضُوْحِ، والإِبْهامِ، وهُوَ تَفاوُتٌ لا بُدَّ مِنْ أَنْ يَتْرُكَ أَثَراً في المُخاطَبِ مِنْ حَيْثُ تَبَيُّنُ ما يُمْكِنُ أَنْ تُوْمِئَ إِلَيْهِ الكَلِمَةُ المُفْرَدَةُ، أَوِ الجُمْلَةَ مِنْ دَلالَةٍ، وما لا يُمْكِنُ الَّذي يُفْضِيْ إِلى أَنْ يَتَساءَلَ المُخاطَبُ عَنِ المُرادِ، وهُوَ تَساؤُلٌ يَدْفَعُهُ إِلى أَنْ يَطْلُبَ مِنَ المُتَكَلِّمِ تَوْضِيْحَهُ، وتَبْيِيْنَهُ، وإِزالَةَ الإِبْهامِ، أَوِ الغُمُوْضِ اللَّذَيْنِ يَكْتَنِفانِ الكَلِمَةِ المُفْرَدَةِ، والجُمْلَةِ..

ومِمَّا يُعَدُّ مُبْهَماً، وغامِضاً في الكَلامِ العَرَبِيِّ مِنَ الأَلْفاظِ المُفْرَدَةِ، فَيَحْتاجُ إِلى أَنْ يُزِيْلَ المُتَكَلِّمُ إِبْهامَهُ، وغُمُوْضَهُ بالالْتِجاءِ إِلى المُزِيْلِ:

(١) ما يُعَدُّ غامِضاً، أَوْ مُبْهَماً مِن المُفْرَداتِ، ويَحْتاجُ إِلى التَّوْضِيْحِ، والتَّبْيِيْنِ:

(١/ ١) ما يَدُلُّ على عَدَدٍ: لهذا المُبْهَمِ نَوْعانِ:

(١/ ١/ ١) ما يَدُلُّ على عَدَدٍ مُحَدَّدٍ مَعْرُوْفِ الكِمِّيَّةِ، أَوِ القَدْرِ، وهِيَ الأَعْدادُ الصَّرِيْحَةُ جَمِيْعُها: كالثَّلاثَةِ، وأَضْرابِها، والعَشْرِيْنَ، وأَضْرابِها مِنْ أَلْفاظِ العُقُوْدِ، والمِئَةِ، والأَلْفِ، والمِلْيُوْنِ، والمِلْيارِ، وهِيَ أَعْدادٌ صَرِيْحَةٌ تَحْتاجُ إِلى ما يُزِيْلُ إِبْهامَها، وغُمُوْضَها كما سَيَأْتِيْ، وكما مَرَّ، وما يُعَدُّ مُبْهَماً مِنْ كِناياتِ العَدَدِ الَّذي لا يَدُلُّ على عَدَدٍ مُحَدَّدٍ كما في: كَمْ، وكَذا، وكَأَيِّن كما سَيَأْتِيْ.

(١/ ١/ ٢) ما يَدُلُّ على مِقْدارٍ مُعَيَّنٍ، أَوْ مَقِيْسٍ بقياسٍ في عُرْفِ المُجْتَمَعِ، وهُوَ ثَلاثَةُ أَنْواعٍ:

(أ) ما يَدُلُّ على مِساحَة مُحَدَّدَةٍ عُرْفاً: مِنْ ذلِكَ المِتْرُ، والكِيْلُـوْ مِـتْرٍ، والمِيْـلُ، والـذِّراعُ، واليـارْدَةُ، والفَرْسَـخُ[1]، والجَرِيْـبُ[2] والبَرِيْـدُ[3] ومُكَوِّناتُهـا إِنْ وُجِـدَتْ، والشِّـبْرُ، والفَدّانُ[4]، والقِيْراطُ[5]، والقَصَبَةُ[6]، والسَّهْمُ[7]، والفِتْرُ، والباعُ، وغَيْرُها[8]:

باعَ الرَّجُلُ فَدّاناً قُطْنا (فَدّأنَ قُطْنٍ، فَدّاناً مِنْ قُطْنٍ)

---

(١) الفَرْسَخُ: لَهُ أَكْثَرُ مِنْ دَلالَةٍ مِنْها: السّاعَةُ مِنَ النَّهارِ، والفُرْجَةُ، والرّاحَةُ، والفَيْنَةُ، والمَسـافَةُ المَعْلُومَـةُ، وقَدْ تَكُوْنُ ثَلاثَةَ أَمْيالٍ هاشِمِيَّةٍ، أَوْ سِتَّةً، أو اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفِ ذِراعٍ، أَوْ عَشْرَةِ آلافٍ، وقِيْـلَ إِنَّـهُ سُـمِّيَ كذلِكَ؛ لأَنَّ صاحِبَهُ يَقْعُدُ، ويَسْتَرِيْحُ في أَثْناءِ سَيْرِه. انظر: الزَّبيديّ، تاج العـروس، فرسـخ، ٧/ ٣١٦ -٣١٧.

(٢) الجَرِيْبُ: قِيْلَ إِنَّهُ مِقْدارٌ مَعْلُومُ الذِراعِ، والمِساحَةِ، وإِنَّهُ مِنَ الأَرْضِ، والطَّعامِ، وهُوَ عَشْرَةُ أَقْفِزَةٍ، لِكُلِّ قَفِيْزٍ مِنْها عَشَرَةُ أَعْشِراءَ (جَمْعُ: عَشِيْرٍ) على أَنَّ العَشِيْرَ: جُزْءٌ مِنْ مِئَةِ جُزْءٍ مِنَ الجَرِيْبِ، ويقـالُ: أَقْطَـعَ الوالِيْ فُلانا جَرِيْباً مِنَ الأَرْضِ، على أَنَّ قَدْرَهُ كما قِيْلَ: ثَلاثَةُ آلافٍ، وسِتُّمِئَةِ ذِراعٍ، وأَعْطاهُ قَفِيْزاً. وقِيْلَ إِنَّهُ قَدْرُ أَرْبَعَةِ أَقْفِزَةٍ، وإِنَّ قَدْرَهُ يَخْتَلِفُ مِنْ بَلَدٍ إِلى آخَرَ كالرِّطْلِ، والمُدِّ، والذِّراعِ. ويَأْتِي بمَعْنَى المَزْرَعَة، والوادي. انظر: الزَّبيديّ، تاج العروس، جرب: ٢/ ١٤٧ -١٤٨.

(٣) البَرِيْدُ: قِيْلَ إِنَّ قَدْرَهُ: فَرْسَخانِ على أَنَّ كُلَّ فَرْسَخٍ ثَلاثَةُ أَمْيالٍ، وأَنَّ المِيْلَ: أَرْبَعَةُ آلافِ ذِراعٍ، أَوْ أَرْبَعَةُ فَراسِخَ (اثْنا عَشَرَ مِيلاً). وجاءَ ذِكْرُهُ في الحَدِيْثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيْفِ: " لا تُقْصَـرُ الصَّـلاةُ في أَقَـلَّ مِـنْ أَرْبَعَةِ بُرُدٍ " على أَنَّ قَدْرَها: سِتَّةَ عَشَرَ فَرْسَخاً، وذَكَر الزَّبِيْدِيُّ أَنَّ في كُتُبِ الفِقْهِ: " السَّفَرُ الَّـذي يَجُـوْزُ فِيهِ القَصْرُ أَرْبَعَةُ بُرُدٍ، وهِيَ ثَمانِيَةٌ، وأَرْبَعُوْنَ مِيلاً بالأَمْيالِ الهاشِمِيَّةِ الَّتي في طَرِيْقِ مَكَّةَ... ". ولَهُ مَعانٍ أُخْرَى كالمُرَتَّبِ، والرَّسُوْلِ. انظر: الزَّبيديّ، تاج العروس، برد: ٧/ ٤١٧.

(٤) الفَدّانُ: يُطْلَقُ على جُزْءٍ مِنَ الأَرْضِ المَحْدُوْدَةِ على أَرْبَعَةٍ وعِشْـرِيْنَ قِيْراطـا، وقِيْـلَ إِنَّـهُ اسْـتُعِيْرَ مِـنَ الفَدّانِ (آلَةُ الثَّوْرَيْنِ الَّتي تَجْمَعُ أَداتَهما في الحَرْثِ)، وفيْهِ خِلافٌ مِنْ حَيْثُ تَشْـدِيْدُ الـدّالِ، وتَخْفِيْفُهـا. انظر: الزّبيدي، تاج العروس، فدن: ٣٥/ ٤٩٨ -٤٩٩.

(٥) القِيْراطُ: قِيْلَ إِنَّهُ نِصْفُ دانِقٍ على أَنَّ الدّانِقَ نِصْفُ دِيْنار، ويُفْهَمُ مِمّا في (تـاج العـروس) أَنَّ القِـيْراطَ يُسْتَعْمَلُ في مِصْرِ في المِساحَةِ: " قُلْتُ: واتَّفَقَ أَهْلُ مِصْرَ أَنَّهُمْ يَمْسَحُوْنَ أَرْضَـهُمْ بقَصَـبَةٍ طُوْلُهـا خَمْسَـةُ أَذْرُعٍ بالنَّجّارِيِّ، فمَتَى بَلَغَت المِساحَةُ أَرْبَعَمِئَةِ قَصَبَةٍ فاسْمُها الفَدّانُ، ثمَّ أَحْدَثُوا قَصَبَةً حاكِمِيَّةً طُوْلُهـا سِتَّةُ أَذْرُعٍ، ورُبْعُ سُدُسٍ بالذِّراعِ المِصْرِيِّ... ". انظر: الزَّبِيْدِيّ، تاج العروس، قرط: ١٦/ ٢٠..

(٦) القَصَبَةُ: طُوْلُها خَمْسَةُ أَذْرُعٍ، أَوْ سِتَّةٌ، ورُبْعُ سُدُسٍ بالذِّراعِ المِصْرِيِّ كما مَرَّ.

(٧) السَّهْمُ: يُعَدُّ جُزْءاً مِن أَرْبَعَةٍ وعِشْرِيْنَ مِنَ القِيْراطِ الَّذي يَشْتَمِلُ على أَرْبَعَـةٍ وعِشـرِيْنَ سَـهْماً. انظـر: عباس حسن، النحو الوافي: ٢/ ٤١٥.

(٨) سيَأْتِيْ الحديثُ عَنْ أَشْكالِ تَمْيِيْزِ هذِه الأَلفاظِ الدّالَّةِ على المِساحَةِ.

للمُزارِعِ فَرْسَخٌ قَمْحاً

إنَّ للرَّجُلِ جَرِيْباً قُطْناً

اشْتَرَى زَيْدٌ بَرِيْداً شَعِيراً

للرَّجُلِ قِيْراطٌ ذُرَةً

لزَيْدٍ قَصَبَةٌ شَعِيْراً

لزَيْدٍ سَهْمٌ عِنَباً

(ب) ما يَدُلُّ على كَيْلٍ مُتَعارَفٍ عليْهِ في المُجْتَمعِ، ومَنهُ: الصّاعُ، واللِّتْرُ، والذَّنُوبُ[1]، والحُبُّ[2]، والنِّحْيُ (بكَسْرِ النوْنِ، وفَتْحِها، ومنَ بابِ: فَعَلٍ)[3]، والرّاقُودُ[4]، والمُدْيُ[5]، والقِسطُ[6]، والفَرَقُ[7]،

(١) الذَّنُوْبُ: الدَّلْوُ العَظِيْمَةُ المَمْلُوْءَةُ ماءً، أو الَّتي لَها ذَنَبٌ

(٢) الحبُّ: الجَرَّةُ صَغِيْرَةً كانَتْ، أوْ كَبِيْرَةً يُوْضَعُ فيها الماءُ، وهِيَ لَفظَةٌ مُعَرَّبَةٌ أَصْلُها: حُنُب

(٣) النَّحْيُ: الزِّقُّ للسَّمْنِ، أوْ جَرَّةٌ فَخَارٍ يُجْعَلُ فيها اللَّبَنُ المَمْخُوْضُ. انظر: الزَّبِيدِيّ، تاج العروس، نحي: ٤٠/ ٤٦.

(٤) الرَّاقود: دَنٌّ كَبِيرٌ مَطْلِيٌّ داخِلُهُ بالقارِ يُوْضَعُ فيهِ الخَلُّ، وغَيْرُهُ.

(٥) المُديُ: مكْيال ضَخْمٌ يُسْتَعْمَلُ في الشّامِ، ومِصْرَ، وقِيْلَ إنَّهُ القَفِيزُ الشّامِيُّ، وإنَّهُ يَسَعُ خَمْسَةَ عَشَرَ مكُّوْكاً، على أنَّ المَكُّوكَ صاعٌ، ونِصْفٌ، أوْ أكْثَرُ، وإنَّهُ يَسَعُ خَمْسَةً وأرْبَعِيْنَ رِطْلاً، ومِنْ ذلِكَ حَدِيْثُ عَلِيٍّ: " أنَّهُ أجْرَى للنَّاسِ المُدْيَيْنِ، والقِسْطَيْنِ " على أنَّ المُرادَ: مُدْيانِ مِنَ الطَّعامِ، وقِسْطانِ مِنَ الزَّيْتِ على أنَّ القِسْطَ: نِصْفُ صاعٍ. انظر: الزَّبيديّ، تاج العروس: مدي: ٣٩/ ٥١٥.

(٦) القِسْطُ: مِكْيالٌ سَعَتُهُ نِصْفُ صاعٍ قَدْ يُتَوَضَّأُ مِنْهُ كما في الحَدِيْثِ: " إنَّ النِّساءَ مِنْ أسْفَهِ السُّفَهاءِ إلاَّ صاحِبَةَ القِسْطِ، والسِّراجِ " على أنَّ المُرادَ: إلاَّ تِلْكَ الَّتي لا تُقَصِّرُ في خِدْمَةِ زَوْجِها، وتَوْضِئَتِهِ، وتَقُوْمُ على رَأْسِهِ بالسِّراجِ، وقِيلَ إنَّهُ أرْبَعُمِئَةٍ وواحِدٌ وثَمانُوْنَ دِرْهَماً، وإنَّهُ الكُوزُ عِنْدَ أهْلِ الأمْصارِ، وهُوَ يُسْتَعْمَلُ في كَيْلِ الزَّيْتِ: انظر: الزَّبيديّ، تاج العروس، قسط: ٢٠/ ٢٥، ابن الأثير، النّهاية في غريب الحديث والأثر (قسط).

(٧) الفَرق (بإسْكانِ الرّاءِ، وفَتْحِها) : هُوَ مِكْيالٌ ضَخْمٌ يُسْتَعْمَلُ في المَدِيْنَةِ، واخْتُلِفَ في سَعَتِهِ، فقِيْلَ: سِتَّةَ عَشَرَ مُدّاً (ثَلاثَةُ آصُعٍ) ، وسِتَّةَ عَشَرَ رِطْلاً (اثْنا عَشَرَ مُدّاً، وثَلاثَةُ آصُعٍ عِنْدَ الحِجازِيِّيْنَ) ، وخَمْسَةُ أقْساطٍ، أوْ سِتَّةٌ، ومِئَةٌ وعِشْرُوْنَ رِطْلاً) . ومِنْهُ حَدِيْثُ عائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْها: " كُنْتُ أغْتَسِلُ مِنْ إناءٍ يُقالُ لَهُ الفَرَقُ "، والحَدِيثُ: " ما أسْكَرَ مِنْهُ الفَرَقُ فالحَسْوَةُ مِنْهُ حَرامٌ "، وقَوْلُ خداشِ بنِ زُهَيْرٍ:

يَأْخُذُوْنَ الأَرْشَ في إخْوَتِهِمْ فَرَقَ السَّمْنِ وشاةً في الغَنَمْ

انظر: الزَّبيديّ، تاج العروس، فرق: ٢٦/ ٢٨١.

والمَكُّوْكُ[1]، والمُدُّ[2]، والكُرُّ[3]، والكُوْزُ، والإِرْدبُّ[4]، والقَدَحُ، والوَيْبَـةُ[5]، والمَلْـوَةُ[6]، والكَيْلَةُ[7]، والقَنْقَلُ[8] :

عِنْدَ زَيْدٍ ذَنُوْبٌ ماءً (ذَنُوْبُ ماءٍ، ذَنُوْبٌ مِنْ ماءٍ)

اشْتَرَى الفقِيْرُ إِرْدَبّاً شَعِيْراً

عِنْدَ زَيْدٍ راقُوْدٌ عِسَلاً

في المَسْجِدِ حُبٌّ ماءً

عِنْدَ الرَّاعِي نِحْيٌ سَمْناً

اشْتَرَى الرَّجُلُ مُدْياً تَمْراً

---

(١) المَكُّوْكُ: مِكْيالٌ يُسْتَعْمَلُ في العِراق، وفي سَعَتِهِ خِلافٌ، إذْ قِيْلَ: إنَّها صاعٌ، ونِصْفٌ، ونِصْفُ رِطْلٍ إلى ثَمانِ أواقٍ، ونِصْفُ الوَيْبَةِ على أَنَّ الوَيْبَةَ: اثْنانِ وعِشْرُوْنَ، أَوْ أَرْبَعٌ وعِشْرُوْنَ مُدّاً بمُدِّ النَّبِيِّ عليْهِ السَّلامُ، وثَلاثُ كَيْلَجات . ومِنْهُ حَدِيْثُ أَنَسٍ: " أَنَّ الرَّسُوْلَ كانَ يَتَوَضَّأُ بمَكُّوْكٍ ". انظر: الزَّبِيـديّ، تاج العروس، مكك " ٢٧/ ٣٤٤.

(٢) المُدُّ: مِكْيالٌ يُسْتَعْمَلُ في العِراقِ قَدْرُهُ: رُبْعُ صاعٍ، أَوْرِطْلانِ، أَوْ رِطْلٌ، وثُلُثٌ في الحِجاز، وغَيْرُ ذلِكَ، ومِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

لَمْ يَغْذُها مُدٌّ ولا نَصِيفٌ ولا تُمَيْراتٌ ولا تَعْجِيْفُ

(٣) الكُرُّ: سِتُّوْنَ قَفِيْزاً، والقَفِيْزُ: ثَمانِيَةُ مَكاكِيْكَ، والمَكُّوْكُ: صاعٌ ونِصْفٌ.

(٤) الإِرْدَبُّ: مِكْيالٌ ضَخْمٌ في مِصْرَ، قَدْرُهُ: أَرْبَعَةٌ وعِشْرُوْنَ صاعاً بصاعِ النَّبِيِّ صَلَى اللهُ عليْهِ وسَلَّمَ، وهُوَ أَرْبَعَةٌ، وسِتُّوْنَ مَنّاً ، وفي الحَدِيْثِ: " مَنعَتِ العِراقُ دِرْهَمها، وقَفِيْزَها، ومَنَعَتْ مِصْرُ إِرْدَبَّها "، ومِنْ ذلِكَ قَوْلُ الأَخْطَلِ:

قَوْمٌ إذا اسْتَنْبَحَ الأَضْيافُ كَلْبَهُمُ قالُوا لأُمِّهِـمُ بُوْلِي على النَّارِ

والخُبْزُ كالعَنْبَرِ الهِنْـدِيِّ عِنْدَهُمُ والقَمْحُ سَبْعُوْنَ إِرْدَبّاً بِدِيْنارِ

انظر: الزَّبيديّ، تاج العروس،ردب: ٢/ ٤٩٣.

(٥) الوَيْبَةُ: تُسْتَعْمَلُ في الشَّامِ، ومِصْرَ، وإفريْقِيَّةَ، وقَدْرُها: اثْنانِ، أَوْ أَرْبَعَةٌ، وعِشْرُوْنَ مُدّاً، أَوْ رُبْعُ مَلْوَةٍ. انظر: الزبيديّ، تاج العروس، ويب: ٤/ ٣٧١.

(٦) المَلْوَةُ: تُسْتَعْمَلُ في مِصْرَ، وهِيَ: قَدَحانِ، ونِصْفٌ. انظر: الزبيديّ، تاج العروس، ملو: ٣٩/ ٥٥٦.

(٧) الكَيْلَةُ، أَرْبَعُ مَلَواتٍ.

(٨) القَنْقَلُ: قَدْرُهُ: نِصْفُ إِرْدَبٍّ . انظر: الزَّبيديّ، تاج العروس،ردب: ٢/ ٤٩٣.

في المَسْجِدِ قِسْطٌ ماءً للتوَضُّؤِ

للتَاجِرِ فَرَقٌ قَمْحا

اشْتَرَى زَيْدٌ مَكُّوكاً شَعِيْراً

اشْتَرَى الرَّجُلُ مُدّاً قَمْحاً

عِنْدَهُ كُرٌّ ذُرَةً

شَرِبَ العَطْشانُ كُوْزاً ماءً

اشْتَرَى زَيْدٌ قَدَحاً عَسَلاً

اشْتَرَى خالِدٌ وَيْبَةً قَمْحاً

اشْتَرَى خالِدٌ مَلْوَةً عَسَلاً

اشْتَرَى زَيْدٌ كِيْلَةً قَمْحاً

اشْتَرَى الرَّجُلُ قَنْقَلاً ذُرَةً

(ج) ما يَدُلُّ على وَزْنٍ: مِنْ ذلِكَ: الطَّسُّوْجُ(1)، والمَنا(2)، والكَيْلَجَةُ(3)، والرِّطْلُ، والأُوْقِيَّةُ، والحَبَّةُ(4)، والدِّرْهَمُ، والأَقَّةُ، والقِنْطارُ، والإِسْتارُ(5):

اشْتَرَتِ المَرْأَةُ أُقَّةً ذَهَباً (مِنْ ذَهَبٍ، وأَقَّةَ ذَهَبٍ)

اشْتَرَتِ المَرْأَةُ طَسُّوْجاً ذَهَباً

---

(1) الطَّسُّوْجُ: قِيْلَ إِنَّهُ مِقْدارٌ مِنَ الوَزْنِ مُعَرَّبٌ، ورُبْعُ دانِقٍ. انظر: الزَّبِيديّ، تاج العروس، طسج: ٦/ ٨٦.

(2) المَنا: قِيْلَ إِنَّهُ كَيْلٌ يُكالُ بِهِ السَّمْنُ قَدْ يَكُوْنُ مِنَ الحَدِيدِ، وقَدْرُهُ رِطْلانِ، أَوْ مِيْزانٌ يُوْزَنُ بِهِ، وهُوَ في لُغَةِ تَمِيْمٍ: مَنٌّ، وتَثْنِيَتُهُ، وجَمْعُهُ: مَنَّانِ، وأَمْنانٌ، وتَثْنِيَةُ المَنا، وجَمْعُهُ: مَنَوانِ، ومَنَيانِ، وأَمْناءٌ، وأَمْنٍ، ومُنِيٌّ، ومِنِيٌّ. انظر: الزَّبِيديّ، تاج العروس، منو: ٣٩/ ٥٧٢.

(3) الكَيْلَكَةُ، والكَيْلَجَةُ، والكَيْلَقَةُ، وجَمْعُها: كَيالِجُ: مِكْيالٌ، والهاءُ للعُجْمَةِ كما قِيْلَ. انظر: الزَّبِيديّ، تاج العروس، ردب: ٢/ ٤٩٣.

(4) الحَبَّةُ: سُدْسُ ثُمْنِ الدِّرْهَمِ، على أَنَّها جُزْءٌ مِنْ ثَمانِيَةٍ وأَرْبَعِينَ جُزْءاً مِنَ الدِّرْهَمِ، والطَّسُّوْجُ: حَبَّتانِ. انظر: الزبيديّ، طسج: ٦/ ٨٦.

(5) الإِسْتارُ: أَرْبَعَةُ مَثاقِيْلَ، ونِصْفٌ، وهُوَ في العَدَدِ: أَرْبَعَةٌ، ورابِعُ القَوْمِ: إِسْتارُهُمْ، وهُوَ مُعَرَّبٌ مِنَ الفارِسِيَّةِ. انظر: الزبيديّ، تاج العروس، ستر: ١١/ ٥٠٠.

اشْتَرَتِ المَرْأَةُ حَبَّةً ذَهَباً

اشْتَرَى الرَّجُلُ أوْقِيَّةً فِضَّةً

اشْتَرَتِ العَرُوْسُ إسْتاراً ذَهَباً

عِنْدَ المَرْأَةِ حَبَّةٌ ذَهَباً

اشْتَرَى الرَّجُلُ مَنَوَيْنِ بِطِّيْخاً

(١/ ١/ ٣) ما يَدُلُّ على ما يُشْبِهُ المِقْدارَ الَّذي لا يُقاسُ بِمِقْياسٍ مُعَيَّنٍ:

ما في السَّماءِ مَوْضِعُ راحَةٍ سَحاباً

لِزَيْدٍ مَدُّ البَصَرِ أَرْضاً

عِنْدَ زَيْدٍ خابِيَةٌ قَمْحاً

عِنْدَ زَيْدٍ بِئْرٌ زَيْتاً

عِنْدَ زَيْدٍ جَرَّةٌ عَسلاً

اشْتَرَى التَّاجِرُ حِمْلَ بَعِيْرٍ قَمْحاً

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾(١)

﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴾(٢)

﴿ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴾(٣)

﴿ يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ فَتَكُن فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوْ فِي ٱلْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا ٱللَّهُ ۚ ﴾(٤)

﴿ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴾(٥)

---

(١) النساء: ٤٠.

(٢) يونس: ٦١.

(٣) الأنبياء: ٤٧.

(٤) لقمان: ١٦.

(٥) سبأ: ٣.

﴿ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ (1)

﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴾ (2)

﴿ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾ (3)

دارِيْ خَلْفَ دارِكَ فَرْسَخاً

على أَنَّ المُرادَ: مُسْتَقَرُّ دارِيْ؛ لأَنَّ (خَلْفَ) لا تَكُوْنُ مِقْداراً، على أَنَّ (فَرْسَخاً) يَجُوْزُ فيهِ أَنْ يَكُوْنَ تَمْيِيْزاً، أَوْ حالاً عِنْدَ النُّحاةِ(4).

(1/ 1/ 4) ما يُعامَلُ مُعامَلَةَ المَقادِيْرِ مِنَ الأَسْماءِ المُبْهَمَةِ كما في: مِثْلٍ، وغَيْرٍ:

قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴾ (5)

قَوْلُ الرَّسُوْلِ: " دَعُوا لِيْ أَصْحابِيْ، فلَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَباً ما بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، أَوْ نَصِيْفَهُ "(6)

لي مِثْلُهُ رَجُلاً(7)

لَنا مِثْلُها إِبِلاً

فإِنْ خِفتَ يَوْماً أَنْ يَلَجَّ بِكَ الهَوَى ... فإِنَّ الهَوَى يَكْفِيكَهُ مِثْلُهُ صَبْراً(8)

على التَّمْرَةِ مِثْلُها زُبْداً(9)

---

(1) سبأ: 22.

(2) الزلزلة: 7–8.

(3) آل عمران: 91.

(4) انظر: أبو حيّان النحوي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 9/ 212.

(5) الكهف: 109.

(6) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 9/ 212.

(7) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 9/ 212.

(8) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 9/ 212.

(9) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 9/ 213.

لِيْ مِثْلُهُ رَجُلاً[1]

لِيْ مِثْلُهُ عَبْداً[2]

لا كَزَيْدٍ فارِساً[3]

على أَنَّ اسْمَ (لا) النَّافِيَةِ للجِنْسِ مَحْذُوْفٌ: لا فارِسَ مِثْلَ زَيْدٍ فارِساً

وعلى أَنَّ الكافَ بمَعْنَى (مِثْل).

لَنــا مِرْفَــدٌ سَــبْعُوْنَ أَلْــفَ مُــدَجَّجٍ فهَــلْ في مَعــدٍّ فَــوْقَ ذلِــكَ مِرْفَــدا[4]

على أَنَّ في هذا الشَّاهِدِ حَذْفَ المُبْتَدَأ: فهَلْ في مَعَدٍّ مِرْفَدٌ فَوْقَ ذلِكَ مِرْفَداً على أَنَّ حَذْفَ المُبْتَدأ، واسْمَ (لا) أَفْضَى إلى انْبِهامِ المُمَيَّزِ.

عَلَيْهِ شَعَرُ كَلْبَيْنِ دَيْناً[5]

على أَنَّ (مِثْلُ) مَحْذُوْفَةٌ: علَيْهِ مِثْلُ شَعَرِ كَلْبَيْنِ دَيْناً

تاللهَّ رَجُلاً[6]

على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: تاللهَّ ما رَأَيْتُ مِثْلَهُ رَجُلاً.

لَنا غَيْرُها إِبِلاً

(١ / ٢) ما لا تَكُوْنُ لَهُ دَلالَةٌ مُحَدَّدَةٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُوْمِئُ إلى كُلِّ مَوْجُوْدٍ حِسِّيّاً كانَ، أَوْ مَعْنَوِياً كما في (ما) النَّكِرَةِ التَّامَّةِ، و(ما)،و(مَهْما) الشَّرْطِيَّتَيْنِ:

---

(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٩/ ٢١٣.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٩/ ٢١٢.

(٣) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٩/ ٢١٣.

(٤) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٩/ ٢١٤، سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٧٣.

(٥) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٩/ ٢١٤، سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٧٣.

(٦) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٧٤.

أَلا رُبَّ يَــوْمٍ لَــكَ مِــنْهُنَّ صــالِحٍ ولا سِــيَّما يَوْمــاً بِــدارَةِ جُلْجُــلِ[1]

على أَنَّ نَصْبَ (يَوْماً) فيهِ أَوْجُهٌ:

(أ) أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوباً على التَّمْيِيْزِ لـ (ما) النَّكِرَةِ التَّامَّةِ على أَنَّها غَيْرُ مَوْصُوْفَةٍ، وفي مَوْضِعِ جَرٍّ بالإِضافَةِ، والتَّقْدِيْرُ: ولا مِثْلَ شَيْءٍ يَوْماً.

(ب) أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على الظَّرْفِ على أَنَّ (ما) اسْمٌ مَوْصُوْلٌ: لا مِثْلَ الَّذِيْ وَقَعَ يَوْماً.

(ت) أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على التَّمْيِيْزِ لـ (سِيَّ) على أَنَ (ما) حَرْفٌ كَفَّ (لا) النَّافِيَةَ للجِنْسِ عَنِ العَمَلِ كما في قَوْلِهِمْ: على التَّمْرَةِ مِثْلُها زُبْداً

(ث) أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على الظَّرْفِ على أَنَّ (ما) حَرْفٌ كافٌّ كما مَرَّ، والتَّقْدِيْرُ: ولا مِثْلَ ما كانَ لَكَ في يَوْمٍ.

﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾[2]

على أَنَّ في قَوْلِه (مِنْ آيَةٍ) أَرْبَعَةَ أَقْوالٍ[3]:

(أ) أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بمَحْذُوْفٍ وُجُوْباً يُعْرَبُ صِفَةً لـ (ما) الشَّرْطِيَّةِ الَّتي في مَحَلِّ نَصْبٍ على المَفْعُوْلِ بِهِ لِفِعْلِ الشَّرْطِ (نَنْسَخْ)

(ب) أَنَّهُ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الحالِ مِنْ (ما) الشَّرْطِيَّة، وهُوَ وَجْهُ ضَعَّفَهِ بَعْضٌ؛ لأَنَّ الحالَ لا تُجَرُّ بـ (مِنْ) تَوَهُّماً.

(ت) أَنَّهُ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على التَّمْيِيْزِ.

(ث) أَنَّ (مِنْ) زائِدَةٌ، و(آية) حالٌ، والتَّقْدِيْرُ: أَيَّ شيْءٍ نَنْسَخْ قَلِيْلاً، أَوْ كَثِيْراً.

(ج) أَنَّ (مِنْ) زائِدَةٌ على أَنَّ (آية) مَفْعُوْلٌ بِهِ على أَنَّ (ما) واقِعَةٌ مَوْقِعَ المَصْدَرِ.

ويَظْهَرُ لي أَنَّ الأَوْلَى أَنْ يَكُوْنَ شِبْهُ الجُمْلَةِ (مِنْ آيَةٍ) تَمْيِيْزاً على أَنَّ مِنْ لبيانِ الجِنْسِ

---

(1) القائِلُ: امْرؤ القيس. انظر السّيوطيّ، همع الهوامع: ٣/ ٢٨٦.

(2) البقرة: ١٠٦.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٢/ ٢٧.

تُزِيْلُ إِبْهامَ (ما) الشَّرْطِيَّةِ، وهُوَ إِبْهامٌ يَزِيْدُ على إِبْهامِ (شَيْء) الَّذي يَنْـدَرِجُ تَحْتَـهُ المَحْسُـوْسُ، وغَيْرُهُ، ولذلِكَ وضِعَتْ مَكانَهُ في أُسْلُوْبِ التَّعَجُّبِ: ما أَكْرَمَ زَيْداً!.

﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾[1]

﴿ وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ ﴾[2]

﴿ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۗ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ﴾[3]

﴿ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ﴾[4]

﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾[5]

﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾[6]

﴿ وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾[7]

علىَ أَنَّ (مَهْما) اسْمُ شَرْطٍ في مَحَلِّ نَصْبٍ على الاشْتِغالَ: مَهْما تُحْضِرْ ـ تَأْتِنـا بِـهِ عـلى أَنَّ (تَأْتِنا بِهِ) تَفْسِيْرٌ للفِعْلِ المَحْذُوْفِ، أَوِ على الظَّرْفِيَّةِ، وهُـوَ تَـوَهُّمٌ لا مُحْـوِجَ إِلَيْـهِ، ويَجُـوْزُ أَنْ تَكُوْنَ في مَوْضِعَ رَفْعٍ علىَ الابْتِداءِ على أَنَّ ما بَعْدَها الخَبَرُ، وهُوَ أَوْلَى مِنَ النَّصْبِ. وَيَجُـوْزُ في (مِنْ آيَةٍ) ما يَجُوْزُ في أَضْرابِهِ السَّابِقَةِ مِنْ أَوْجُهِ إِعْرابِيَّةٍ.

ومَهْـما تَكُـنْ عِنْـدَ امْـرِئٍ مِـنْ خَلِيْقَـةٍ وإِنْ خالَهـا تَخْفَـى عـلى النـاسِ تُعْلَـمِ[8]

(1) البقرة: ١٩٧.

(2) البقرة: ١١٠.

(3) البقرة: ٢١٥.

(4) النساء: ٧٩.

(5) فاطر: ١.

(6) البقرة: ١٩٧.

(7) الأعراف: ١٣٢.

(8) انظر: السَّمين الحلبي، الدرّ المصون: ٥/ ٤٣٢.

(١/ ٣) ما يُعَدُّ مِنْ بابِ الاسْمِ الْمَوْصُوْلِ الَّذي لَمْ تَتَكَفَّلْ صِلَتُهُ بتَعْرِيْفِهِ:

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ:

﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾(١)

على أَنَّ (مِنْ) بمَعْنَى (في): ماذا خلقُوا في الأَرْضِ،، أَوْ بَيانِيَّةٌ على أَنَّها ومَجْرُوْرَها حالُ مِنَ الاسْمِ الْمَوْصُوْلِ (ذا) في (ماذا) على أَنَّ الْمُرادَ: ما الَّذي خَلَقُوْهُ مِنَ الأَرْضِ، أَوْ تَمْيِيْزٌ يُزِيْلُ إِبْهامَ الْمَوْصُوْلِ، وغُمُوْضَهُ(٢) كما مَرَّ.

﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾(٣)

على أَنَّ (مِنْ نِعْمَةٍ) فيْهِ الأَوْجُهُ السَّابِقَةُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُ (ما) اسْمَ شَرْطٍ مُغْرِقاً في الإِبْهامِ، وأَنْ يَكُوْنَ تَمْيِيْزاً، أَوْ حالاً مِنْ (ما) مَوْصُوْلَةً، وأَجازَ العُكْبَرِيُّ أَنْ تَكُوْنَ (مِنْ) زائِدَةً على أَنَّ (نِعْمَةً) حالٌ(٤). وتَمْيِيْزُ هذا الاسْمِ الْمَوْصُوْلِ الَّذي لَمْ تَتَكَفَّلْ صِلَتُهُ بتَعْرِيْفِهِ واجِبُ الجَرِّ بـ (مِنْ).

(١/ ٤) ما يَدُلُّ مِنْ الأَسْماءِ على أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُصْنَعَ مِنْ مَوادَّ مُتَعَدِّدَةٍ(٥) على أَنَّ التَّمْيِيْزَ يُسْهِمُ في تَحْدِيْدِ ما يُصْنَعُ مِنْهُ الْمُمَيَّزُ كما في قَوْلِكَ:

اشْتَرَتِ الْمَرْأَةُ عِقْداً ذَهَباً

يمْتَلِكُ الرَّجُلُ حِذاءً جِلْداً

لِزَيْدٍ ساعَةٌ فِضَّةً

لِزَيْدٍ عَباءَةٌ صُوْفاً

في يَدِ الْمَرْأَةِ خاتَمٌ لُجَيْناً

(١) فاطر: ٤٠.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٢/ ٤٢٢.

(٣) النحل: ٥٣.

(٤) السمين الحلبي، الدر المَصُوْن: ٢/ ٥٨.

(٥) انظر: الأنطاكي، المحيط في أصْوات العربية، ونحوها، وصَرْفها: ٢/ ١٩٧.

لِزَيْدٍ بَيْتٌ زُجاجاً

(٢) ما يُعَدُّ غامِضاً مِنَ الجُمَلِ، أَوِ التَّراكِيْبِ اللُّغَوِيَّةِ، ويَحْتاجُ إلى ما يُزِيْلُ ما فيها مِنْ إِبْهام، وغُمُوْضٍ: يَكْمُنُ هذا الغُمُوْضُ في نِسْبَةِ أَحَدِ رُكْنَي الجُمْلَةِ العَرَبِيَّةِ مِنْ حَيْثُ نِسْبَةُ الفِعْل، أَوْ ما يُشْبِهُهُ كالمُشْتَقَّاتِ، والمَصْدَرِ، واسْمِ الفِعْلِ إلى الفاعِلِ في الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ، والخَبَرِ إلى المُبْتَدَأ في الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ، وهذِهِ النِّسْبَةُ بنَوْعَيْها لا بُدَّ مِنْ إزالَةِ الإِبْهامِ، والغُمُوْضِ مِنْها لكَوْنِ المَعْنَى عامّاً، وعَلَيْهِ فإِنَّ أَمْنَ اللَّبْسِ يَتَحَقَّقُ بَيْنَ تَمْيِيْزَي المُفْرَدِ، والجُمْلَةِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُ المُفْرَدِ مُكَوِّناً مِنْ مُكَوِّناتِ الجُمْلَةِ الَّذي يَحْتاجُ إلى ما يُزِيْلُ ما فيهِ مِنْ غُمُوْضٍ وإِبْهام، وكَوْنُ الجُمْلَةِ بمُكَوِّناتِها تَحْتاجُ إلى ما عَلِقَ بِنِسْبَةِ الرُّكْنِ (المُسْنَد، أَوِ المَنْسُوْبِ) إلى الرُّكْنِ الآخَرِ (المُسْنَد إِلَيْهِ، أَوِ المَنْسُوْبِ إِلَيْهِ) مِنَ الإِبْهامِ، والغُمُوْضِ.

ويُوْمِئُ تَمْيِيْزُ الجُمْلَةِ، النِّسبَةِ، أَو التَّمْيِيْزُ المَلْحُوْظُ إلى تَحَقُّقِ غَرَضِيْنِ مِنْ الالْتِجاءِ إِلَيْهِ، وهُما:

- المُبالَغَةُ، والتَّوْكِيْدُ:

يَتَبَدَّى هذا الغَرَضُ مِنْ خِلالِ ما يَأْتِيْ:

﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ (١)

على أَنَّ هذا الاشْتِعالَ يُعَدُّ مِنْ بابِ المَجازِ، وأَنَّ ما يُوْمِئُ إِلَيْهِ هذا القَوْلُ لَوْ قِيْلَ: اشْتَعَلَ شَيْبُ الرَّأْسِ - يَكْمُنُ في أَنَّ الاشْتِعالَ لَمْ يَشْمَلْ جَمِيْعَ أَجْزاءِ الرَّأْسِ، وهُوَ مَعْنَى يُوْمِئُ إِلَيْهِ كَوْنُ (شَيْباً) تَمْيِيْزاً أَزالَ الإِبْهامَ، والغُمُوْضَ فَضْلاً عَنِ المُبالَغَةِ، والتَّوْكِيْدِ الَّذي يَتَحَقَّقُ برَغْبَةِ المُخاطَبِ، أَوِ السامِعِ في تَبَيُّنِ ما يُزِيْلُ الإِبْهامَ، والغُمُوْضَ على وَفْقِ غَرِيْزَةِ حُبِّ الاسْتِطْلاعِ، والتَّفَكُّرِ في هذا المُزِيْلِ، وما يُمْكِنُ أَنْ يُوْمِئَ إِلَيْهِ مِنْ دَلالَةٍ ظاهِرَةٍ، وسِيْمْيائِيَّةٍ، وهذا يُعَدُّ انْزِياحاً مِنَ الرَّفْعِ على الفاعِلِ الرُّكْنِ الأَساسِيِّ إلى النَّصْبِ على التَّمْيِيْزِ الفَضْلَةِ فَضْلاً عَن إِحْلالِ المُضافِ إِلَيْهِ في الوَظِيْفَةِ التَّرْكِيْبِيَّةِ مَحَلَّ المُضافِ، وتَأْخِيرِ الفاعِلِ

(١) مريم: ٤.

المُقَدَّم: اشْتَعَلَ الرَّأْسُ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ يَتَحقَّق فيها اللَّبْسُ، وهذا اللَّبْسُ بحاجَةٍ إلى ما يُحَقِّقُ أَمْنَهُ، وهُوَ التَّمْيِيْزُ المَنْقُوْلُ مِنَ الفاعِلِ.

– الاخْتِصارُ، وهَجْرُ التَّطْوِيْلُ:

وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَكْمُنُ في أَنَّ أَصْلَ هذا القَوْلِ: اشْتَعَلَ شَعَرُ الرَّأْسِ، على أَنَّ المُضافَ الفاعِلَ حُذِفَ، وهُوَ حَذْفٌ أَفْضَى إلى الغُمُوْضِ، والإِبْهام، وقَدْ أُزِيْلَ هذا الغُمُوْض بزِيادَةِ المَحْذُوْفِ مَنْصُوْباً، وتَأْخِيْرِهِ، وهذا المَنْصُوْبُ أَخَفُّ مِنَ المَرْفُوْعِ الفاعِلِ. ويَكْمُنُ الاخْتِصارُ في الأَصْلِ، والمَنْقُوْلِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُما يُوْمِئانَ إلى مَعانٍ مُتَعَدِّدةٍ مِنها التَقَدُّمُ في العُمْرِ، والضَّعْفُ الَّذي يُصِيْبُ أَعْضاءَ الجِسْمِ كُلَّها، وهِيَ مَعانٍ لَوْ عُبِّرَ عَنْها بتَراكِيْبَ أُخْرَى لأَفْضَى هذا التَّعْبِيْرُ إلى التَّطْوِيْلِ.

رابعاً: أَنْواعُ التَّمْييزِ على وَفْقِ المُمَيَّزِ

للتَّمْييزِ أَنْواعٌ يَتَحَكَّمُ في تَحْديدِها المُمَيَّزُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مُفْرَداً، أَوْ جُمْلَةً:

(١) تَمْييزُ المُفْرَدِ: يَكْمُنُ هذا التَّمْييزُ فيما يَأْتي:

O تَمْييزُ الأَعْدادِ كما مَرَّ(١).

O تَمْييزُ المَقاديرِ، وما يُحْمَلُ عليْها كما مَرَّ(٢):

(٢) تَمْييزُ الجُمْلَةِ: يَكُوْنُ هذا التَّمْييزُ مِنْ حَيْثُ النَّقْلُ، أَوِ التَّحْويلُ - مَنْقُوْلاً، وغَيْرَ مَنْقُوْلٍ، وما فيهِ خِلافٌ:

(٢/ ١) أَنْ يَكُوْنَ مَنْقُوْلاً: يَكْمُنَ النَّقْلُ مِنَ الفاعِلِ، أَوِ المَفْعُوْلِ بِهِ، أَوِ المُبْتَدَأ:

¥ أَنْ يَكُوْنَ مَنْقُوْلاً مِنَ الفاعِلِ:

﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾(٣)

على أَنَّ الأَصْلَ: واشْتَعَلَ شَيْبُ الرَّأْسِ كما مَرَّ(٤).

﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ﴾(٥)

على أَنَّ ٱلأَصْلَ قَبْلَ النَّقْلِ: فإِنْ طابَتْ أَنْفُسُهُنَّ، أَوْ نُفُوْسُهُنَّ فكُلُوْهُ هَنيئاً مَريْئاً، والتَّمْييزُ المَنْقُوْلُ مِنَ الفاعِلِ جاءَ بلَفْظِ الإِفْرادِ على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنُ الفاعِلِ المَنْقُوْلِ مِنْهُ جَمْعاً، وهِيَ مَسْأَلَةٌ جائِزَةٌ عِنْدَ النُّحاةِ كما في قَوْلِكَ: اشْتَرَيْتُ ثَلاثِيْنَ كتاباً، أَوْ: كُتُباً كما سَيَأْتِي(٦)،

---

(١) انظر الصفحة: ٢٨ .

(٢) انظر الصفحة: ٢٩ .

(٣) مريم: ٤.

(٤) انظر الصفحة: ٣٣ -

(٥) النساء: ٤.

(٦) انظر الصفحة: ٣٠ .

ويَظْهَـرُ لي أَنَّ عَـدَمَ المُطابَقَـةِ يُـوْمِئُ إلى أَنَّ النُّفُـوْسَ صُـيِّرَتْ نَفْساً واحِـدَةً لتَحْقِيْـقِ الالتِصاقِ، وعَدَم اسْتِثْناءِ أَيَّةِ نَفْس فَضْلاً عَنْ أَنَّ المُفْرَدَ الأَصْلُ، والأَخَفُ مِنَ الجَمْـعِ لَفْظـاً، وتَفْكِيْراً فيما يُوْمِئُ إليْهِ مِنْ دَلالَةٍ، ولذلِكَ صُيِّرَتْ هذهِ النُّفُوْسُ نَفْساً واحِدَةً.

كَرُمَ زَيْدٌ ضَيْفاً

على أَنَّ (ضَيْفاً) تَمْيِيْزٌ مَنْقُوْلٌ مِنَ الفاعِلِ إذا عُدَّ الضَّيْفُ غَيْرَ زَيْدٍ: كَـرُمَ ضَـيْفُ زَيْـدٍ، وإذا عُدَّ زَيْداً نَفْسَهُ جازَ فيهِ النَّصْبُ على الحالِ، أَوِ التَّمْيِيْزِ غَـيْرِ المُحَـوَّلِ، ويَجُـوْزُ أَنْ تَـدْخُلَ عليْهِ (مِنْ): كَرُمَ زَيْدٌ مِنْ ضَيْفٍ[1].

ما أَحْسَنَ الحَلِيْمَ عَقْلاً

على أَنَّ المَعْنَى: حَسُنَ عَقْلُ الحَلِيْمِ، وأَنَّ (عَقْلاً) تَمْيِيْزُ جُمْلَةٍ مَنْقُوْلٌ مِنَ الفاعِلِ.

ويَتَبَيَّنُ لَنا مِمَّا مَرَّ أَنَّ للمَنْقُوْلِ مِنَ الفاعلِ نَوْعَيْنِ:

(أ) أَنْ يَكُوْنَ النَّقْلُ نَحْوِيّاً، والنَّصْبُ وُجُوْباً، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَكْمُنُ في حالَتَيْنِ:

(أ/ ١) أَنْ يَكُوْنَ العامِلُ فيْهِ النَّصْبَ فعْلاً كما في قَوْلِكَ:

حَسُنَ المُسْلِمُ خُلُقاً، وتَعاوُناً (حَسُنَ خُلُقُهُ، وتَعاوُنُهُ)

(أ/ ٢) أَنْ يَكُوْنَ واجِبَ النَّصْبِ بعْدَ اسْمِ التَّفْضِيْلِ بقَيدِ كَوْنِهِ فاعِلاً سَبَبِيّاً (فاعِـلٌ في المَعْنَى) كما في قَوْلِكَ:

المُسْلِمُ أَحْسَنُ أَخْلاقاً، وتَعاوُناً مِنْ غَيْرِهِ (أَخْلاقُ المُسْلِمِ، وتَعاوُنُهُ أَحْسَنُ مِنْ غَيْرِهِ)

على أَنَّ الأَصْلَ: حَسُنَتْ أَخْلاقُهُ، وتَعاوُنُهُ[2]، وهُوَ نَحْوِيّاً مَنْقوْلٌ مِنَ المُبْتَدَأ المُضافِ: أَخْلاقُ المُسْلِمِ، وتَعاوُنُهُ أَحْسَنُ مِنْ أَخْلاقِ غَيْرِهِ، وتَعاوُنِهِ، ويُتَبَيَّنُ هذا التَّمْيِيْـزُ مِـنْ خِـلالِ كَوْنِهِ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ المُفَضَّلِ قَبْلَهُ.

ويَجِبُ جَرُّ هذا التَمْيِيْزِ الَّذي لا يَكُوْنُ لَيْسَ بفاعِلٍ في المَعْنَـى، وعَلامَتُـهُ أَنْ يَكُـوْنَ اسْمُ التَّفْضِيْلِ بَعْضَ جِنْسِ هذا التَّمْيِيْزِ كما في قَوْلِكَ:

(١) انظر: الصّبّان، حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٢/ ١٩٩.

(٢) انظر الصفحة: ٣٠.

خالِدٌ أَفْضَلُ قائِد

على أَنَّ عَلامَتَهُ وَضْعُ كَلِمَةِ (بَعْضٍ) مَكانَ اسْمِ التَّفْضِيْل بقَيْدِ أَنْ تَكُوْنَ مُضافَةً إِلى جَمْعِ لَفْظَةِ التَّمْيِيْزِ دُوْنَ أَنْ يَفْسُدَ المَعْنَى: خالِدٌ بَعْضُ القادَةِ. ويُقَيَّدُ جَرُّ التَّمْيِيْزِ بقَيْدٍ آخَرَ فَضْلاً عَمَّا مَرَّ، وهُوَ وُجُوْبُ كَوْنِ اسمُ التَّفْضِيْل غَيْرَ مُضافٍ إِلى اسْمٍ آخَرَ غَيْرِ التَّمْيِيْزِ كما في قَوْلِكَ:

خالِدٌ أَحْسُ الرِّجالِ قِيادَةً

المُتَنَبِّيْ أَكْثَرُ الشُّعَراءِ طُمُوْحاً

ومِمَّا جاءَ مَنْقُوْلاً مِنَ الفاعِلِ نَحْوِيًا في كِتابِ اللهِ سُبْحانَهُ وتَعالَى(١):

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَسِعَ رَبِّى كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾(٢).
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَسِعَ كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا﴾(٣).
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا﴾(٤).
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلضَّآلُّونَ﴾(٥).
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿مَثَلُ ٱلْفَرِيقَيْنِ كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ وَٱلْبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾(٦).
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَىٰهَا فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾(٧).

---

(١) انظر: عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الثالث: ٢١٣.

(٢) الأنعام: ٨٠.

(٣) طه: ٩٨.

(٤) الأعراف: ٨٩.

(٥) آل عمران: ٩٠.

(٦) هود: ٢٤.

(٧) يوسف: ٣٠.

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ ٱلْأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ ٱلْجِبَالَ طُولًا ﴾(1): يَجُوزُ في (طُوْلاً) أَنْ يَكُوْنَ حالاً، أَوْ مَفْعُوْلاً لَهُ، أَوْ تَمْيِيزاً: لَنْ يَبْلُغَ طُوْلُكَ الجِبالَ، وهُوَ الأَوْلَى، أَوْ مَنْصُوْباً على المَصْدَرِ مِنْ مَعْنَى (تَبْلُغَ)(2).

O قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ خُبْرًا ﴾(3): يَجُوزُ في (خُبْراً) أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على التَّمْيِيْزِ، وهُوَ الأَوْلَى، وأَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على المَصْدَرِ على غَيْرِ الصَّدْرِ؛ لأَنَّ (لَمْ تُحِطْ بِهِ) بمَعْنَى: لَمْ تُخْبِرْهُ(4).

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا ﴾(5).

O قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾(6): تَقْدِيْرُ الكَلامِ: هَلْ يَسْتَوِيْ مَثَلُهُما. و(رَجُلاً) بَدَلٌ مِنْ (مَثَلاً) المَفْعُوْلِ بِهِ(7).

O قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَٱغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا۟ وَٱتَّبَعُوا۟ سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ ﴾(8).

O قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾(9): شَيْباً: تَمْيِيْزٌ مَنْقُوْلٌ مِنَ الفاعِلِ، وهُوَ الأَوْلَى، وأَجازَ بَعْضٌ أَنْ يَكُوْنَ حالاً، ومَنْصُوْباً على المَصْدَرِ؛ لأَنَّ (اشْتَعَلَ الرَّأْسُ) بمَعْنَى: شابَ الرَّأْسُ(10).

---

(1) الإسراء: ٣٧.

(2) انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٨٢٢، ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٤٩٠.

(3) الكهف: ٦٨.

(4) انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٨٥٥،

(5) مريم: ٢٦.

(6) الزمر: ٢٩.

(7) انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١١١١

(8) غافر: ٧.

(9) مريم: ٤.

(10) انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٨٦٦.

O قَوْلُهُ تعالى: ﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾[1].

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالَ هَٰذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ ﴾[2]: تَقْدِيْرُ الكَلامِ: ضاقَ ذَرْعُهُمْ[3]

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ بِئْسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا ﴾[4].

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا ﴾[5].

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ إِنَّهَا سَآءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا ﴾[6]

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا ﴾[7]

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۚ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴾[8].

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾[9].

¥ أَنْ يَكُوْنَ مَنْقُوْلاً مِنَ المَفْعُوْلِ بِهِ:

﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا فَٱلْتَقَى ٱلْمَآءُ عَلَىٰٓ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ﴾[10]

على أَنَّ القَوْلَ في هذِهِ الآيَةِ كالقَوْلِ في سابِقَتِها مِنْ حَيْثُ الإِيماءُ إلى المُبالَغَةِ، والتَّوْكِيْدِ، والاخْتِصارِ، على أَنَّ الأَصْلَ: وفَجَّرْنا عُيُوْنَ الأَرْضِ، ولتَحْقِيْقِ ما مَرّ حَدَثَ

---

(1) الطلاق: 12.

(2) هود: 77.

(3) انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 2/ 709.

(4) الكهف: 29.

(5) الكهف: 31.

(6) الفرقان: 66.

(7) الفرقان: 76.

(8) غافر: 35.

(9) الصف: 3.

(10) القمر: 12.

الانْزِياحُ مِنَ النَّصْبِ على المَفْعُوْلِ بِهِ الفَضْلَة في النَّحْوِ العَرَبِيْ، والَّذي يَحْمِلُ وَظِيْفَةً تَرْكِيْبِيَّةً ثانَوِيَّةً في النَّحْوِ الوَظِيْفِيْ إلى النَّصْبِ على التَّمْييزِ، وإحْلالِ المَضافِ إِلَيْهِ مَحَلَّهُ: وفَجَّرْنا الأَرْضِ عُيُوْناً، ويَتَحَقَّقُ المُبالَغَةُ، والتَّوْكِيْدُ في أَنَّ التَّفْجِيرَ مَحْصُوْرٌ في العُيُوْنِ المُتَوافِرَةِ في الأَرْضِ، وهِيَ عُيُوْنٌ لا تَشْمَلُ كُلَّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزاءِ الأَرْضِ بَلْ تَكُوْنَ مَحْصُوْرَةً فيما يُوْجَدُ مِنْها حَقِيْقَةً، على أَنَّ الانْزِياحَ مِنَ الأَصْلِ إلى التَّمْييزِ يُوْمِئُ إلى أَنَّ هذا التَّفْجِيْرَ يَشْمَلُ أَجْزاءَ الأَرْضِ كُلَّها مُبالَغَةً، وتَوْكِيْداً. وأَجازَ بَعْضُ النُّحاةِ أَنْ تَكُوْنَ لَفْظَةُ (عُيُوناً) بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ على أَنَّ في الكَلامِ حَذْفَ العائِدِ: وفَجَّرْنا الأَرْضَ عُيُوْناً فيها، فتَكُوْنُ هذهِ اللَّفْظَةُ لَيْسَتْ مَنْقُوْلَةً مِنَ المَفْعُوْلِ بِهِ، وأَنْ تَكُوْنَ حالاً، ومَنْصُوْبَةً على نَزْعِ الخافِضِ الباء: بِعُيُوْنٍ، ولا مُحْوِجَ إلى هذا التَّوَهُم. والقَوْلُ نَفْسُهُ في قَوْلِكَ: غَرَسْتُ الأَرْضَ شَجَراً على أَنَّ الأَصْلَ: غَرَسْتُ شَجَرَ الأَرْضِ.

ومِمَّا جاءَ في كِتابِ اللهِ مِنْ هذا التَّمْييزِ المَنْقُوْلِ مِنَ المَفْعُوْلِ بِهِ فَضْلاً عَمَّا مَرَّ:

O قَوْلُهُ تَعالَى: "لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا"[1]: يَجُوْزُ في (عَدَداً) أَنْ يكُوْنَ مَنْصُوْباً على المَصْدَرِ؛ لأَنَّ (أَحْصَى) بمَعْنَى (عَدَّ)، وعلى الحالِ، والتَّمْييزِ المَنْقُوْلِ مِنَ المَفْعُوْلِ بِهِ على أَنَّ الأَصْلَ: أَحْصَى عَدَدَ كُلِّ شَيْءٍ[2].

¥ أَنْ يَكُوْنَ مَنْقُوْلاً مِنَ المُبْتَدأ:

﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾[3]

في المَنْقُوْلِ مِنْهُ التَّمْييزُ في هذا القَوْلِ وَجْهانِ[4]:

(أ) أَنْ يَكُوْنَ مَنْقُوْلاً مِنَ المُبْتَدَأ: مالِيْ أَكْثَرُ مِنْ مالِكَ، ونَفَرِيْ أَعَزُّ مِنْ نَفَرِكَ، على أَنَّ المُضافَ انْزاحَ مِنَ الرَّفْعِ على الابْتِداءِ إلى النَّصْبِ على التَّمْييزِ فَضْلاً عَنْ تَأَخُّرِهِ رُتْبَةً.

---

(١) الجن: ٢٨.

(٢) انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٢٤٥، أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٨/ ٣٥٧.

(٣) الكهف: ٣٤.

(٤) انظر: الصبَّان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ١٩٨، أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ٩/ ٢٤١، عباس حسن، النحو الوافي: ٢/ ٤٢٦، السيوطي، همع الهوامع: ٤/ ٦٨.

(ب) أَنْ يَكُوْنَ مَنْقُوْلاً مِنَ الفاعِلِ على تَوَهُّمِ فِعْلٍ يَصِحُّ أَنْ يَحُلَّ مَحَلَّ اسْمِ التَّفْضِيلِ على أَنْ يَكُوْنَ المَعْنَى مَفْهُوماً مِنَ السِّياقِ: أَنا كَثُرَ مالِيْ كَثْرَةً زائِدَةً، وأَنا عَزَّ نَفَرِيْ عِزَّةً زائِدَةً، والقَوْلُ نَفْسُهُ في قَوْلِكَ: أَنْتَ أَعلى مَنْزِلاً، على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: أَنْتَ عَلا منْزِلُكَ عُلُوّاً زائِداً، ولَعَلَّ هذا المَعْنَى المُتَوَهَّمَ يَعُوْدُ إلى تَحْقِيْقِ المُطابَقَةِ بَيْنَ الدَّلالَةِ الأَصْلِيَّةِ الَّتي يُوْمِئُ إِلَيْها اسْمُ التَّفْضِيْلِ، وقِيْلَ إِنَّ عَدَمَ تَوافُرِ مَعنَى التَّفْضِيْلِ لا يَضُرُّ؛ لأَنَّهُ لا مُحْوِجَ إلى بَقائِهِ في الفِعْلِ الحالِّ مَحَلَّ اسْمِ التَّفْضِيْلِ، ولَعَلَّ ما يُوْهِنُ هذا التَّأْوِيْلَ أَنَّهُ تَأْوِيْلٌ يُهْمِلُ المَعْنَى الَّذي يُوْمِئُ إِلَيْهِ اسْمُ التَّفْضِيْلِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ هُناكَ فَرْقاً بيْنَ الأَكْثَرِيَّةِ، والأَحْسَنِيَّةِ والكَثْرَةِ المُطْلَقَةِ، والحُسْنِ المُطْلَقِ فَضْلاً عَنْ أَنَّهُ لا يُوْجَدُ في العَرَبِيَّةِ فِعْلٌ يُوْمِئُ إلى مَعْنَى اسْمِ التَّفْضِيْلِ، وعَلَيْهِ فإِنَّ بَعْضَ النُّحاةِ أَنْكَرُوا أَنْ يَكُوْنَ هذا التَّمْيِيْزُ مَنْقُوْلاً مِنْ فاعِلٍ، أَوْ مَفْعُوْلٍ. ويُعَدُّ هذا التَّمْيِيْزُ سَبَبِيّاً، وهذا السَّبَبِيُّ عَلامَتُهُ كما قِيْلَ أَنْ يَصْلُحَ للفاعِلِيَّةِ بتَصْيِيْرِ اسْمِ التَّفْضِيْلِ فِعْلاً: زَيْدٌ كَثُرَ مالُهُ، وحَسُنَ وَجْهُهُ، وعلَيْهِ فإِنَّ ما لا يَصْلُحُ لَها تَجِبُ إِضافَتُهُ كما في قَوْلِكَ: زَيْدٌ أَكْرَمُ رَجُلٍ، وأَعْظَمُ رَجُلٍ، وأَصْغَرُ رَجُلٍ، وأَضْرابها.

ويُسْتَثْنَى مِنْ هذا التَّوَهُّمِ مِثْلُ قَوْلِكَ: أَنْتَ أَفْضَلُ فَقِيْهٍ، وأَفْضَلُ رَجُلٍ؛ لأَنَّ تَمْيِيْزَ اسْمِ التَّفْضِيْلِ المَجْرُوْرَ (فَقِيْهٍ، رَجُلٍ) مِنْ جِنْسِ ما قَبْلَهُ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ مُقَيَّدَةٌ بأَنْ يَكُوْنَ تَمْيِيْزُ اسْمِ التَّفْضِيْلِ بَعْضَ ما قَبْلَهُ، أَوْ مِنْ جِنْسِهِ، وتُتَبَيَّنُ هذِهِ المَسْأَلَةُ بوَضْعِ لَفْظَةِ (بَعْض) مَكانَ اسْمِ التَّفْضِيْلِ، ثُمَّ تُضافُ إلى التَّمْيِيْزِ مَجْمُوْعا: أَنْتَ بَعْضُ الفُقَهاءِ، وأَنْتَ بَعْضُ الرِّجالِ، وهذا التَّمْيِيْزُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَجْرُوْراً بِإِضافَةِ اسْمِ التَّفْضِيْلِ إِلَيْهِ.

وحَمْلاً على هذا القَيْدِ فإِنَّ التَّمْيِيْزَ في هذِهِ الآيَةِ لا يَخْضَعُ لهذا القَيْدِ، لأَنَّ التَّمْيِيْزَ (مالاً) سَبَبِيٌّ، ولَيْسَ مِنْ جِنْسِ (أَنا)، وعلَيْهِ فإِنَّهُ واجِبُ النَّصْبِ، والنَّقْلِ مِنَ المُبْتَدَأ، والفِعْلِ المُتَوَهَّم، وإِنَّ ما فِيْهِ التَّمْيِيْزُ مِنْ جِنْسِ ما قَبْلَهُ لا يَكُوْنُ مَنْقُوْلاً مِنَ الفاعِلِ، ويَجِبُ جَرُّهُ بقَيْدِ أَلاَّ يَكُوْنَ اسْمُ التَّفْضِيْلِ مُضافاً إلى غَيْرِ التَّمْيِيْزِ كما في قَوْلِكَ: زَيْدٌ أَكْرَمُ النَّاسِ رَجُلاً، وعَلَيْهِ فإِنَّ (رَجُلاً) يُنْصَبُ على التَّمْيِيْزِ.

وكِلا المَذْهَبَيْنِ حَسَنٌ عِنْدَ عَبَّاس حَسَنَ على أَنَّ كَوْنَ التَّمْيِيْزِ مَنْقُوْلاً مِنَ الفاعِلِ أَحْسَنُ: " وكِلا الرَّأْيَيْنِ حَسَنٌ. ولَعَلَّ الرَّأْيَ الثَّانِيَ بوُجْهَتَيْهِ أَحْسَنُ؛ لأَنَّ فيهِ تَخْفِيفاً مِنْ غَيْرِ

ضَرَرٍ، وتَقْلِيْلاً للأَقْسامِ بحَصْرِها في الفاعِلِ، والمَفْعُوْلِ بِهِ "(١)، ولَسْتُ أتَّفِقُ مَعَهُ؛ لأنَّ التَّخْفِيْفَ في كَوْنِ التَّمْيِيْزِ مَنْقُوْلاً مِنَ المُبْتَدَأ أَوْلَى مِنْ تَوَهُّمِ الفِعْلِ، وفاعِلِهِ لتَحْقِيْقِ المَعْنَى المُرادِ مِن اسْمِ التَّفْضِيْلِ، ولا مانِعَ مِنْ زِيادَةِ وَجْهٍ على الوَجْهَيْنِ لتَحْقِيْقِ الأَفْضَلِيَّةِ الَّتي تَخْتَفِي بكَوْنِهِ مَنْقُوْلاً مِنَ الفاعِلِ، ولَيْسَ بمُسْتَبْعَدٍ أَنْ يَكُوْنَ الأُسْتاذُ الفاضِلُ يَتْبَعُ مَنْ يَرَى أَنَّ التَّمْيِيْزَ المَنْقُوْلَ إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ مَنْقُوْلاً مِنَ الفاعِلِ، أَوِ المَفْعُوْلِ بِهِ.

سَرْعانَ ذا إِهالَةً

على أَنَّ (إِهالَةً) تَمْيِيْزُ جُمْلَةٍ مَنْقُوْلٌ مِنَ الفاعِلِ على أَنَّ (ذا) اسْمَ الإِشارَةِ فاعِلٌ لاسْمِ الفِعْلِ (سَرْعانَ: سَرُعَ)، وأَنَّ أَصْلَ هذا القَوْلِ: سَرْعانَ إِهالَةُ ذا، ثُمَّ صُيِّرَ الفاعِلُ المُضافُ تَمْيِيْزاً، وحَلَّ المُضافُ إِلَيْهِ (ذا) مَحَلَّهُ. وقَدْ عَدَّ ابْنُ مالِكٍ(٢) هذا التَّمْيِيْزَ مِنْ بابِ تَمْيِيْزِ المُفْرَدِ.

ويَشِيْعُ التَّمْيِيْزُ المَنْقُوْلُ مِنَ المُبْتَدَأ في كِتابِ اللهِ سُبْحانَهُ في تِلْكَ المَوْضِعِ الَّتي تَشْتَمِلُ فيها التَّراكِيْبُ اللُّغَوِيَّةُ على (أَفْعَل) التَّفْضِيْلِ على أَنَّ التَمْيِيْزَ فيها يَكُوْنُ مَنْقُوْلاً مِنَ الفاعِلِ في المَعْنَى لَوْ وُضِعَ مَكانَ اسْمِ التَّفْضِيْلِ الفِعْلُ الَّذي اشْتُقَّ مِنْهُ هذا الاسْمُ، وأَنَّهُ في الصِّناعَةِ النَّحْوِيَّةِ مَنْقُوْلٌ مِنَ المُبْتَدَأ:

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ ﴾(٣): تَقْدِيْرُ الكَلامِ: ومَنْ صِبْغَتُهُ أَحْسَنُ مِنْ صِبْغَةِ اللهِ.
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ﴾(٤): تَقْدِيْرُ الكَلامِ: حُبُّهُمْ للهِ أَشَدُّ مِنْ حُبِّ أُوْلئِكَ لَهُ.
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ شَهِيدُۢ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾(٥): تَقْدِيْرُ الكَلامِ: شَهادَةُ أَيِّ شَيْءٍ أَكْبَرُ؟.

---

(١) عباس حسن، النحو الوافي: ٢/ ٤٣٦.

(٢) انظر الصفحة: ٤٨.

(٣) البقرة: ١٣٨.

(٤) البقرة: ١٦٥.

(٥) الأنعام: ١٩.

O قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ وَلَبِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا ﴾[1]: تَقْـدِيْرُ الكَـلامِ: مُنْقَلَبِيْ خَيْرٌ مِنْها.

O قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[2]: تَقْـدِيْرُ الكَلامِ: عِتِيٌّ أَيِّهِمْ أَشَدُّ على الرَّحْمنِ.

O قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾[3]: تَقْـدِيْرُ الكَلامِ: قَسْوَةُ قُلُوبِكُمْ أَشَدُّ مِنْ قَسْوَةِ الحِجارَةِ، على أَنَّ المُفَضَّلَ عليْهِ مَحْذُوفٌ.

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾[4].

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴾[5].

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴾[6].

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَٱللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا ﴾[7].

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾[8].

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴾[9].

O قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَٰرَىٰ ... ﴾[10].

---

(١) الكهف: ٣٦.

(٢) مريم: ٦٩.

(٣) البقرة: ٧٤.

(٤) النساء: ٥٩.

(٥) النساء: ٦٦.

(٦) النساء: ٨٧.

(٧) النساء: ٨٤.

(٨) المائدة: ٥٠.

(٩) المائدة: ٦٠.

(١٠) المائدة: ٨٢.

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴾(1).

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ قَالَ أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ ﴾(2).

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَجَعَلْنَٰكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا ﴾(3) على أَنَّ (نفِيْراً) يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ بمَعْنَى نافِرٍ كالقَدِيْرِ، والقادِرِ، واسْم جَمْع مُفْرَدُهُ: نافِرٌ كالعَبْدِ والعَبِيْدِ، ومَصْدَراً، والمُفَضَّلُ عليْهِ مَحْذُوْفٌ تَقْدِيْرُهُ: أَكْثَرَ نَفِيْراً مِنْ أَعْدائِكُمْ(4).

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾(5).

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا ﴾(6) على أَنَّ (شَيْءٍ) المُفْرَدَ بمَعْنى الجَمْعِ: أكْثَرَ الأَشْياءِ جَدَلاً(7).

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا ﴾(8).

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِٱلَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا ﴾(9).

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا ﴿٧٣﴾ وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا ﴾(10).

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا ﴾(11).

---

(1) المائدة: ٦٠.

(2) يوسف: ٧٧.

(3) الإسراء: ٦.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٧/ ٣١٥.

(5) الكهف: ١٩.

(6) الكهف: ٥٤.

(7) انظر: الرازي: مفاتيح الغيب: ٢١/ ٤٧٥ (المكتبة الشاملة)، أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ١٣٨/٦.

(8) الكهف: ٨١.

(9) مريم: ٧٠.

(10) مريم: ٧٣ — ٧٤.

(11) طه: ١٠٤

○ قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴾(1).

○ قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ نُّزُلًا أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ ﴾(2).

○ قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾(3).

○ قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ فَأَهْلَكْنَا أَشَدَّ مِنْهُم بَطْشًا وَمَضَىٰ مَثَلُ الْأَوَّلِينَ ﴾(4): بَطْشاً: تَمْيِيزٌ، وهُوَ الأَوْلَى مِنْ حَيْثُ المَعْنَى، والحَمْلُ على الظَّاهِرِ، أوْحالٌ على أنَّهُ مَصْدَرٌ(5).

○ قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ أَضْعَفُ نَاصِرًا وَأَقَلُّ عَدَدًا ﴾(6): يَجُوزُ في (ناصِراً) أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على الحالِ، أَوِ التَّمْيِيزِ على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ مُشْتَقّاً، وهُوَ الأَوْلَى مِنْ حَيْثُ المَعْنَى. و(عَدَداً): تَمْيِيزٌ.

○ قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَقْوَمُ قِيلًا ﴾(7).

○ قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا ﴾(8).

○ قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾(9): يَجُوزُ في إِعْرابِ (أَمداً) على وَفْقِ بِنْيَةِ (أَحْصَى) الصَّرْفِيَّةِ(10):

---

(1) الفرقان: ٣٣.

(2) الصافات: ٦٢.

(3) فصلت: ٣٣.

(4) الزخرف: ٨.

(5) انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١١٣٧.

(6) الجن: ٢٤.

(7) المزمل: ٦.

(8) هود: ٧٧.

(9) الكهف: ١٢.

(10) انظر: الزجاج، معاني القرآن: ٣/ ٢٧١ (المكتبة الشاملة)، الرازي، مفاتيح الغيب: ٥/ ٤٣ - ٥٦، عضيمة، القسم الثالث، الجزء الثالث: ٢١٩.

- أَنْ يَكُوْنَ مَفْعُوْلاً بِهِ على أَنَّ العامِلَ فيْهِ (أَحْصَى) فِعْلاً ماضِياً، وأَنَّ الجُمْلَةَ الفِعْلِيَّةَ خَبَرُ المُبْتَدَأ (أَيُّ)، وأَنَّ الجُمْلَةَ الاسْتِفْهامِيَّةَ سادَّةٌ مسَدَّ مَفْعُوْلَي (نَعْلَم)؛ لأَنَّهُ مُعَلَّقٌ عَنِ العَمَلِ، وفِعْلٌ ماضٍ مَحْذُوْفٌ تَقْدِيْرُهُ: أَحْصَى أَمَداً على أَنَّ (أَحْصَى) المَذْكُوْرَ اسْمُ تَفْضِيْلٍ، وهُوَ لا يَنْصب مَفْعُوْلاً بِهِ صَرِيْحاً، وهُوَ تَوَهُّمٌ لا مُحْوِجَ إِلَيْهِ.

- أَنْ يَكُوْنَ ظَرْفاً لـ (لَبِثُوا).

- أَنْ يَكُوْنَ تَمْيِيْزاً على أَنَّ (أَحْصَى) اسْمُ تَفْضِيْلٍ على الرَّغْمِ مِنْ اشْتِقاقِهِ مِنَ المَزِيْدِ، وهُوَ اشْتِقاقٌ لا يُقاسُ عليْهِ، ويُوْسَمُ ما وَرَدَ مِنْهُ في الكَلامِ العَرَبِيِّ بالشَّاذِّ الَّذي لا يُقاسُ عليْهِ كما في: ما أَعْطاهُ للدِّرْهَمِ، وما أَوْلاهُ للمَعْرُوْفِ، وأَعْدَى مِنَ الجَرَبِ، وأَفْلَسُ مِن ابْنِ المُذْلِقِ.

ويَتَبَدّى لي أَنَّ المَعْنَى المُرادَ لا يُسْهِم في تَعْزِيْزِ إِعْرابِ هذِهِ اللَّفْظَةِ تَمْيِيْزاً على أَنَّ (أَحْصَى) اسْمُ تَفْضِيْلٍ فَضْلاً عَمّا مَرَّ مِنْ حَيْثُ البِنْيَةُ الصَّرْفِيَّةُ، والمَعْنَى على هذا الإِعْرابِ يَكُوْنُ فيهِ (أَمَداً) فاعِلاً للإِحْصاءِ؛ لأَنَّ هذا التَّمْيِيْزَ مَنْقُوْلٌ مِنَ الفاعِلِ في المَعْنَى: أَحْصَى أَمَدٌ.

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ خَيْرٌ حَٰفِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴾[1]: يَجُوْزُ في (حافِظاً) أَنْ يَكُوْنَ حالاً لازِمَةً مُؤَكِّدَةً لِكَوْنِهِ مُشْتَقّاً، وتَمْيِيْزاً على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ مُشْتَقّاً كما في: للهِ دَرُّهُ فارِساً، ويُعَزِّزُ هذا الوَجْهَ قِراءَةُ غَيْرِ حَمْزَةَ، والكسائِيِّ (حِفْظاً)[2].

(٢/ ٢) أَنْ يَكُوْنَ مُشَبَّهاً بالمَنْقُوْلِ:

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ:

امْتَلأَ الإناءُ ماءً

على أَنَّ وَجْهَ الشَّبَهِ يَكْمُنُ في أَنَّ (امْتَلأَ) مُطاوِعُ: مَلأَ، فَكَأَنَّهُ قِيْلَ: مَلأَ الماءُ الإناءَ، وهُوَ قَوْلٌ اسْتَعْمَلَهُ العَرَبُ في كَلامِهِمْ[3] ومِنْ ذلِكَ قَوْلُ الفَرَزْدَقِ:

---

(١) يوسف: ٦٤.

(٢) انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٧٣٧، السمين الحلبي، الدر المصون: ٦/ ٤١٨.

(٣) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل، والتكميل: ٩/ ٢٢٦

تَصَرَّمَ مِنِّي وُدُّ بَكْرِ بْنِ وائِلٍ وما كانَ ظَنِّي وُدَّهُمْ يَتَصَرَّمُ
قَوارِضُ تَأْتِيْنِي ويَحْتَقِرُوْنَها وقَدْ يَمْلأُ الماءُ الإِناءَ فيَفْعَمُ

ثُمَّ تَحَوَّلَ الفاعِلَ إلى تَمْيِيْزٍ، والفعْلُ في هذا التَّقْدِيْرِ هُوَ: مَلأَ المُتوَهَّمُ لا (امْتَلأَ) المَذْكُوْرُ في هذا التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ. وذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ[1] أَنَّهُ يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ (ماءً) مَنْصُوْباً على إِسْقاطِ الخافِضِ: امْتَلأَ الإِناءُ مِنَ الماءِ؛ لأَنَّهُ لَوْ جازَ ذلِكَ الأَمْرُ لَوَجَبَ أَنْ يَكُوْنَ المَنْصُوْبُ نَكِرَةً، ومَعْرِفَةً على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ نَكِرَةً وُجُوْباً، ولَجازَ أَنْ يُقَدَّمَ على الفِعْلِ (امْتَلأَ) على الرَّغْمِ مِنَ أَنَّ العَرَبَ نَصَبَتْهُ على التَّمْيِيْزِ.

وقَدْ عَددَّ ابْنُ مالِكٍ (ماءً) في: الإِناءُ مُمْتَلِئٌ ماءً، و(شَحْماً) في: زَيْدٌ متفَقِّئٌ شَحْماً — مِنْ تَمْيِيْزِ المُفْرَدِ (المُنْتَصِبُ عَنْ تَمامِ الاسْمِ)، وهُوَ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ مِنْ تَمْيِيْزِ الجُمْلَةِ، أَوِ النِّسْبَةِ (مُنْتَصِبٌ عَنْ تَمامِ الجُمْلَةِ)، وعلى الرَّغْمِ مِنْ ذلِكَ فإِنَّ ابْنَ مالِكٍ قَدْ عَدَّ (ماءً) في: امْتَلأَ الإِناءُ ماءً، وأَضْرابِهِ — مِنْ تَمْيِيْزِ الجُمْلَةِ[2].

والقَوْلُ نَفْسُهُ في: هُوَ مَسْرُوْرٌ قَلْباً، ومُنْشَرِحٌ صَدْراً، وطَيِّبٌ نَفْساً، وسَرْعانَ ذا إِهالَةٍ مِنْ حَيْثُ عَدُّهُ التَّمْيِيزَ في هذِهِ الأَمْثِلَةِ مِنْ بابِ تَمْيِيزِ المُفْرَدَ (المُنْتَصِبُ عَنْ تَمامِ الاسْمِ)، وهِيَ مَسْأَلَةٌ على خِلافِ مَذْهَبِ النُّحاةِ جَمِيْعِهِمْ، ومُغايِرَةٌ لَهُ كما ذَكَرَ أَبُوْ حَيَّانَ؛ لأَنَّهُ عِنْدَهُمْ مِنْ تَمْيِيْزِ الجُمْلَةِ (المُنْتَصِبُ عَنْ تَمامِ الجُمْلَةِ). وقَدْ شَبَّهُ ابْنُ مالِكٍ انْتِصابَ (صَدْراً)، و(نَفْساً) في المِثالَيْنِ السَّابِقَيْنِ بانْتِصابِ (شَيْباً) في: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾[3]. والقَوْلُ نَفْسُهُ في: الإِناءُ مَلآنُ ماءً — مِنْ حَيْثُ كَوْنُ التَّمْيِيزِ مِنْ تَمْيِيْزِ الجُمْلَةِ لا مِنْ تَمْيِيْزِ المُفْرَدِ كما ذَكَرَ ابْنُ مالِكٍ.

تَفَقَّأَ زَيْدٌ شَحْماً

(١) انظر: التذييل، والتكميل: ٩/ ٢٤٦.

(٢) انظر: أبو حيان: التذييل، والتكميل: ٩/ ٢٢١، ٢٢٥.

(٣) مريم: ٤.

على أَنَّ القَوْلَ فيْهِ كالقَوْلِ في سابِقِهِ مِـنْ حَيْـثُ إِنَّ التَّقْـدِيْرَ: فقَـأَ الشَّـحْمُ زيْـداً؛ لأَنَّ (تَفَقَّأَ) مُطاوِعُ: فَقَأَ، فيَكُوْنُ التَّمْيِيْزُ مَنْقُوْلاً مِنْ فاعِلِ (فَقَأَ) لا (تَفَقَّأَ). وذَكَـرَ أَبُـوْ حَيَّـان أَنَّـهُ يَجُوْزُ ذِكْرُ (مِنْ) قَبْلَ (شَحْماً): تَفَقَّأَ زَيْدٌ مِنْ شَحْمٍ، على أَنَّ (مِنْ) تَعْلِيْلِيَّةٌ.

نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ

على أَنَّ (رَجُلاً) يَجُوْزُ فيْهِ:

- أَنْ يَكُوْنَ تَمْيِيْزَ جُمْلَةٍ، أَوْ نِسْبَةٍ على أَنَّ الأَصْلَ: نِعْمَ الرَّجُلُ (فاعِـلُ نِعـمَ) زَيْـدٌ، ثُـمَّ اسْتَتَرَ الفاعِلُ في (نِعْمَ) ثُمَّ نُصِبَ على التَّمْيِيْزِ الْمُشَبَّهِ بالْمَنْقُوْلِ مِنَ الفاعِلِ(1).
- أَنْ يَكُوْنَ مِنْ بابِ تَمْيِيْزِ الْمُفْرَدِ، وهذا الْمُفْرَدُ فاعِلُ (نِعْمَ) الْمُسْتَتِرُ الْمُـبْهَمُ، وهُـوَ قَـوْلُ الرَّضِيِّ، وغَيْرِهِ، وعَزَّزَهُ الدَّمامِيْنِيُّ بأَنَّ هذا الضَّمِيْرَ في مِثْلِ قَوْلِكَ: نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ، وزَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ – لا يَعُوْدُ على زَيْدٍ مُقَدَّماً، أَوْ مُؤَخَّراً بَلْ يَعُوْدُ عـلى مُـبْهَمٍ عـامٍّ، وهذا الْمُبْهَمُ العامُّ (رَجُلاً) وعَلَيْهِ فإِنَّ تَمْيِيْزَ الْمُبْهَمِ العامِّ يَكُوْنُ مُفْرَداً كـما في: للهِ دَرُّهُ فارِساً(2)، والرَّابِطُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأ، والخَبَرِ العُمُوْمُ. وهُوَ عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ أَشْبَهُ بالمَقادِيْرِ(3).

حَبَّذا رَجُلاً زَيْدٌ

على أَنَّ القَوْلَ في (رجُلاً) كالقَوْلِ فيهِ في المِثالِ السَّابِقِ(4):

- أَنْ يَكُوْنَ غَيْرَ مَنْقُوْلٍ، أَوْ مُشَبَّهٍ بالْمَنْقُوْلِ.
- أَنْ يَكُوْنَ مُشَبَّهاً بالْمَنْقُوْلِ.

وذَهَبَ عَبَّاس حَسَن(5) إِلى أَنَّ تَمْيِيْزَ الضَمِيْرِ في في (نِعْمَ)، و(بِئْسَ) في مِثْلِ قَوْلِكَ:

الفارِسُ نِعْمَ رَجُلاً

الجَبانُ بِئْسَ رَجُلاً

---

(1) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٤/ ٦٨ – ٦٩.

(2) انظر: الصّبان، حاشية الصبان: ٢/ ٢٠١.

(3) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل، والتكميل: ٩/ ٢٤٩، الكتاب: ٢/ ١٧٤ – ١٧٦.

(4) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل، والتكميل: ٩/ ٢٤٩، الكتاب: ٢/ ٢٤٩.

(5) انظر: النحو الوافي: ٢/ ٤٢٧.

الأَحَسَنُ فيهِ أَنْ يَكُوْنَ تَمْيِيْزَ مُفْرَدٍ على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ مُفَسِّرَهُ مَذْكُورٌ دائِماً، وهُوَ التَّمْيِيْزُ.

رُبَّهُ رَجُلاً

على أَنَّ القَوْلَ عِنْدَهُ في هذا التَّمْيِيْزِ كالقَوْلِ في تَمْيِيْزِ (نِعْمَ)،و (بِئْسَ).

للهِ دَرُّهُ فارِساً

على أَنَّ في هذا التَّمْيِيْزِ (فارِساً) وَجْهَيْنِ[1]:

(أ) أَنْ يَكُوْنَ تَمْيِيْزَ جُمْلَةٍ، أَوْ نِسْبَةٍ بقَيْدِ كَوْنِ الضَّمِيرِ مَعْلُوْمَ المَرْجِعِ كما في قَوْلِكَ: لَقِيْتُ زَيْداً، فللّهِ دَرُّهُ فارِساً، وجاءَنِي زَيْدٌ، فيا لَهُ رَجُلاً، وزَيْدٌ حَسْبُكَ ناصِراً، ولله دَرُّكَ عالِماً، والقَوْلُ نَفْسُهُ بَعْدَ الاسْمِ الظَّاهِرِ كما في قَوْلِكَ: للهِ دَرُّ زَيْدٍ فارساً، ويا لَزَيْدٍ رَجُلاً.

(ب) أَنْ يَكُوْنَ تَمْيِيْزَ مُفْرَدٍ: يُقَيِّدُ كَوْنُهُ مُفْرَداً بكَوْنِ مُفَسِّرِ هذا الضَّمِيرِ مَجْهُوْلاً غَيْرَ مَعْرُوْفٍ، أَوْ مُبْهَماً، وهذا الضَّمِيرَ بحاجَةٍ إِلى ما يُزِيْلُ إِبْهامَهُ، وغُمُوْضَهُ كما في الضَّمِيْرِ في صِيْغَتَي التَّعَجُّبِ القِياسِيَّتَيْنِ: ما أَفْعَلَهُ !، وأَفْعِلْ بِهِ !، وفي: للهِ دَرُّهُ فارِساً إِنْ كانَ مَجْهُوْلَ المُفَسِّر.

وقَدْ يَكُوْنُ تَمْيِيْزُ النِسْبَةِ المَنْسُوْبَ إِلَيْهِ نَفْسَهُ كما قِيْلَ، وكما في: للهِ دَرُّ زَيْدٍ رَجُلاً، وكَفَى بزَيْد رَجُلاً على أَنَّ المَعْنَى: لله دَرُّ رَجُلٍ هُوْ زَيْدٌ، وكَفَى رَجُلٌ هُوَ زَيْدٌ[2].

(٢/ ٣) أَنْ يَكُوْنَ غَيْرَ مَنْقُوْلٍ، أَوْ مُحَوَّلٍ:

للهِ دَرُّهُ فارِساً

على أَنْ في (فارِساً) وَجْهانِ مِنَ الإِعْرابِ:

- أَنْ يَكُوْنَ حالاً مِنَ الضَّمِيرِ المُتَّصِلِ في (دَرُّهُ)؛ لأَنَّهُ مُشْتَقٌّ، وأَنَّ التَّمْيِيْز لا يَكُوْنُ إِلاَّ جامِداً على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الحالَ تَكُوْنُ مُتَنَقِّلَةً، والتَّمْيِيْزَ يَكُوْن ثابِتاً، وعلَيْهِ فإِنَّ التَّعَجُّبَ يُقْتَضِيْ الثُّبُوْتَ، والاسْتِمْرارَ.

---

(١) انظر: الصبّان، حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٢/ ١٩٩٨.

(٢) انظر: الصبّان، حاشية الصَّبّان على شَرح الأَشْمُوْني: ٢/ ١٩٨.

- أَنْ يَكُوْنَ تَمْيِيْزاً؛ لأَنَّ المُرادَ يَكْمُنُ في التَّعَجُّبِ مِنْ فُرُوْسِيَّتِهِ، وأَنَّهُ يَجُوْزُ أَنْ يُجَرَّ بـ (مِنْ): للهِ دَرُّهُ مِنْ فارِسٍ، وهذا على خِلافِ الحالِ الَّتي تَكُوْنُ على نِيَّةِ (في)، وكَوْنُهُ مُشْتَقّاً مَحْمُوْلٌ على نِيَّةِ مَوْصُوْفٍ جامِدٍ كغَيْرِهِ مِنَ المُشْتَقّاتِ، والتَّقْدِيْرُ: للهِ دَرُّهُ رَجُلاً فارِساً، وهِيَ مَسْأَلَةٌ يَرُدُّها أَنَّ هذا المُقَدَّرَ (رَجُلا) يُمْكِنُ عَدُّهُ حالاً مُوَطِّئَةً.

وفي عَدِّهِ تَمْيِيْزاً خِلافٌ بَيْنَ النُّحاةِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ تَمْيِيْزَ مُفْرَدٍ، أَوْ تَمْيِيْزَ جُمْلَةٍ، أَوْ نِسْبَةٍ مَنْقُوْلاً، وغَيْرَ مَنْقُوْلٍ:

- أَنَّهُ مِنْ بابِ تَمْيِيْزِ المُفْرَدِ، أَوِ الذَّاتِ بقَيْدِ كَوْنِ المُتَعَجَّبِ مِنْهُ، وهُوَ الهاءُ في (دَرُّهُ) لَمْ يُعْرَفْ مُفَسِّرُهُ، أَوْ ما يُحِيْلُ عليْهِ؛ لأَنَّ هذا الضَّمِيْرَ بحاجَةٍ إِلى هذا المُفَسِّرِ أَكْثَرَ مِنْ حاجَتِهِ إِلى ما يُزِيْلُ إِبْهامَ نِسْبَتِهِ.
- أَنْ يَكُوْنَ تَمْيِيْزَ نِسْبَةٍ إِذا عُلِمَ مُفَسِّرُ هذا الضَّمِيْرِ سَواءٌ أَكانَ اسْماً ظاهِراً أَمْ ضَمِيْرَ خِطابٍ، أَمْ ضَمِيْرَ غَيْبَةٍ مَعْلُوْمَ المُفَسِّرِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَتَحَقَّقُ بتَواصُلِ المُتَكَلِّمِ مَعَ المُخاطَبِ في تَبَيُّنِ هذا المُفَسِّرِ.

وقِيْلَ إِنَّ هذا التَّمْيِيْزَ لَيْسَ مُحَوَّلاً عَنْ مُبْتَدَأ، أَوْ مَفْعُوْلٍ، أَوْ فاعِلٍ، ويُمْكِنُ أَنْ يُتَوَهَّمَ هذا التَّحَوُّلُ عَنْ مُضافٍ بقَيْدِ كَوْنِ التَّقْدِيرِ: للهِ دَرُّ فُرُوْسِيَّتِهِ.

وقِيْلَ إِنَّ المُحَوَّلَ عَن فاعِلٍ، أَوْ مَفْعُوْلٍ، أَوْ مُبْتَدَأ يَجِبُ أَنْ يَكُوْنَ المُحَوَّلُ عَنْهُ صِناعَةً، وعَلَيْهِ فإِنَّ التَّقْدِيْرَ في هذا القَوْلِ: عَظُمْتَ فارِساً، وفي أَبْرَحْتَ جاراً: عَظُمْتَ جاراً على أَنَّهُما مُحَوَّلَيْنِ عَنِ الفاعِلِ في المَعْنى لا في الصِّناعَةِ النَّحْوِيَّةِ فَضْلاً عَنْ دُخُوْلِ (مِنْ) على هذا التَّمْيِيْزِ: للهِ دَرُّهُ مِنْ فارِسٍ، وهذا الدُّخُوْلُ يُعَزِّزُ عَدَمَ النَّقْلِ، أَوِ التَّحَوُّلِ كَما في قَوْلِكَ: نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ، ونِعْمَ مِنْ رَجُلٍ زَيْدٌ.

أَبْرَحْتَ جاراً

أَبْرَحْتِ جارَةً (عَظُمْتِ جارَةً، وأَعْجَبْتِ جارَةً)

على أَنَّ القَوْلَ في (جاراً، وجارَةً) كالقَوْلِ في (فارِساً) في القَوْلِ السّابِقِ. ويَجُوْزُ دُخُوْلُ (مِن) الزّائِدَةِ على هذا التَّمْيِيْزِ.

كَفَى باللهِ شَهِيْداً

ذَكَرَ أَبُوْ حَيَّانَ(1) أَنَّ بَعْضَ شُيُوْخِهِ ذَكَرَ مَعَ (أَبْرَحْتَ فارِساً) قَوْلَـهُ تَعـالَى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾(2): تاللهِ رَجُلاً. والتَّمْيِيزُ في هذِهِ الآيَةِ عَدَّهُ ابْنُ مالِكٍ مِنْ تَمْيِيْـزِ الجُمْلَـةِ، فـلا يَصِـحُّ عِنْدَهُ أَنْ يَكُوْنَ مَنْقُوْلاً مِنَ الفاعِـلِ؛ لأَنَّـهُ لا يَصِـحُّ أَنْ يُقـالَ: كَفَـى شَـهِيْدُ اللهِ، والأَوْلَى أَنْ يَكُوْنَ المَعْنَى: اكْتَفِ باللهِ شَهِيْداً.

وذَهَبَ بَعْضُ النُّحاةِ إلى أَنَّهُ مِنْ بابِ تَمْيِيْزِ المُفْرَدِ كما في: وَيْحَهُ رَجُلاً، ولِيْ مِثْلُهُ رَجُلاً، وعلى التَّمْرَةِ مِثْلُها زُبْداً. وذَهَبَ الأَخْفَشُ الأَوْسَطُ إلى أَنَّ: كَفاكَ بِـهِ مِـنْ رَجُـلٍ – مَحْمُـوْلٌ على المَقادِيْرِ(3).

ما أَحْسَنَ الحَلِيْمَ رَجُلاً

على أَنَّ الأَصْلَ قَبْلَ هَمْزَةِ النَّقْلِ: حَسُنَ الحَلِيْمُ رَجُلاً، وعَلَيْـهِ فإِنَّـهُ لَـيْسَ مُحَـوَّلاً عَـنِ الفاعِلِ كما في قَوْلِكَ: ما أَحْسَنَ الحَلِيْمَ عَقْلاً، على أَنَّ المُرادَ: حَسُنَ عَقْلُ الحَلِيْمِ(4).

كَفَى بالرَّجُلِ شاهِداً

على أَنَّ (شاهِداً) يَجُوْزُ فيهِ أَنْ يَكُوْن حالاً مِـنْ الرَّجُـلِ، وأَنْ يَكُـوْنَ تَمْيِيْـزَ جُمْلَـةٍ غـيْرَ مَنْقُوْلٍ.

﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾(5)

على أَنَّ في (حَسْيباً) ما في (شَهِيْداً) في قَوْلِهِ تَعـالَى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾(6). وفي (كَفَـى قَوْلانِ)(7): أَنَّها اسْمُ فِعْلٍ، وفِعْلٌ ماضٍ، وهُوَ الأَوْلَى، وفي فاعِلِها قَـوْلانِ أَيْضـاً: أَنَّـهُ مَجْـرُورٌ بالباءِ الزَّائِدَةِ، وهُوَ الأَوْلَى، وأَنَّهُ مُضْمَرٌ تَقْدِيْرُهُ: كَفَـى الاكْتِفـاءُ عـلى أَنَّ (بـاللهِ) في مَوْضِـعِ

(1) انظر: التذييل والتكميل: 9/ 248.
(2) النساء: 79.
(3) انظر: أبو حيان، التذييل والتكميل: 9/ 247.
(4) انظر: أبو حيان، التذييل والتكميل: 9/ 248.
(5) النساء: 6.
(6) النساء: 79.
(7) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: 3/ 586 – 587.

نَصْبِ على المَفْعُوْلِ بِهِ في المَعْنَى على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ المَصْدَرَ المَحْذُوْفَ لا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ عِنْدَ البَصْرِيِّيْنَ. وذَكَرَ العُكْبَرِيُّ أَنَّ الباءَ زِيْدَتْ لِتُوْمِئَ إلى مَعْنَى الأَمْرِ: اكْتَفِ.

ويَتَبَيَّنُ لَنا مِمَّا مَرَّ:

- أَنَّ هُنالِكَ خِلافاً بَيْنَ النُّحاةِ في بَعْضِ مَسائِلِ التَّمْيِيْزِ ولاسِيَّما المَنْقُوْلُ.
- أَنَّ المَعْنَى يَتَحَكَّمُ في إِيْثارِ التَّمْيِيْزِ على الحالِ.
- أَنَّهُ لا بُدَّ مِنْ أَنْ يُراعَى في التَّمْيِيْزِ التَّواصُلُ الإِخْبارِيُّ بَيْنَ المُتَكَلِّمِ، والمُخاطَبِ.
- أَنَّ عَوْدَةَ الضَّمِيْرِ المُمَيِّزِ على مَعْلُوْمٍ، أَوْ غَيْرِ مَعْلُوْمٍ تَتَحَكَّمُ في بَعْضِ الأَمْثِلَةِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُ تَمْيِيْزِ الجُمْلَةِ، أَوِ النِّسْبَةِ مَنْقُوْلاً، وغَيْرَ مَنْقُوْلٍ. والقَوْلُ نَفْسُهُ في كَوْنِ المُمَيَّزِ اسْماً ظاهِراً مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُوْجِبُ أَنْ يَكُوْنَ التَّمْيِيْزُ مَنْقُوْلاً.
- أَنَّ النَّقْلَ حَصَرَهُ النُّحاةُ في المُبْتَدَأ، والفاعِلِ، والمَفْعُوْلِ بِهِ الصِّناعِيَّةِ لا في المَعْنَى، وأَنَّ بَعْضَهُمْ أَنْكَرَ النَّقْلَ مِنَ المَفْعُوْلِ بِهِ في بَعْضِ الشَّواهِدِ.
- أَنَّ كُتُبَ المُحْدَثِيْنَ تَكادُ لا تُحَقِّقُ أَمْنَ اللَّبْسِ بَيْنَ ما يُمْكِنُ أَنْ يُعَدَّ مَنْقُوْلاً، وغَيْرَ مَنْقُوْلٍ، وما يُمْكِنُ أَنْ يُعَدَّ مِنْ بابِ تَمْيِيْزِ المُفْرَدِ، والجُمْلَةِ في بَعْضِ الشَّواهِدِ.

ويَتَبَدَّى لي أَنَّهُ لا تُحْوِجَ إلى الاهْتِمامِ بِكَوْنِ تَمْيِيْزِ الجُمْلَةِ مَنْقُوْلاً، وغَيْرَ مَنْقُوْلٍ إِذا كانَ المَعْنَى بَيِّناً.

خامساً: حَرَكَةُ التَّمْيِيْزِ الإِعْرابِيَّةُ

التَّمْيِيْزُ يُؤَدِّيْ وَظِيْفَتَهُ الدَّلالِيَّةَ فِي الاسْتِعْمالِ اللُّغَوِيِّ مَنْصُوْباً، وَمَجْرُوْراً على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الأَصْلَ فِي هذِهِ الحَرَكَةِ النَّصْبُ؛ لأَنَّهُ الأَخَفُّ، وهذِهِ الحَرَكَةُ تَكْمُنُ فيما يَأْتِيْ:

(١) وُجُوْبُ النَّصْبِ:

يَنْدَرِجُ تَحْتَ هذِهِ المَسْأَلَةِ ما يَأْتِيْ:

(١/١) تَمْيِيْزُ الأَعْدادِ مِنْ: أَحَدَ عَشَرَ إِلى تِسْعَةٍ وتِسْعِيْنَ (١١ – ٩٩): يَجِبُ فيهِ النَّصْبُ، والإِفْرادُ: منْ هذا التَّمْيِيْزِ في كتاب الله(١):

○ قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ وَقَطَّعْنَاهُمُ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ﴾(٢): في تَمْيِيْـزِ (اثْنَتَـيْ عَشْـرَةَ) الواجِب كَوْنُهُ مُفْرَداً مَنْصُوْباً لا جَمْعاً قَوْلانِ:

- أَنَّهُ مَحْذُوْفٌ، وتَقْدِيْرُهُ: وقَطَّعْناهُمْ اثْنَتَي عَشْرَةَ فِرْقَةً أَسْباطاً، على أَنَّ (أَسْـباطاً) بَـدَلٌ مِنْ (اثْنَتَيْ عَشْرَةَ)، وأَنَّ (أُمَماً) نَعْتٌ لـ (أَسْباطاً)، أَوْ بَـدَلٌ مِنْهـا. ولا يَصِـحُّ عِنْـدَ النُّحاةِ أَنْ يَكُوْنَ (أَسْباطاً) تَمْيِيْزاً على وَفْقِ الأَصْلِ النَّحْوِيِّ الَّذي يُوْجِبُ كَوْنَ تَمْيِيْـزِ هذا العَدَدِ مُفْرَداً، لأَنَّهُ جَمْعُ: سِبْطٍ.
- أَنَّهُ (أَسْباطاً) على أَنَّ المُرادَ: وقَطَّعْناهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ قَبِيْلَةً بوَضْـعِ (أَسْـباطاً) مَوْضِـعَ (قَبِيْلَةً)؛ لأَنَّ كُلَّ قَبِيْلَةٍ أَسْباطٌ لا سِبْطٌ، ونَظِيْرُ هذا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

تَبَقَّلْـــــتُ فِي أَوَّلِ التَّبَقُّـــــلِ   بَـــيْنَ رِمـــاحَيْ مالِـــكٍ ونَهْشَـــلِ

على أَنَّ (بَيْنَ رِماحَيْ مالِكٍ، ونَهْشَلٍ) عِنْدَ الزَّمَخْشَرِيِّ(٣) نَظِيْرُ مَجِـيْءِ (أَسْـباطاً) تَمْيِيْـزاً للعَدَدِ (اثْنَتَيْ عَشْرَةَ)، وهُوَ تَأْوِيْلٌ رَدَّهُ كَثِيْرٌ مِنَ النُّحاةِ؛ لأَنَّ (رِماحَيْ) تَثْنِيَةُ الجَمْعِ: رِمـاحٍ،

---

(١) هُنالِكَ شَواهِدُ على هذِهِ المَسْأَلَةِ، وغَيْرِها مِنَ المَثَلِ العربِيِّ، والحَدِيْثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ ستُدَوَّنُ بعْدَ التَّداريب.

(٢) الأعراف: ١٦٠.

(٣) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٥/ ١٩٨ (المكتبة الشاملة).

وهذِهِ التَّثْنِيَةُ لا تَجُوْزُ إلاَّ في الضَّرُوْرَةِ الشِّعْرِيَّةِ، ولأَنَّ المَعْرُوْفَ أَنَّ الأَسْباطَ في بَنِي إِسْرائِيْلَ كالقَبائِلِ في العَرَبِ، وواحِدُ هذا الجَمْعِ: سِبْطٌ: " قالَ المُصَنِّفُ في الشَّرْحِ: (فَمُقْتَضَى ما ذَهَبَ إِلَيْهِ أَنْ يُقالَ: رَأَيْتُ إِحْدَى عَشْرَةَ أَنْعاماً؛ إذا أُرِيْدَ إِحْدَى عَشْرَةَ جَماعَةً كُلُّ واحِدَةٍ مِنها أَنْعامٌ، ولا بَأْسَ بِرَأْيِهِ لَوْ ساعَدَهُ اسْتِعْمالٌ، لكِنَّ قَوْلَهُ: كُلُّ قَبِيْلَةٍ أَسْباطٌ لا سِبطٌ - مُخالِفٌ لِما يَقُوْلُهُ أَهْلُ اللُّغَةِ: إِنَّ السِّبْطَ في بَنِي إِسْرائِيْلَ بمَنْزِلَةِ القَبِيْلَةِ في العَرَبِ، فعَلى هذا مَعْنَى قَطَّعْناهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْباطاً: قَطَّعْناهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ قَبائِلَ، فأَسْباطٌ واقِعٌ مَوْقِعَ قَبائِلَ لا مَوْقِعَ قَبِيْلَةٍ، فلا يَصِحُّ كَوْنُهُ تَمْيِيْزاً، وإِنَّما هُوَ بَدَلٌ، والتَّمْيِيْزُ مَحْذُوْفٌ "(١). ويَجُوْزُ أَنْ يُقالَ كما ذَكَرَ ابْنُ مالِكٍ: عِنْدِيْ عِشْرُوْنَ دَراهِمَ لعِشْرِيْنَ رَجُلاً، على أَنَّ المُرادَ: أَنَّ لكُلِّ واحِدٍ مِنْهُمْ عِشْرِيْنَ دِرْهَماً، وهُوَ قَوْلٌ لَمْ يَرِدْ عَنِ العَرَبِ، ولَمْ يَسْتَعْمِلُوْهُ(٢). ويَظْهَرُ لي أَنَّ الانْزِياحَ مِنَ المُفْرَدِ إلى الجَمْعِ المُذَكَّرِ يُوْمِئُ إِلى المُبالَغَةِ، والتَّوْكِيْدِ منْ خِلالِ التَّفَكُّرِ في سَبَبِ هذا الانْزِياحِ على أَنَّ الأَسْباطَ نَعْتٌ للتَّمْيِيْزِ المَحْذُوْفِ: فِرْقَةً أَسْباطاً، وأَنَّ النَّعْتَ حَلَّ مَحَلَّ المَنْعُوْتِ المَحْذُوْفِ، وهُوَ قَوْلُ الحُوْفِيِّ.

وفي إِعْرابِ العَدَدِ (اثْنَتَيْ عَشْرَةَ) قَوْلانِ:

- أَنَّهُ حالٌ مَنْصُوْبَةٌ؛ لأَنَّهُ مُلْحَقٌ بالمُثَنَّى على أَنَّ (عَشْرَةَ) قائِمَةٌ مَقامَ نُوْنِ هذا المُثَنَّى كما قِيْلَ.
- أَنَّهُ مَفْعُوْلٌ ثانٍ لـ (قَطَّعَ) على أَنَّهُ مُضَمَّنٌ مَعْنَى ما يَتَعَدَّى إِلى مَفْعُوْلَيْنِ أَصْلُهُما مُبْتَدَأٌ، وخَبَرٌ: وصَيَّرْناهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْباطاً.

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾(٣).

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾(٤).

---

(١) انظر: أبو حيان، التذييل والتكميل: ٩/ ٢٧٣، السمين الحلبي، الدر المصون: ٥/ ٤٨٥، ٨/ ٥١٩.

(٢) انظر تَفْصِيْلَ هذهِ المَسْأَلَةِ في: أبو حيان، التذييل والتكميل: ٩/ ٢٧٣ - ٢٧٤.

(٣) البقرة: ٦٠.

(٤) يوسف: ٤٠.

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ لَوَّاحَةٌ لِّلْبَشَرِ ﴿٢٩﴾ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ (1): تَمْيِيْزُ هذا العَـدَدِ المُرَكَّـبِ مَزْجِيّاً مَحْذُوْفٌ تَقْدِيْرُهُ: تِسْعَةَ عَشَرَ مَلَكاً.

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ (2).

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا ﴾ (3).

(١/ ٢) تَمْيِيْزُ أَلْفاظِ العُقُوْدِ: مِنْهُ في كِتابِ اللهِ سُبْحانَهُ(4):

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ (5).

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا ﴾ (6).

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴾ (7).

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ ﴾ (8).

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ (9).

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ ﴾ (10).

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ (11).

---

(١) المدثر: ٢٩ – ٣٠.

(٢) التوبة: ٣٦.

(٣) المائدة: ١٢

(٤) انظر: عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الثالث: ٣١٥.

(٥) ص: ٢٣.

(٦) الأعراف: ١٥٥.

(٧) التوبة: ٨٠.

(٨) الحاقة: ٣٢.

(٩) المعارج: ٤.

(١٠) الأعراف: ١٤٢.

(١١) البقرة: ٥١.

O قوْلُهُ تعالَى: ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾(1).

O قوْلُهُ تعالَى: ﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾(2).

O قوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾(3).

O قوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ ﴾(4).

O قوْلُهُ تعالَى: ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾(5).

O قوْلُهُ تعالَى: ﴿ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ ﴾(6).

O قوْلُهُ تعالَى: ﴿ فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾(7).

O قوْلُهُ تعالَى: ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾(8).

O قوْلُهُ تعالَى: ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾(9).

O قوْلُهُ تعالَى: ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ﴾(10).

ويَتبيَّنُ لَنا مِمَّا مَرَّ أَنَّ تَمْييزَ العَدَدِ المُرَكَّبُ أَقَلُّ شُيُوْعاً، واسْتِعْمالاً في كِتابِ اللهِ مِنْ تَمْييزِ أَلْفاظِ العُقُوْدِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ قَدْ تَعُوْدُ إِلى المَعْنَى المُرادِ تَكْثِيْراً فَضْلاً عَنِ الخِفَّةِ اللَّفْظِيَّةِ الَّتِيْ تَتَبَدَّى مِنْ أَلْفاظِ العُقُوْدِ.

---

(1) المائدة: 26.

(2) الأعراف: 142.

(3) الأحقاف: 15.

(4) الأحقاف: 15.

(5) العنكبوت: 14.

(6) السجدة: 5.

(7) المجادلة: 4.

(8) النور: 4.

(9) ص: 24.

(10) الأنفال: 65.

وقِيْلَ إنَّ مِنَ العَرَبِ مَنْ يَجْعَلُ تَمْيِيْزَ أَلْفاظِ العُقُوْدِ نكِرَةً كانَ، أوْ مَعْرِفَةً مَجْرُوْراً بإضافَتِها إِلَيْهِ: عِنْدِيْ عِشْرُوْ دِرْهَمٍ، وأَرْبَعُوْ ثَوْبِهِ، وهذِهِ الإِضافَةُ وَسَمَها البَصْرِيُّوْنَ بالشُّذُوْذِ الَّذي لا يُقاسُ عَلَيْهِ، وهُوَ أَوْلَى لأنَّ ما وَرَدَ عَنِ العَرَبِ مِنْ ذلِكَ قَلِيْلٌ[1].

(١/٣) تَمْيِيْزُ (كَمْ) اسْتِفْهامِيَّةً:

يَكُوْنُ تَمْيِيْزُها مُفْرَداً مَنْصُوْباً وُجُوْباً كما في تَمْيِيْزِ أَلْفاظِ العُقُوْدِ كما في قَوْلِكَ: كَمْ طالِباً في الفَصْلِ، أوْ تَمْيِيْزِ العَدَدَ المُرَكَّبِ مَزْجِيّاً على أَنَّها بمَنْزِلَةِ هذا العَدَدِ المَقْرونِ بهَمْزَةِ الاسْتِفْهامِ عِنْدَ ابْنِ مالِكٍ[2]. وهِيَ، و (كَأَيِّن)، و (كَذا) كِنايَةٌ عَنْ عَدَدٍ مُبْهَمٍ على أَنَّها بنَوْعَيْها يُصارُ إِلَيْها اخْتِصاراً، وإِيْماءً للعُمُوْمِ الَّذي لا يَتَوافَرُ في العَدَدِ الصَّرِيْحِ. ويَخْتَصُّ تَمْيِيْزُها بما يَأْتِي:

- أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ كتَمْيِيْزِ أَلْفاظِ العُقُوْدِ، أَوِ الأَعْدادِ المُرَكَّبَةِ، أَوِ الأَعْدادِ مِنْ (١١ – ٩٩) لكَوْنِ هذِهِ الأَعْدادِ تَشْتَمِلُ على القَلِيْلِ، والكَثِيْرِ، ولكَوْنِ المُسْتَفْهِمِ لا يَعْرِفُ المِقْدار. ويَظْهَرُ لي أَنَّ تَمْيِيْزَها جاءَ مَنْصُوْباً في الكَلامِ العَرَبِيِّ لتَحْقِيْقِ أَمْنِ اللَّبْسِ بَيْنَها، وبَيْنَ (كَمْ) الخَبَرِيَّةِ.
- أَنَّ النُّحاةَ[3] أَجازُوا أَنْ تُمَيِّزَ (كَمْ) بأَلْفاظٍ أُخْرَى مِنْها مِثْلُ كما في: كَمْ مِثْلَهُ لَكَ ؟، وغَيْرُ كما في: كَمْ غَيْرَهُ لَكَ ؟، و(أَفْعَلُ مِنْ) كما في: كَمْ خَيْراً مِنْهُ لَكَ ؟. وأَجازَ يُوْنُسُ بْنُ حَبِيْبٍ أَنْ تُمَيِّزَ أَلْفاظُ العُقُوْدِ بهذِهِ الأَلْفاظِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ مَنَعَها الفَرّاءُ، فلا يَصِحُّ عِنْدَهُ أَنْ يُقالَ: لِيْ عِشْرُوْنَ مِثْلَهُ، وغَيْرَها، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَحْتاجُ عِنْدِيْ إلى شَواهِدَ مِنَ الكَلامِ العَرَبِيِّ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ مِنْ مُسَوِّغاتِها كَوْنُ هذِهِ الأَلْفاظِ نَكِراتٍ؛ لأَنَّ (مِثْلاً)، و(غَيْرا) لا تَكْتَسِبانِ تَعْرِيْفا إلاَّ إذاْ وَقَعَتا بَيْنَ مُتَضادَّيْنِ.

وأَجازَ سِيْبَوَيْهِ مِثْلَ قَوْلِكَ: كَمْ غَيْرَهُ مِثْلَهُ لَكَ ؟ على أَنَّ (مِثْلَهُ) صِفَةٌ لـ (غَيْرَهُ)[4]. ويَجُوْزُ أَيْضاً أَنْ يُعْطَفَ على تَمْيِيْزِها كما في: كَمْ رَجُلاً ونِساءَهُ، ونِساءَهُمْ، وامْرَأَتَهُ ؟.

---

(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ٩/ ٢٨٤.

(٢) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٤/ ٧٨.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٥٩، أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ١٠١٣، ابن السراج، الأصول: ١/ ٣٢٣ – ٣٢٤.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٥٩.

O أَنَّهُ يَجُوْزُ أَنْ يُجَرَّ بِقَيْدٍ جَرِّها بـ (مِنْ) البَيانِيَّةِ(١) للنَّحْوِيِّيْنَ في هذِهِ المَسْأَلَةِ أَرْبَعَةُ أَقْوالٍ:

¥ المَنْعُ مُطْلَقاً، وهذا القَوْلُ يَحْتاجُ إِلى اسْتِقْصاءِ ما في الكَلامِ العَرَبِيِّ مِنْ شَواهِدَ لَمْ يُجَرَّ فيها هذا التَّمْيِيْزُ.

¥ الجَوازُ مُطْلَقاً دُوْنَ قَيْدٍ كما يُفْهَمُ مِنْ كَلامِ النُّحاةِ حَمْلاً على تَمْيِيْزِ (كَمِ الخَبَرِيَّةِ).

¥ الجَوازُ بِقَيْدِ كَوْنِها مَسْبُوْقَةً بحَرْفِ خَفْضٍ كما في قَوْلِكَ: بِكَمْ دِيْنارٍ اشْتَرَيْتَ الكِتابَ على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ القِياسَ النَّصْبُ: " وسَأَلْتُهُ - يَعْنِي الخَلِيْلَ - عَنْ قَوْلِهِمْ: على كَمْ جِذْعٍ بَيْتُكَ مَبْنِيٌّ ؟ فقالَ: القِياسُ:النَّصْبُ، وهُوَ قَوْلُ عامَّةِ النَّاسِ، وأَمَّا الَّذِيْنَ جَرُّوا فإِنَّهُمْ أَرادُوا مَعْنَى (مِنْ)، ولكِنَّهُمْ حَذَفُوْها تَخْفِيْفاً، وصارَتْ (على) عِوَضاً مِنْها "(٢).

ويَظْهَرُ لِيْ أَنَّ الأَوْلَى بَقاءُ هذا التَّمْيِيْزِ مَنْصُوْباً لِيَتَحَقَّقَ أَمْنُ اللَّبْسِ بَيْنَها، وبَيْنَ الخَبَرِيَّةِ، واطِّرادُ الأُصُوْلِ النَّحْوِيَّةِ الَّذي يَتَحَقَّقُ بِهِ التَّيْسِيْرُ، والتَّقْرِيْبُ.

وجَرُّ التَّمْيِيْزِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ مَحْمُوْلٌ عِنْدَ النُّحاةِ على:

- أَنَّ (مِنْ) مَنْوِيَّةٌ على أَنَّها حُذِفَتْ تَخْفِيْفاً، وأَنَّ الحَرْفَ الجارَّ لـ (كَمْ) عِوَضٌ مِنْها، وهُوَ قَوْلُ سِيْبَوَيْهِ، والخَلِيْلِ، والفَرَّاءِ، ومَنْ تَبِعَهُما. ويَتَبَدَّى لي أَنَّ في هذا التَّأْوِيْلِ تَوَهُّماً بِإِبْقاءِ أَثَرِ الحَرْفِ الخافِضِ بَعْدَ حَذْفِهِ على أَنَّ حَذْفَهُ يُفْضِيْ إِلى نَصْبِ ما كانَ مَخْفُوْضا.

- أَنَّهُ مَجْرُوْرٌ بِإِضافَةِ (كَمْ) إِلَيْهِ كتَمْيِيْزِ (كَمْ) الخَبَرِيَّةِ على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّها مَبْنِيَّةٌ، وأَنَّ أَسْماءَ الاسْتِفْهامِ لا تُضافُ إِلاّ (أَيّاً) لكَوْنِها مُعْرَبَةً(٣).

ويَظْهَرُ لي أَنَّهُ لا مُحْوِجَ إِلى هذا التَّوَهُّمِ؛ لأَنَّ حَرَكَةَ التَّمْيِيْزِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ سِيما على تَحْقِيْقِ أَمْنِ اللَّبْسِ بيْنَها، وبَيْنَ (كَمْ) الخَبَرِيّةِ، على أَنَّ جَرَّ تَمْيِيْزِ كِلْتَيْهِما يُحَقِّقُ أَمْنَ لَبْسِهِ جَرُّها

---

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٤/ ٧٨ - ٧٩، أبو حيان النّحوي، التذييل والتكميل: ١٠/ ١٣ - ١٤.

(٢) أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ١٠/ ١٣ - ١٤.

(٣) انظر التفصيل في هذه المسألة: انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٤/ ٧٩ - ٨٠.

بحرْفِ الخَفْضِ فَضْلاً عَنْ أَنَّهُ لا مُحْوِجَ إلى جَرِّهِ مُطْلقاً بلا قَيْدٍ؛ لأَنَّها مَسْأَلَةٌ تَحْتاجُ إلى شَواهِدَ، وتَحَقُّقِ أَمْنِ اللَّبْسِ بَيْنَهُما.

¥ أَنَّ الكُوْفِيِّيْنَ أَجازُوا أَنْ يَكُوْنَ تَمْيِيْزُها جَمْعاً مَنْصُوْباً مُطْلَقاً كما يَجُوْزُ فيْهِ في (كَمْ) الخَبَرِيَّةِ: كَم غِلْماناً لَكَ ؟ على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُوْنَ مُفْرَداً مَنْصُوْباً عِنْدَ البَصْرِيِّيْنَ: كَمْ غُلاماً لَكَ ؟ وأَجازَ الأَخْفَشُ، وبَعْضُ المَغارِبَةِ هذِهِ المَسْأَلَةَ بقَيْدِ أَنْ يَكُوْنَ السُّؤالُ عَنِ الجَماعَةِ لا عَنْ عَدَدِ الأَشْخاصِ كما في قَوْلِكَ: كَمْ رِجالاً عِنْدَكَ؟ على أَنَّ السُّؤالَ يَدُوْرُ في أَصْنافِ الرِّجالِ لا في عَدَدِهِمْ(1). وأَجازُوا أَيْضاً أَنْ يَكُوْنَ اسْمَ جِنْسٍ جَمْعِيّاً: كَمْ دَجاجاً عِنْدَكَ ؟ على أَنَّ المُرادَ السُّؤالُ عَنِ الصِّنْفِ لا عَنِ العَدَدِ.

ويَتَبَدَّى لي أَنَّ مَنْ يَتَحَكَّمُ فيما مَرَّ المُتَكَلِّمُ مُتَواصِلاً مَعَ المُخاطَبِ؛ لأَنَّ هذا المُتَكَلِّمَ هُوَ الَّذي يَمْتلِكُ المَعْنَى المُرادَ في هذِهِ المَسْأَلَةِ لا القارِئَ إلاَّ إذا أَسْعَفَهُ السِّياقانِ الدَّاخِلِيُّ، والخارِجِيُّ (التَّداوُلِيَّةُ: عِلْمُ اسْتِعْمالِ اللُّغَةِ).

ووَرَدَ تَمْيِيْزُها فِيْ كِتابِ اللهِ مَحْذُوْفاً:

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥۖ قَالَ كَمْ لَبِثْتَۖ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍۖ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِاْئَةَ عَامٍ ﴾(2): تَقْدِيْرُ الكَلامِ: كَمْ عاماً، أَوْ سَنَةً، أَوْ وَقْتاً لبِثْتَ ؟ على أَنَّ هذا التَّمْيِيْزَ حُذِفَ؛ لأَنَّ المُخاطَبَ يَجْهَلُهُ، وهُوَ جَهْلٌ يَجْعَلُهُ يَتَفَكَّرُ في الرَّغْبَةِ في تَحْدِيْدِ هذا الوَقْتِ مَصْحُوْباً بالتَّعَجُّبِ، وهذا السُّؤالِ يُحْمَلُ على التَّقْرِيْرِ، والسَّائِلُ هُوَ الخالِقُ، والمَسؤُوْل ذلِكَ الإِنْسانُ.

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ بَعَثْنَٰهُمْ لِيَتَسَآءَلُواْ بَيْنَهُمْۚ قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْۖ قَالُواْ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍۚ قَالُواْ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ ﴾(3).

---

(1) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٤/٧٨ – ٧٩.

(2) البقرة: ٢٥٩.

(3) الكهف: ١٩.

○ قَوْلُــهُ تَعــالَى: ﴿ قَٰلَ كَمۡ لَبِثۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴿١١٢﴾ قَالُواْ لَبِثۡنَا يَوۡمًا أَوۡ بَعۡضَ يَوۡمٖ فَسۡـَٔلِ ٱلۡعَآدِّينَ ﴾(١): تَمْيِيْزُ (كَمْ) (عَدَدَ سِنِيْنَ) فُصِلَ عَنْ مُمَيِّزِهِ بالعامِلَ في هذا المُمَيِّزَ: لَبِثْتُمْ في الأَرْضِ.

(١/ ٤) تَمْيِيْزُ (كَذا):

يَخْتَصُّ تَمْيِيْزُها بما يَأْتِيْ(٢):

○ أَنْ يَكُوْنَ مُفْرَداً: أَجْمَعَ البَصْرِيُّوْنَ، ومَنْ تَبِعَهُمْ على هذِهِ المَسْأَلَةِ سَواءٌ أَكانَتْ وَحْدَها أَمْ مُكَرَّرةً بالعَطْفِ، أَوْ أَوْمَأَتْ إلى العَدَدِ الكَثِيْرِ، أَوِ القَلِيْلِ كما في قَوْلِكَ: عِنْدَ زَيْدٍ كذا دِيْناراً، وعِنْدَ خالِدٍ كَذا وكَذا دِيْناراً.

وأجازَ الكُوْفِيُّوْنَ أَنْ يَكُوْنَ جَمْعاً مَجْرُوْراً بقَيْدِ أَنْ تَكُوْنَ (كذا) مُفْرَدَةً، وغَيْرَ مُرَكَّبةٍ، وكِنايَةً عَنِ العَدَدِ بَعْدَ الثَّلاثَةِ إلى العَشَرَةِ:

عِنْدَ زَيْدٍ كَذا كُتُبٍ

ويَكُوْنُ مُفْرداً مَنْصُوْباً إِذا أَوْمَأَتْ إلى الأَعْدادِ المُرَكَّبَةِ مزْجِيّاً بقَيْدِ أَنْ تَكُوْنَ هِيَ مُرَكَّبةً، كما في قَوْلِكَ:

لِزَيْدٍ عِنْدَ خالِدٍ كَذا كذا كِتاباً

ويَكُوْنُ مُفْرَداً مَنْصُوباً إِذا أَوْمَأَتْ إِلى عَدَدٍ مِنْ أَلْفاظِ العُقُوْدِ بقَيْدِ أَنْ تَكُوْن هِيَ مُفْرَدَةً، ولَيْسَتْ مُرَكَّبَةً، كما في قَوْلِكَ:

لِزَيْدٍ عِنْدَ خالِدٍ كذا كِتاباً

ويَكُوْنُ مُفْرَداً مَجْرُوراً إِذا أَوْمَأَتْ إِلى المِئَةِ، وما يَدُوْرُ في فَلَكِها بقَيْدِ أَنْ تَكُوْنَ هِيَ مُفْرَدَةً لا مُرَكّبَةً ولا مَعْطُوْفاً عليْها مِثْلُها، كما في قَوْلِكَ:

لِزَيْدٍ عِنْدَ خالِدٍ كَذا دِيْنارٍ

ويَأْتِيْ تَمْيِيْزُها مُفْرَداً مَنْصُوْباً إذا كانَتْ هِيَ مَعْطُوْفَةً على مِثْلِها:

---

(١) المؤمنون: ١١٢ – ١١٣.

(٢) انظر: أبو حيّان النحوي، التذييل والتكميل: ١٠/ ٤٧ – ٤٩، السيوطي، همع الهوامع: ٤/ ٨٦.

لزَيْدٍ عِنْدَ خالِد كَذا وكَذا دِيْناراً

ويتبدَّى لي أَنَّ ما ذهَبَ إِلَيْهِ الكُوْفِيُّوْنَ في هذهِ المَسْأَلَةِ يَقُوْم على الحَزْرِ، والتّخمِيْنِ إلاَّ إذا كانَ هُنالِكَ تَواصُلٌ إِخْبارِيٌّ بَيْنَ المُتكَلِّمِ، والمُخاطَبِ، أَوِ المُخاطَبِيْنَ، وإلاّ فلا بُدَّ مِنَ الاتِّفاقِ على ما تُومِئُ إِلَيْهِ مِنَ الأَعْدادِ لِيُسايِرَها التّمْييْزُ، ولا سيَّما أَنَّ ما في الكَلامِ العَرَبِيِّ مِنْ شَواهِدَ وَصَلَتْ إِلَيْنا مَكْتُوْبَةً دُوْنَ أَنْ نَسْمَعَها. وقَدْ وافقَهُمْ فيما مَرَّ، أَوْ في بَعْضِهِ الأَخْفَشُ على وَفْقِ أَقْوالِ النُّحاةِ[1].

وذَكَرَ أَبُوْ حَيَّانَ أَنَّ هُناكَ مَذْهَباً ثالِثاً كما تبَيَّنَ لَهُ مِنْ أَقْوالِ مَنْ قَبْلَهُ فَضْلاً عَنْ مَذْهَبَيْ البَصْرِيِّيْنَ، والكُوْفِيِّيْنَ، وهُوَ مَذْهَبٌ مُرَكَّبٌ مِنَ المَذْهَبَيْنِ السَّابِقَيْنِ، وهُوَ يَتْبَعُ الكُوْفِيِّيْنَ في المُرَكَّبِ، والعَقْدِ، والمَعْطُوْفِ، ولا يَتْبَعُهُمْ في المُضافِ (الثَّلاثَةُ إِلى العَشَرَةِ، والمِئَةِ، وما يَدُوْرُ في فَلَكِها في هذِهِ المَسْأَلَةِ)، وهِيَ أَعْدادُ يَكُوْنُ تَمْيِيْزُها مَعَرَّفاً بـ (أَلْ)، ومَجْرُوْراً بحَرْفِ الخَفْضِ (مِنْ)،وهُوَ قَوْلُ ابْنِ عُصْفُوْرٍ، ومِنْهُ قَوْلُكَ:

لزَيْدٍ عِنْدَ خالِدٍ كَذا مِنَ الدَّنانيْرِ

ويَنْتَهِيْ أَبُوْ حَيَّانَ مِنْ عَرْضِهِ لأَقْوالِ النُّحاةِ المُتَعَدِّدَةِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ الَّتي صَنَّفَ فيها كِتاباً أَسْماهُ (كِتاب الشَّذا في أَحْكامِ كَذا) جَمَعَ في آخِرِهِ الأَحْكامَ مُجَرَّدَةً، ثُمَّ اخْتارَ مِنْها ما يُعَزِّزُهُ الدَّلِيْلُ مِنْ لِسانِ العَرَبِ - إِلى أَنَّهُ لا يَطْمَئِنُّ إلاَّ إِلى ما جاءَ بِهِ السَّماعُ:: " فنَقُوْلُ: المَسْمُوْعُ مِنْ لِسانِ العَرَبِ أَنَّ (كَذا) إِذا كانَتْ كِنايَةً عَنْ غَيْرِ عَدَدٍ كانَتْ مُفْرَدَةً، ومَعْطُوْفَةً خاصَّةً، ولا يُحْفَظُ تَرْكِيْبُها، فإِذا كانَتْ عَنْ عَدَدٍ فلا يُحْفَظُ إلاَّ كَوْنُها مَعْطُوْفَةً... وسائِرُ التَّراكِيْبِ الَّتي أَجازَها الكُوْفِيُّوْنَ، ومَنْ وافقَهُمْ لَيْسَتْ مِنْ لِسانِ العَرَبِ... فهذِهِ النُّصُوْصُ كلُّها تَدُلُّ على أَنَّ مَذْهَبَ الكُوْفِيِّيْنَ في ذلِكَ، وَتَفْصِيْلَهُمْ لَيْسَ بمَسْمُوْعٍ، وإِنَّما قالُوْهُ بالقِياسِ، وقَدْ ذَكَرْنا أَنَّ كُلَّ تَرْكِيْبٍ شَخْصِيٍّ لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ في لِسانِهِمْ مِنْ تَرْكِيْبٍ نَوْعِيٍّ فهُوَ لَيْسَ مَعْدُوْداً مِنْ كَلامِ العَرَبِ "[2].

وحَمْلاً على ما ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُوْ حَيَّانَ فإِنَّ قَوْلَكَ:

---

(١) انظر في هذِه المسألة: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ١٠/ ٦٣ - ٦٤.

(٢) أبو حيان النحوي، التذييل والتميل: ١٠/ ٦٧.

لِزَيْدٍ كَذا وكَذا إِحْسانًا

وقَوْلَ الشَّاعِرِ(١):

عِدِ النَّفْسَ نُعْمَى بَعْدَ بُؤْساكَ ذاكِراً كَذا وكَذا لُطْفاً بِهِ نُسِيَ الجُهْدُ

يَجِبُ أَنْ تَكُوْنَ فيْهِ (كذا) كِنايَةً عَنْ عَدَدٍ، وعلَيْهِ فإِنَّها لا بُدَّ مِنْ أَنْ تكُوْنَ مَعْطُوْفَةً، وغَيْرَ مُفْرَدَةٍ، أَوْ مُرَكَّبَةٍ.

وإِنْ كانَتْ عَنْ غَيْرِ عَدَدٍ وَجَبَ أَنْ تَكُوْنَ مُفْرَدَةً، ومَعْطُوْفَةً كما في قَوْلِ العَرَبِ: " مَرَرْتُ بدارِ كَذا، ونَزَلَ المَطَرُ مَكانَ كَذا، وقالَتِ العَرَبُ: أَما بِمَكانِ كَذا وكَذا وَجْذٌ؟ فقالَ: بَلى، وِجاذاً "(٢). وما يُوْمِئُ ظاهِرُهُ في كَوْنِها للعَدَدِ - إِلى أَنَّها فيهِ مُرَكَّبَةٌ يُحْمَلُ على حَذْفِ حَرْفِ العَطْفِ، كما في قَوْلِكَ:

عِنْدِيْ كَذا كَذا دِرْهَماً

على أَنَّ هذا القَوْلَ بالعَطْفِ مُنَزَّلٌ عِنْدَهُ على دِرْهَمٍ واحِدٍ إِلاَّ إِذا أَوْمَأَ المُتَكَلِّمُ إِلى أَنَّهُ يُرِيْدُ عَدَداً أَكْثَرَ، وهُوَ إِيْماءٌ يُراعَى فيْهِ ما يُرِيْدُ.

ولَعَلَّ ما يوهِنُ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ الكُوْفِيُّوْنَ أَنَّها مُبْهَمَةٌ، وأَنَّ العرَبَ لَمْ يَضَعُوْها للتَّكْثِيْرِ، أَوِ التَّقْلِيْلِ بَلْ تُسْتَعْمَلْ لَهُما فَضْلاً عَنْ أَنَّهُ لا بُدَّ مِنْ تَعْزِيْزِهِ بشَواهِدَ مِنَ الكَلامِ العَرَبِيِّ، وعليْهِ فإِنَّها تَكُوْنُ كِنايَةً عَنِ العَدَدِ كَثِيْراً كانَ، أَوْ قَلِيْلاً.

وأَجازَ الكُوْفِيُّوْنَ رَفْعَ الاسْمِ بَعْدَ (كَذا) كما في قَوْلِكَ: كَذا ثَوْبٌ، وكَذا أَثْوابٌ، وهُوَ رَفْعٌ وَسَمَهُ أَبُو حَيّانَ بالخَطَأ؛ لأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ عَنِ العَرَبِ.

○ أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على وَفْقِ كَلامِ العَرَبِ المَسْمُوْعِ إِنْ كانَتْ كِنايَةً عَنْ عَدَدٍ: تَحَدَّثْتُ عَنْ هذِهِ المَسْأَلَةِ، والخِلافِ فيها في أَثْناءِ الحَدِيْثِ عَنْ تَمْيِيْزِها مِنْ حَيْثُ الإِفْرادُ، والجَمْعُ.

وفي (كذا) مِنْ حَيْثُ تَرْكِيْبُها، وتَناسِيْهِ ثَلاثَةُ أَقْوالٍ(٣):

---

(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ١٠/ ٦٦، السيوطي، همع الهوامع: ٤/ ٨٦.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ١٠/ ٦٢.

(٣) انظر: أبو حيان النَّحويّ، التذييل والتكميل: ١٠/ ٦٢ – ٦٣.

¥ قَوْلُ ابْنِ عُصْفُوْرٍ: ذَهَبَ إلى أَنَّها مُرَكَّبَةٌ مِنَ الكافِ الزّائِدَةِ زِيادَةً لازِمَةً والَّتي لا تَحْمِلُ مَعْنَى التَّشْبِيْهِ على أَنَّ المُرادَ مِنْ قَوْلِكَ:

لِيْ عَلَيْكَ كَذا وكَذا دِيْناراً

: لِي عليْكَ عَدَدٌ ما، وأَنَّ زِيادَتَها كَزِيادَتِها في قَوْلِكَ: فُلانٌ كَذِي الهَيْبَةِ، وأَنَّ الأَصْلَ: فُلانٌ ذُوْ الهَيْبَةِ، وهذِهِ الكافُ لاتَتَعَلَّقُ بِفِعْلٍ، أَوْ ما يَعْمَلُ عَمَلَهُ، وصارَتْ مَعَ اسْمِ الإِشارَةِ (ذا) مُرَكَّبَةً، فكَأَنَّهُما كالكَلِمَةِ الواحِدَةِ، وتُنُوْسِيَ التَّرْكِيْبُ تَماماً، ويُعَزِّزُ هذا التَّرْكِيْبَ أَنَّ اسْمَ الإِشارَةِ (ذا) يُحافِظُ فيهِ على الإِفْرادِ، والتَّذْكِيْرِ، ولا يَتَغَيَّرُ؛ لِيُطابِقَ المُشارَ إِلَيْهِ تَذْكِيْراً، وتَأْنِيْثاً، وإِفْراداً، وتَثْنِيَةً، وجَمْعاً، وهذا التَّرْكِيْبُ يُشْبِهُ تَرْكِيْبَ (حَبَّذا).

¥ قَوْلُ العُكْبَرِيِّ: ذَهَبَ إِلى أَنَّها مُرَكَّبَةٌ مِنْ: كافِ التَّشْبِيْهِ، و(ذا) اسْمِ الإِشارَةِ الَّذي أُوْقِعَ على عَدَدٍ مُبْهَمٍ، وهذِهِ الكافُ لا تَتَعَلَّقُ بعامِلٍ ما؛ لأَنَّ التَّرْكِيْبَ سَلَبَها مِيْزَةَ التَّعَلُّقِ، ويَكُوْنُ إِعْرابُ هذا المُرَكَّبِ الجَدِيْدِ في مِثْلِ قَوْلِكَ:

لَهُ عِنْدِيْ كذا دِرْهَماً

عِنْدَهُ في مَوْضِعِ رَفْعٍ على الصِّفَةِ لِمُبْتَدأ مَوْصُوْفٍ مَحْذُوْفٍ: شَيْءٌ كالعَدَدِ، ويَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ الكافُ اسْماً بِمَعْنَى (مِثْل)، وهذا الاسْمُ مَرْفُوْعٌ على الابْتِداءِ. ولَعَلَّ ما يُؤْخَذُ على هذا التَّوَهُّمِ أَنَّ عَدَّ الكافِ، ومَجْرُوْرِها صِفَةً يُوْجِبُ تَعَلُّقَها بمَحْذُوْفٍ إلاَّ إِذا حُمِلَ الكَلامُ على أَنَّ الجارَّ والمَجْرُوْرَ هُما الصِّفَةُ دُوْنَ تَعَلُّقٍ.

¥ قَوْلُ صاحِبِ البَسِيْطِ: ذَهَبَ إِلى أَنَّ (ذا) اسْمُ إِشارَةٍ على أَنَّ المُشارَ إِلَيْهِ مَحْذُوْفٌ، وأَنَّ (كَذا) مُرَكَّبَةٌ مِنْ كافِ التَّشْبِيْهِ، واسْمِ الإِشارَةِ (ذا) كتَرْكِيْبِ (حَبَّذا)، وعَلَيْهِ فإِنَّ أَصْلَ قَوْلِكَ عِنْدَهُ: لَهُ عليَّ كذا وكَذا دِرْهَماً – هُوَ: عِنْدَهُ ذا العَدَدُ، وتَقْدِيْرُهُ بالتَّرْكِيْبِ: عِنْدَهُ عَدَدٌ كهذا العَدَدِ.

ويَتَبَدَّى لِي أَنَّهُ لا مُحْوِجَ إِلى تَفْكِيْكَ هذا المُرَكَّبِ على أَنْ يُكْتَفَى باسْتِعْمالِهِ كما اسْتَعْمَلَتْهُ العَرَبُ، وأَنَّني أَذْهَبُ إِلى أَنَّ هذِهِ الكافَ الكافَ الزّائِدَةَ أَسْهَمَتْ في تَهْيِئَةِ اسْمِ الإِشارَةِ لأَنْ يَقُوْمَ مَقامَ العَدَدِ، ويَأْتِيَ التَّمْيِيْزُ بَعْدَهُ لِيُزِيْلَ ما فيْهِ مِنْ إِبْهامٍ، وغُمُوْضٍ،على أَنَّها في هذِهِ المَسْأَلَةِ مِثْلُ (ما) في (قَلَّما)،و(طالَما)، أَوْ كالَّتي في (إِنَّما)، وأَخَواتِها. ويُمْكِنُ أَنْ تُحْمَلَ زِيادَتُها

اللاّزِمَةُ على زِيادَةِ هَمْـزَةِ الاسْـتِفْهامِ، و(إنْ) الشَّرْطِيَّةِ في الإِبْـدالِ مِـنْ اسْـمَيْ الاسْـتِفْهامِ، والشَّرْطِ للحِفاظِ على المَعْنَى المُرادِ مِنْ هذيْنِ الاسْمَيْنِ.

(١/ ٥) تَمْيِيْزُ الجُمْلَةِ، أَوِ النِّسْبَةِ، أَوِ التَّمْيِيْزُ المَلْحُوْظُ بقَيْدِ كَوْنِهِ مُحَوَّلاً:

تَحَدَّثْتُ عَنْ هذِهِ المَسْأَلَةِ في أَثْنـاءِ حَـدِيْثِي عَـنْ تَمْيِيـزِ الجُمْلَـةِ، أَوِ النِّسْـبَةِ، أَوِ التَّمْيِيْـزِ المَلْحُوْظِ(١).

(٢) وُجُوْبُ الجَرِّ: تَكْمُنُ هذِهِ المَسْأَلَةُ في:

(٢/ ١) تَمْيِيْزِ الأَعْدادِ مِنْ ثَلاثَةٍ إلى عَشْـرَةٍ (٣ – ١٠): وهذا التَّمْيِيْزِ يَكُوْنُ جَمْعاً مَجْرُوراً بِإِضافَةِ العَدَدِ المُمَيَّزِ إِلَيْهِ، وقِيْلَ إِنْ كانَ جامِداً جازَ فيهِ ثَلاثَةُ أَوْجُه(٢):

- الجَرُّ بالإِضافَةِ: جاءَ ثَلاثُ نساءٍ، وهُوَ الأَكْثَرُ والأَوْلَى كما يَظْهَرُ لي.
- الجَرُّ بـ(مِنْ) على أَنَّ الجارَّ والمَجْرُوْرَ صِفَةٌ للعَدَدِ: جاءَ ثَلاثٌ مِنَ النِّساءِ.
- النَّصْبُ:

لَهُ خَمْسَةٌ أَثْواباً،

في الشَّارِعِ ثَلاثَةٌ رِجالاً

وهذا النَّصْبُ أَجازَهُ الفَرَّاءُ، وعَدَّهُ قياساً، ولَمْ يُجِزْهُ سِيْبَوَيْهِ(٣) في الكَلامِ إِلاَّ في الشِّعْرِ.

وإِنْ كانَ مُشْتَقّاً ففيْهِ ثَلاثَةُ أَوْجِهٍ أَيْضاً:

- الإِتْباعُ على النَّعْتِ:

في الفَصْلِ ثَلاثَةٌ ناجِحُوْنَ، وهُوَ الأَوْلَى.

- النَّصْبُ على الحالِ:

في الفَصْلِ ثَلاثَةٌ ناجِحِيْنَ، وهُوَ أَقَلُّ مِنَ الإِتْباعِ.

- الجَرُّ بالإِضافَةِ:

---

(١) انظر الصفحة: ٣٩ – .

(٢) انظر: أبو حيّان النحوي، التذييل والتكميل: ٩/ ٢٨٤.

(٣) انظر: الكتاب: ٢/ ١٦١ – ١٦٢.

في الفَصْلِ ثَلاثَةُ ناجِحِيْنَ

وهُوَ ضَعِيفٌ لا مُحْوِجَ إِلَيْهِ؛ لأَنَّ المُشْتَقَّ عُومِلَ مُعامَلَةَ الأَسْماءِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ مِنْ بابِ الصِّفاتِ المُلازِمَةِ.

ومِنْهُ في كِتابِ اللهِ سُبْحانَهُ، وتَعالَى[1]:

O قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٍ سَوِيًّا ﴾[2].

O قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسۡتَـٔۡذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ وَٱلَّذِينَ لَمۡ يَبۡلُغُواْ ٱلۡحُلُمَ مِنكُمۡ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٖۚ مِّن قَبۡلِ صَلَوٰةِ ٱلۡفَجۡرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعۡدِ صَلَوٰةِ ٱلۡعِشَآءِۚ ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٖ لَّكُمۡۚ لَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ وَلَا عَلَيۡهِمۡ جُنَاحُۢ بَعۡدَهُنَّۚ ﴾[3].

O قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ ظِلّٖ ذِي ثَلَٰثِ شُعَبٖ ﴾[4].

O قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖ فِي ٱلۡحَجِّ وَسَبۡعَةٍ إِذَا رَجَعۡتُمۡۗ تِلۡكَ عَشَرَةٞ كَامِلَةٞۗ ﴾[5].

O قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖ ﴾[6].

O قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمۡزٗا ﴾[7].

O قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ أَلَن يَكۡفِيَكُمۡ أَن يُمِدَّكُمۡ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ ﴾[8].

O قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖ ﴾[9].

O قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَقَالَ تَمَتَّعُواْ فِي دَارِكُمۡ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٖۖ ذَٰلِكَ وَعۡدٌ غَيۡرُ مَكۡذُوبٖ ﴾[10].

---

(١) انظر: عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الثالث: ٢٥٤ -.

(٢) مريم: ١٠.

(٣) النور: ٥٨.

(٤) المرسلات: ٣٠.

(٥) البقرة: ١٩٦.

(٦) البقرة: ٢٢٨

(٧) آل عمران: ٤١.

(٨) آل عمران: ١٢٤.

(٩) المائدة: ٨٩.

(١٠) هود: ٦٥.

O قوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ ﴾[1]

O قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ لِّلَّذِينَ يُؤۡلُونَ مِن نِّسَآئِهِمۡ تَرَبُّصُ أَرۡبَعَةِ أَشۡهُرٖۖ ﴾[2].

O قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ وَيَذَرُونَ أَزۡوَٰجٗا يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٖ وَعَشۡرٗا ﴾[3]

O قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ قَالَ فَخُذۡ أَرۡبَعَةٗ مِّنَ ٱلطَّيۡرِ فَصُرۡهُنَّ إِلَيۡكَ ﴾[4].

O قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَسِيحُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٖ ﴾[5].

O قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ ﴾[6].

O قوْلُـهُ تعـالَى: ﴿ لَّوۡلَا جَآءُو عَلَيۡهِ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَۚ فَإِذۡ لَمۡ يَأۡتُواْ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُوْلَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡكَٰذِبُونَ ﴾[7].

O قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقۡوَٰتَهَا فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ ﴾[8].

O قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ يُمۡدِدۡكُمۡ رَبُّكُم بِخَمۡسَةِ ءَالَٰفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴾[9].

O قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ﴾[10].

O قوْلُهُ تعالَى: ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ ﴾[11].

---

(١) الطلاق: ٣.
(٢) البقرة: ٢٢٦.
(٣) البقرة: ٢٣٤.
(٤) البقرة: ٢٦٠
(٥) التوبة: ٢.
(٦) النور: ٤.
(٧) النور: ١٣.
(٨) فصلت: ١٠.
(٩) آل عمران: ١٢٥.
(١٠) الأعراف: ٥٤.
(١١) يونس: ٣.

O قوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾(١).

O قوْلُهُ تعالَى: ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾(٢).

O قوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴾(٣).

O قوْلُهُ تعالَى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا ﴾(٤).

O قوْلُهُ تعالَى: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ﴾(٥).

O قوْلُهُ تعالَى: ﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ ﴾(٦).

O قوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّىٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ ﴾(٧).

O قوْلُهُ تعالَى: ﴿ يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِى سَبْعِ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ ﴾(٨).

O قوْلُهُ تعالَى: ﴿ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا ﴾(٩).

---

(١) هود: ٧.

(٢) الفرقان: ٥٩.

(٣) ق: ٣٨.

(٤) الحديد: ٤.

(٥) البقرة: ٢٩.

(٦) البقرة: ٢٦١.

(٧) يوسف: ٤٢.

(٨) يوسف: ٤٦.

(٩) يوسف: ٤٧.

○ قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَآئِقَ وَمَا كُنَّا عَنِ ٱلْخَلْقِ غَٰفِلِينَ ﴾(١).

○ قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ ﴾(٢).

○ قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ﴾(٣).

○ قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا ۖ مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ ۖ ﴾(٤).

○ قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾(٥).

○ قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ أَلَمْ تَرَوْا۟ كَيْفَ خَلَقَ ٱللَّهُ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا ﴾(٦).

○ قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَٰبٍ لِّكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ ﴾(٧).

○ قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ ﴾(٨).

○ قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ قَالَ إِنِّىٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَٰتَيْنِ عَلَىٰٓ أَن تَأْجُرَنِى ثَمَٰنِىَ حِجَجٍ ۖ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِندِكَ ﴾(٩).

○ قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ ۖ مِّنَ ٱلضَّأْنِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْمَعْزِ ٱثْنَيْنِ ﴾(١٠).

○ قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾(١١).

---

(١) المؤمنون: ١٧.

(٢) فصلت: ١٢.

(٣) الطلاق: ١٢

(٤) الملك: ٣.

(٥) الحاقة: ٧.

(٦) نوح: ١٥.

(٧) الحجر: ٤٤.

(٨) لقمان: ٢٧.

(٩) القصص: ٢٧.

(١٠) الأنعام: ١٤٣.

(١١) الحاقة: ٧.

O قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَٰتٍ بَيِّنَٰتٍ ﴾[1].

O قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَٰتٍ بَيِّنَٰتٍ ﴾[2].

O قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴾[3].

O قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾[4].

O قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ ﴾[5].

O قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾[6].

وقَدْ وَرَدَتْ لَفْظَةُ (بِضْعَ بكَسْرِ الباءِ، وفَتْحِها) المُشْتَقَّةِ مِنْ: بَضَعْتُ (قَطَعْتُ) كما قِيلَ في القُرْآنِ مُضافَةً إلى (سِنِيْنَ) في مَوْضِعَيْنِ هُما:

O قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَلَبِثَ فِي ٱلسِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ ﴾[7].

O قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فِيٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۝٣ فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾[8].

ومِنَ الحَدِيْثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيْفِ قَوْلُ الرَّسُوْلِ عليْهِ السَّلامُ:

O " لَقَدْ رَأَيْتُ بِضْعاً، وثَلاثِيْنَ مَلَكاً يَبْتَدِرُوْنَها أَيُّهُمْ يَكْتُبُها أَوَّلُ "[9].

O " صَلاةُ الجَماعةِ تَفْضُلُ صَلاةَ الفَرْدِ بِبِضْعٍ وعِشْرِيْنَ دَرَجَةً "[10].

---

(1) الإسراء: ١٠١.

(2) النمل: ١٢

(3) النمل: ٤٨.

(4) الأنعام: ١٦٠.

(5) هود: ١٣.

(6) المائدة: ٨٩.

(7) يوسف: ٤٢.

(8) الروم: ٣- ٤.

(9) انظر: الزبيدي، تاج العروس، بضع: ٢٠/ ٣٣٣، القرطبي، تفسير القرطبي: ١/ ٩٢ (المكتبة الشاملة)

(10) انظر: الزبيدي، تاج العروس، بضع: ٢٠/ ٣٣٣.

ومِنَ الشِّعْرِ قَوْلُ أبي تمّامٍ(1):

أَقُوْلُ حِيْنَ أَرَى كَعْباً ولِحْيَتَهُ لا بارَكَ اللهُ في بِضْعٍ وسِتِّيْنِ

مِنَ السِّنِيْنَ تَمَلّاها بِلا حَسَبٍ ولا حَياءٍ ولا قَدْرٍ ولا دِيْنِ

وفي دَلالَةِ هذِهِ اللَّفْظَةِ على العَدَدِ خِلافٌ(2)، ومِنْهُ:

- أَنْ تَكُوْنَ دَلالَتُها مَحْصُوْرَةً فيما بَيْنَ الثَّلاثَةِ إلى التِّسْعَةِ، فلا تَشْمَلُ العَشَرَةَ، وعَلَيْهِ فإنَّها تُسْتَعْمَلُ مَعَ العَشَرَةِ، وأَلْفاظِ العُقُوْدِ: جاءَ بِضْعَةَ عَشَرَ رَجُلاً، وبِضْعٌ وعِشْرُوْنَ امْرَأَةً، ولا تُسْتَعْمَلُ مَعَ المِئَةِ، والأَلْفِ، والمِلْيُوْنِ، والمِلْيارِ، ويُعَزِّزُ هذا القَوْلَ أَنَّ الرَّسُوْلَ قالَ لأَصْحابِهِ: كَمِ البِضْعُ ؟ قالُوا: اللهُ، ورَسُوْلُهُ أَعْلَمُ، قالَ: " ما دُوْنَ العَشَرَةِ ".
- أَنْ تَكُوْنَ مَحْصُوْرَةً فيما بَيْنَ الثَّلاثِ إلى الخَمْسِ.
- أَنْ تَكُوْنَ مَحْصُوْرَةً فيما لَمْ يَبْلُغِ العَقْدَ، ولا نِصْفَهُ (ما بَيْنَ الواحِدِ إلى الأَرْبَعَةِ).
- أَنْ تَكُوْنَ مَحْصُوْرَةً فيما بَيْنَ الأَرْبَعِ إلى التِّسْعِ.
- أَنْ تَكُوْنَ سَبْعاً.
- أَنْ تَكُوْنَ ما بَيْنَ العَقْدَيْنِ: " البِضْعُ: ما بيْنَ العَقْدَيْنِ، مِنْ واحِدٍ إلى عَشَرَةٍ، ومِنْ أَحَدَ عَشَرَ إلى عِشْرِيْنَ "(3).
- أَنْ تَكُوْنَ مَحْصُوْرَةً فيما بَيْنَ الواحِدِ إلى الخَمْسَةِ. وقِيْلَ إنَّها تَدُلُّ في قَوْلِهِ تَعالَى السّابِقِ " بِضْعَ سِنِيْنَ " في بَعْضِ التَّفاسِيْرِ كما قِيْلَ - على خَمْسَةٍ.
- أَنْ تَكُوْنَ مَحْصُوْرَةً فيما بَيْنَ الثَّلاثَةِ إلى السَّبْعَةِ.
- أَنْ لا تَكُوْنَ أَقَلَّ مِنْ ثَلاثَةٍ ولا أَكْثَرَ مِنْ عَشَرَةٍ.

---

(1) انظر: الزبيدي، تاج العروس، بضع: ٢٠/ ٣٣٣.

(2) انظر: الرازي، مفاتيح الغيب: ١٨/ ٤٦٢ (المكتبة الشاملة)، الزبيدي، تاج العروس، بضع: ٢٠/ ٣٣٢.

(3) الزبيدي، تاج العروس، بضع، ٢٠/ ٣٣٣.

- أَنَّها تَدُلُّ على عَدَدٍ غَيْرِ مَحْدُوْد؛ لأَنَّها بمَعْنى القطْعَةِ الَّتي تُعَدُّ غَيْرَ مَحْدُوْدَةٍ.

ولَعَلَّ الأَكْثَرَ أَنْ تَكُوْنَ دَلالَتُها مَحْصُوْرَةً فيما بَيْنَ الثَّلاثَةِ إِلى التِّسْعَةِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ يُعَزِّزُها قَوْلُ الرَّسُوْلِ السّابِق.

وبَعْدُ فإِنَ ما أُضِيفَتِ إِلَيْهِ الأَعْدادُ مِنْ ثَلاثَةٍ إِلى عَشَرَةٍ في الشَّواهِدِ القُرْآنِيَّةِ على أَنَّهُ تَمْييْزٌ لَها مِنْ حَيْثُ القِلَّةُ، والكَثْرَةُ، وغَيْرُهُما - يَكْمُنُ فيما يَأْتِي:

¥ كَوْنُهُ جَمْعَ قِلَّةٍ: يُعَدُّ هذا الجَمْعُ أَكْثَرُ هذِهِ التَّمايِيْزِ في كِتابِ اللهِ، لأَنَّ الأَصْلَ في الأَعْدادَ مِنْ (٣- ٩، أَوْ: ١٠) أَنْ يَكُوْنَ تَمْيِيْزُها جَمْعَ قِلَّةٍ لا كَثْرَةٍ، وَمِنْ هذا الجَمْع:

أَيّامٌ: يُعَدُّ هذا الجَمْعُ (أَفْعال) أَكْثَرَ شُيُوْعاً، واستِعْمالاً في هذِهِ المَسْأَلَةِ، إِذْ وَرَدَ في اثْنَيْ عَشَرَ مَوْضِعاً تَقْرِيْباً، وهذا العَدَدُ جاءَ على وَفْقِ المَعْنَى المُرادِ.

أَشْهُر: يَحْتَلُّ هذا الجَمْعُ (أَفْعُل) في هذِهِ المَسْأَلَةِ المَنْزِلَةَ الثّانِيَةَ بَعْدَ بِناءِ (أَفْعالٍ)، إِذْ وَرَدَ في أَرْبَعَةِ مَواضِعَ تَقْرِيْباً على وَفْقِ المَعْنَى المُرادِ.

آلاف: يَحْتَلُّ هذا الجَمْعُ (أَفْعال) المَنْزِلَةَ الثّالِثَةَ في هذِهِ المَسْأَلَةِ على وَفْقِ المَعْنَى المُرادِ.

أَبْواب: ورَدَ هذا الجَمْعُ (أَفْعال) في هذه المَسْأَلَةِ في مَوْضِعٍ واحِدٍ على وَفْقِ المَعْنَى المُرادِ.

أَبْحُر: ورَدَ هذا الجَمْعُ (أَفْعُل) في هذه المَسْأَلَةِ في مَوْضِعٍ واحِدٍ على وَفْقِ المَعْنَى المُرادِ.

أَزْواجٌ: ورَدَ هذا الجَمْعُ (أَفْعال) في هذه المَسْأَلَةِ في مَوْضِعٍ واحِدٍ على وَفْقِ المَعْنَى المُرادِ.

أَمْثال: ورَدَ هذا الجَمْعُ (أَفْعال) في هذه المَسْأَلَةِ في مَوْضِعٍ واحِدٍ على وَفْقِ المَعْنَى المُرادِ.

ويَتَبَدَّى لي أَنَّ بِناءَ (أَفْعالٍ) التَّكْسِيْرِيَّ أَكْثَرُ شُيُوْعاً، واسْتِعْمالاً في كِتابِ اللهِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تُعَزِّزُ كَوْنَهُ في المَواضعِ جَمِيْعِها جاءَ فيها تَمْيِيْزاً، وغَيْرَهُ أَكْثَرَ أَبْنِيَةِ التَّكْسِيْرِ الأُخْرَى فيْهِ.

وذَكَرَ عَبّاس حَسَن[1] أَنَّ الغالِبَ في تَمْيِيْزِ الأَعْدادِ مِنْ (٣ – ١٠) أَنْ يَكُوْنَ جَمْعَ تَكْسِيْرٍ لِلقِلَّةِ دُوْنَ أَنْ يَسْتَقْصِيَ شَواهِدَ هذِهِ المَسْأَلَةِ، ودُوْنَ مُراعاةِ المَعْنَى مِنْ حَيْثُ الانْزِياحُ، وما يُحَقِّقُهُ مِنْ معْنًى سِيْمْيائِيٍّ، وما يُمْكِنُ أَنْ يُكَسَّرَ عليْهِ مُفْرَدُ الجَمْعِ التَّمْيِيْزِ مِنْ أَبْنِيَةٍ، ووَضْعِ جَمْعِ الكَثْرَةِ، أَوِ التَّصْحِيْحِيِّ مَوْضِعَهُ.

(١) انظر: النحو الوافي: ٢/ ٤٢١.

¥ كَوْنُهُ جَمْعَ كَثْرَةٍ: يُحْمَلُ تَمْيِيزُ هذِهِ الأَعْدادِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ على عَدَمِ تَوافُرِ جَمْعِ قِلَّةٍ لِلمُفْرَدِ فَضْلاً عَنِ المُبالَغَةِ الَّتي قَدْ يُوْمِئُ إِلَيْها جَمْعُ الكَثْرَةِ بوَضْعِهِ مَوْضِعَ جَمْعِ القِلَّةِ نَفْسِيّاً، وعلى الرَّغْمِ مِنْ ذلِكَ فإِنَّ جَمْعَ التَّصْحِيْحِ يُمْكِنُ أَنْ يُوْضَعَ مَوْضِعَ جَمْعِ الكَثْرَةِ هذا؛ لأَنَّهُ إِذا لَمْ يَقْتَرِن بـ(أَل)، أَوْ لَمْ يُضَفْ إِلى ما يَدُلُّ على الكَثْرَةِ، أَوْ لَمْ تَتَوافَرْ في التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ قَرِيْنَةٌ تُوْمِئ إِلى الكَثْرَةِ – يَحْمِلُ الدّلالَةَ على القِلَّةِ الَّتي يَحْمِلُها بناءُ التَّكْسِيْرِ الَّذي لِلقِلَّةِ. وقَدْ وَرَدَ جَمْعُ الكَثْرَةِ هذا في هذِهِ المَسْأَلَةِ في كِتابِ اللهِ في اثْنَيْ عَشَرَ مَوْضِعاً تَقْرِيْباً (١٣):

لَيالٍ (تَكْسِيْرُ: لَيْلَةٍ): وُضِعَ هذا البِناءُ التَّكْسِيْرِيُّ (فَعالٍ) مَوْضِعَ: لَيلاتٍ كما مَرَّ.

وذَكَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ[1] أَنَّ جَمْعَي السَّلامَةِ لا يُمَيِّزُ بِهِما عَدَدٌ إِلاَّ في مَوْضِعَيْنِ:

(أ) أَلاَّ يَكُوْنَ لِذلِكَ المُفْرَدِ جَمْعٌ سِواهُ كما في سَبْعِ بَقَراتٍ، وسَبْعِ سمواتٍ، وتِسْعِ آياتٍ، وخَمْسِ صَلَواتٍ؛ لأَنَّ مُفْرَداتِ هذِهِ الجُمُوْعِ لا تُجْمَعُ إِلاَّ جَمْعَ سلامَةٍ.

(ب) أَنْ يُعْدَلَ مِنْ جَمْعِ التَّكْسِيْرِ إِلى جَمْعِ التَّصْحِيْحِ لأَجْلِ مُجاوَرَتِهِ لِجَمْعِ تَصْحِيْحٍ آخَرَ كما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ ﴾[2] على أَنَّ جَمْعَ التَّكْسِيْرِ (سَنابِلَ) عُدِلَ مِنْهُ إِلى جَمْعِ السَّلامَةِ (سُنْبُلاتٍ) بسَبَبِ مُجاوَرَتِهِ لـ(سَبْعَ بَقَراتٍ) لِتَحْقِيْقِ الانْسجامِ، وعَلَيْهِ فإِنَّ عَدَمَ تَحَقُّقِ المُجاوَرَةِ يُوْجِبُ كَوْنَ التَّمْيِيْزِ جَمْعَ تَكْسِيْرٍ، كما في (سَبْعَ طَرائِقَ) في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَآئِقَ وَمَا كُنَّا عَنِ ٱلْخَلْقِ غَٰفِلِينَ ﴾[3] على الرَّغْمِ مِنْ تَوافُرِ: طُرُقاتٍ، وطَرِيْقاتٍ، والقَوْلُ نَفْسُه في (سَبْعَ لَيالٍ) في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾[4].

وحَمْلاً على ما مَرَّ فإِنَّ تَأْوِيْلَ الزَّمَخْشَرِيِّ لهذِهِ المَسْأَلَةِ – يَكْمنُ في:

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٢/ ٥٨٠.

(٢) يوسف: ٤٣.

(٣) المؤمنون: ١٧.

(٤) الحاقة: ٧.

- أَنَّهُ إِنْ كانَ للمُفْرَدِ جَمْعانِ أَحَدُهُما جَمْعُ تَصْحِيْحٍ، والآخَرُ جَمْعُ تكْسِيْرٍ فإِنَّ التَّمْيِيْزَ يَكُوْنُ بجَمْعِ التَّكْسِيْرِ قِلَّةً، أَوْ كَثْرَةً على أَنْ يَكُوْنَ بِناءُ الكَثْرَةِ مِنْ بابِ (مَفاعِلٍ)، وما يُشْبِهُهُ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ مِنْ جَمْعَي التَّصْحِيْحِ كما في: ثَلاثَةُ أَحامِدَ، وثَلاثُ زَيانِبَ على أَنَّهُ يَجُوْزُ اسْتِعْمالُ جَمْعِ التَّصْحِيْحِ قَلِيْلاً: ثَلاثَةُ أَحْمَدِيْنَ، وثَلاثُ زَيْنَباتٍ.

- أَنَّهُ إِنْ كانَ مِنْ غَيْرِ بابِ (مَفاعِلَ) فهُوَ إِمَّا أَنْ يَكْثُرَ فيهِ غَيْرُ التَّصْحِيْحِ، وغَيْرُ جَمْعِ الكَثْرَة، أَوْ يَقِلَّ: " فإِنْ كانَ الأَوَّلَ فلا يَجُوْزُ التَّصْحِيْحُ،ولا جَمْعُ الكَثْرَةِ إِلاَّ قَلِيْلاً، نَحْوُ: ثَلاثَةُ زُيُوْدٍ، وثَلاثَةُ هُنُوْدٍ، وثَلاثَةُ أَفْلُسٍ، ولا يَجُوْزُ: ثَلاثَةُ زَيْدِيْنَ، وثلاثُ هِنْداتٍ، ولا ثَلاثَةُ فُلُوْسٍ إِلاَّ قَلِيْلاً، وإِنْ كانَ الثَّانِيْ أُوْثِرَ التَّصْحِيْحُ، وجَمْعُ الكَثْرَةِ، نَحْوُ: ثَلاثُ سُعاداتٍ، وثَلاثَةُ شُسُوْعٍ، وعلى قِلَّةٍ يَجُوْزُ: ثَلاثُ سَعائِدَ، وثَلاثَةُ أَشْسُعٍ، فإِذا تَقَرَّرَ هذا فقَوْلُهُ (سبْعَ سَنابِلَ) جاءَ على المُخْتارِ، وأَمَّا (سَبْعَ سُنْبُلاتٍ) فلأَجْلِ المُجاوَرَةِ كما تَقَدَّمَ "[1].

وذَهَبَ أَبُوْ حَيَّانَ النَّحْوِيُّ[2] إِلى أَنَّ السَّبْعَةَ أَكْثَرُ أَعْدادِ العَشَرَةِ، وأَنَّ السَّبْعِيْنَ أَكْثَرُ أَعْدادِ المِئَةِ، وأَنَّ سَبْعَ المِئَةِ أَكْثَرُ أَعْدادِ الأَلْفِ، وأَنَّ العَرَبَ يُراعُوْنَ كَثِيْراً هذِهِ الأَعْدادَ كما في (سَبْعَ سَنابِلَ)،و (سَبْعَ ليالٍ)،و (سَبْعَ سُنْبُلاتٍ).، وأَنَّ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ الزَّمَخْشَرِيُّ لَيْسَ على إِطْلاقِهِ، وعلَيْهِ فإِنَّ مَذْهَبَهُ في هذِهِ المَسْأَلَةِ يَكْمُنُ فيما يأْتِيْ:

- أَنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ تُمَيَّزَ الأَعْدادُ مِنْ (٣ – ١٠) بجَمْعِ السَّلامَةِ إِلاَّ في مَوْضِعَيْنِ الأَوَّلُ مِنْهُما: أَنْ لا يَكُوْنَ للمُفْرَدِ إِلاَّ جَمْعُ تَصْحِيْحٍ كما في قَوْلِهِ (سَبْعَ سمواتٍ)، على أَنَّهُ لا يَتَوافَرُ للسَّماءِ غَيْرُ جَمْعِ التَّصْحِيْحِ هذا على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ لَها جَمْعٌ شاذٌّ هُوَ: سَماءٍ (سَمائِيْ)، والآخَرُ ما جاوَرَ ما أُهْمِلَ فيْهِ هذا الجَمْعُ وإِنْ كانَ المُجاوِرُ لَمْ يُهْمَلْ فيْهِ هذا الجَمْعُ كما في (وسَبْعَ سُنْبُلاتٍ خُضْرٍ) على أَنَّهُ عُدِلَ مِنْ جَمْعِ التَّكْسِيْرِ (سَنابِلَ) إِلى الجَمْعِ بالأَلِفِ والتَّاءِ لكَوْنِهِ مَعْطُوْفاً على (سَبْعِ بَقَراتٍ)، ومُجاوِراً لَهُ، وعَلَيْهِ فإِنَّهُ إِذا فُقِدَ هذانِ القَيْدانِ العَطْفُ، والمُجاوَرَةُ فلا بُدَّ مِنْ اسْتِعْمالِ جَمْعِ التَّكْسِيْرِ (سَنابل:

---

(١) السمين الحلبي، الدر المصون: ٢/ ٥٨١.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٢/ ٣٠٤ – ٣٠٥.

فعالِل، أَوْ فناعِلُ) عِنْدَهُ، وإِنْ خَلا مِنَ الْمُجاوَرَةِ فالأَوْلَى، والأَكْثَرُ عِنْدَهُ بِناءُ (مَفاعِلَ) على الرَّغْمِ مِنْ تَوافُرِ جَمْعٍ لَهُ بالأَلِفِ والتَّاءِ كما في (سَبْعِ طَرائِقَ)، و(سَبْعِ لَيالٍ) على الرَّغْمِ مِنْ تَوافُرِ: طَرِيقاتٍ، ولَيْلاتٍ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في (عَشَرَة مَساكِيْنَ) على الرَّغْمِ مِنْ تَوافُرِ: مِسْكِيْنُوْنَ، ومِسْكِيْنِيْنَ.

- أَنَّ العَرَبَ آثَرُوا في هذِهِ المَسْأَلَةِ ما لا يَكُوْنُ مُماثِلاً لبناء (مَفاعِل) مِنْ أَبْنِيَةِ التَّكْسِيْرِ على جَمْعَي التَّصْحِيْحِ إذا لَمْ يَتَحَقَّقِ التَّجاوُرُ كما مَرَّ على الرَّغْمِ مِنْ جَوازِ أَنْ يُجْمَعَ بالأَلِفِ، والتَّاءِ كما في (ثَمانِيْ حِجَجٍ) على أَنَّ الحِجَجَ جَمْعُ: حِجَّةٍ، ويَجُوْزُ أَنْ تُجْمَعَ الحِجَّةُ عل: حِجَّاتٍ.

وما جاءَ في (التَّذْيِيْلِ والتَّكْمِيْلِ)(١) في هذِهِ المَسْأَلَةِ يَدُوْرُ في فَلَكِ ما مَرَّ:

(أ) أَنْ يُضافَ العَدَدُ، أَوِ الْمُمَيَّزُ إِلى جَمْعِ التَّصْحِيْحِ بقَيْدِ أَلاَّ يَكُوْنَ لِمُفْرَدِ التَّمْيِيْزِ جَمْعٌ آخَرُ غَيْرُهُ، أَو يَكُوْنَ لَهُ جَمْعٌ آخَرُ غَيْرُه جاوَرَ جَمْعاً أُهْمِلَ فيْهِ هذا الجَمْعُ، وتُوْسَمُ الإِضافَةُ إِلى الجَمْعِ بالأَلِفِ والتَّاءِ في هذِهِ الْمُجاوَرَةِ بالحَسَنَةِ.

(ب) أَنْ يُضافَ إِلى أَحَدِ جَمْعَيْ التَّكْسِيْرِ إِنْ لَمْ يَكُنْ للمُفْرَدِ إِلاَّ جَمْعُ قِلَّةٍ، أَوْ كَثْرَةٍ، كما في: ثَلاثَةِ أَيَّامٍ، وثَلاثِ أَرْجُلٍ، وثَلاثَةِ رِجالٍ، وثَلاثَةِ قِرَدَةٍ، وثَلاثَةِ صِرْدانٍ.

(ج) أَنْ يُؤْثَرُ جَمْعُ الكَثْرَةِ الَّذي مِنْ بابِ (مَفاعِلَ) على جَمْعِ التَّصْحِيْحِ إِنْ كانا جَمْعَيْنِ للمُفْرَدِ كما في: ثَلاثَةِ أَحامِدَ، وثَلاثِ زَيانِبَ، وغَيْرِهِما مِنَ الآياتِ القُرْآنِيَّةِ الَّتي مَرَّ الاسْتِشْهادُ بِها، وعَلَيْهِ فإِنَّ جَمْعَ التَّصْحِيْحِ يَجُوْزُ أَنْ يُمَيِّزَ بِهِ على قِلَّةٍ كما في: ثَلاثَةُ أَحْمَدِيْنَ، وثَلاثُ زَيانِبَ.

ويَتَبَدَّى لي مِمَّا مَرَّ في هذِهِ المَسْأَلَةِ:

- أَنَّ جَمْعَ التَّكْسِيْرِ أَوْلَى مِنْ جَمْعِ التَّصْحِيْحِ إِنْ وُجِدَ للمُفْرَدِ جَمْعٌ تَكْسِيْرِيٌّ.
- أَنَّ جَمْعَ القِلَّةِ أَوْلَى مِنْ جَمْعِ الكَثْرَةِ إِذا تَوافَرَ للمُفْرَدِ هذانِ الجَمْعانِ، ولَمْ يَقْتَضِي المعْنى خِلافَ ذلِكَ.

---

(١) انظر: ٩/ ٢٨٥ – ٢٨٦.

- أَنَّ النُّحاةَ أَهْمَلُوا أَثَرَ المَعْنى في الانْزِياحِ مِنْ جَمْعٍ إلى آخَرَ.

- أَنَّ ما ذَهبَ إِلَيْهِ النُّحاةُ يَنْقُصُهُ اسْتِقْصاءُ ما في الكَلامِ العَرَبِيِّ مِنْ شَواهِدَ، فلا يَكْفِي ما في القُرْآنِ الكَرِيْمِ.

- أَنَّ وَسْمَهُمْ المُفْرَدَ بأَنَّهُ لا يُكَسَّرُ على بَعْضِ الأَبْنِيَةِ يَنْقُصُهُ الاسْتِقْصاءُ.

- أَنَّ وَسْمَ هذا الجَمْعِ بكَثْرَةِ الاسْتِعْمالِ، أَوْ بغَيْرِها يَحْتاجُ إلى تَدْوِيْنِ أَهَمِّ سِماتِ كَثِيْرِ الاسْتِعْمالِ.

- أَنَّ ما يُوْسَمُ بالمُجاوَرَةِ في تَأْوِيْلِ الانْزِياحِ مِنْ جَمْعٍ إلى آخَرَ يَحْتاجَ إلى شَواهِدَ أُخْرَى، وتَوْظِيْفِ المَعْنَى المُرادِ.

- أَنَّهُ لا بُدَّ مِنْ اسْتِقصاءِ جُمُوْعِ كُلِّ ما قِيْلَ إِنَّهُ لا يَتَوافَرُ لَهُ جَمْعٌ تَكْسِيْرِيّ فَضْلاً عَنِ الالْتِجاءِ إلى ما يَطَّرِدُ تَكْسِيْرُهُ مِنَ المُفْرَداتِ؛ لأَنَّ الرُّواةَ لَمْ يَتَمَكَّنُوا مِنْ جَمْعِ الكَلامِ العَرَبِيِّ إِلاَّ القَلِيْلَ مِنْهُ، وعَنِ الاعْتِداد بما وُسِمَ بالشُّذُوْذِ؛ لأَنَّه لا يُعَدُّ مِنْ بابِ الغَلَطِ، وعَلَيْهِ فإِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ، ولا يُقاسُ علَيْهِ. ومِنَ المُفْرَداتِ الَّتي لَها جَمْعُ تَكْسِيْرِيٌّ، أَوْ أَكْثَرُ، وأَهْمَلَهُ النُّحاةُ في هذِهِ المَسْأَلَةِ:

سَماء: قِيْلَ إِنَّها اسْمُ جِنْسٍ جَمْعِيٌّ واحِدَتُهُ: سَماءَةٌ، وتُسْتَعْمَلُ للواحِدِ، والجَمْعِ كما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ﴾[1] فَضْلاً عَنْ أَنَّهُ جاءَ لَها جَمْعانِ تَكْسِيْرِيّانِ هُما: سَماءٍ (سَمائِيْ)، وأَسْمِيَةٌ (تَكْسِيْرُ سَماءٍ بمعْنَى المَطَرِ)، ويُمْكِنُ أَنْ تُكَسَّرَ قِياساً على أَسْمٍ على أَنَّها مُؤَنَّثٌ.

بَقَرَةٌ: مِنَ الجُمُوْعِ الَّتي ذُكِرَتْ لَها: بَقَرٌ (اسْمُ جِنْسٍ جَمْعِيٌّ)، وبُقُرُ، وأُبْقُوْر (اسْمُ جَمْعٍ)، وبُقّارٌ، وبَواقِرُ، وباقِرٌ، وبَقِيْرٌ، وبَيْقُوْرٌ، وباقُورٌ، وباقُوْرَةٌ (أَسْماء جُمُوْعٍ)، وجَمْعُ الجَمْعِ: أَبْقُرٌ كزَمَنٍ وأَزْمُنٍ[2]، ويُمْكنُ أَنْ يُقالَ: أَبْقارٌ.

- أَنَّ النُّحاةَ أَهْمَلُوا ذِكْرَ سَبَبِ إِيْثارِهِمْ بناءَ (مَفاعِلَ)، وما يُشْبِهُهُ على جُمُوْعِ التَّكْسِيْرِ قِلَّةً، وكَثْرَةً، وجُمُوْعِ التَّصْحِيْحِ في هذهِ المَسْأَلَةِ، ويَتَبَدَّى إلى أَنَّ هذا الإِيْثارَ يُمْكِنُ أَنْ

(١) البقرة: ٢٩.

(٢) انظر: الزبيدي، تاج العروس، بقر: ١٠/ ٢٢٦.

يَعُودَ إِلى كَثْرةِ اسْتِعْمالِ العَرَبِ لَهُ، وشُيُوْعِهِ؛ لأَنَّ كَثِيْراً مِنَ المُفْرَداتِ ولاسِيَّما أَنَّ الرُّباعِيَّ، والخُماسِيَّ مَزِيْدَيْنِ، وغَيْرَ مَزِيدَيْنِ يُكَسَّرانِ عَلَيْهِ، وإِلى تَحْقِيْقِ مَعْنَى المُبالَغَةِ دَلالِيّاً.

شُعَبٌ (تَكْسِيْرُ: شُعْبَةٍ): وُضعَ هذا البِناءُ التَّكْسِيْرِيُ (فُعَل) مَوْضِعَ: شُعْباتٍ.

قُرُوْءٌ (تَكْسِيْرُ: قُرْءٍ، وقَرْءٍ): وُضعَ هذا البِناءُ التَّكْسِيْرِيُ (فُعُوْل) مَوْضِعَ جَمْعِ القِلَّةِ: أَقْرُؤٍ (تَكْسِيْرُ: قَرْءٍ)، وأَقْراءٍ (تَكْسِيْرُ: قُرْءٍ). وللنَّحْوِيِّيْنَ في هذِهِ المُخالَفة تَأْوِيْلٌ(1):

- أَنَّ تَعاوُرَ أَبْنِيَّةِ التَّكْسِيرِ القِلَّةِ، والكَثْرَةِ يُحْمَلُ على إِيْثارِ كَثِيْرِ الاسْتِعْمالِ على قَلِيْلِهِ، وعَلَيْهِ فإِنَّ القُرُوْءَ أَكْثَرُ اسْتِعْمالاً مِنَ الأَقْراءِ، والأَقْرُؤِ.
- أَنَّ هذا التَّعاوُرَ يُحْمَلُ على الاتِّساعِ لاشْتِراكِ هذَيْنِ البِناءَيْنِ في الجَمْعِيَّةِ. والقَوْلُ نَفْسهُ في وَضْعِ الأَنْفُسِ مَوْضِعَ النُّفُوْس.
- أَنَّ المُطَلَّقاتِ كلُّ واحِدَةٍ مِنْهُنَّ تَتَرَبَّصُ ثَلاثَةَ أَقْراءٍ، وهيَ مَسْأَلَةٌ تَقتَضِيْ اسْتِعْمالَ جَمْعِ الكَثْرةِ على وَفْقِ ذلِك.
- أَنَّ القُروْءِ جَمْعُ: قَرْءٍ، فلَوْ اسْتُعْمِلَ الأَقْراء جَمْعاً لهذا المُفْرَد لعُدَّ شاذّاً.
- أَنَّ هُناكَ حَذْفَ حَرْفِ الخَفْضِ (مِنْ) تَقْدِيْرُهُ: والمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصنَ بأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ مِنْ قُروْءٍ كما في ثَلاثَةِ كِلابٍ (مِنْ كِلابٍ)، أَوْ: ثَلاثَةَ أَقْراءٍ مِنْ قُرُوْءٍ.

ويَتَبَدَّى لي أَنّ النُّحاةِ، والمُفَسِّرِيْنَ أَهْمَلُوا الدَّلالَةَ الَّتي يُمْكِنُ أَنْ تُومِئَ هذِهِ المُخالَفَةُ إِلَيْها فَضْلاً عنْ عَدَمِ اسْتِقْصاء تلْكِ المُفْرَداتِ مِن بابِ (فَعْل) صَحيْح العَيْنِ، والَّتي يُمْكِنُ أَنْ تُكَسَّرَ على (أَفْعال)، وعَلَيْهِ فإِنَّني أَرَى أَنَّ هذا التَّعاوُرَ بَيْنَ هذيْنِ البناءَيْنِ التَّكْسِيْرِيَّيْنِ لا بُدَّ مِنْهُ للإِيْماء إِلى نَفْسِيَّةِ كُلِّ مُطَلَّقَةٍ بَعْد طَلاقِها مِنْ حَيْثُ الحُرْقَةُ، والتَّظَلُّمُ؛ لِأَنَّ أَعْرافَ المُجْتَمَعاتِ العَرَبِيَّةِ، وعاداتِها تُحَمِّلُ المُطَلَّقَةُ بِها السَّبَبَ ولا يُحَمَّلهُ المُطَلِّقُ في هذا الطَّلاقِ سَواءٌ أَكانَ هذا السَّبَبُ مِنْها، أَمْ مِنْ مُطَلِّقِها، وعلَيْه فإِنَّها على وَفْقِ ذلِكَ تَسْتَكْثِرُ هذِهِ المُدَّةَ؛ لتُثْبِتَ بزَواجِها مِنْ آخَرَ أَنَّها مَظْلُوْمَةٌ، ولَيْسَتْ هيَ الَّتي أَسْهَمَتْ في هذا الطَّلاقِ.

---

(1) انظر: السَّمين الحلبيّ، الدر المصون: ٢/ ٤٣٨، الرّازي، مفاتيح الغيب: ٦/ ٤٣٥ (المكتبة الشاملة)، الزمخشري، الكشاف: ١/ ٢٧٢، العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٥٣.

وبناءُ (فَعْل) المُفرَدُ يكَسَّر قِياسا على (أَفْعالٍ)؛ لأنّ في الكَلامِ العَرَبِي شَواهِدَ كَثيرةً تُعَزِّزُ هذا القِياسَ، وهِيَ مَسأَلَةٌ تَبدَّتْ لي في مُؤَلَّفي (مُعْجَمْ جُمُوْعِ التَّكْسِيْرِ في العَرَبيَّةِ)، والقَوْلُ نَفْسُهُ في جُمُوْعِ تكسيْرِيّة أُخْرَى، وعلَيْهِ فإِنَّني أَدْعُوْ إِلى رَجْعِ النَّظَرِ فيما تَوَصَّلَ إِلَيْهِ القُدامَى مِنْ أُصُوْلٍ صَرْفِيَّةٍ في أَبْنِيَةِ جُمُوْعِ التَّكْسِيْرِ للتَّخَلُّصِ مِمَّا وسَمُوْهُ بالشُّذُوْذِ، أَوِ النُّدْرَةِ، أَوْ عَدَمِ الاطِّرادِ.

شُهَداءُ (فُعَلاءُ): وُضِعَ هذا الجَمْعُ التَّكْسِيْرِيُّ الَّذي للكَثْرَةِ مَوْضِعَ جَمْعِ القِلَّةِ في مَوْضِعَيْنِ كما مَرَّ؛ لأَنَّ مُفْرَدَهُ (شَهِيْدٌ) لَيْسَ لَهُ جَمْعُ قِلَّةٍ في الكَلامِ العَرَبِيِّ، ويُمْكِنُ أَنْ يُتَوَهَّمَ أَنَّ هذا المُفْرَدِ يُعَدُّ مِنْ بابِ الصِفاتِ الغالِبَةِ، أَوِ اللاَّزِمَةِ الَّتي تُعامَلُ مُعامَلَةَ الأَسْماء، وهذا التَّوَهُّمُ يُبِيْحُ تَكْسِيْرَهُ على: أَشْهِدَةٍ جَمْعِ القِلَّةِ، وشُهُدٍ جَمْعِ الكَثْرَةِ، وعلَيْهِ فإِنَّ كَوْنَ المُمَيِّزِ يُوْمِئُ إِلى القِلَةِ والتَّمْيِيْزِ إِلى الكَثْرَةِ فلا بُدَّ مِنْ أَنْ يُوْمِئَ هذا الاسْتِعْمالُ إِلى المُبالَغَةِ، والتَّوْكِيْدِ الَّذي يَتَحَقَّقُ مِنْ خِلالِ التَّفَكُّرِ في أَسْبابِ هذِهِ المُخالِفَةِ، وما يَكْمُنُ وراءَها.

سَنابِلُ: (فَعالِلُ): وُضِعَ هذا الجَمْعُ مَوْضِعَ الجَمْعِ بالأَلِفِ والتّاءِ الَّذي يُوْمِئُ إِلى القِلَّةِ كما مَرَّ[1].

سُوَرٌ: مُفْرَدُ هذا الجَمْعِ: سُوْرَةٌ، وقَدْ وُضِعَ مَوْضِعَ جَمْعِ القِلَّةِ لعَدمِ تَوافُرِهِ في الكَلامِ العَرَبِيِّ فَضْلاً عَنِ الإِيْماءِ إِلى المُبالَغَةِ.

طَرائِقُ: الطَّرِيْقُ تُذَكَّرُ، وتُؤَنَّثُ، وعلَيْهِ فإِنَّ لَها جَمْعَيْ قِلَّةٍ: أَطْرِقَة (جَمْعُ التَّذْكِيرِ)، وأَطْرُق (جَمْعُ التَّأْنِيْث)، وتُكَسَّرُ في الكَثْرَةِ على: طُرُقٍ، وأَطْرِقاءَ الَّذي أَعُدُّهُ جَمْعَ قِلَّةٍ لتَصَدُّرِهِ بهَمْزَةِ السَّلْبِ، والإِزالَةِ، وتُكَسَّرُ الطَّرِيْقَةُ على طَرائِقَ كما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَآئِقَ وَمَا كُنَّا عَنِ ٱلْخَلْقِ غَٰفِلِينَ ﴾[2] على أَنَّ المُرادَ: سَبْعُ سمواتٍ لكَوْنِ بَعْضِها فَوْقَ بَعضٍ، وقِيْلَ إِنَّها طَرائِقُ المَلائِكَةِ في العُرُوْجِ، والهُبُوْطِ، والطَّيَرانِ، وإِنَّها طَرائِقُ الكَواكِبِ، ومَمَرّاتُها[3].

---

(١) انظر الصفحة: ٨٠ .

(٢) المؤمنون: ١٧ .

(٣) انظر: الرّازي، مفاتيح الغيب: ٢٣/ ٢٦٧ .

ويَتبَدَّى لي أَنَّ هذا الجَمْعَ التَّكْسِيْرِيَّ (طَرائِق: فعائل) يُمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ جَمعَ: طَرِيْقٍ مُؤَنَّثاً، وطَرِيْقَةٍ إلا إذا كانَتِ الطَّرِيْقَةُ ذاتَ مَعْنًى خاصٍّ، وعَلَيْهِ فإِنَّ الطَّرائِقَ جَمعَ الكَثْرَةِ وُضِع مَوْضِعَ جَمْعِ القِلَّةِ (أَطْرُق)، ومَوْضِعَ جَمْعِ الكَثْرَةِ: طُرُقٍ لتَحْقِيْقِ المُبالَغَةِ، والإِيْماءِ إلى مَعْنًى خاصٍّ.

¥ كَوْنُهُ اسْمَ جَمْعٍ: تَنْدَرِجُ تَحْتَهُ الأَعْدادُ مِنْ (٣ – ٩، أَوْ ١٠) كما يَظْهَرُ لي، وعليْهِ فإنَّ كَوْنَهُ تَمْيِيْزاً لهِذِهِ الأَعْدادِ يُعَدُّ أَصْلاً في هذِهِ المَسْأَلَةِ كجُمُوْعِ القِلَّةِ. وللنَّحْوِيِّيْنَ في هذِهِ المَسْأَلَةِ مَذاهِبُ[1]:

(ا) أَنَّهُ يَجُوْزُ أَنْ يُقاسَ عَلَيْهِ ولَوْ كانَ قلِيْلاً؛ لأَنَّهُ يُشْبِهُ الجَمْعَ، ولَمجِيْئِهِ في الكَلامِ العَرَبِيِّ، وهُوَ مَذْهَبُ أَبِي عليٍّ الفارِسِيِّ، ومَنْ تَبِعَهُ، وقِيْلَ إنَّ الإِضافَةَ جائِزَةٌ إِنْ أَوْمَأَ إِلى القَلِيْلِ، وغَيْرُ جائِزَةٍ إِنْ أَوْمَأَ إِلى الكَثِيْرِ، وهُوَ قَوْلُ المازِنِيِّ، ومِنْ ذلِكَ:

O قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٖ يُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴾[2].

O قَوْلُ الحُطَيْئَةِ[3]:

ثَلاثَةُ أَنْفُسٍ، وثَلاثُ زَوْدٍ ... لَقَدْ جارَ الزَّمانُ على عِيالي.

O قَوْلُ ابْنِ أَحْمَرَ[4]:

قَدْ جَعَلَتْ مَيٌّ على الطِّرار ... خَمْسَ بَنانٍ قانِئِ الأَظْفارِ

(ب) أَنَّ الإِضافَةَ إِلى اسْمَيْ الجِنْسِ، والجَمْعِ لا تَنْقاسُ، وهُوَ مَذْهَبُ الأَخْفَشِ، وابْنِ مالِكٍ، وعَلَيْهِ فإِنَّهُ لا بُدَّ مِنْ أَنْ يُجَرَّ التَّمْيِيْزُ بحَرْفِ الخَفْضِ (مِنْ) لتَجْوِيْزِهِ كما في:

(١) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٤/ ٧٥، الرضي، شرح الرَّضي للكافية: ٢/ ١٤٠ –١٤٣، المبرد، المقتضب: ٢/ ٣٨٦، أبوحيان النحوي، البحر المحيط: ٢/ ٢٩٩، ٧/ ٨٣، عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الثاني: ٢٥٧.

(٢) النمل: ٤٨.

(٣) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٤/ ٧٥.

(٤) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ٩/ ٢٩٣.

ثَلاثَةٍ مِنَ القَوْمِ، وأَرْبَعَةٍ مِنَ الطَّيْرِ، وثَلاثٍ مِنَ النَّحْلِ، ولا يَصِحُّ أَنْ يُضافَ إِلَيْهِ المَمَيِّزُ في الكَلامِ العَرَبِيِّ إِلاَّ بسَماعٍ كما في الحَدِيْثِ النَّبَوِيِّ فَضْلاً عَما مَرَّ: "لَيْسَ فيما دُوْنَ خَمْسِ ذَوْدٍ مِنَ الإِبِلِ صَدَقَةٌ"[1]، وقَوْلِ العَرَبِ: خَمْسَةُ رَجْلَةٍ، وثَلاثَةُ نَفَرٍ، على أَنَّ الأَصْلَ في هذا المَذْهَبِ أَنْ يَكُوْنَ هذا التَّمْيِيْزُ مَسْبُوْقاً بـ(مِنْ).

(ج) أَنَّهُ يَجُوْزُ إِنْ دَلَّ اسْمُ الجَمْعِ على القِلَةِ، ولا يَجُوْزُ إِنْ دَلَّ على الكَثْرَةِ، وهُوَ مَذْهَبُ المازِنِيِّ.

(د) أَنَّ فَصْلَ التَّمْيِيْزِ إِذا كانَ اسْمَ جَمْعٍ، أَوْ جِنْسٍ هُوَ الفَصِيْحُ، وأَنَّ إِضافَتَهُ إِلَيْهِما قَلِيْلَةٌ في الكَلامِ العَرَبِيِّ، ولذلِك لَمْ يُسْمَعْ عَنِ العَرَبِ: ثلاثَةُ بَشَرٍ، وثَلاثَةُ قَوْمٍ؛ لأَنَّ البَشَرَ يَكُوْنُ للكَثِيْرِ، والقَوْمَ يَكُوْنُ للقَلِيْلِ، والكَثِيْرِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا تَتَوافَرُ في: ذَوْدٍ، ونَفَرٍ، ورَهْطٍ مِنْ حَيْثُ إِنَّها لا تَكُوْنُ إِلاَّ للقَلِيْلِ وهُوَ قَوْلُ ابْنُ عُصْفُوْرٍ.

(هـ) أَنَّ اسْمَ الجَمْعِ (بَشَر) لا يَصِحُّ أَنْ يُضافَ عِنْدَ المُبَرِّدِ؛ لأَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ للواحِدِ، والجَمْعِ، وعَلَيْهِ فإِنَّ إِضافَةَ المُمَيِّزِ إِلَيْهِ لا تَصِحُّ في كِلْتا الحالَتَيْنِ.

¥ كَوْنُهُ مُلْحقاً بجَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ في الإِعْرابِ: في القُرْآنِ ثَلاثَةُ مَواضِعَ مِنهُ أَحَدُهُما أُضِيْفَ إِلَيْهِ العَدَدُ، والاثْنانِ الآخَران أُضِيْفَتْ إِلَيْهِما بِضْعُ،على أَنَّ المُلْحَقَ سِنُونَ، وهُو يُعامَلُ في هذِهِ المَسْأَلَةِ مُعامَلَةَ اسْمِ الجَمْعِ، أَوْ جَمْعِ التَّصْحِيْح كما يَظْهَرُ لي:

O قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا ﴾[2].

O قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فِيٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۝٣ فِي بِضْعِ سِنِينَ ﴾[3].

O قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَلَبِثَ فِي ٱلسِّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ ﴾[4].

ومِمَّا جاءَ مِنَ التَّمْيِيْزِ مَجْرُوْراً بـ(مِنْ) في كِتابِ اللهِ:

---

(١) انظر: أبو حيّان النّحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ٢٩٠.

(٢) يوسف: ٤٧.

(٣) الروم: ٣ – ٤.

(٤) يوسف: ٤٣.

O قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ﴾[1]: على أَنَّ (مِنْ) بَيانِيَّةٌ، أَوْ تَبْعِيْضِيَّةٌ على وَفْقِ المُرادِ مِنَ السَّبْعِ، وشِبْهَ الجُمْلَةِ صِفَةٌ لـ (سَبْعاً).

O قوْلُهُ تَعالَى: ﴿ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾[2] على أَنَّ (مِنَ الطَّيْرِ) صِفَةٌ لـ(أَرْبَعَةً).

وقِيْلَ إِنَّهُ قَدْ يُغْنِيْ عَنْ تَمْيِيْزِ العَدَدِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ ما يُضافُ إِلَيْهِ هذا العَدَدُ؛ لأَنَّ التَّمْيِيْزَ يَكُوْنُ بَيِّناً عِنْدَ المُخاطَبِ مِنْ خلالِ تَواصُلِهِ مَعَ المُتَكَلِّمِ كما في قَوْلِ العَرَبِ: بَرِئْتُ إِلَيْكَ مِنْ خَمْس، وعِشْرِيْ النَّخَّاسِيْنَ، وقَوْلِ الشَّاعِرِ[3]:

وما أَنْتَ أَمْ ما رُسُوْمُ الدِّيارِ   وسِتُّوْكَ قَدْ كَرَبَتْ تَكْمُلُ

على أَنَّ التَّمْيِيْزَ يَكُوْنُ مَحْذُوْفاً اخْتِصاراً، لكَوْنِهِ مَفْهُوْماً.

¥ كَوْنُهُ جَمْعَ تَصْحِيْحٍ: سَبَقَ الحَدِيْثُ عَنْ حُكْمِ هذا الجَمْعِ، ومَّا جاءَ مِنْهُ في القُرْآنِ الكَرِيْمِ.

(٢/ ٢) تَمْيِيْزُ الأَعْدادِ: مِئَةٍ، وأَلْفٍ، ومِلْيُوْنٍ، ومِلْيارٍ:

القِياسُ في تَمْيِيْزِ هذِهِ الأَعْدادِ أَنْ يَكُوْنَ مُفْرَداً، وشَذَّ مَجِيْئُهُ جَمْعاً،ومَنْصُوباً[4].

(٢/ ٣) تَمْيِيْزُ (كَمْ) خَبَرِيَّةً:

يَشْتَمِلُ الحَدِيْثُ عَنْها في هذِهِ المَسْأَلَةِ على ما يَأْتِيْ:

O دَلالَتُها العَدَدِيَّةُ: قِيل إِنَّها تُوْمِئُ إِلى الكَثِيْرِ فَقَطْ عِنْدَ كَثِيْرٍ مِنَ النُّحاةِ[5]، وإِلى الكَثِيْرِ، والقَلِيْلِ عِنْدَ ابْنَيْ طاهِرٍ، وخَرُوْفٍ على أَنَّها في هذِهِ المَسْأَلَةِ مِثْلُ (رُبَّ) الَّتي تَكُوْنُ للتَّكْثِيْرِ في مَواضِعِ المُباهاةِ كما في قَوْلِكَ: كَمْ رَجُلٍ كَرِيْمٍ أَتانِيْ، وكَمْ فَقِيْرٍ

---

(١) الحجر: ٨٧.

(٢) البقرة: ٢٦٠.

(٣) انظر: أبو حيان، التذييل والتكميل: ٩/ ٢٩٥، سيبويه، الكتاب: ٢/ ٥٦٢.

(٤) انظر الصفحة:١٦ ، ٧٢.

(٥) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ١٠/ ١٩.

ساعَدَتْ، وكَمْ بَيْتِ شِعرٍ في دِيْوانِ المُتَنبِّيْ، ومِنَ إِيْمائِها إِلى القَلِيْلِ قَوْلُ العَرَبِ كما ذَكَرَ الأَخْفَشُ: كَمْ مَكَثَ عَبْدُ اللهِ أَيَوْماً أَمْ يَوْمَيْنِ ؟ على أَنَّ (كَمْ) الاسْتِفْهامِيَّةَ هي الخَبَرِيَّةُ في اللَّفْظِ، والمَعْنَى. ومِمَّا تَدُلُّ فيهِ الخَبَرِيَّةُ على القَلِيْلِ، والكَثِيْرِ كما ذَكَرَ ابْنُ عُصْفُوْرٍ – قَوْلُ الفَرَزْدَقِ[1]:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ – يا جَرِيْرُ – وخالَةٍ … فَدْعاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشارِيْ

شَغَّارَةً تَقِذُ الفَصِيْلَ بِرِجْلِها … فَطَّارَةً لِقَوادِمِ الأَبْكارِ

كُنَّا نُحاذِرُ أَنْ تُضِيْعَ لِقاحَنا … وَلْهَى إِذا سَمِعَتْ دُعاءَ يَسارِ

على أَنَّهُ لا يُمْكِنُ أَنْ يَكُوْنَ لِجَرِيْرٍ عَمَّاتٌ، وخالاتٌ كَثِيْراتٌ كُلُّهُنَّ فُدْعٌ، وغَيْرُ ذلِكَ مِنَ الأَوْصافِ الأُخْرَى الوارِدَةِ في هذِهِ الأَبْياتِ الثَّلاثَةِ، ويُعَزِّزُ ابْنُ عُصْفُوْرٍ إِيْماءَها إِلى القِلَّةِ بِرِوايَةِ (عَمَّةٍ، وخالَةٍ) بالرَّفْعِ؛ لأَنَّهُما يُرادُ بِهِما الإِفْرادُ.

ويَظْهَرُ لي أَنَّ مَنْ يَتَحَكَّمُ في هذِهِ المَسْأَلَةِ التَّواصُلُ الإِخْبارِيُّ بَيْنَ المُتَكَلِّمِ، والمُخاطَبِ فَضْلاً عَنِ السِّياقَيْنِ اللُّغَوِيِّ، والتَّداوُلِيِّ، ويُعَزِّزُ الإِيْماءَ إِلى القِلَّةِ كَوْنُ تَمْيِيْزِها مُفْرَداً أَكْثَرَ مِنْ كَوْنِهِ جَمْعاً، وأَفْصَحَ؛ إِذْ عَدَّ بَعْضُ الجَمْعَ شاذّاً مِنْ خِلالِ حَمْلِ الكَلامِ على ظاهِرِهِ، وقِيْلَ أَيْضاً إِنَّ الجَمْعَ يَكُوْنُ بمَعْنَى المُفْرَدِ. ولا شَكَّ في أَنَّ إِيْثارَ أَحَدَى هاتَيْنِ الدَّلالَتَيْنِ على الأُخْرَى يَحْتاجُ إِلى اسْتِقْصاءِ ما في الكَلامِ العَرَبِيِّ مِنْ شَواهِدَ مَصْحُوْبَةٍ بمُرادِ قائِلِيْها فَضْلاً عَنْ كَوْنِ تَمْيِيْزِها جَمْعَ قِلَّةٍ، أَوْ كَثْرَةٍ إِنْ كانَ جَمْعاً.

وقِيْلَ إِنَّ ما يُعَزِّزُ كَوْنَهُ مُفْرَداً أَنَّها تَجْرِيْ في هذِهِ المَسْأَلَةِ مَجْرَى ثَلاثِمِئَةٍ، وأَرْبَعِمِئَةٍ في إِيْمائِها إِلى التَّكْثِيْرِ، وإِضافَتِها إِلى المُفْرَدِ مِنْ حَيْثُ إِضافَتُها إِلى مِئَةٍ المُفْرَدَةِ، وإِنَّ ما يُعَزِّزُ كَوْنَهُ جَمْعاً إِضافَتُها إِلى (مِئِيْنَ): ثَلاثُ مِئِيْنَ، على أَنَّ إِضافَتَها، وإِضافَتَها إِلى المُفْرَدِ أَفْصَحُ.

ويَكُوْنُ أَيْضا مَفْرَداً، وجَمْعاً إِذا فُصِلَ عَنْها على وَفْقِ مَذْهَبِ جُمْهُوْرِ النُّحاةِ، وذَهَبَ أَبوعليٍّ الشَّلَوْبِيْنِ، والخَضْراوِيُّ إِلى وُجُوْبِ الإِفْرادَ مَعَ هذا الفَصْلِ قِياساً على كَلامِ العَرَبِ

(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ١٠/ ٢٠.

مِنْ حَيْثُ وُجُوْبُ الإِفْرادِ في كُلِّ تَمْيِيْزٍ مَنْصُوْبٍ إذا كانَ مُمَيَّزُهُ عَدَداً، أَوْ كِنايَةً عَنْهُ كما في (كَمْ) الاسْتِفْهامِيَّةِ، و(كَأَيِّنْ)، و(كَذا) على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هذِهِ المَسْأَلَةَ مُقَيَّدَةٌ فيها كانَ نَصْبُهُ واجِباً لا جَوازاً.

ويَظْهَرُ لي أَنَّ الأَوْلَى، والقِياسَ الاقْتِصارُ على إِضافَتِها إلى المُفْرَدِ في الاسْتِعْمالِ الحَدِيْثِ؛ لأَنَّهُ القِياسُ، والأَكْثَرُ في الكَلامِ العَرَبِيِّ، والأَخَفُّ، ويُوْمِئُ إلى مَعْنَى الجَمْعِ، ويُعَزِّزُ ذلِكَ أَنَّ بَعْضَ النُّحاةِ وَسَمَ كَوْنَهُ جَمْعاً بالشُّذُوْذِ(١).

O تَمْيِيْزُها إِفْراداً وتَثْنِيَةً، وحَرَكَةً إِعْرابِيَّةً:

يَكُوْنُ تَمْيِيْزُها كما مَرَّ جَمْعاً، ومُفْرَداً مَجْرُوْرَيْنِ، على أَنَّ الأَوْلَى الإِفْرادُ لِما مَرَّ، ومِنَ الجَمْعِ قَوْلُ الرَّاجِزِ(٢):

كَمْ دُوْنَ سَلْمَى فَلَواتٍ بِيْدِ ... مُنْضِيَةٍ للبازِلِ القَيْدُوْدِ

وقَوْلُ الشَّاعِرِ(٣):

كَمْ مُلُوْكٍ بادَ مُلْكُهُمُ ... ونَعِيْمٍ سُوْقَةٍ بادُوا

ومِنَ الإِفْرادِ قَوْلُ عمارةَ بْنِ عقيل بْنِ بِلال بْنِ جَرِيْرٍ(٤):

وكَمْ لَيْلَةٍ قَدْ بِتُّها غَيْرَ آثِمٍ ... بساجِيَةِ الحِجْلَيْنِ مُنْعَمَةِ القَلْبِ

وفي حَرَكَةِ تَمْيِيْزِها مَفْصُوْلاً عَنْها، وغَيْرَ مَفْصُوْلٍ أَقْوالٌ(٥):

(أ) أَنْ يَكُوْنَ مَجْرُوْراً، وهُوَ الأَصْلُ، والقِياسُ إذا كانَ غَيْرَ مَفْصُوْلٍ عَنْها، وللنَّحْوِيِّيْنَ في العامِلِ الجَرَّ فيْهِ مَذْهَبانِ:

---

(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ١٠/ ٢٢أ

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ١٠/ ٢١أ

(٣) انظر: السيوطي، همع الهزامع: ٤/ ٨١.

(٤) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ١٠/ ٢١أ

(٥) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ١٠/ ٢١أ السيوطي، همع الهوامع: ٤/ ٨٠ – ٨٤.

(أ/ ١) أَنْ يَكُوْنَ الإضافَةَ على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ (كَمْ) مَبْنِيَّةٌ، والمَبْنِيُّ لا يُضافُ، وهُوَ مَذْهَبُ البَصْرِيِّيْنَ.

(أ/ ٢) أَنْ يَكُوْنَ حَرْفَ الخَفْضِ (مِنْ) المَنْوِيَّ على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ حَذْفَهُ وبَقاءَ أَثَرِهِ يُوْسَمُ بالشُّذُوْذِ، والضَّرُوْرَةِ الشِّعْرِيَّةِ، وهُوَ مَذْهَبُ الكُوْفِيِّيْنَ الَّذِيْنَ اعْتَدُّوا بالأَقْوالِ الآتِيَةِ[١]: لاهِ أَنْتَ (للهِ)، و: اللهَّ لأَفْعَلَنَّ (واللهِ)، وقَوْلِ جَمِيْلِ بُثَيْنَةَ[٢]:

رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ ... كِدْتُ أَقْضِي الحَياةَ مِنْ جَلَلِهْ

على أَنَّ المُرادَ: رُبَّ رَسْمِ دارٍ.

وقَوْلِ أَبِيْ حَيَّةَ النُّمَيْرِيِّ:

رَأَيْنَ خَلِيْساً بَعْدَ أَحْوَى تَلَفَّعَتْ ... بِفَوْدَيْهِ سَبْعُوْنَ السِّنِيْنَ الكَوامِلِ

على أَنَّ المُرادَ: سَبْعُوْنَ مِنَ السِّنِيْنَ.

وقَوْلِ الأَعْشَى:

يا عَجَبَ الدَّهْرِ مَتَى سُوِّيا ... كَمْ ضاحِكٍ مِنْ ذا، ومِنْ ساخِرِ

على أَنَّ المُرادَ: كَمْ مِنْ ضاحِكٍ مِنْ ذا.

ويَتَبَدَّى لي أَنَّهُ لا مُحْوِجَ إلى هذا التَّوَهُّمِ في كِلا المَذْهَبَيْنِ؛ لأَنَّ العَرَبَ أَرادُوا مِنْ هذا الجَرِّ أَنْ يُحَقِّقُوا أَمْنَ اللَّبْسِ في الدَّلالَةِ بَيْنَ (كَمْ) استِفْهامِيَّةً، وخَبَرِيَّةً على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ السِّياقَيْنِ اللُّغوِيَّ، والتَّداوُلِيَّ يُمْكِنُ أَنْ يُسْهِما في تَحْقِيْقِ أَمْنِ اللَّبْسِ أَيْضاً.

(ب) أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً مَفْصُوْلاً عَنْها، وغَيْرَ مفْصُوْلٍ:

قِيْلَ إِنَّهُ يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً مَفْصوْلاً عَنْها، وغَيْرَ مَفْصُوْلٍ، على أَنَّ النَّصْبَ بلا فَصْلٍ لُغَةُ تَمِيْم كما في رِوايَةِ قَوْلِ الفَرَزْدَقِ يَهْجُوْ جَرِيْراً كما مَرَّ:

---

(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ١٠/ ٢٣.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ١٠/ ٢٣، السيوطي، همع الهوامع: ٤/ ٨١.

كَـمْ عَمَّـةٍ لَـكَ يـا جَرِيْـرُ وخالَـةٍ　　　فَـدْعاءَ قَـدْ حَلَبَـتْ عـلَيَّ عِشـارِيْ

على أَنَّ نَصْبَهُ مَفْصُوْلاً أَكْثَرُ، وأَوْلَى كما في قَوْلِ القَطامِيِّ(1):

كَـمْ نـالَنِيْ مِـنْهُمْ فَضْـلاً عـلى عَـدَمٍ　　　إِذْ لا أَكـادُ مِـنَ الإِقْتـارِ أَحْتَمِـلُ

وقَوْلِ الشَّاعِرِ(2):

تَـؤُمُّ سِـناناً وكَـمْ دُوْنَـهُ　　　مِـنَ الأَرْضِ مُحْـدَوْدِباً غارُهـا

(ج) أَنْ يَكُوْنَ مَجْرُوْراً في الشِّعْرِ، والنَّثْرِ مَفْصُوْلاً عَنْها: للنَّحْوِيِّيْنَ في هـذِهِ المَسْأَلَةِ ثلاثَةُ مَذاهِبَ(3):

(ج/ 1) أَنَّهُ يَجُوْزُ فيهِ ذلِكَ في النَّثْرِ لكَوْنِهِ مَجْرُوْراً عِنْدَهُمْ بـ (مِنْ) مَحْذُوْفَةً كما في قَـوْلِ الشَّاعِرِ(4):

وكَـمْ دُوْنَ بَيْتِـكَ مِـنْ مَهْمَـهٍ　　　ودَكْـداكِ رَمْـلٍ وأَعْقادِهـا

(ج/ 2) أَنَّهُ لا يَجُوْزُ إِلاَّ في الشِّعْرِ، لأَنَّ في الفَصْلِ فَصْلاً بَيْنَ المُتَضايِفَيْنِ؛ لأَنَّهُ مُضافٌ إِلَيْهِ على أَنَّ المُضافَ (كَمْ)، وهُوَ مَذْهَبُ البَصْرِيِّيْنَ. ومِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ(5):

كَـمْ بِجُـوْدٍ مُقْـرِفٍ نـالَ العُـلا　　　وكَـرِيْمٍ بُخْلُـهُ قَـدْ وَضَـعَهْ

وقَوْلُ الآخَرِ:

كَـمْ في بَنِـيْ بَكْـرِ بْـنِ سَـعْدٍ سَـيِّدٍ　　　ضَـخْمِ الدَّسِـيْعَةِ ماجِـدٍ نَفَّـاعِ

---

(1) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: 10/ 25 السيوطي، همع الهوامع: 4/ 82.

(2) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: 10/ 24

(3) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: 10/ 28 – 29 السيوطي، همع الهوامع: 4/ 82.

(4) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: 10/ 28 – 29.

(5) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: 10/ 228 – 29 السيوطي، همع الهوامع: 4/ 83.

وقَوْلُ الفَرَزْدَقِ:

كَـمْ فـيْهِم مَلِـكٍ أَغَـرَّ وسُـوْقَةٍ حَكَـمٍ بأَرْدِيَـةِ المَكـارِمِ مُحْتَبِـي

(ج/ ٣) أَنَّهُ يَجُوْزُ الجَرُّ في غَيْرِ الشِّعْرِ بقَيْدِ أَنْ يَكُوْنَ الفاصِلُ ظَرْفاً، أَوْ جارّاً وَمَجْرُوْراً ناقِصَيْنِ لا تامَّيْنِ كما في قَوْلِكَ:

كَمْ بِكَ مأْخُوْذٍ أَتانِيْ

كَمِ اليَوْمِ جائِعٍ جاءَنِيْ

على أَنَّ المُرادَ بالنَّاقِصِ ما لا يَتَعَلَّقُ بمَحْذُوفٍ مُشْتَقٍّ، أَوْ فِعْلٍ بَلْ يَتَعَلَّقُ بعامِلٍ مَذْكُوْرٍ في التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ كما في هذيْنِ المِثالَيْنِ المَصْنُوْعَيْنِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ (بِكَ) يَتَعَلَّقُ بـ (مأْخُوْذٍ)، وإِنَّ (اليَوْمَ) يَتَعَلَّقُ بـ (جائِعٍ)، وهذا التَّعَلُّقُ لا يُصَيِّرُ الظَّرْفَ، والجارَّ والمَجْرُوْرَ شِبْهَ جُمْلَةٍ، أَوْ جُمْلَةً على أَنَّ شِبْهَ الجُمْلَةِ يُؤَدِّي المُرادَ مِنَ الجُمْلَةِ، وهِيَ مِيْزَةٌ تُسْهِمُ في أَنْ يَكُوْنَ لَهُما مَوْضِعٌ إِعْرابِيٌّ كالصِّفَةِ، والحالِ، والخَبَرِ للمُبْتَدَأ،ونَواسِخِ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ، والمَفْعُوْلِ الثَّانِيْ لـ (ظَنَّ)، وأَخَواتِها، وصِلَةِ المَوْصُوْلِ الَّتِي تَكُوْنُ جُمْلَةً اسْمِيَّةً، أَوْ فِعْلِيَّةً. وهذا مَذْهَبُ يُوْنُس بنِ حَبِيْبٍ، وقَدْ عَدَّهُ أَبُوحَيّانَ باطِلاً؛ لأَنَّ العَرَبَ لَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ الفَصْلِ بالتَّامِّ، أَوِ النَّاقِصِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ، أَوْ غَيْرِها. ومِنَ الفَصْلِ بالتَّامِّ قَوْلُ الرَّاجِزِ [1] كما مَرَّ:

كَـمْ دُوْنَ سَـلْمَى فَلَـواتٍ بِيْـدِ مُنْضِـيَةٍ للبـازِلِ القَيْـدُوْدِ

وقَوْلُ ذِيْ الرُّمَّةِ[2]:

كَـمْ دُوْنَ مَيَّـةَ مَوْمـاةٍ يُهـالُ لَهـا إِذا تَيَمَّمَهـا الخِرِّيْـتُ ذُوْ الجَلَـدِ

على أَنَّهُ فُصِلَ بَيْنَ (كَمْ) الخَبَرِيَّةِ، وتَمْيِيْزِها (فَلَواتٍ) بالظَّرْفِ التَّامِّ (دُوْنَ سَلْمَى) في البَيْتِ الأَوَّلِ، وبَيْنَها، وبَيْنَ تَمْيِيْزِها (مَوْماةٍ) بالظَّرْفِ التَّامِّ (دُوْنَ مَيَّةَ) في البَيْتِ الثَّانِيْ.

---

(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ١٠/ ٢٩ – ٣٠.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ١٠/ ٢٩ – ٣٠. الموماة: الصّحراء، والخِرِّيْتُ: الحاذق، والماهِرُ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في الفَصْلِ بَيْنَها، وبَيْنَ تَمْيِيزِها بالجُمْلَةِ مِنْ حَيْثُ بَقاءُ تَمْيِيزِها مَجْرُوراً في الشِّعْرِ في المَذْهبِ البَصْرِيِّ، وفي النَّثْرِ في المَذْهَبِ الكُوْفِيِّ. ومِنَ الفَصْلِ بالجُمْلَةِ قَوْلُ القَطامِيِّ السّابِقِ[1]:

كَمْ نالَنِيْ مِنْهُمُ فَضْلٍ على عَدَمٍ ... إذْ لا أَكادُ مِنَ الإِقْتارِ أَحْتَمِلُ

بجَرِّ (فَضْلٍ) لا بنَصْبِهِ.

وقَوْلُ الأَشْهَبِ بْنِ رُمَيْلَةَ[2]:

وكَمْ قَدْ فاتَنِيْ بَطَلٍ كَمِيٌّ ... وياسِرِ فِتْيَةٍ سَمْحٍ هَضُوْمِ

على أَنَّهُ قِيْلَ: لَوْلا كَوْنُ القافِيَةِ مَخْفُوْضَةً لاخْتِيْرَ الرَّفْعُ، والنَّصْب.

وبَعْدُ فإِنَّنِيْ أَسْرَفْتُ في هذِهِ المَسْأَلَةِ بِذِكْرِ الخِلافاتِ فيها، والشَّواهِدِ الَّتي تَدُوْرُ في فَلَكِها للتَنْبِيْهِ على تَقْدِيْس النُّحاةِ للأَصْلِ الّذي انْتَهَوا إلَيهِ، وما يَصْحبُهُ مِنْ تَوَهُّماتٍ في عِلَّةِ جَرِّ تَمْيِيْز (كَمْ)، ونَصْبِهِ في الكَلامِ العَرَبِيِّ، واتِّكائِهِم على بَعْضِ رِواياتِ الشّاهِد كما في (فَضْلٍ، وفَضْلاً) كما مَرَّ في قَوْلِ القَطامِيِّ، وعلَيْهِ فإِنَّنِيْ أَدْعُوْ إلى الالْتِزام بجَرِّ هذا التَّمْيِيْزِ مَفْصُوْلاً، وغَيْرَ مَفْصُوْلٍ، وأَيّاً كانَ الفاصِلُ؛ لأَنَّ الجَرَّ يَعُوْدُ عِنْدِيْ إلى تَحْقِيْقِ أَمْنِ اللَّبْس بَيْنَ (كَمْ) اسْتِفْهامِيَّةً، وخَبَرِيَّةً.

(د) أَنَّ جَرَّهُ بـ(مِنْ) يَكْثُرُ في الكَلامِ العَرَبِيِّ ولا سِيَّما في القُرْآنِ الكَرِيْمِ:

(د/ ١) شَواهِدُ مِنَ القُرْآنِ الكَرِيمِ مَسْبُوْقٌ فيها تَمْيِيْزُ (كَمِ) الخَبَرِيَّة بـ(مِنْ)، وغَيْرُ مَفْصُوْلٍ عَنْها:

○ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾[3].

---

(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتَّكْميل: ١٠/ ٢٩ – ٣٠.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، لنذييل والتكميل: ١٠/ ٣٠.

(٣) الأعراف: ٤.

○ قَوْلُهُ تعـالَى: ﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِي شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ﴾(1).

○ قَوْلُـــهُ تعـــالَى: ﴿ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾(2).

(د/ ٢) شَواهدُ مِنَ القُرْآنِ الكَرِيْمِ تَمْيِيْزُ (كَمْ) فيها مَسْبُوْقٌ بـ (مِـنْ)، ومَفْصُـوْلٌ عَنْهـا بالفِعْلِ العامِلِ فيها:

○ قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ ٱلْقُرُونِ مِنۢ بَعْدِ نُوحٍ ۗ ﴾(3).

○ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا ﴾(4).

○ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ ﴾(5)

○ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَٰكِنِهِمْ ۗ ﴾(6).

○ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا ءَاخَرِينَ ﴾(7)

○ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلْأَرْضِ كَمْ أَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ ﴾(8).

○ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍۭ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾(9).

○ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَٰكِنِهِمْ ۚ ﴾(10).

---

(١) النجم: ٢٦.

(٢) البقرة: ٢٤٩.

(٣) الإسراء: ١٧.

(٤) مريم: ٧٤.

(٥) مريم: ٩٨.

(٦) طه: ١٢٨.

(٧) الأنبياء: ١١.

(٨) الشعراء: ٧.

(٩) القصص: ٥٨.

(١٠) السجدة: ٢٦.

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ ﴾(١).

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَكَمْ أَرْسَلْنَا مِن نَّبِيٍّ فِي ٱلْأَوَّلِينَ ﴾(٢).

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴾(٣).

ويَتَبَيَّنُ لَنا مِمَّا مَرَّ مِنْ شَواهِدَ قُرْآنِيَّةٍ:

¥ أَنَّ تَمْيِيْزَ (كَمْ) الخَبَرِيَّةِ غَيْرَ مَسْبُوْقٍ بـ (مِنْ) البَيانِيَّةِ لَمْ يَرِدْ في كِتابِ اللهِ سُبْحانَهُ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تُوْمِئُ بِوُضُوْحٍ إِلى أَثَرِ هذا الحَرْفِ الجارِّ دَلالِيّاً.

¥ أَنَّ تَمْيِيْزَها مَسْبُوْقاً بـ (مِنْ) البَيانِيَّةِ غَيْرَ مَفْصُوْلٍ عَنْها بالعامِلِ فيها لَمْ يَرِدْ في كِتابِ اللهِ إِلاَّ في ثَلاثَةِ مَواضِعَ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تُوْمِئُ إِلى أَنَّ الفَصْلَ بالعامِلِ فيها أَوْلَى.

¥ أَنَّ تَمْيِيْزَها المَسْبُوْقَ بـ (مِنْ) البَيانِيَّةِ المَفْصُوْلَ عَنْها بالعامِلِ فيها أَكْثَرُ اسْتِعْمالاً في كِتابِ اللهِ، وأَوْلَى.

¥ أَنَّ كَوْنَ تَمْيِيْزِها مُفْرَداً مَسْبُوْقاً بـ (مِنْ) البَيانِيَّةِ أَكْثَرُ مِنْ كَوْنِهِ جَمْعاً مَسْبُوْقاً بِها (وَرَدَ في أَرْبَعَةِ مَواضِعَ)، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تُوْمِئُ إِلى أَنَّ كَوْنَهُ مُفْرَداً أَوْلَى لِكَوْنِهِ خَفِيْفاً، وأَصْلاً؛ لأَنَّهُ يُوْمِئُ إِلى الجَمْعِ أَيْضاً.

¥ أَنَّ تَمْيِيْزَها لَمْ يَرِدْ مَنْصُوْباً أَلْبَتَّةَ في كِتابِ اللهِ مَفْصُوْلاً كانَ، أَوْ غَيْرَ مَفْصُوْلٍ، وعَلَيْهِ فإِنَّنِي أَدْعُوْ إِلى الاكْتِفاءِ باسْتِعْمالِ هذا التَّمْيِيْزِ بِهذِهِ السِّماتِ، وهَجْرِ الاسْتِعْمالاتِ الأُخْرَى.

(٢/ ٤) المَوْصُوْلاتُ الَّتي لَمْ تُسْهِمْ صِلاتُها في تَعْرِيْفِها:

يَكُوْنُ التَّمْيِيْزُ في هذِهِ المَسْأَلَةِ مَجْرُوْراً بـ (مِنْ) البَيانِيَّةِ كَما مَرَّ(٤) في قَوْلِهِ تَعالَى:

﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾(٥).

---

(١) البقرة: ٢١٠.

(٢) الزخرف: ٦.

(٣) الدخان: ٢٥.

(٤) انظر الصفحة: ٣٨.

(٥) النحل: ٥٣.

(٣) جَوازُ النَّصْبِ، والجَرِّ: تَكْمُنُ هذِهِ المَسْأَلَةُ فيما يَأْتِي:

(٣/ ١) تَمْيِيزُ (كَأَيِّنْ):

يَشْتَمِلُ الحَدِيْثُ عَن (كَأَيِّنْ) على ما يَأْتِي:

(٣/ ١/ ١) بُنْيَتُها الصَّرْفِيَّةُ، ولُغاتُها:

للنَّحْوِيِّيْنَ في هذِهِ البُنْيَةِ أَقْوالٌ(١):

(أ) أَنَّها مُرَكَّبَةٌ مِنْ كافِ التَّشْبِيْهِ، و(أَيٍّ) الاسْتِفْهامِيَّةِ على أَنَّها حُكِيَتْ (كَأَيِّنْ) كما في حِكايَةِ الجارِّ والمَجْرُوْرِ (بزَيْدٍ) مُسَمًّى بِهِ.

(ب) أَنَّها مُرَكَّبَةٌ مِنَ الكافِ الزَّائِدَةِ اللَّازِمَةِ كلُزُوْمِ (ما) في: لا سِيَّما زَيْدٍ، على أَنَّ (زَيْدٍ) مَجْرُوْرٌ بإضافَةِ (سِيَّ) إِلَيْهِ، ولُزُوْمِها في: فَعَلَهُ آثِراً ما، وقَدْ صُيِّرَتِ الكافُ، و(أَيٌّ) كالكَلِمَةِ الواحِدَةِ، وتُنُوسِيَ التَّرْكِيْبُ تَماماً، ويُعَزِّزُ هذا التَّناسِيَ إِعْرابُها مُبْتَدَأً كما في قَوْلِكَ: كَأَيِّنْ مِنْ رَجُلٍ في الدَّارِ، ومَفْعُوْلاً بِهِ في مِثْلِ قَوْلِكَ: كَأَيِّنْ مِنْ رَجُلٍ ضَرَبْتُ، ومَجْرُوْرَةً كما في مِثْلِ قَوْلِكَ: بكَأَيِّنْ مِنْ رَجُلٍ مَرَرْتُ، وهُوَ قَوْلُ ابْنِ عُصْفُوْرٍ. وضُعِّفَ هذا القَوْلُ بأَنَّ (ما) قَدْ تُحْذَفُ مِنْ: لا سِيَّما.

(ج) أَنَّها مُرَكَّبَةٌ مِنْ كافِ التَّشْبِيْهِ، و(أَيِّنَ: اسْمٌ مِنْ بابِ: فَيْعِلٍ)، وهذا لَمْ يُسْتَعْمَلْ في الكَلامِ العَرَبِيِّ إِلاَّ مُرَكَّباً مَعَ هذِهِ الكافُ، وبُنِيَ على السُّكُوْنِ لكَوْنِهِ بمَعْنَى (كَمْ)، وهُوَ قَوْلُ ابْنِ خَرُوْفٍ.

(د) أَنَّها مَرَكَّبَةٌ مِنْ (أَيٍّ) الاسْتِفْهامِيَّةِ الَّتي تُسْتَعْمَلُ في السُّؤالِ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ كما في: كَأَيٍّ عَدَدٍ عَدَدُ دَراهِمِكَ، والكافِ الَّتي صَيَّرَتْها للعَدَدِ، وتَخَلَّصتْ مِنَ الاسْتِفْهامِ، ثُمَّ صِيْرَ إِلى الحَذْفِ، والتَّنْوِيْنِ، وتَغْلِيْبِ الاسْمِيَّةِ، والصَّيْرُوْرَةِ إِلى أَنَّها لا يَعْمَلُ فيها ما قَبْلَها لكَوْنِ أَحَدِ مُرَكَّبَيْها (أَيٍّ) الاسْتِفْهامِيَّةِ، وهُوَ قَوْلُ ابْنِ تَقِيٍّ كما ذَكَرَ أَبُوْ حَيَّانَ(٢).

---

(١) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع: ٤/ ٨٣ – ٨٤، أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ١٠/ ٤٦ – ٦٨.

(٢) انظر: التذييل والتكميل: ١٠/ ٥٢.

(هـ) أَنْ تَكُوْنَ بَسِيْطَةً غَيْرَ مُرَكَّبَةٍ، ولَعَلَّ ما يُعَزِّزُ هذا القَوْلَ تَلاعُبُ العَرَبِ بِها في اللُّغاتِ، وهُوَ قَوْلُ أَبِي حَيّانَ.

ويَتَبَدَّى لِي أَنَّهُ لا مُحْوِجَ إِلى هذِهِ التَّوَهُّماتِ في زَعْمِ أَنَّها مُرَكَّبَةٌ، على أَنَّ الأَوْلَى كَوْنُها بَسِيْطَةً غَيْرَ مُرَكَّبَةٍ؛ لأَنَّ عَدَمَ التَّرْكِيْبِ أَخَفُّ، وأَكْثَرُ دَلالَةً على التَّكْثِيْرِ.

(٣/ ١/ ٢) رَسْمُها الإِمْلائِيُّ:

يَجُوْزُ أَنْ تُرْسَمَ بالتَّنْوِيْنِ: كَأَيٍّ، وأَنْ تُكْتَبَ بالنُّوْنِ: كَأَيِّنْ، وهُوَ الأَوْلَى لكَوْنِها بَسِيْطَةً غَيْرَ مُرَكَّبَةٍ، وهُوَ رَسْمُ المُصْحَفِ، ويُعَزِّزُ هذا الرَّسْمَ ما فيها مِنْ لُغاتٍ، وهُوَ رَسْمٌ يُحَقِّقُ أَمْنَ اللَّبْسِ بَيْنَها، وبَيْنَ (كَأَيٍّ) اسْمِ الاسْتِفْهامِ المَسْبُوْقِ بكافِ التَّشْبِيْهِ الجارَّةِ على أَنَّ التَّنْوِيْنَ في هذا الاسْمِ تَنْوِيْنُ عِوَضٍ مِنَ المُضافِ إِلَيْهِ المَحْذُوفِ؛ لأَنَّهُ مِنَ الأَسْماءِ المُلازِمَةِ للإِضافَةِ المَحْضَةِ لَفْظاً، وتَقْدِيْراً، والمُرادُ كَأَيٍّ شَكْلٍ، أَوْ طَرِيْقَةٍ تَقْرَأُ سُوْرَةَ الأَحْزابِ ؟ أَيْ في أَيِّ شَكْلٍ، أَوْ طَرِيْقَةٍ ؟.

(٣/ ١/ ٣) لُغاتُها:

للعَرَبِ فيها سِتُّ لُغاتٍ: كَأَيِّنْ، وكائِنْ، وكَيْءٍ، وكاءٍ، وكَإٍ، وكَأْيٍ، على أَنَّ أَفْصَحَها (كَأَيِّنْ) وهِيَ اللُّغَةُ الفَصِيْحَةُ الَّتي وَرَدَتْ في القُرْآنِ، وتَأْتِي بَعْدَها في الفَصاحَةِ: كائِنْ، وهِيَ لُغَةٌ قِيْلَ إِنَّ في كَلامِ العَرَبِ مِنْها كَثِيْراً، وأَنْشَدَ مِنْها حازِمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حازِمٍ أَلْفَ بَيْتٍ[1]، ولا مُحْوِجَ، أَوْ فائِدَةَ في عَرْضِ أَقْوالِ النُّحاةِ في تَرْكِيْبِ هذِهِ اللُّغاتِ[2]. ولَعَلَّ كَثْرَةَ هذِهِ اللُّغاتِ في العَرَبِيَّةِ تَعُوْدُ إِلى كَثْرَةِ اسْتِعْمالِ (كَأَيِّنْ) في الكَلامِ العَرَبِيِّ، وشُيُوْعِها فيهِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَفْرِضُ على العَرَبِ أَنْ يَمِيْلُوا إِلى تَخْفِيْفِها.

(٣/ ١/ ٤) تَمْيِيْزُها:

يَجُوْزُ أَنْ يَحْمِلَ تَمْيِيْزُها حَرَكَتَيْنِ إِعْرابِيَّتَيْنِ[3]:

---

(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ١٠/ ٦١.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ١٠/ ٥٤ –٥٨.

(٣) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ١٠/ ٤٩ –، السيوطي، همع الهوامع: ٤؟/ ٨٥، سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٧٠.

(أ) النَّصْبُ: مِنْ ذلكَ:

O قَوْلُ الشَّاعِرِ[1]:

اطْــرُدِ اليَــأْسَ بالرَّجــا فكَــأَيِّنْ آمِــلاً حُــمَّ يُسْــرُهُ بَعْــدَ عُسْــرِ

O قَوْلُ الأَعْشَى:

وكــائِنْ لَنــا فَضْــلاً عَلَــيْكُمْ ونِعْمَــةً قَــدِيماً ولا تَــدْرُوْنَ مــا مَــنُّ مُــنْعِمِ

ومِنْهُ: كَأَيِّنْ رَجُلاً قَدْ رَأَيْتُ، وكَأَيِّنْ قَدْ أَتانِيْ رَجُلاً(٢). وذَكَرَ ابْنُ خَرُوْفٍ أَنَّهُ يَكُوْنُ فِي مُمَيِّزِها النَّصْبُ، ويَجُوْزُ الجَرُّ ب(مِنْ)، وبغَيْرِها بفَصْلٍ، وبغَيْرِهِ(٣).

(ب) الجَرُّ: قِيْلَ إِنَّ جَرَّهُ بـ (مِنْ) هُوَ أَكْثَرُ على وَفْقِ كَلامِ العرَبِ مِنَ النَّصْبِ، على أَنَّ (مِنْ) زائِدَةٌ لتَأْكِيْدِ البَيانِ على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ زِيادَتَها لا تَكُوْنُ في الكَلامِ المُثْبِتِ، وهِيَ زِيادَةٌ اغْتُفِرَتِ لكَوْنِ (كأَيِّنْ) لا تُضافُ، فتَكُوْنُ زِيادَةُ (مِنْ) قَدْ أَسْهَمَتْ في تَجاوُزِ هذا المَحْذُوْرِ، والنَّصْبَ.

وحَمَلَ أَبُوْ العَبَّاسِ إِيْثارَ الجَرِّ بـ (مِنْ) على النَّصْبِ؛ لأَنَّ المَنْصُوْبَ بَعْدَها يَحْتَمِلُ إِعْراباً آخَرَ فَضْلاً عَنِ التَّمْيِيْزِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ قَدْ يُتَوَهَّمُ فيها أَنَّ هُناكَ تَمْيِيْزاً مَحْذُوْفاً كما في قَوْلِكَ:

كَأَيِّنْ رَجُلاً ضَرَبْتُ (تَمْيِيْزُ، أَوْ مَفْعُوْلُ: ضرَبْتُ)

على أَنَّ التَّمْيِيْزَ مَحْذُوْفٌ تَقْدِيْرُهُ: كَأَيِّنْ مَرَّةً رَجُلاً ضَرَبْتُ، فيكُوْنُ المُرادُ مِنْ (رَجُلاً): رَجُلاً واحِداً في اللَّفْظِ، والمَعْنَى، ولَيْسَ تَمْيِيْزُ (كَمْ) في هذِهِ المَسْأَلَةِ كذلِكَ؛ لأَنَّهُ مَجْرُوْرٌ بإِضافَتِها إِلَيْهِ، وأَنَّ (كَأَيِّنْ) تَحْرُمُ عليْها الإِضافَةُ لَوْ حُذِفَتْ (مِنْ).

وَيَظْهَرُ لِيْ أَنَّ الأَوْلَى أَنْ يَكُوْنَ تَمْيِيْزُها مَسْبُوْقاً بِها لئَلاَّ يَتَوافَرَ اللَّبْسُ في مِثْلِ ما مَرَّ، ويَعزِّزُ ذلِكَ مَجِيْئُهُ في كِتابِ اللهِ مَسْبُوْقاً بها، ولَمْ يَرِدْ مَنْصُوْباً فيهِ أَلْبَتَّةَ:

(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ١٠/ ٥٠.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢/ ١٧٠، أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ١٠/ ٥٠.

(٣) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٤/ ٨٥.

- قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ ﴾(1).
- قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا وَهِىَ ظَالِمَةٌ فَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾(2).
- قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ ﴾(3).
- قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِىٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾(4).
- قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ هِىَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّن قَرْيَتِكَ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَتْكَ أَهْلَكْنَٰهُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ ﴾(5).
- قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِۦ فَحَاسَبْنَٰهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَذَّبْنَٰهَا عَذَابًا نُّكْرًا ﴾(6).
- قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِىَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا وَإِلَىَّ ٱلْمَصِيرُ ﴾(7)

ويَتبيَّنُ لَنا مِنْ هذِهِ الشَّواهِدِ القُرْآنِيَّةِ أَنَّ تَمْييزَ (كأَيِّنْ) جاءَ فيها مُفْردا مَجْرُوراً بـ(مِنْ) البَيانِيَّةِ، وغَيْرَ مَفْصُوْلٍ عَنْها بفاصِلٍ، وعَلَيْهِ فإِنَّهُ الأَوْلَى، والأَفْصَحُ مِنَ الفَصْلِ، والنَّصْبِ الَّذي لا مُحْوِجَ إِلى الاعْتِدادِ بِهِ؛ لأَنَّهُ قَليْلٌ في الكَلامِ العَرَبِيِّ، ومُلْبِسٌ، ويُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ على حَذْفِ (مِنْ)، ونَصْبِهِ بَعْدَ الحَذْفِ.

وأُجِيْزُ الفَصْلُ بَيْنَهُ، وبَيْنَها بالجارِّ والمَجْرُوْرِ، والظَّرْفِ(8)، والعامِلِ فِيْها، والجُمَلِ، وهُوَ فَصْلٌ يَكادُ يَكُوْنُ مَحْصُوْراً في الشِّعْرِ على وَفْقِ الشَّواهِدِ الَّتي احْتَجَّ بها أَبُوْ حيَّانَ في (التَّذْييل والتَّكْميْلِ)، والسُّيُوْطِيُّ في (هَمْعِ الهَوامِعِ):

---

(1) العنكبوت: ٦٠.

(2) الحج: ٤٥.

(3) يوسف: ١٠٥.

(4) آل عمران: ١٤٦.

(5) محمد: ١٣.

(6) الطلاق: ٨.

(7) الحج: ٤٨

(8) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ١٠/ ٥٩، السيوطي، همع الهوامع: ٤/ ٨٥.

○ قَوْلُ عَمْرِو بْنِ شَأْسٍ:

وكـائِنْ رَدَدْنـا عَـنْكُمْ مِـنْ مُـدَجَّجٍ ... يَجِـيْءُ أَمـامَ الحَـيِّ يَـرْدِيْ مُقَنَّعـا

○ قَوْلُ الفَرَزْدَقِ:

وكـائِنْ إِلَـيْكُمْ قـادَ مِـنْ رَأْسِ فِتْنَـةٍ ... جُنُـوْداً، وأَمْثـالُ الجِبـالِ كَتائِبُـهْ

○ قَوْلُ السُّلَيْكِ:

وكـائِنْ حَواهـا مِـنْ رَئِـيْسٍ سِـلاحُهُ ... إِلى الـرَّوْعِ صَـحْنٌ مائِـلِ الشِّـقِّ أَبْكَـمِ

○ قَوْلُ ذِيْ الرُّمَّةِ:

وكـائِنْ تَـرَى مِـنْ رَشْـدَةٍ في كَرِيْهَـةٍ ... ومِـنْ غَيَّـةٍ تُلْقَـى عليْهـا الشَّـرَاشِرُ

○ قَوْلُ ذِيْ الرُّمَّةِ:

وكـائِن ذَعَرْنـا مِـنْ مَهـاةٍ ورامِـحٍ ... بِـلادُ العِـدا لَيْسَـتْ لَـهُ بِـبِلادِ

○ قَوْلُ الكُمَيْتِ:

وكـائِنْ تَـرَى فينـا مِـنِ ابْـنِ أَخِيْـذَةٍ ... أَبَـى العِتْـقُ مِـنْ خالاتِـهِ أَنْ تُغَيَّرا

○ قَوْلُ حاتِمِ الطَّائِيِّ:

وكـائِنْ تَـرَى مِـنْ يَلْمَعِـيٍّ مُحَظْـرَبٍ ... ولَـيْسَ لَـهُ عِنْـدَ العَـزائِمِ جُـوْلُ

○ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وكـائِنْ بالأَبـاطِحِ مِـنْ صَـدِيْقٍ ... يَـرانِيْ لَـوْ أُصِـبْتُ هُـوَ المُصـابا

○ قَوْلُ الأَدْهَمِ بْنِ أَبِي الزَّعْراءِ:

وكـائِنْ بِنـا مِـنْ ناشِـصٍ قَـدْ عَلِمْـتُمُ إذا نَفَـرَتْ كانَـتْ بَطِيْئـاً سُـكُوْنُها

ويَتَبَيَّنُ لَنا مِنْ هذِهِ الشَّواهِدِ الَّتي فُصِلَ فيها تَمْيِيْزُ (كـائِنْ) المَجْـرُوْرُ بـ (مِـنْ) عَنهـا بالظَّرْفِ، أَوِ الجارِّ والمَجْرُوْرِ، والجُمْلَةِ – أَنَّ مَوْطِنَ هذا الفَصْل الشِّعْرُ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تفـرِضُ عليَّ أَنْ أَدْعُوَ إلى الاكْتِفاءِ في الاسْتِعْمالِ بما تُـوْمِئُ إِلَيْـهِ الشَّـواهِدُ القُرْآنِيَّـةُ مِـنْ حَيْـثُ عَـدَمُ الفَصْلِ، وعَدَمُ النَّصْبِ، وهِيَ دَعْوَةٌ يَتَحَقَّقُ بها أَمْنُ اللَّبْس بَيْنَ التَّمْيِيْزِ، والمَفْعُوْلِ بِهِ كما مَـرَّ، وبَيْنَ ما يُمْكِنُ أَنْ يُعَدَّ مِنَ المَجْرُوْرِ تَمْيِيْزاً لـ (كَـأَيِّنْ)، أَوْ مُتَعَلِّقـاً بالفِعـلِ مِـنَ الجُمْلَـةِ الَّتـي تَفْصِلُ بَيْنَها، وبَيْنَ تَمْيِيْزِها المَجْرُوْرِ.

(٣/ ١/ ٥) رُتْبَةُ تَمْيِيْزِها:

مَرَّ أَنَّ الأَصْلَ في رُتْبَةِ هذا التَّمْيِيْزِ الأَصِيْلَةِ أَنْ لا يَفْصِلَ بَيْنَهُ وبَيْنَ (كَأَيِّنْ) فاصِـلٌ أَيّـاً كانَ.

(٣/ ١/ ٦) ما تُوْمِئُ إِلَيْهِ مِنْ دَلالَةٍ:

يَكادُ النَّحْوِيُّوْنَ يُجْمِعُوْنَ على أَنَّها تُـوْمِئُ إلى التَّكْثِيْرِ، وأَنَّهـا بمَعْنَـى (رُبَّ) في ذلِـكَ، وتَخْلُوْ مِنَ الإِيْماءِ إلى الاسْتِفْهامِ تَماماً ما عَدا ابْنَ مالِكٍ الَّذي ذَكَرَ أَنَّهُ قَدْ يُسْـتَفْهَمُ بِهـا قِياسـاً عـلى قَـوْلِ ابْـنِ كَعْـبٍ لعَبْـدِ اللهِ: " كَـأَيِّنْ تَقْـرَأُ سُـوْرَةَ الأَحْـزابِ ؟ أَوْ كَـأَيِّنْ تَعُـدُّ سُـوْرَةَ الأَحْزابِ؟"، فقالَ عَبْدُ اللهِ: " ثَلاثاً وسَبْعِيْنَ "، فقالَ أُبَيٌّ: " قَطُّ " على أَنَّ المُـرادَ: مـا كانَـتْ كَذا قَطُّ "[1]، وهِيَ دَلالَةٌ أَنْكَرَها أَبو حيّانَ اتِّكاءً على أَنَّ أَحَداً مِن النَّحْوِيِّيْنَ لَمْ يَنُصَّ على أَنَّهـا يُسْتَفْهَمُ بِها، وعلى عَدَمِ مَجِيْءِ شَواهِدَ تُعَزِّزُ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ إِلاَّ هذا القَوْلَ.

ويَتَبَدَّى لِيْ أَنَّ الاسْتِفْهامَ بِها لا يُحْمَـلُ عـلى أَنَّهـا (كَـأَيِّنْ)؛ لأَنَّهـا (أَيٌّ) الاسْـتِفْهامِيَّةُ مَسْبُوْقَةٌ بالكافِ التَّشْبِيْهِيَّةِ على أَنَّ تَنْوِيْنَها تَنْوِيْنُ تَعْوِيْضٍ مِنَ المُضافِ إِلَيْهِ المَحْذُوْفِ لكَوْنِهـا تَلْزَمُ الإِضافَةَ لَفْظاً، وتَقْدِيْراً، ورَسْمُها بالنُّوْنِ قَدْ يَعُوْدُ إلى الكاتِبِ في هذِهِ الفَتْرَةِ، والقِيـاسُ كَتْبُها بالتَّنْوِيْنِ: كَأَيٍّ.

---

(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل، والتكميل: ١٠/ ٥٣.

(٣/ ٢) تَمْيِيزُ المَقادِيرِ مِساحِيَّةً، ووَزْنِيَّةً، ووِعائِيَّةً، أَوْ حَجْمِيَّةً، ومـا يُشْبِهُها، ويَجْرِيْ مَجْراها ما عَدا ما يُضافُ فيهِ المِقْدارُ إلى غَيْرِ تَمْيِيْزِهِ:

يَجُوْزُ في التَّمْيِيزِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ:

(٣/ ٢/ ١) أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً كما مَرَّ، وكما في قَوْلِكَ:

عِنْدَ زَيْدٍ قِنطارٌ قَمْحاً

(٣/ ٢/ ٢) أَنْ يَكُوْنَ مَجْرُوْراً بـ (مِنْ) البَيانِيَّةِ كما في قَوْلِكَ:

عِندَ زَيْدٍ قِنطارٌ مِنْ قَمْحٍ

(٣/ ٢/ ٣)، أَنْ يَكُوْنَ مَجْرُوْراً بِإِضافَةِ المُمَيَّزِ إِلَيْهِ كما في قَوْلِكَ:

عِنْدَ زَيْدٍ قِنْطارُ قَمْحٍ

على أَنْ يُسْتَثْنَى مِنَ الإِضافَةِ ما يُضافُ فِيْهِ المِقدارُ إلى لَفْظَةٍ أُخْرَى لَيْسَتْ تَمْيِيْزَهُ كَما في:

ما في السَّماءِ قَدْرُ راحَةٍ سَحاباً، ومِنْ سَحاب

على أَنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: قَدْرُ سَحابٍ للتَّخَلُّصِ مِنْ إِضافَةِ اسْمٍ إِلى اسْـمَيْنِ، وعَلَيْـهِ فإِنَّهُ يَجُوْزُ أَنْ يُجَرَّ التَّمْيِيْزُ بـ (مِنْ)، ويُنْصَبُ، فإِنْ صَحَّ إِغْناءُ المُضافِ عَنِ المُضافِ إِلَيْـهِ جـازَ نَصْبُ التَّمْيِيزِ، وجَرُّهُ كما في:

هُوَ أَشْجَعُ النَّاسِ رَجُلاً

هُوَ أَشْجَعُ رَجُلٍ

على أَنَّ التَّمْيِيْزَ مِنْ جِنْسِ المُفَضَّلِ (هُوَ)، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تُتَبَيَّنُ مِنْ إِضافَةِ كَلِمَةِ (بَعْـضٍ) إلى جَمْعِ التَّمْيِيْزِ: هُوَ بَعْضُ الرِّجالِ.

ويُفْهَمُ مِنْ تَعْلِيْقِ أَبِيْ حَيَّان على كَلامِ ابْنِ مالِكٍ: " وتَجِبُ إِضـافَةُ مُفْهِـمِ المِقْـدارِ إِذا كانَ في الثَّانِيْ مَعْنَى اللامِ، وكَذا إِضافَةُ بَعْضٍ لَمْ تُغَـيَّرْ تَسْـمِيَتُهُ بـالتَّبْعِيضِ، فـإِذا تَغَـيَّرَتْ بِـهِ رُجِّحَتِ الإِضافَةُ، والجَرُّ على التَّنْوِيْنِ والنَّصْبِ... "[1] أَنَّ إِضافَةَ المُمَيَّزِ إلى التَّمْيِيْزِ مُتَعَيِّنَـةٌ لا واجِبَةٌ إِذا كانَ التَّمْيِيْزُ في مِثْلِ قَوْلِكَ:

---

(١) أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ٩/ ٢٣٠.

لِيْ ظَرْفُ عَسَلٍ

لِيْ كِيْسُ دَراهِمَ

يَصْلُحُ أَنْ يَكُوْنَ وِعاءً للعَسَلِ، والدَّراهِمِ ، فتَكُوْنُ الإِضافَةُ المَحْضَةُ بمَعْنَى اللاَّمِ، وإذا كانَ المُتَكَلِّمُ يَرْغَبُ في أَنْ يَكُوْنَ المُرادُ أَنَّ العَسَلَ يَمْلأُ الظَّرْفَ، وأَنَّ الدَّراهِمَ تَمْلأُ الكِيْسَ جازَ في هذِهِ المَسْأَلَةِ: إضافَةُ المُمَيَّزِ إلى تَمْيِيْزِهِ، وجَرُّ التَّمْيِيْزِ بـ(مِنْ) البَيانِيَّةِ، ونَصْبُهُ مُنَوَّناً.

وذَهَبَ البَصْرِيُّوْنَ إلى إِنَّهُ إذا أُرِيْدَ بالآلاتِ الأَشْياءُ المُقَدَّرَةُ جازَ في التَّمْيِيْزِ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ:

¥ النَّصْبُ على التَّمْيِيْزِ؛ لأَنَّ أَصْلَ قَوْلِكَ:

عِنْدِيْ رِطْلٌ عَسَلاً

هُوَ: عِنْدِيْ مِقْدارُ رِطْلٍ عَسَلا، وهذا الأَصْلُ لا يَصِحُّ مَعَهُ إِضافَةُ المُمَيَّزِ (مِقْدارُ) إلى تَمْيِيْزِهِ (عَسَلاً)؛ لأَنَّهُ لا يُضافُ إلى لَفْظَتَيْنِ (رِطْل، وعَسَل)، ونَصْبُ التَّمْيِيْزِ على وَفْقِ ها الأَصْلِ يُفْضِيْ إلى حَذْفِ المُضافِ (مِقْدارُ)، وإقامَةِ المُضافِ إِلَيْهِ (رِطْل) مُقامَهُ.

¥ الجَرُّ على المُضافِ إِلَيْهِ على أَنَّ الإِضافَةَ بمَعْنَى (مِنْ)؛ لأَنَّ المُضافَ يُعَدُّ بَعْضَ المُضافَ إِلَيْهِ (التَّمْيِيْز): يَكُوْنُ الرِّطْلُ، وأَضْرابُهُ في هذا الوَجْهِ مُراداً بِها المِقْدارُ المَحْذُوْفُ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لَيْسَ فيها ما يَمْنَعُ مِنْ أَنْ يُضافَ المُضافُ إِلَيْهِ في الأَصْلِ الَّذي حَلَّ مَحَلَّ هذا المِقْدارِ المُضافِ المَحْذُوْفِ إلى التَّمْيِيْزِ لعَدَمِ وُجُوْدِ مانِعٍ كما في الوَجْهِ السَّابِقِ، وقَدْ أُوْثِرَتِ الإِضافَةُ على النَّصْبِ بهذا التَّأْوِيْلِ.

¥ أَنْ يُصَيَّرَ التَّمْيِيْزُ في هذا الوَجْهِ نَعْتاً لهِذِهِ المَقادِيْرِ كما في قَوْلِكَ:

عِنْدِيْ قَفِيْزٌ بُرٌّ

عِنْدِيْ ذِراعٌ ثَوْبٌ

وقَدْ وُسِمَ هذا الوَجْهُ بالضَّعْفِ؛ لأَنَّ اسْمَ الجِنْسِ جامِدٌ، والجامِدُ لا يُوْصَفُ بِهِ إِلاَّ بتَوَهُّمِ تَأْوِيْلِهِ بالمُشْتَقِّ، ويَظْهَرُ لِيْ أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ الكَلامُ على حَذْفِ مُضافٍ: ذُوْ قَفِيْزٍ،

وذُوْ ثَوْبٍ، والأَوْلَى أَنْ يَكُوْنَ الوَصْفُ بأَسْماءِ الأَجْناسِ مَحْمُوْلاً على رَغْبَةِ المُتَكَلِّمِ في أَثْناءِ تَواصُلِهِ مَعَ المُخاطَبِ – في تَحْقِيْقِ المُبالَغَةِ.

وأَجازَ ابْنُ السَّرَّاجِ[1] أَنْ تُحْمَلَ أَسْماءُ الأَجْناسِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ في مِثْلِ قَوْلِكَ:

عِنْدِيْ رِطْلٌ زَيْتٌ

عِنْدِيْ خَمْسَةٌ أَثْوابٌ

لِيْ مِثْلُهُ رِجْلٌ

على البَدَلِ.

¥ أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على الحالِ: يَحْتاجُ هذا النَّصْبُ إِلى تَأْوِيْلِ الجامِدِ بالمُشْتَقِّ كما في الوَجْهِ السَّابِقِ، وإِلى تَسْوِيْغِ مَجِيْءِ الحالِ مِنَ النَّكِرَةِ، وهُوَ تَسْوِيْغٌ يَكْمُنُ في أَنَّهُ في الأَصْلِ لَيْسَ وَصْفاً كما في:

مَرَرْتُ بماءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ

وَقَعَ أَمْرٌ فُجاءَةً

(٣/ ٣) تَمْيِيْزُ ما يُعَدُّ مُبْهَماً ذا دَلالَةٍ واسِعَةٍ، وهذا المُبْهَمُ يَشْمَلُ المَحْسُوْساتِ، وغَيْرَها، ومِنَ ذلِكَ: مِثْلٌ، وسِيٌّ (مِثْل)، وما، ومِنْها الشَّرْطِيَّتانِ كما مَرَّ[2].

(٣/ ٤) تَمْيِيْزُ الجُمْلَةِ، أَوِ النِّسْبَةِ، أَوِ التَّمْيِيْزُ المَلْحُوْظُ غَيْرُ المَنْقُوْل، أَوِ المُحَوَّلِ[3].

(٣/ ٥) تَمْيِيْزُ المَقادِيْرِ المَضافَةِ إِلى غَيْرِ تَمايِيْزِها:

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ تَعالَى:

¥ قَوْلُهُ تَعالَى:

﴿ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾[4]

---

(١) انظر: اصول النحو: ١/ ٣٠٨، أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ٩/ ٢٣٢.

(٢) انظر الصفحة: ٣٦.

(٣) انظر الصفحة: ٥٣.

(٤) آل عمران: ٩١.

على أنَّ (ذَهَباً) تَمْيِيْزٌ مُمَيِّزُهُ (مِلْءُ)، وهذا المُمَيِّزُ لا يَصِحُّ أَنْ يُضافَ إلى تَمْيِيْزِهِ؛ لأَنَّهُ أُضِيْفَ إلى غَيْرِه (الأَرْضِ)، وعليْهِ فإِنَّهُ لا يُقالُ: مِلْءُ ذَهَبٍ لتَعَذُّرِ إضافَتِهِ إلى اسْمَيْنِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَوْجِبُ جَرَّهُ بـ (مِنْ): ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ ، أَوْ نَصْبَهُ؛ لأَنَّ المُمَيِّزَ المِقْدارَ أُضِيْفَ إلى غَيْرِ تَمْيِيْزِهِ.

وتُحْمَلُ قِراءَةُ الأَعْمَشِ (ذَهَبٌ) بالرَّفْعِ على إِبْدالِ النَّكِرَةِ مِنْ (مِلْءُ) المَعْرِفَةِ،

¥ قَوْلُ العَرَبِ:

ما في السَّماءِ قَدْرُ راحَةٍ سَحاباً

على أَنَّ التَّمْيِيْزَ (سَحاباً) يَجُوْزُ فيهِ النَّصْبُ، والجَرُّ بـ (مِنْ) لا بالإِضافَةِ؛ لأَنَّ المُمَيِّزَ لا يَصِحُّ أَنْ يُضافَ إلى تَمْيِيْزِهِ بسَبَبِ إِضافَتِهِ إلى غَيْرِهِ، وهُوَ: راحَةٌ (راحَةٍ)، وعَدَمِ جَوازِ إِضافَتِهِ إلى مُضافَيْنِ (راحَة، وسَحاب).

¥ قَوْلُ العَرَبِ[1]:

ما في الثَّوْبِ مَصَرٌّ دِرْهَمٍ نَسِيْجاً

ما في الثَّوْبِ مَصَرٌّ دِرْهَمٍ مِنْ نَسِيْجٍ

¥ قَوْلُ ابْنِ السَّرّاجِ[2]:

لِيْ مِلْءُ الدَّارِ رَجُلاً (المُرادُ رِجالاً)

لِيْ مِلْءُ الدَّارِ مِنْ رَجُلٍ

ومِنَ التَّمْيِيْزِ المَلْحُوْظِ الَّذي لا يَصْلُحُ فيْهِ التَّمْيِيْزُ أَنْ يَحُلَّ مَحَلَّ المُضافِ إِلَيْهِ لَوْ حُذِفَ:

¥ قوْلُ العَرَبِ[3]:

للهِ دَرُّهُ رَجُلاً

---

(١) انظر: ابن جني، اللمع في العربيّة: ١/ ٦٤ (المكتبة الشاملة) .

(٢) انظر: الأصول في النحو: ١/ ٣٠٧ (المكتبة الشاملة) .

(٣) انظر: الأصول في النحو: ١/ ٣٠٧ (المكتبة الشاملة) .

يا وَيْحَهُ رَجُلاً

على أَنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ لَوْ حُذف المُضافُ إِليْهِ، وحَلَّ التَّمْييْزُ مَحَلَّهُ: للَّـهِ دَرُّ رَجُـلٍ، ويا وَيْحَ رَجُلٍ.

وحَمْلاً على ما مَرَّ فإِنَّهُ يَجُوْزُ نَصْبُ التَّمْييْزِ، وجَرُّهُ بالإِضافَةِ بَعْدَ حَذْفِ المُضافِ إِلَيْهِ إِنْ صَحَّ إِغْناءُ المُضافِ عَنْهُ كما في قَوْلِكَ:

هُوَ أَشْجَعُ النَّاسِ رَجُلاً

هُوَ أَشْجَعُ رَجُلٍ

على أَنْ يُسْتَثْنَى مِنْ هذِهِ المَسْأَلَةِ تَمْيِيزُ العَدَدِ.

ويَسِمُ أَبُوْحَيّانَ كَلامَ ابْنِ مالِكٍ في هـذِهِ المَسْـأَلَةِ مِـنْ حَيْـثُ إِضـافَةُ اسْـمِ التَّفْضِـيْلِ (أَشْجَع) إِلى تَمْيِيْزِهِ: هُوَ أَشْجَعُ رَجُلٍ - بالتَّخْلِيْطِ الفاحِشِ، وسُوْءِ الفَهْمِ: " وأَمّا قَـوْلُ ابْـنِ مالِكٍ في الشَّرْحِ... فتَخْلِيْطٌ فاحِشٌ، وسُوْءُ فَهْمٍ؛ لأَنَّكَ إِذا قلْتَ: زَيْدٌ أَشْجَعُ رَجلٍ، فلَـيْسَ رَجُلٌ هُنا في هذا التَّرْكِيْبِ هُوَ الَّذي كانَ في: زَيْدٌ أَشْـجَعُ النَّـاسِ رَجُـلاً، فحَـذَفْتَ النَّـاسَ، وأَضَفْتَ أَشْجَعَ إِلى تَمْيِيزِهِ، بَلْ لَمْ يَكُنْ هذا تَمْيِيْزاً البَتَّةَ، وإِنَما هُوَ اسْمٌ مُفْرَدٌ قامَ مَقـامَ الجَمْـعِ، واكْتُفِيَ بِهِ عَنِ الجَمْعِ، والمَعْنَى: زَيْدٌ أَشْجَعُ الرِّجالِ، فلَيْسَ التَّمْيِيْزُ لـ (أَشْجعَ)، أَلا ترَى أَنَّهُ يَجُوْزُ أَنْ تَأْتِيَ بالتَّمْيِيْزِ بَعْدَهُ، فتَقُوْلُ: زَيْدٌ أَشجَعُ رَجُلٍ قَلْباً، وأَحْسَنُ رَجُلٍ وَجْهاً، ولَـوْ كـانَ هُوَ التَّمْيِيْزَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُوْنَ لأَشْجَعَ، ولا لأَحْسَنَ تَمْيِيْزانِ اثْنانِ "(1).

(٣/ ٦) العَدَدانِ: واحِدٌ، واثْنان:

يُجْمِعُ النُّحاةُ على وَفْقِ ما في الكَلامِ العَرَبِيِّ على أَنَّـهُ لا يُقـالُ: واحِـدُ رَجُـلٍ ولا اثْنـا رَجُلٍ، ولا: واحِدُ رِجالٍ، ولا اثْنا رِجالٍ؛ لأَنَّ هذيْنِ العَدَدَيْنِ نَـصٌّ صَرِيْـحٌ عـلى الإِفْـرادِ، والتَّثْنِيَةِ، فلا مُحْوِجَ إِلى التَّطْوِيْلِ الَّذي يَصْحَبُهُ تَثْقِيلٌ ما دامَ المَعْنَى واضِحاً بيِّناً، فلَفْظَةُ رَجُلٍ، وامْرَأَةٍ، وكِتابٍ، وأَضْرابِها مِمَّا يَقُوْمُ مقامَ التَّمْيِيزِ، أَوِ المُفَسِّرِ، أَوِ المَعْدُوْدِ كما يَظْهَرُ لي.

ومِمَّا ورَدَ في القُرْآنِ الكَرِيْمِ مِنْ هذِهِ المَسْأَلَةِ:

---

(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ٩/ ٢٢٨.

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا ﴾[1].

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا ﴾[2].

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا ﴾[3].

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍ ﴾[4].

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ ﴾[5].

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾[6].

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَاحِدٌ ﴾[7] على أَنَّ (واحدٌ) صِفَةٌ لموصُوفٍ مَحْذُوفٍ تُفيدُ التَّوْكِيْدَ: لإلهٌ واحِدٌ.

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾[8].

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِّنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ ﴾[9].

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ ﴾[10].

---

(١) النساء: ٣.

(٢) النساء: ١١.

(٣) يوسف: ٣١.

(٤) سبأ: ٤٦.

(٥) القمر: ٥٠.

(٦) النور: ٢.

(٧) الصافات: ٤.

(٨) المائدة: ١٠٦.

(٩) الأنعام: ١٤٣

(١٠) الأنعام: ١٤٤.

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ ﴾[1].

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ ٱحْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ ﴾[2].

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ ﴾[3].

ويَشِيعُ كَوْنُ هذيْنِ العَدَدَيْنِ صِفَتَيْنِ مُؤَكِّدَتَيْنِ للمَوْصُوْفِ في كِتَابِ اللهِ سُبْحانَهُ، ومِنْ ذلِكَ:

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَٰحِدَةً ﴾[4].

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ﴾[5].

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِىَ نَعْجَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾[6].

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾[7].

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾[8].

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ﴾[9].

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَٰحِدَةٍ ﴾[10].

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَٰمِدُونَ ﴾[11].

---

(١) التوبة: ٤٠.

(٢) هود: ٤٠.

(٣) يس: ١٣.

(٤) النساء: ١٠٢.

(٥) النساء: ١.

(٦) ص: ٢٣.

(٧) المائدة: ٤٨.

(٨) يونس: ١٨.

(٩) الفرقان: ٣٢.

(١٠) لقمان: ٢٨.

(١١) يس: ٢٩.

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ ﴾[1].

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ فَإِذَا هُمْ يَنظُرُونَ ﴾[2].

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴿١٣﴾ وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً ﴾[3].

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾[4].

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَقَالَ يَا بَنِيَّ لَا تَدْخُلُوا مِن بَابٍ وَاحِدٍ وَادْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُّتَفَرِّقَةٍ ﴾[5].

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ يُسْقَىٰ بِمَاءٍ وَاحِدٍ ﴾[6].

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَلِيَعْلَمُوا أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾[7].

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾[8].

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴾[9]

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ لَّا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا ﴾[10].

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴾[11].

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ فَقَالُوا أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ إِنَّا إِذًا لَّفِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ ﴾[12]: يَجُوزُ في (واحِداً) أَنْ يَكُوْنَ صِفَةً ثانِيَةً مُؤَكِّدَةً على أَنَّ الأُوْلَى (مِنَّا) قُدِّمَتْ على الصِّفَةِ الصَّرِيْحَة

(١) يس: ٤٩.
(٢) الصافات: ١٩.
(٣) الحاقَّة: ١٣ – ١٤.
(٤) يوسف: ٣٩.
(٥) يوسف: ٦٧.
(٦) الرعد: ٤.
(٧) إبراهيم: ٥٢.
(٨) النحل: ٢٢.
(٩) النحل: ٥١.
(١٠) الفرقان: ١٤.
(١١) ص: ٥.
(١٢) القمر: ٢٤.

(واحداً)، ويجُوْزُ أَنْ تكُوْنَ حالاً مِنْ (واحِداً)؛ لأَنَّ صِفَةَ النَّكِرَةِ إذا قُدِّمَتْ عليْها أُعْرِبَتْ حالاً، وأَنْ يَكُوْنَ حالاً مِنْ (بَشَراً)، أَوْ مِنَ الهاءِ في (نَتَّبِعُهُ) كما ذَكَرَ العكبريّ(1).

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ ﴾(2).

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾(3).

O قَوْلُهُ ت﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾(4).

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٌ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ ﴾(5).

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ قُل لَّآ أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِنَّنِى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾(6).

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾(7).

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ ﴾(8).

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ ﴾(9).

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ ﴾(10).

---

(1) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١١٩٤.

(2) البقرة: ٦٠.

(3) البقرة: ١٣٣

(4) البقرة: ١٦٣.

(5) النساء: ١١.

(6) الأنعام: ١٩.

(7) التوبة: ٣١.

(8) يوسف: ٣٩.

(9) الرعد: ٣.

(10) النحل: ٥١.

O قَوْلُـــهُ تَعـــالَى: ﴿ فَاسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ ﴾[1].

ويَتَبَيَّنُ لَنا مِمَّا مَرَّ أَنَّ هذينِ العَدَدَيْنِ لا يَتَوافَرُ لَهُما تَمييزٌ في كِتابِ اللهِ مَجْرُوراً كانَ، أَوْ مَنْصُوْباً، ويَشِيْعُ اسْتِعْمالُهُما فيهِ صِفاتٍ مُؤَكِّدَةً، والقَوْلُ نَفْسُه في كَوْنِهِما غَيْرَ ذلِكَ. ومِمَّا جاءَ فيهِ هذانِ العدَدَانِ مُعَبَّراً عنهما فَضْلاً عَمَّا مَرَّ:

O قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا الْقُرْآنُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾[2].

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ﴾[3].

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ ﴾[4].

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ ﴾[5].

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ ﴾[6].

O قَوْلُـــهُ تعـــالَى: ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا ادْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ ﴾[7].

ويُوْسَمُ ما خالَفَ هـذا الأَصْـلَ بأَنَّـهُ مَحْمُـوْلٌ عـلى الضَّرُـوْرَةِ الشِّـعْرِيَّةِ كـما في قَـوْلِ الرَّاجِزِ[8]:

كَــأَنَّ خُصْــيَيْهِ مِــنَ التَّدَلْــدُلِ ظَــرْفُ عَجُــوْزٍ فيْــهِ ثِنْتــا حَنْظَــلِ

---

(١) المؤمنون: ٢٧.

(٢) الزخرف: ٣١.

(٣) القصص: ٢٣.

(٤) القصص: ٢٠.

(٥) القصص: ١٥.

(٦) القصص: ٢٦.

(٧) المائدة: ٢٣.

(٨) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ٣٨٥.

عليٰ أَنَّ (ثِنْتا) أُضِيفَتْ ضَرُورَةً. ومِنَ الشُّذُوْذِ ما حَكاهُ أَبُوْزَيْدٍ: شَرِبْتُ قَدَحا، واثْنَيْهِ (واثْنَيْنِ مِثْلَهُ)،وشَرِبْتُ اثْنَيْ مُدِّ البَصْرَةِ (اثْنَيْ قَدَحٍ، واثْنَيْ مُدٍّ).

(٤) جَوازُ النَّصْبِ، والجَرِّ، والإِتْباعِ رَفْعاً، ونَصْباً، وجَرّاً: تَكْمُنُ هذِهِ المَسْأَلَةُ في تَمْيِيْزِ ما تأْتِيْ مادَّتُهُ تَمْيِيْزاً لَهُ مِنَ الأَسْماءِ لِتَبْيِيْنِ ما صُنِعَ مِنْهُ[1].

(١) انظر الصفحة: ١٨.

سادساً: التَّمْييزُ مِنْ حَيْثُ مُطابَقَةُ المُمَيِّزِ، وعَدَمُها (الإِفْرادُ والجَمْعُ)، والحَرَكَةُ الإِعْرابِيَّةُ

يَتَبَيَّنُ لَنا مِمَّا مَرَّ أَنَّ القِياسَ في تَمْيِيْزِ الأَعْدادِ أَنْ يَكُوْنَ:

¥ مُفْرداً مَنْصُوْباً إِذا كانَ تَمْيِيْزاً للأَعْدادِ مِنْ (١١ – ٩٩) عِنْدَ جُمْهُوْرِ النُّحاةِ: أَجازَ الفَرَّاءُ[١] أَنْ يَكُوْنَ هذا التَّمْيِيْزُ جَمْعاً مَنْصُوْباً كما في قَوْلِكَ: عِنْدِيْ أَحَدَ عَشَرَ رَجالاً، وقامَ ثَلاثُوْنَ رِجالاً، ورَأَيْتُ إِحْدَى عَشَرَةَ أَنْعاماً على أَنَّ المُرادَ: رَأَيْتُ إِحْدَى عَشْرَةَ جَماعَةً كُلُّ واحِدَةٍ مِنْها أَنْعامٌ قِياساً على قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾[٢]. وأَجازَ آخَرُوْنَ أَنْ يُقالَ: عِنْدِيْ عِشْرُوْنَ دَراهِمَ لِعِشْرِيْنَ رَجُلاً، على أَنَّ المُرادَ أَنَّ لِكُلٍّ مِنْهُمْ عِشْرِيْنَ.

ويَعُدُّ ابْنُ مالِكٍ كُلَّ لَفْظَةٍ جاءَتْ جَمْعاً مَنْصُوْباً، ووَقَعَتْ مَوْقِعَ التَّمْيِيْزِ – حالاً، أَوْ نَعْتاً للتَّمْيِيْزِ المَحْذُوْفِ كما في قَوْلِ ابْنِ مَسْعُوْدٍ "قَضَى رَسُوْلُ اللهِ – صَلَّى اللهُ عليْهِ، وسَلَّمَ – في دِيَةِ الخَطَأَ عِشْرِيْنَ بِنْتَ مَخاضٍ، وعِشْرِيْنَ بَنِيْ مَخاضٍ، وعِشْرِيْنَ ابْنَةَ لَبُوْنٍ، وعِشْرِيْنَ حِقَّةً، وعِشْرِيْنَ جَذَعَةً "[٣] على أَنَّ هُناكَ حَذْفاً للتَّمْيِيْزِ قَبْلَ المُلْحَقِ بِجَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ (بَنِيْ مَخاضٍ) تَقْدِيْرُهُ: عِشْرِيْنَ جَمَلاً بَنِيْ مَخاضٍ، ولكنَّ أَبا حَيَّانَ لا يَعْتَدُّ بِما نُسِبَ إِلى ابْنِ مَسْعُوْدٍ كما يُفْهَمُ مِنْ كَلامِهِ؛ لأَنَّ الحَدِيْثَ النَّبَوِيَّ قَدْ يَقَعُ فيْهِ اللَّحْنُ؛ لأَنَّ كَثِيْراً مِنْ رُواتِهِ لَحَّانُوْنَ، وعَجَماً.

¥ مُفْرَداً مَجْرُوراً في الغالِبِ إِذا كانَ المُمَيَّزُ، أَوِ المُفَسَّرُ مِئَةً، أَوْ أَلْفاً، أَوْ مِلْيُوْناً، أَوْ مَلياراً:

مَعَ زَيْدٍ مِئَةُ دِيْنارٍ، أَوْ أَلْفُ دِيْنارٍ

---

(١) انظر: أبو حيان، التذييل والتكميل: ٩/ ٢٧٢.

(٢) الأعراف: ١٦٠.

(٣) انظر: أبو حيان، التذييل والتكميل: ٩/ ٢٧٤.

أجازَ الفرّاءُ[1] أنْ يَكُونَ تمييزُ المِئَةِ جَمْعاً مجْرُوراً كما في قراءَةِ حَمْزَةَ: ﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةِ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا ﴾[2]، وهذِهِ القِراءَةُ محْمُوْلَةٌ عِنْدَ البَصْريِّيْنَ على الشُّذُوْذِ اسْتِعْمالاً، وقِيْلَ إنَّ هذا التَّمْييْزَ شُبِّهَتْ فيه المِئَةُ بتَمْييْزِ العَشَرَةِ على تَوَهُّم أَنَّ المِئَةَ تَعَدُّ تَعْشِيْرَ العَشَراتِ، وأَنَّ العَشَرَةَ تُعَدُّ تَعْشِيراً لِما تُضافُ إِلَيْهِ، وإنَّ في الكَلامِ حَذْفَ حَرْفِ الخَفْضِ (مِنْ): ثَلاثَمِئَةً مِنَ السِّنِيْنَ.

وذَهَبَ المُبَرِّدُ[3]، وابنُ مالِكٍ إلى أنْ يَكُوْنَ تَمْيِيْزُ المِئَةِ مُفْرَداً مَنْصُوْباً كما في قَوْلِ العَرَبِ: علَيْهِ مِئَةٌ بِيْضاً، وقَوْلِكَ: عِنْدِيْ مِئَةٌ رَجُلاً، ومِئَةٌ دِيْناراً، والقَوْلُ نَفْسُهُ مَعَ ابْنِ كَيْسانَ مِنْ حَيْثُ إجازَةُ مِثْلِ قَوْلِكَ: عِنْدَ زَيْدٍ الأَلْفُ دِرْهَماً، والمِئَةُ دِيْناراً، على أَنَّ (بِيْضاً) عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ[4] حالٌ على الرّغْمِ مِنْ أَنَّ صاحِبَها (مِئَةٌ) نَكِرَةٌ، ولَوْ رُفِعَتْ هذِهِ اللَّفْظَةُ لأَعْرِبَتْ صِفَةً للنَّكِرَةِ، والبَصْرِيُّوْنَ يَحْمِلُوْنَ هذا الانْزِياحَ على الضَّرُوْرَةِ كما في قَوْلِ الرَّبِيْعِ الفزارِيِّ[5]:

إذا عاشَ الفَتَى مِئَتَيْنِ عاماً ... فقَدْ ذَهَبَ المَسَرَّةُ والفَتاءُ

وقَوْلِ الأَعْوَرِ بْنِ بَراءِ الكِلابِيِّ[6]:

أَنْعَتُ عَيْراً مِنْ حَمِيْرِ خَنْزَرَهْ ... في كُلِّ عَيْرٍ مِئَتانِ كَمَرَهْ

ومِنْ هذا الانْزِياحِ كما ذَكَرَ ابْنُ مالِكٍ[7] قَوْلُ حُذَيْفَةَ: فقُلْنا: (يارَسُوْلَ اللهِ، أَتَخافُ عَلَيْنا ونَحْنُ ما بَيْنَ السِّتِّمِئَةِ، إلى السَّبْعِمِئَةِ " بِإِفْرادِ (مِئَةٍ)، ونَصْبِها في هذَيْنِ العَدَدَيْنِ في إِحْدَى رِوايَتَيْنِ، وإِفْرادِها، وجَرِّها في رِوايَةٍ أُخْرَى، وفي تَأْوِيلِ هذا الجَرِّ ثَلاثَةُ أَقْوالٍ:

---

(١) انظر: معاني القرآن:٢/ ١٣٨، أبو حيان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ٢٨١.
(٢) الكهف: ٢٥.
(٣) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ٩/ ٢٨١.
(٤) انظر: الكتاب: ٢/ ١١٢، أبو حيان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ٢٨١.
(٥) انظر: أبو حيان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ٢٨٢.
(٦) انظر: أبو حيان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ٢٨٢، سيبويه، الكتاب: ١/ ٢٠٨، ٢/ ١٦٢.
(٧) نظر: أبو حيان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ٢٨٣.

- أَنَّ (مِئَةٍ) بَدَلٌ مِنَ (السِّتِّ)، و(السَّبْعِ) على أَنَّ المُرادَ: مِئاتٍ.

- أَنَّ الأَلِفَ واللاّمَ زائِدَتانِ، وعَلَيْهِ فإِنَّ هذيْنِ العَدَدَيْنِ مُضافَيْنِ إلى (مِئَةٍ) كما في قَوْلِ القَطامِيِّ[1]:

تُــوْلِيْ الضَّــجِيْعَ إذا تَنَبَّــهَ مَوْهِنــاً   كــالأُقْحُوانِ مِــنَ الرَّشــاشِ المُسْــتَقِيْ

- أَنَّ في هذا القَوْلِ حَذْفَ مُضافٍ، وإِبْقاءَ عَمَلِهِ: ما بَيْنَ السِّتِّ سِتِّ مِئَةٍ كما في قِراءَةِ سليمان بن جَمّازٍ: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةِ﴾[2] بجَرِّ الآخِرَةِ بَعْدَ حَذْفِ المُضافِ (عَرَض)، وإِبْقاءِ أَثَرِهِ الإِعْرابِيِّ[3].

وبَعْدُ فإِنَّ مِنَ الأَوْلَى أَلاَّ نَعْتَدَّ بهذِهِ الانْزِياحاتِ عَنِ الأَصْلِ الَّذي تُعَزِّزُهُ الشَّواهِدُ الثَّرَّةُ رَغْبَةً في بَقاءِ الأَصْلِ مُطَّرِداً، وتَيْسِيراً لمَسائِلِ النَّحْوِ الَّتي وَصَلَتِ الشَّكْوَى مِنْها إلى ذَرْوَةِ السَّنامِ على أَنْ تُحْفَظَ هذِهِ الانْزِياحاتُ في مُؤَلَّفٍ خاصٍّ لرَجْعِ النَّظَرِ فيها، وفيما يُمْكِنُ أَنْ يُصاحِبَها مِنْ مَعانٍ كالتَّوْكِيْدِ الَّذي يَتَحَقَّقُ مِنْ خِلالِ التَّفَكُّرِ فيها لا لِتِماسِ تَأْوِيْلٍ مُناسِبٍ لَها.

¥ تَمْيِيْزُ النِّسْبَةِ، أَوْ الجُمْلَةِ والمُطابَقَةُ، وعَدَمُها: لهذا التَّمْيِيْزِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ ثَلاثُ حالاتٍ[4]:

(أ) وُجُوبُ المُطابَقَةِ: تَجِبُ هذِهِ المُطابَقَةُ بالقُيُوْدِ الآتِيَةِ:

(أ/ ١) أَنْ يَكُوْنَ التَّمْيِيْزُ والاسْمُ قَبْلَهُ مُتَّحِدَيْنِ في الدَّلالَةِ كما في: كَرُمَ زَيْدٌ رَجُلاً، وكَرُمَ الزَّيْدانِ رَجُلَيْنِ، وكَرُمَ الزُّيُوْدُ رِجالاً، وكَرُمَتْ فاطِمَةُ فَتاةً، وكَرُمَتِ الفاطِمَتانِ فَتاتَيْنِ، وكَرُمَتِ الفَواطِمُ فَتَياتٍ.

---

(١) انظر: أبو حيان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ٢٨٣.

(٢) الأنفال: ٦٧.

(٣) انظر: ابن جني، المحتسب ١/ ٢٨١، أبو حيّان النّحوِيّ، البحر المحيط: ٤/ ٥١٤.

(٤) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٤/ ٧٠ -، أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٣/ ١٦٧، ٦/ ١٦٧، عباس حسن، النحو الوافي: ٢/ ٤٢٨.

(أ/ ٢) أَنْ يَكُوْنَ الاسْمُ الَّذي قَبْلَ التَّمْييْزِ جَمْعاً، والتَّمْييْزُ يَشْتَمِلُ على أَنْواعٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وغَيْرَ مَصْدَرٍ، وغَيْرَ هذا الاسْمِ قَبْلَهُ دَلالَةً (لَمْ يَتَّحِدا في المَعْنَى)، وهيَ مَسْأَلَةٌ تُوْجِبُ جَمْعَ التَّمْييْزِ لتَحْقِيْقِ أَمْنِ اللَّبْسِ فِيْ الدَّلالَةِ، إِذْ لَوْكانَ مُفْرَداً لاخْتَلَفَتْ هذِهِ الدَّلالَةُ كما في:

O قَوْلِكَ: كَرُمَ الأَوْلادُ آباءً، على أَنَّ التَّمْييْزَ (آباءً) جاء جَمْعَ تَكْسِيْرٍ للقِلَّةِ للإِيْماءِ إِلى أَنَّ الأَوْلادَ لَيْسُوا إِخْوَةً، وأَنَّ كُلَّ واحِدٍ مِنْهُمْ لَهُ أَبٌ، إِذْ لَوْ قِيْلَ: كَرُمَ الأَوْلادُ أَباً – لَكانُوا إِخْوَةً.

O قَوْلِكَ: حَسُنَ الزُّيُوْدُ وُجُوْهاً، على أَنَّ هذا التَّمْييْزَ يُوْمِئُ إِلى أَنَّ لِكُلِّ واحِدٍ مِنْهُمْ وَجْهاً يَخْتَلِفُ عَنِ الآخَرِ، إِذْ لَوْ جاءَ التَّمْييْزُ بالإِفْرادِ (وَجْهاً) لأَوْمَأَ إِلى أَنَّ لَهُمْ جَمِيْعِهِمْ وَجْهاً واحِداً، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا تَصِحُّ إِلاَّ إِذا أُرِيْدَ بالوَجْهِ القَوْلُ، أَوْ التَّأْوِيْلُ، أَوِ الرَّأْيُ، أَوِ الجِهَةُ تَوَهُّماً.

O قَوْلِكَ: كَرُمَ السُّكّانُ أُصُوْلاً، على أَنَّ التَّمْييْزَ (أُصُوْلاً) يُوْمِئُ إِلى أَنَّهُمْ مُخْتَلِفُوْنَ في الأُصُوْلِ، ولَيْسُوا مِنْ أَصْلٍ واحِدٍ، إِذْ لَوْقِيْلَ: كَرُمُوا أَصْلاً – لأَوْمَأَ التَّمْييْزُ إِلى أَنَّهُمْ مِنْ أَصْلٍ واحِدٍ.

(أ/ ٣) أَنْ يَكُوْنَ التَّمْييْزُ مَصْدَراً أوغَيْرَ الاسْمِ الَّذي قَبْلَهُ دَلالَةً، ويُصاحِبُهُ كَوْنُ الاسْمِ السّابِقِ جَمْعاً، كما في:

O قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ۝١٠٣ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴾[1] على أَنَّ مَجِيْءَ التَّمْييْزِ (أَعْمالاً) بالجَمْعِ يُوْمِئُ إِلى أَنَّ هؤلاءِ قَدْ خَسِروا في أَعْمالٍ مُتَعَدِّدَةٍ في الضَّلالِ لا في عَمَلٍ واحِدٍ، إِذْ لَوْ قِيْلَ: بالأَخْسَرِيْنَ عَمَلاً لَكانُوا جَمِيْعُهُمْ مُشْتَرِكِيْنَ في الضَّلالِ في عَمَلٍ واحِدٍ.

O قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ وَءَاتُوا۟ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحْلَةً ۚ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ﴾[2].

---

(١) الكهف: ١٠٣ – ١٠٤.

(٢) النساء: ٤.

O حَسُنَ الطُّلاّبُ أَفْكاراً، على أَنَّ التَّمْيِيْزَ (أَفْكارا)، والطُّلاَّبَ غَيْرُ مُتَّحِدَيْنِ دَلالَـةً، وهذا التَّمْيِيْـزُ جـاءَ جَمْـعَ تَكْسِـيْرٍ للقِلَّـةِ لِيُـوْمِئَ إلى أَنَّ الطُّـلاّبَ لَيْسُـوا جَمِـيْعُهُمْ مُشْتَرِكِيْنَ في فِكْرٍ واحِدٍ بَلْ لِكُلِّ واحِدٍ مِنْهُمْ فِكْرُهُ الخـاصُّ، إِذْ لَـوْ جـاءَ التَّمْيِيْـزُ مُفْرَداً لأَوْمَأَ إلى أَنَّهُمْ ذَوُوْ فِكْرٍ واحِدٍ يَشْتَرِكُوْنَ فيهِ.

O حَسُنَ المُوسِرُوْنَ صَدَقاتٍ على الفُقَراءِ، عـلى أَنَّ التَّمْيِيْـزَ (صَـدَقاتٍ) جـاءَ جَمْعـاً؛ لِيُوْمِئَ إلى أَنَّ لِكُلِّ واحِدٍ مِنْهُمْ صَدَقَةً، وإلى أَنَّهُمْ لَيْسُوا مُشْـتَرِكِيْنَ في الصَّـدَقَةِ، إِذْ لَوْ جاءَ هذا التَّمْيِيْزُ بالإِفْرادِ (صَدَقَةً) لصارُوا مُشْتَرِكِيْنَ فيها.

(ب) وُجُوْبُ تَرْكِ المُطابَقَةِ: تَكْمُنُ هذِهِ المَسْأَلَةُ فيما يَأْتِي:

(ب/ ١) أَنْ يَكُوْنَ التَّمْيِيْزُ ذا دَلالَةٍ واحِدَةٍ لا يَشْتَمِلُ على أَفْـرادٍ مُتَعَـدِّدِيْنَ، وأَنْ يَكُـوْنَ الاسْمُ السَّابِقُ ذُا تَعَدُّدٍ كما في:

O كَرُمَ الأَوْلادُ أَباً على أَنَّ (أَباً) تَمْيِيْزٌ يُوْمِئُ إلى أَنَّ الأَوْلادَ إِخْوَةٌ كما مَرَّ.

(ب/ ٢) أَنْ يَكُوْنَ التَّمْيِيْزُ جَمْعاً ذا تَعَدُّدٍ، وغَيْرَ مَصْدَرٍ، وغَيْرَ الاسْمِ قَبْلَهُ بقَيْدِ كَوْنِ هذا الاسْمِ مُفْرَداً على أَنَّ مَجِيْءَ التَّمْيِيْزِ جَمْعاً يُسْهِمُ في تَحْقِيْقِ أَمْنِ اللَّبْسِ كما في:

O حَسُنَ الظَّرِيْفُ أَثْواباً، على أَنَّ إِفْرادَ التَّمْيِيْزِ: حَسُنَ الظَّرِيْفُ ثَوْبـاً –يُـوْمِئُ إلى أَنَّ لَهُ ثَوْباً واحِداً.

O كَرُمَ الرَّجُلُ آباءً.

(ب/ ٣) أَنْ يَكُوْنَ التَّمْيِيْزُ مَصْدَراً المُرادُ مِنْهُ عدمُ الدَّلالَةِ على مُتَعَدِّدٍ كما في:

O حَسُنَ الطَّالِبُ المُتَفَوِّقُ اجْتِهاداً، وحَسُنَ الجُنْدِيُّ إِقْداماً.

(ج) مِمَّا عُدَّ مِنْ ذلِكَ على حَسَبِ تَأْوِيْلِ بَعْضِ النُّحاةِ:

O قَوْلِهِ تعالَى: ﴿ وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحۡلَةٗۚ فَإِن طِبۡنَ لَكُمۡ عَن شَيۡءٖ مِّنۡهُ نَفۡسٗا فَكُلُوهُ هَنِيٓـٔٗا مَّرِيٓـٔٗا ﴾ [(١)] على أَنَّ (نَفْساً) تَمْيِيْزٌ مَلْحُـوْظٌ مَنْقُـوْلٌ مِـنَ الفاعِـلِ، والتَّقْـدِيْرُ طابَـتْ أَنْفُسُهُنَّ، وقِيْلَ إِنَّ المَعْنَى إِذا لَمْ يَلْبُسْ جـازَ الإِفْـرادُ، والجَمْـعُ؛ لأَنَّ أَمْـنَ اللَّـبْسِ

(١) النساء: ٤.

مُتَحَقِّقٌ؛ لأَنَّ لكُلِّ واحِدَةٍ مِنْهُنَّ نَفساً، ولَسْنَ يَشْتَرِكْنَ في نَفْسٍ واحِدَةٍ، على أَنَّ الإِفْرادَ أَوْلَى؛ لأَنَّهُ أَخَفُّ كما يَظْهَرُ لي. وذَهَبَ بَعْضُ البَصْرِيِّيْنَ إلى أَنَّ المُرادَ بالنَّفْسِ الهَوى على أَنَّهُ مَصْدَرٌ، والمَصْدَرُ لا يُثَنَّى، ولا يُجْمَعُ(1)، وذَكَرَ الفَرَّاءُ أَنَّ الجَمْعَ جائِزٌ.

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾(2) على أَنَّ (مَثَلاً) تَمْيِيْزٌ مَنْقُوْلٌ مِنَ الفاعِلِ: هَلْ يَسْتَوِيْ مَثَلُهُمْ، ويُعَزِّزُ هذا الجَوازَ قِراءَةُ: " هَلْ يَسْتَوِيانِ مَثَلَيْنِ "(3)، والقَوْلُ نَفْسُهُ في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ مَثَلُ ٱلْفَرِيقَيْنِ كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ وَٱلْبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾(4).

O قَرَّ الزَّيْدُوْنَ عَيْناً، وأَعْيُناً.

O حَسُنَ الأَوْلادُ وَجْهاً، ووُجُوْهاً

O حَسُنَ لاعِبُو كُرَةِ القَدَمِ قَدَماً، ورَأْساً.

¥ صِفَةُ المُمَيَّزِ، أَوِ المَعْدُوْدِ: ذَكَرَ النُّحاةُ أَنَّ ما بَعْدَ الأَعْدادِ مِنْ (٣ – ١٠) يَكُوْنُ جامِداً، ومُشْتَقّاً، فإِنْ كانَ جامِداً فالأَحْسَنُ، والأَوْلَى فيهِ الإِضافَةُ، كما في قَوْلِكَ: جاءَ ثَلاثَةُ رِجالٍ، ثُمَّ الجَرُّ بـ (مِنْ) البَيانِيَّةِ: جاءَ ثَلاثَةٌ مِنَ الرِّجالِ، ثُمَّ النَّصْبُ على التَّمْيِيْزِ في الضَّرُوْرَةِ الشِّعْرِيَّةِ عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ، ومَنْ تَبِعَهُ: جاءَ ثَلاثَةٌ رِجالاً(5).

وإِنْ كانَ اسْماً مُشْتَقّاً أَجازُوا فيهِ ثَلاثَةَ أَوْجُهٍ أَيْضاً:

---

(1) انظر: الزمخشري، الكشاف: ١/ ٤٧٠، الرّازي، مفاتيح الغيب: ٩/ ٤٩٣، الفراء، معاني القرآن: ١/ ٢٥٦.

(2) الزمر: ٢٩.

(3) انظر: عضيْمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث، الجزء الثالث: ٢٢٧.

(4) هود: ٢٤.

(5) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ٩/ ٢٨٤.

- أَنْ يَكُوْنَ صِفَةً، وهُوَ الأَوْلى، والأَحْسَنُ، لأَنَّ الأَصْلَ في التَّمْيِيْزِ الجُمُوْدُ، على أَنَّ التَّمْيِيْزَ مَحْذُوْفٌ، ومِنْ ذلِكَ:

O ﴿فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾[1].

O ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾[2].

O جاءَ ثَلاثُوْنَ مُتَفَوِّقاً.

- أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على الحالِ، وهُوَ يَأْتِي بَعْدَ النَّعْتِ مَنْزِلَةً كما في قَوْلِكَ: جاءَ ثَلاثُوْنَ مُسْرِعِيْنَ.

- أَنْ يَكُوْنَ مَجْرُوْراً على الإِضافَةِ، وهُوَ أَضْعَفُ هذِهِ الأَوْجُهِ كما في قَوْلِكَ: جاءَ ثَلاثَةُ صالِحِيْنَ؛ لأَنَّ الصِّفَةَ اسْتُعْمِلَتْ اسْتِعْمالَ الأَسْماءِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا تَصِحُّ كما يَظْهَرُ لِي إِلاَّ إِذا كانَتْ مِنْ بابِ الصِّفاتِ المُلازِمَةِ.

ويَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ التَّمْيِيْزُ مُشْتَقّاً بِقَيْدِ كَوْنِهِ نائِباً عَنِ المَوْصُوْفِ المَحْذُوْفِ كما في قَوْلِكَ: جاءَ عِشْرُوْنَ مُتَمَيِّزاً، وللهِ دَرُّهُ فارِساً، وما أَحْسَنَها جَمِيْلَةً.

وَيَجُوْزُ أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَ تَمْيِيْزِ العَدَدِ نَعْتٌ مُفْرَدٌ، أَوْ جَمْعُ تَكْسِيْرٍ، أَوْ تَصْحِيْحٍ، ولهذا النَّعْتِ في إِفْرادِهِ، وجَمْعِهِ مِنْ حَيْثُ المَنْعُوْتُ وَجْهانِ[3]:

(١) أَنْ يَكُوْنَ مُفْرَداً، أَو جَمْعَ تَكْسِيْرٍ يَتْبَعانِ المُمَيَّزَ، والتَّمْيِيْزَ في الإِعْرابِ، والإِفْرادِ، والجَمْعِ كما في قَوْلِكَ:

في الفَصْلِ أَرْبَعُوْنَ طالِباً ناجِحاً، ونُجَّاحاً، وناجِحٌ، ونُجَّاحٌ

(٢) أَنْ يَكُوْنَ جَمْعاً وُجُوْباً يَتْبَعُ العَدَدَ في الإِعْرابِ، والجَمْعِ كما في قَوْلِكَ:

في الفَصْلِ أَرْبَعُونَ طالِباً ناجِحُوْنَ

---

(١) الأنفال: ٦٦.

(٢) الأنفال: ٦٥.

(٣) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٤/ ٧٦.

سابعاً: العاملُ في التَّمْييزِ النَّصْبَ

يَقْتَضِيْ الحَدِيْثُ عَنْ هذِهِ المَسْأَلَةِ أَنْ أَتَحَدَّثَ عَنْها على وَفْقِ المُمَيَّزِ، أَوِ المُفَسَّرِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مُفْرَداً مَذْكُوراً، أَوْ مَلْحُوْظاً مِنْ نِسْبَةٍ، أَوْ جُمْلَةٍ:

(١) عامِلُ النَّصْبِ في تَمْيِيْزِ المُمَيَّزِ المُفْرَدِ المَذْكُوْرِ:

ذَهَبَ البَصْرِيُّوْنَ إلى أَنَّ عامِلَ النَّصْبِ في تَمْيِيْزِ المُفْرَدِ مُمَيِّزُهُ؛ لأَنَّـهُ مُشَـبَّهٌ بالمُشْـتَقِّ عـلى الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ جامِداً على أَنَّ في المُشَبَّهِ بِهِ قَوْلَيْنِ(١):

(١/ ١) أَنَّ المُشَبَّهَ بِهِ اسْمُ الفاعِلِ، وأَنَّ وَجْهَ الشَّبَهِ بَيْنَهُما يَكْمُنُ في أَنَّ المُمَيِّزَ يَطْلُـبُ اسْـماً يزِيْلُ ما فيْهِ مِنْ إِبْهامٍ، وغُمُوْضٍ كما يَطْلُبُ اسْمُ الفاعِلِ بمَعْنَى الحـالِ، والاسْـتِقْبالِ مَعْمُولاً.

(١/ ٢) أَنَّ المُشَبَّهَ بِهِ اسْمُ التَّفْضِيْلِ (أَفْعَلُ مِنْ)، وأَنَّ وَجْهَ الشَّبَهِ بَيْنَهُما يَكْمُنُ في أَنَّ المُمَيِّزَ يَطْلُبُ اسْماً نَكِرَةً على سَبِيْلِ التَّبْيِيْنِ، ويَسْتَتِرُ فيهِ ضَمِيْرٌ، وهُوَ الأَوْلَى عِنْـدَ أَبِيْ حَيَّـان؛ لأَنَّ اسْمَ الفاعِلِ لا يَعْمَلُ إلاّ مُعْتَمِداً على أُمُوْرٍ، وأَنَّ مَعْمُوْلَهُ يَكُوْنُ نَكِرَةً، ومَعْرِفَـةً، ويَعْمَلُ في السَّبَبِيِّ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ باسْمِ الفاعِلِ مِنْ حَيْثُ إِنَّها تَعْمَلُ في النَّكِرَةِ، والمَعْرِفَةِ، ولا تَعْمَلُ إلاّ في السَّبَبِيِّ كما في قَوْلِكَ: الوَلَدُ حَسَنٌ وَجْهُهُ.

وقِيْلَ إِنَّ ناصِبَ (دِرْهَماً) في: أَعْطَيْتُ عِشْرِيْنَ دِرْهَماً — هُـوَ المُمَيَّـزُ (عِشْرُوْنَ)؛ لأَنَّـهُ مُشَبَّهٌ بضارِبِيْنَ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في تَمْيِيْـزِ (أَحَـدَ عَشَرَ)، لأَنَ (عَشَرَ) كـالنُّوْنِ في (عِشْرِيْنَ)، والقَوْلُ نَفْسُهُ في المُمَيَّزِ المُنَوَّنِ كما في: راقُوْدٌ خَلاًّ.

وقِيْلَ إِنَّ الكُوْفِيّيْنِ ذَهَبُوا إلى هذا التَّمْيِيْزَ مَنْصُوْبٌ بإِسْقاطِ الخافِضِ(٢).

---

(١) انظر: السُّيُوْطيّ، همع الهوامع: ٤/ ٦٤ – ٦٥، أبو حيان النحويّ، التذييل والتّكميل: ٩/ ٢٢٠ -.

(٢) انظر: أبو حيان النحويّ، التذييل، والتّكميل: ٩/ ٢٣ (حاشية:٢) .

وذَهَبَ ثَعْلَبٌ إِلى أَنَّ (دِرْهَماً) في مِثْلِ قَوْلِكَ: لَهُ عِنْدِيْ عِشْرُوْنَ دِرْهَماً - نُصِبَ بِالمُمَيِّزِ (عِشْرُوْنَ)؛ لأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ اسْمِ المَفْعُوْلِ (مَعْدُوْد)، وأَنَّ التَّمْيِيْزَ (دِرْهَماً) بِمَنْزِلَةِ (عَدَداً) في قَوْلِكَ: هذا الشَّيْءُ مَعْدُوْدٌ عَدَداً، على أَنَّ (عَدَداً) مَنْصُوْبٌ بِـ (مَعْدُوْدٌ)، وهُوَ مَذْهَبٌ رُدَّ بِأَنَّ المَنْصُوْبَ على التَّمْيِيْزِ ذِيْ المُمَيَّزِ المُفْرَدِ لا يَسُوغُ فيْهِ مِثْلُ هذا التَّوَهُّمِ في التَّقْدِيْرِ، ومِنْ ذلِكَ قَوْلُكَ: وَيْحَهُ رَجُلاً، وللهِ دَرُّهُ رَجُلاً.

وقِيْلَ إِنَّ العامِلَ في التَّمْيِيْزِ لَفْظِيٌّ في مِثْلِ قَوْلِكَ: عِنْدِيْ قَفِيْزانِ بُرّاً - الظَّرْفُ (عِنْدِيْ)، والجارُّ والمَجْرُوْرُ (لَهُ) في قَوْلِكَ: لِيْ مِثْلُهُ رَجُلاً.

وبَعْدُ فإِنَّ تَتَبُّعِيْ لأَقْوالِ النُّحاةِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ يَعُوْدُ إِلى ما يَشْتَمِلُ عليْه العامِلُ في تَمْيِيْزِ المُفْرَدِ - مِنْ تَوَهُّماتٍ بَعِيْدَةٍ لا تَحْتَمِلُها طَبِيْعَةُ اللُّغَة، وعليْهِ فإِنَّنِيْ أَدْعُوْ إِلى التَّخَلُّصِ مِنْها، والاكتِفاءِ بِأَنَّ العامِلَ تِلْكَ الوَظِيْفَةُ الدَّلالِيَّةُ الَّتي يَحْمِلُها التَّمْيِيْزُ، ويُعَزِّزُ هذِهِ الدَّعْوَةَ كَوْنُ الفَضَلاتِ مَنْصُوْبَةً، وأَنَّ العامِلَ عِنْدَ الكُوْفِيِّيْنَ التَّمامُ.

(٢) عامِلُ النَّصْبِ في تَمْيِيْزِ الجُمْلَةِ، أَوِ النِّسْبَةِ:

في هذا العامِلِ قَوْلانِ(١):

(٢/ ١) أَنَّهُ الفِعْلُ، وما اشْتُقَّ مِنْهُ، أَوْ ما جَرَى مَجْراهُ كالمَصْدَرِ، والوَصْفِ، واسْمِ الفعْلِ، وهُوَ قَوْلُ البَصْرِيِّيْنَ:

كَرُمَ الوَلَدُ أَباً

اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً

زَيْدٌ طَيِّبٌ نَفْساً

زَيْدٌ مَسْرُوْرٌ قَلْباً

زَيْدٌ مَقْطُوْعٌ يَداً

زَيْدٌ أَكْثَرُ مالاً، وأَفْرَهُ عَبْداً

سَرْعانَ ذا إِهالَةً

---

(١) انظر: أبو حيان النحويّ، التذييل والتكميل: ٩/ ٢٤٢-٢٤٣.

(٢/ ٢) أَنَّهُ الجُمْلَةُ لا الفِعْلُ، ولا ما يَجْرِيْ مَجْراهُ، وهُوَ قَوْلُ المُحَقِّقِيْنَ مِنَ النُّحاةِ، على أَنَّ الدَّلِيْلَ على هذا القَوْلِ عِنْدَ ابْنِ عُصْفُورٍ أَمْرانِ:

(٢/ ٢/ ١) أَنَّ في العَرَبِيَّةِ شَواهِدَ لا تَشْتَمِلُ على فِعْلٍ، أَوْ ما يَعْمَلُ عَمَلَهُ يَتَقَدَّمانِ المَنْصُوْبَ على التَّمْيِيْزِ كما في:

داريْ خَلْفَ دارِكَ فَرْسَخاً

على أَنَّ (فَرْسَخاً) تَمْيِيْزُ جُمْلَةٍ، وليْسَ مَنْصُوْباً عَنْ تَمامِ الاسْمِ، فلا تَنْصِبُهُ (داريْ)؛ لأَنَّها لَيْسَتْ إِيّاهُ (الفَرْسَخَ)، أَوْ (خلْفَ)؛ لأَنَّ هذا الظَّرْفَ لَيْسَ بالفَرْسَخِ؛ لأَنَّهُ لا مِقْدارَ لَهُ يَحْصُرُهُ، أَمَّا الفَرْسَخُ فهُوَ مَعْلُوْمُ المِقْدارِ.

(٢/ ٢/ ٢) أَنَّ في العَرَبِيَّةِ شَواهِدَ فيها فِعْلٌ، وهذا الفِعْلُ لَيْسَ مِمّا يَطْلُبُ التَّمْيِيْزَ كما في:

امْتَلأَ الإِناءُ ماءً

على أَنَّ (ماءً) لَيْسَ تَبْيِيْناً لـ (امْتَلأَ)، أَوْ مَعْمُوْلِهِ (الإِناءُ) بلْ هُوَ تَفْسِيْرٌ لِما انْطَوَى عليْهِ الكَلامُ.

وهذانِ الدَّلِيْلانِ اللَّذانِ اتَّكأَ عليْهِما أَبُوْحَيّانَ مُنْتَصِراً لقَوْلِ البَصْرِيِّيْنَ أَصْحابِهِ لا يُعَزِّزانِ كَوْنَ العامِلِ في تَمْيِيْزِ الجُمْلَةِ، أَوِ النِّسْبَةِ لَيْسَ الفِعْلَ، أَوْ ما يُحْمَلُ عليْهِ في العَمَلِ كما مَرَّ لِما يأْتِيْ:

(أ) أَنَّ المِثالَ الأَوَّلَ المُسْتَشْهَدَ بِهِ: داريْ خَلْفَ دارِكَ فَرْسَخاً يُحْمَلُ على أَنَّهُ مِنْ بابِ تَمْيِيْزِ الذّاتِ، أَوِ المُفْرَدِ، وهُوَ يُشْبِهُ قَوْلَ العَرَبِ: لي مِثْلُهُ فارِساً، على أَنَّ المِثْلِيَّةَ تُعَدُّ مُبْهَمَةً، ولذلِكَ تَحْتاجُ إِلى ما يُزِيْلُ إِبْهامَها، أَوْ يُفَسِّرُها، فجِيْءَ بالمُفَسِّرِ (فارِساً)، والقَوْلُ نَفْسُهُ في هذا المِثالِ الَّذي اسْتَشْهَدَ بِهِ ابْنُ عُصفُوْرٍ مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَسافَةَ الخَلْفِ مُنْبَهِمَةٌ تَحْتاجُ إِلى ما يُفَسِّرُها، فجِيْءَ بالمُفَسِّرِ (فَرْسَخاً).

(ب) أَنَّ المِثالَ الثّانِيَ المُسْتَشْهَدَ بِهِ: امْتَلأَ الإِناءُ ماءً – يُوْمِئُ إِلى أَنَّ الإِناءَ يَطْلُبُ ماءً لا كما قِيْلَ إِنَّهُ لا يَطْلُبُهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّ (امْتَلأَ) مُطاوِعُ (مَلأَ)، وعليْهِ فإِنَّهُ يَطْلُبُهُ مِنْ حَيْثُ المَعْنَى؛ لأَنَّهُ يَدُلُّ على الحامل.

والقَوْلُ نَفْسُهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لا مُحْوِجَ إلى هذا التَّوَهُّم على أَنَّ الاكْتِفاءَ بالوَظِيْفَة الدَّلالِيَّةِ للتَّمْييْزِ تُغْنِيْنا عَنْهُ؛ لأَنَّ التَّمْييزَ يُعَدُّ فَضْلَةً لا رُكْناً أَساسِيَّاً، وهُوَ في النَّحْوِ الوَظِيْفِيِّ لا يَحْمِلُ وَظِيْفَةً نَحْوِيَّةً بَلْ يَحْمِلُ وَظِيْفَةً دلالِيَّةً فَقَط.

ثامناً: رُتْبَةُ التَّمْيِيزِ في التَّرْكِيبِ اللُّغَوِيِّ

الأَصْلُ في التَّمْيِيزِ أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَ المُمَيَّزِ رُتْبَةً، والعامِلِ، وهِيَ رُتْبَةٌ تُغْنِي القارِئَ عَنِ البَحْثِ عَمَّا يُمْكِنُ أَنْ يُزِيْلَ الإِبْهامَ، والغُمُوْضَ، وعلى الرَّغْمِ مِنْ هذا الأَصْلِ فإِنَّ للتَّمْيِيزِ في هذِهِ المَسْأَلَةِ ثَلاثَ حالاتٍ[1]:

O وجُوْبُ تَأْخِيْرِهِ عَنِ المُمَيَّزِ، أَوِ المُفَسَّرِ فيما يَأْتِي:

(أ) أَنْ يَكُوْنَ المُمَيَّزُ ذاتاً، أَوْ مُفْرَداً كما في قَوْلِكَ:

اشْتَرَى الرَّجُلُ قِنْطاراً قَمْحاً

(ب) أَنْ يَكُوْنَ العامِلُ فِي تَمْيِيْزِ المُفْرَدِ جامِداً لا مُتَصَرِّفاً كما في تَمْيِيْزِ فاعِلِ (نِعْمَ)، أَوْ (بِئْسَ) المُسْتَتِرِ وُجُوْباً، أَوْ مَفْعُوْلِ فِعْلِ أُسْلُوْبِ التَّعَجُّبِ (أَفْعَلَ)، و(أَفْعِلْ بِ) كما في قَوْلِكَ:

نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ

بِئْسَ عَدُوّاً إِسْرائِيْلُ

ما أَجْمَلَها فَتاةً

ما أَجْمَلَ هِنْداً فَتاةً

أَكْرِمْ بخالِدٍ رَجُلاً

على أَنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ على وَفْقِ هذا الأَصْلِ: ما فَتاةً أَجْمَلَها، وما فَتاةً أَجْمَلَ هِنْداً، وأَكْرِمْ رَجُلاً بخالِدٍ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في مَنْعِ تَقَدُّمِ التَّمْيِيْزِ على العامِلِ فيْهِ (كَفَى) في مِثْلِ قَوْلِكَ:

كَفَى بزَيْدٍ رَجُلاً

كَفَى باللهِ شَهِيْداً

---

(١) انظر السُّيُوْطي، همع الهوامع: ٤/ ٧٧، الصَّبّان، حاشية الصبان: ٢/ ٢٠٠، أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ٩/ ٢٥٨.

لأَنَّ هذا العامِلَ الفِعْلُ على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهُ مُتَصَرِّفاً إلاَّ أَنَّهُ مِنْ حَيْثُ ما يُـوْمِئُ إِلَيْـهِ مِنْ دَلالَةٍ يُوْسَمُ بالجُمُوْدِ على أَنَّهُ كفِعْلِ التَّعَجُّبِ دَلالَةً: ما أَكْفاهُ رَجُلاً، وعَلَيْهِ فإِنَّهُ لا يُقـالُ: رَجُلاً كَفَى بزَيْدٍ، وشَهِيْداً كَفَى باللهِ سَواءٌ أَكانَ مِنَ مِنْ تَمْيِيزِ المُفْرَدِ أَم الجُمْلَةِ.

ويَتَبَدَّى لي أَنَّ الحَدِيْثَ عَنَ التَّمْيِيزِ في التَّرْكِيْبِ اللُّغَوِيِّ المُشْـتَمِلِ عـلى هـذا الفِعْـلِ (كَفَى) يَقْتَضِيْ التَّفْصِيْلَ في مُكَوِّناتِ هذا التَّرْكِيْبِ مَصْحُوْباً بأَقْوالِ النُّحاة[1]:

(١) الفِعْلُ العامِلُ (كَفَى): لهذا الفِعْلِ في الكَلامِ العَرَبِيِّ ثَلاثَةُ اسْتِعْمالاتٍ:

○ أَنْ يَكُوْنَ فِعْلاً ما ضِياً لازِماً يُوْسَمُ بالجُمُوْدِ مِنْ حَيْث ما يُومِئُ إِلَيْهِ مِـنْ دَلالَـةٍ عـلى الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ مُتَصَرِّفاً، وهُوَ يُعَدُّ في هذِهِ الدَّلالَةِ كفِعْلِ التَّعَجُّبِ: ما أَكْفـاهُ رَجُـلاً في: كَفَى بِهِ رَجُلاً كما مَرَّ.

ومِنْ مُضارِعِهِ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾[2]: الباءُ في (بربِّكَ) حَرْفُ جَرٍّ زائِدٌ، و(ربِّك): مَجْرُوْرٌ لَفْظاً مَرْفُوْعٌ مَحَلاً على فاعِـلِ (يَكْـفِ)، والمَصْـدَرُ المُؤَوَّلُ مِنْ (أَنَّ)، وما في حَيِّزِها في مَحَلِّ رَفْعٍ على بَدَلِ الاشْتِمالِ على المَحَلِّ، وفي مَحَلِّ جَرٍّ عـلى بَدَلِ الاشْتِمالِ على اللَّفْظِ، والمَفْعُوْلُ بِهِ مَحْذُوْفٌ تَقْدِيْرُه: أَوَ لَمْ يَكْفِكَ رَبُّكَ، ويَجُوْزُ أَنْ يَكُـوْنَ هذا المَصْدَرُ المُؤَوَّلُ في مَوْضِعِ نَصْبٍ، أَوْ جَرٍّ بَعْدَ حَذْفِ الخافِضِ الباءِ، أَوِ اللامِ التَّعْلِيلِيَّتَـينِ على أَنَّهُ مَفْعُوْلٌ لَهُ غَيْرُ صَرِيْحٍ. وقِيْلَ إِنَّ الباءَ زائِدَةٌ في المَفْعُوْلِ بِه على أَنَّ المَصْـدَرَ المُـؤَوَّلَ في مَحَلِّ رَفْعٍ على فاعِلِ (يَكْفِ)، وتَقْدِيْرُ الكَلامِ: أَوَ لَمْ يَكْفِ رَبَّكَ (بِرَبِّـكَ) أَنَّـهُ عـلى كُـلِّ شَيْءٍ شَهِيْدٌ، ولا مُحْوِجَ إِلى مِثْلِ هذا التَّوَهُّمِ.

○ أَنْ يَكُوْنَ فِعْلاً ما ضِياً مُتَصَرِّفاً مُتَعَدِّياً إِلى مَفْعُوْلٍ واحِدٍ على أَنَّهُ بمَعْنَى (أَغْنَـى)، أَوْ (أَجْزَأَ): يَكْفِيْكَ رِضَى الوالِدَيْنِ، ويَكْفِيْكَ ما تَمْلِكُ،وهُوَ في هذا الاسْتِعْمالِ لا تُـزادُ الباءُ في فاعِلِهِ، أَوْ مَفْعُوْلِهِ كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ[3]:

---

(١) انظـر: السـمين الحلبـي، الـدر المصـون: ٧/ ٣٢٤، ٣/ ٥٨٦، ٥٨٨، ٣/ ٥٨٧، ٧/ ٣٢٤، ١/ ١٥، الـرازي، مفـاتيح الغيـب: ١٠/ ٩٢ (المكتبـة الشـاملة) ، العكـبري، التبيـان في إعـراب القـرآن: ٢/ ١١٢٩.

(٢) فصلت: ٥٣.

(٣) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ١/ ١٤٥ (المكتبة الشاملة) .

قَلِيْـلُ مِنْـكَ يَكْفِيْنِـي ولكِـنْ قَلِيْلُـكَ لا يُقَـالُ لَـهُ قَلِيْـلُ

O أَنْ يَكُوْنَ فِعْلاً ما ضِياً مُتَصَرِّفاً مُتَعَدِّياً إِلى مَفْعُوْلَيْنِ على أَنَّهُ بمَعْنَى (وقى): مِنْ ذلِكَ قَوْلُـهُ تعـالَى: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾(1)، و: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾(2). والقَوْلُ نَفْسُهُ في عَدَمِ زِيادَةِ الباءِ في فاعِلِهِ، أَوْ مَفْعُوْلِهِ، وقَدْ زادَهـا المُتَنَبِّيُّ في فاعِلِ هذا الفِعْلِ في قَوْلِهِ:

كَفَى ثُعَـلاً فَخْـراً بأَنَّـكَ مِـنْهُمُ ودَهْـرٌ لأَنْ أَمْسَيْتَ مِـنْ أَهْلِـهِ أَهْـلُ

وهذِهِ الزِّيادَةُ أَفْضَتْ بالمُتَأَوِّلِيْنَ إِلى تَوَهُّمِ ما لا تَحْتَمِلُهُ طَبِيْعَةُ اللُّغَةِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ أَفْرَدَ لَها ابْنُ هِشامٍ في كِتابِهِ النَّفِيْسِ (مُغْنِيْ اللَّبِيْبِ عَنْ كُتُبِ الأَعارِيْبِ) مَكاناً(3) جَمَعَ فيهِ أَقْوالَ هؤُلاءِ المُتَأَوِّلِيْنَ: " ولَمْ أَرَ مَنِ انْتَقَدَ عليْهِ ذلِكَ، فهذا إِمَّا لسَهْوٍ عَنْ شَرْطِ الزِّيادَةِ، أَوْ لجَعْلِهِمْ هذِه الزِّيادَةَ مِنْ قبيْلِ الضَّرُوْرَة كما سَيَأْتِيْ، أَوْ لتَقْدِيْرِ الفاعِلِ غَيْرَ مَجْرُوْرٍ بالباءِ "(4):

(أ) قَوْلُ ابْنِ جِنِّي: أَنَّ (دَهْرٌ) فاعِلٌ لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: ولْيَفْخَرْ دَهْرٌ، و(أَهْلٌ) صِفَةٌ لَهُ على أَنَّها بمَعْنَى (مُسْتَحِقٌّ)، والمَصْدَرُ المُؤَوَّلُ المَسْبُوْقُ باللاَّمِ يتعَلَّقُ بهذِهِ الصِّفَةِ.

(ب) قَوْلُ ابْنِ الشَّجَرِيِّ: لَهُ في إِعْرابِهِ ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ:

- أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ حُذِفَ خَبَرُهُ، وتَقْدِيْرُهُ: ودَهْرٌ يَفْتَخِرُ بِكَ، على أَنَّ مُسَوِّغَ الابْتِداءِ بالنَّكِرَةِ وَصْفُها بـ (أَهْلٌ).
- أَنَّهُ مَعْطُوْفٌ على مَوْضِعِ فاعِلِ (كَفَى)، وهُوَ: بَأَنَّكَ مِنْهُمُ على أَنَّ المَعْنَى: أَنَّهُمْ افْتَخَرُوا بكَوْنِهِ مِنْهُمْ، وبزَمانِهِ لنَضارَةِ أَيّامِهِ.
- أَنْ يُتَوَهَّمَ جَرُّهُ عَطْفاً على (بأَنَّكَ مِنْهُمْ) المُتَعَلِّق بـ (فَخْرٌ) الَّذي صُيِّرَ مَرْفُوعاً

(1) الأحزاب: 25.

(2) البقرة: 137.

(3) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 1/ 125.

(4) انظر مغني اللبيب: 1/ 145 (المكتبة الشاملة).

بَدَلَ كَوْنِهِ مَنْصُوْباً على أَنَّهُ فاعِلِ (كَفَى)، وأَنَّ الباءَ في هذا التَّوَهُّم لَيْسَتْ زائِدِةً، ويَكُوْنُ (أَهْلٌ) في هذا التَّوَهُّم خَبَراً لُمْبَتَدَأً مَحْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: هُوَ أَهْلٌ.

(أ) قَوْلُ المَعَرِّيِّ: زَعَمَ أَنَّ الصَّوابَ نَصْبُ (دَهْراً) عَطْفاً على (ثُعْلاً)، وهُوَ تأْوِيْلٌ عِنْدَ ابْنِ هِشام فيهِ تَعَسُّفٌ: " وشَرْحُهُ أَنَّهُ عَطَفَ على المَفْعُوْلِ المُتَقَدِّم، وهُوَ (ثُعْلاً)، والفاعِلِ المُتَأَخِّرِ، وهُوَ (أَنَّكَ مِنْهمْ) مَنْصُوْباً، ومَرْفُوْعاً، وهُما (دَهْراً)، و(وأَنَّ)، ومَعْمُوْلاها، وما تَعَلَّقَ بخَبَرِها، ثُمَّ حَذَفَ المَرْفُوْعَ المَعْطُوْفَ اكْتِفاءً بدَلالَةِ المَعْنَى "(١).

(ب) قَوْلُ الرَّبَعِيِّ: أَنَّ النَّصْبَ يَكُوْنُ بالعَطْفِ على اسْمِ (أَنَّ)على أَنَّ (أَهْلٌ) مَعْطُوْفٌ على خَبَرِها، وهُوَ تَأْوِيْلٌ عِنْدَ ابْنِ هِشام لا مَعْنَى للبَيْتِ على وَفْقِهِ.

ويَظْهَرُ لِيْ أَنَّ ما مَرَّ مِنْ تَوَهُّم لا تَحْتَمِلُهُ طَبِيْعَةُ اللُّغَةِ، وأَنَّ الاكْتِفاءَ بأَنَّ الباءَ زِيْدَتْ في فاعِلِ الفِعْلِ (كَفَى) المُتَعَدِّيْ إلى مَفْعُوْلٍ واحِدٍ للضَّرُوْرَةِ الشِّعْرِيَّةِ أَوْلَى فَضْلاً عَنْ أَنَّ الشَّاعِرَ لَيْسَ مُلْزَما بأَنْ يَعْرِفَ دَقائِقَ مَسائِلِ النَّحْوِ، وعَنْ أَنَّ ما وَصَلَ إِلَيْنا مِنْ شَواهِدَ لَمْ نَسْمَعْهُ، أَفَلا نَظُنُّ أَنَّ الرُّواةَ، والنُّحاةَ قَدْ كانَ لَهُمْ أَثَرٌ في الضَّبْطِ نَحْوِيّاً، أَوْ صَرْفِيّا لتَعْزِيْزِ ما تَوَصَّلُوا إِلَيْهِ مِنْ أُصُوْلٍ ؟.

○ أَنْ يَكُوْنَ يَكُوْنَ اسْمَ فِعْلِ أَمْرٍ بمَعْنَى (اكْتَفِ) فاعِلُهُ ضَمِيْرُ المُخاطَبِ المُسْتَتِرُ فيهِ وُجُوْباً على أَنَّ الأَوْلَى كَوْنُهُ فِعْلاً.

(٢) الباءُ: تُعَدُّ الباءُ قَبْلَ فاعِلِ (كَفَى) اللاَّزِم كما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا ﴾ (٢)، وأَضْرابِهِ – زائِدَةً زِيادَةً مُطَّرِدَةً غالِبَةً، وتَتَحَقَّقُ بهذِهِ الزِّيادَةِ ثَلاثُ فَوائِدَ(٣):

– الإِيْماءُ إِلى أَنَّ اللهَ يَتَكَفَّلُ بتَحْقِيْقِ المَطْلُوْبِ، وتَحْصِيْلِهِ ابْتِداءً بلا واسِطَةٍ كما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾ (٤)، وهِيَ دَلالَةٌ تَتَحَقَّقُ بكَوْنِ الباءِ تُوْمِئُ إِلى

(١) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ١/ ١٢٥ (تحقيق محيي الدين عبد الحميد).

(٢) النساء: ٤٥.

(٣) انظر: الرازي، مفاتيح الغيب: ١/ ٩٢.

(٤) ق: ١٦

الإِلْصاق، وعَدَمُ زِيادَتِها لا يُوْمِئُ إلى أَنَّ اللهَ الفاعِلَ يَفْعَلُ ذلِكَ بواسِطَةٍ، أَوْ بغَيْرِها، وهُوَ قَوْلُ الرَّازِيِّ.

- الإِيْماءُ إلى مَعْنَى الأَمْرِ على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: اكْتَفِ باللهِ، أَوْ: اكْتَفُوا باللهِ على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّها في هذا التَّقْدِيْرِ لا تُفْهَمُ مِنْها الزِّيادَةُ، ويُمْكِنُ – كَما يَظْهَرُ لي – أَنْ تَكُوْنَ في هذا الإِيْماءِ كالَّتي في فِعْلِ التَّعَجُّبِ: أَكْرِمْ بمُحَمَّدٍ على أَنَّ (أَكْرِمْ) بناءَ فِعْلِ أَمْرٍ وُضِعَ مَوْضِعَ الماضِيْ (كَرُمَ)، وأَنَّ (مُحَمَّدٍ) مجْرُوْرٌ لَفْظاً مَرْفُوْعٌ محَلاً على الفاعِلِ.

- الإِيْماءُ إلى أَنَّ الكِفايَةَ مِنَ اللهِ لَيْسَتْ كالكِفايَةِ مِنْ غَيْرِه، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تَتَحَقَّقُ بزِيادَةِ الباءِ على أَنَّ اللَّفْظَ ضُوْعِفَ بمُضاعَفَةِ المَعْنى، وهُوَ قَوْلٌ نَسَبَهُ السَّمِيْنُ الحَلَبِيُّ إلى ابْنِ عِيْسَى.

ويَتَبَدَّى لِيْ أَنَّ هذِهِ الزِّيادَةَ يَتَحَقَّقُ بِها تَوْكِيْدُ مَوْضِعِ الزِّيادَةِ مِنْ خِلالِ تَكْرِيْرِ الزائِدِ، والمَزِيْدِ عليْهِ: وكَفَى باللهِ وكَفَى باللهِ، أَو بتَكْرِيْرِ الجُمْلَةِ الَّتي تَشْتَمِلُ على المُكَوِّنِ المَزِيْدِ عليْهِ، والزائِدِ: وكَفَى باللهِ وَلِيّاً، وكَفَى باللهِ وَلِيّاً، أَوْ بالانْزِياحِ عَنِ الأَصْلِ، وهُوَ عَدَمُ الزِيادَةِ، وهُوَ انْزِياحٌ يُفْضِيْ إلى التَّفَكُّرِ في سَبَبِ هذا الانْزِياحِ، وما يُمْكِنِ أَنْ يَتَحَقَّقَ بِهِ مِنْ مَعْنًى لا يَتَوافَرُ قَبْلَ هذِهِ الزِّيادَةِ.

وتَكُوْنُ هذِهِ الزِّيادَةُ بقَيْدِ كَوْنِ الفاعِلِ لَفْظَ الجَلالَةِ، أَو ما سُبِقَ بالزّائِدِ، وهِيَ مِسْأَلَةٌ تَتَّضِحُ في تَحْدِيْدِ فاعِلِ فِعْلِ الكِفايَةِ.

وقِيْلَ إِنَّ هذِهِ الباءَ تُزادُ في مَفْعُوْلِ (كَفَى) المُتَعَدِّيَةِ إلى مَفْعُوْلٍ واحِدٍ، والَّتي بمَعْنَى (أَغْنَى) كما في قَوْلِ الرَّسُوْلِ عليْهِ السَّلامُ: " كَفَى بالمَرْءِ إِثْماً أَنْ يُحَدِّثَ بِما سَمِعَ "(١).

ومِنْ ذلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ(٢):

فكَفَى بِنا فَضْلاً على مَنْ غَيْرِنا ... حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيّانا

على أَنَّ الباءَ في (بِنا) زائِدَةٌ في المَفْعُوْلِ بِهِ، وأَنَّ (حُبُّ) فاعِلٌ، وقِيْلَ إِنَّها زائِدَةٌ في

---

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب، تحقيق محيي الدين عبد الحميد: ١/ ١٢٧.

(٢) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب، تحقيق محيي الدين عبد الحميد: ١/ ١٢٧.

الفاعِلِ على أَنَّ (حُبُّ) بَدَلُ اشْتِمالٍ على المَحَلِّ مِنْ ضَمِيرِ المُتكَلِّمِيْنَ (نا) المسْبُوْقِ بالباءِ الزَّائِدَةِ. ويَظْهَرُ لي أَنَّ هذِهِ الزِّيادَةَ يُمْكِنُ أَنْ تُحْمَلَ على الضَّرُوْرَةِ الشِّعْرِيَّةِ الَّتي لا يُبْنى عليْها أَصلٌ نَحْوِيٌّ.

ومِنْهُ أَيْضاً قَوْلُ المُتَنَبِّيِّ[1]:

كَفَى بِجِسْمِيْ نُحُوْلاً أَنَّني رَجُلٌ ... لَوْلا مُخاطَبَتِيْ إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِيْ

على أَنَّ الباءَ في (بِجِسْمِيْ) زائِدَةٌ في مَفْعُوْلِ (كَفَى) المُتَعَدِّيَةِ إلى واحِدٍ

(٣) فاعِلُ فعْلِ الكِفايَةِ: للنَّحْوِيِّيْنَ في هذا الفاعِلِ أَرْبَعَةُ أَقْوالٍ:

(٣/ ١) أَنَّهُ المَجْرُوْرُ بحَرْفِ الجَرِّ الزَّائِدِ، وهُوَ الأَوْلَى كما مَرَّ، ويُعَزِّزُهُ مَجِيْئُهُ مَرْفُوْعاً دُوْنَ هذا الحَرْفِ على الرَّغْمِ مِنْ قِلَّتِهِ في الكَلامِ العَرَبِيِّ كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ[2]

ويُخْبِرُنِي عَنْ غائِبِ المَرْءِ هَدْيُهُ ... كَفَى الهَدْيُ عمَّا غَيَّبَ المَرْءُ مُخْبِرا

وقَوْلِ سُحَيْمٍ[3]:

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غادِيـاً ... كَفَى الشَّيْبُ والإِسْلامُ للمَرْءِ ناهِيـا

(٣/ ٢) أَنَّهُ ضَمِيرُ المُخاطَبِ المُسْتَتِرُ وُجُوْباً على أَنَّهُ اسْمُ فِعْلِ أَمْرٍ بمَعْنَى (اكْتَفِ) كما مَرَّ، وقَدْ وُسِمَ بالضَّعْفِ لقَبُوْلِهِ عَلاماتِ الأَفْعالِ.

(٣/ ٣) أَنَّهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ يَعُوْدُ على الاكْتِفاء، وتَقْدِيْرُهُ: كَفَى هُوَ، والباءُ في هذا القَوْلِ لَيْسَتْ زائِدَةً بَلْ تَتَعَلَّقُ هِيَ ومَجْرُوْرُها بهذا الفاعِلِ المُفَسَّرِ بالمَصْدَرِ (الاكْتِفاءُ)، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا تَجُوْزُ لكَوْنِ الضَّمِيرِ كِنايَةً عَنِ المَصْدَرِ، فلا يَصِحُّ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ مُتَعَلِّقٌ فَضْلاً عَنْ أَنَّهُ لا يَجُوْزُ إِعْمالُ المَصْدَرِ مُضْمَراً، أَوْ مَحْذُوْفاً، وهِيَ مَسْأَلَةٌ فيها مُخالَفَةٌ لأُصُوْلِ البَصْرِيِّيْنَ منْ حَيْثُ إِنَّ الفاعِلَ لا يُحْذَفُ في مَذْهَبِهِمْ، وإِنَّ المَصْدَرَ لا يَعْمَلُ مَحْذُوْفاً.

---

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب، تحقيق محيي الدين عبد الحميد: ١/ ١٢٧.

(٢) انظر: السمين الحلبيّ، الدر المصون: ٧/ ٣٢٤.

(٣) انظر: السمين الحلبيّ، الدر المصون: ٧/ ٣٢٤.

(٣/ ٤) أَنَّهُ المَصدَرُ المُضْمَرُ، وتَقْدِيْرُهُ: كَفَى الاكْتِفاءُ على أَنَّ الجارَّ والمَجْرُوْرَ يَتَعَلَّقان بِهِ على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ مُضْمَراً، أَوْ مَحْذُوْفاً على وَفْقِ المُرادِ مِنْ مصْطَلَحِ الإِضْمارِ.

ومِنْ تَوَسُّطِ التَّمْيِيْزِ بَيْنَ الوَصْفِ، أَوِ المُشْتَقِّ، ومَعْمُوْلِهِ كما في[1]:

أَطَيِّبٌ نَفْساً زَيْدٌ

ما حَسَنٌ وَجْهاً زَيْدٌ

ما أَحْسَنُ وَجْهاً مِنْكَ زَيْدٌ

أَمُمْتَلِئٌ حُبّاً زَيْدٌ

أَمَكْسُوْرٌ يَداً عَمْرٌو

أَمَقْبُوْلٌ بُخْلاً زَيْدٌ

وقَدْ عَدَّ ابْنُ مالِكٍ ما مَرَّ مِنْ تراكِيْبَ يَشْتَمِلُ كُلُّ تَرْكِيْبٍ مِنْها على تَمْيِيْزٍ مِنْ بابِ تَمْيِيْزِ المُفْرَدِ، وهُوَ عَدٌّ لا يَجُوْزُ على وَفْقِهِ أَنْ يَتَقَدَّمَ التَّمْيِيْزُ على هذا العامِلِ الوَصْفِ، وعلَيْهِ فإِنَّهُ لا يُقالُ: أَغَضَباً مُتَلِئٌ زَيْدٌ، وما نَفْساً طَيِّبٌ زَيْدٌ، وقَدْ عَدَّهُ غَيْرُهُ مِنْ بابِ تَمْيِيْزِ الجُمْلَةِ، وهُوَ عَدٌّ يَجُوْزُ مَعَهُ تَقْدِيْمُ هذا التَّمْيِيْزِ على العامِلِ فيْهِ؛ لأَنَّهُ يَعْمَلُ عَملَ الفِعْلِ المُتَصَرِّفِ كما مَرَّ.

ويُسْتَثْنَى مِنَ هذا التَّقْدِيْمِ على الوَصْفِ العامِلِ اسْمُ التَّفْضِيْلِ، وهذا الاسْتِثْناءُ يَكْمُنُ -كما قِيْلَ[2]- في أَنَّ الوَصْفَ لَهُ فِعْلٌ بمَعْناهُ، وأَنَّ اسْمَ التَّفْضِيْلِ لا فِعْلَ لَهُ في الكَلامِ العَرَبِيِّ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ تُوْهِنُ مِنْ كَوْنِهِ يُشْبِهُ الفِعْلَ، ويُعَزِّزُ عَدَمَ الشَّبَهِ هذا أَنَّ فاعِلَهُ يَكُوْنُ في الغالِبِ ضَمِيْرَ الغائِبِ المُسْتَتِرَ فيهِ، على أَنَّ هذا الفاعِلَ لا يَكُوْنُ اسْماً مُظْهَراً إلاَّ في لُغَةٍ ضَعِيْفَةٍ، أَوْ بقَيْدٍ يَكْمُنُ في أَنْ يَكُوْنَ فاعِلُهُ سَبَبِيّاً كما في قَوْلِكَ:

زَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْهُ أَخُوْهُ.

وحَمْلاً على ما مَرَّ فإِنَّهُ لا يُقالُ:

خالِدٌ كَرَماً أَفْضَلُ مِنْكَ

---

(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ٩/ ٢٥٩.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل:٩/ ٢٦٠ .

عَمْرٌو عِلْماً أَحْسَنُ مِنْكَ

على أَنَّهُ يَجُوْزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ التَّمْيِيْزُ على المُفَضَّلِ عليْهِ، على أَنَّ الأَكْثَرَ في كِتَابِ اللهِ تَأْخِيْرُهُ عَنْهُ على وَفْقِ رُتْبَتِهِ الأَصِيلَةِ:

(١) مَواضِعُ جاءَ فيها التَّمْيِيْزُ بَعْدَ المُفَضَّلِ عليْهِ:

¥ قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ ﴾(١).

¥ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ هَٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ سَبِيلًا ﴾(٢).

¥ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴾(٣).

¥ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾(٤).

¥ قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾(٥).

¥ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ كَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَٰدًا فَٱسْتَمْتَعُواْ بِخَلَٰقِهِمْ فَٱسْتَمْتَعْتُم بِخَلَٰقِكُمْ كَمَا ٱسْتَمْتَعَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلَٰقِهِمْ ﴾(٦).

¥ قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ فَيَنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوٓاْ أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَءَاثَارًا فِى ٱلْأَرْضِ فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾(٧).

¥ قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَكَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَجْحَدُونَ ﴾(٨).

---

(١) البقرة: ١٣٨.

(٢) النساء: ٥١.

(٣) النساء: ٨٧.

(٤) المائدة: ٥٠.

(٥) المائدة: ٦٠.

(٦) التوبة: ٦٩.

(٧) غافر: ٨٢.

(٨) فصلت: ١٥.

¥ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَأَهْلَكْنَا أَشَدَّ مِنْهُم بَطْشًا وَمَضَىٰ مَثَلُ الْأَوَّلِينَ ﴾ (١).

¥ قَوْلُـهُ تعـالَى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّن قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجَتْكَ أَهْلَكْنَاهُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ ﴾ (٢).

¥ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُم بَطْشًا فَنَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ هَلْ مِن مَّحِيصٍ ﴾ (٣).

¥ قَوْلُـهُ تَعـالَى: ﴿ أَوَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِن قَبْلِهِ مِنَ الْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا ۚ وَلَا يُسْأَلُ عَن ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ (٤).

(٢) مَواضِعُ جاءَ فيْها المُفَضَّلُ عليْهِ مَحْذُوْفاً:

¥ قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَقْوَمُ قِيلًا ﴾ (٥).

¥ قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ أَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ ۚ بَنَاهَا ﴾ (٦).

¥ قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ﴾ (٧).

¥ قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾ (٨).

¥ قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴾ (٩).

¥ قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً ﴾ (١٠).

---

(١) الزخرف: ٨.

(٢) محمد: ١٣.

(٣) ق: ٣٦.

(٤) القصص: ٧٨.

(٥) المزمل: ٦.

(٦) النازعات: ٢٧.

(٧) البقرة: ١٦٥.

(٨) البقرة: ٢٠٠.

(٩) النساء: ٦٦.

(١٠) النساء: ٧٧.

¥ قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَٱللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا ﴾(١).

¥ قَوْلُـهُ تعـالَى: ﴿ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَٰرَىٰ ﴾(٢).

¥ قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ لَا تَنفِرُوا۟ فِى ٱلْحَرِّ ۗ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا ۚ لَّوْ كَانُوا۟ يَفْقَهُونَ ﴾(٣).

¥ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا ﴾(٤).

¥ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾(٥).

¥ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ ﴾(٦).

¥ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ كَانُوٓا۟ أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَءَاثَارًا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾(٧).

(٣) تَقْدِيْمُ التَّمْيِيْزِ على الْمُفَضَّلِ عليْهِ:

¥ قَوْلُـهُ تعـالَى: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾(٨).

¥ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِى صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِ ۚ ﴾(٩).

¥ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ هِىَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّن قَرْيَتِكَ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَتْكَ أَهْلَكْنَٰهُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ ﴾(١٠).

---

(١) النساء: ٨٤.

(٢) المائدة: ٨٢.

(٣) التوبة: ٨١.

(٤) التوبة: ٩٧.

(٥) مريم: ٩٦.

(٦) طه: ٧١.

(٧) غافر: ٨٢.

(٨) فصلت: ٣٣.

(٩) الحشر: ١٣.

(١٠) محمد: ١٣.

¥ قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُواْ ﴾ [1].

وبَعْدُ فإِنَّ احْتِلالَ التَّمْيِيزِ رُتبَتَهُ الأَصِيْلَةَ أَكْثَرُ مِنْ عَدَمِ احْتِلالِها، وعَلَيْهِ فإِنَّ كِلْتا الرُّتْبَتَيْنِ فَصِيْحَتانِ على أَنَّ الأُوْلَى أَوْلَى إِنْ لَمْ يَكُنْ هُناكَ مُحْوِجٌ كالفاصِلَةِ القُرْآنِيَّةِ.

(ج) أَنَّهُ لا يَجُوْزُ الفَصْلُ بَيْنَ تَمْيِيزِ العَدَدِ، ومُمَيِّزِهِ إِلاَّ في الضَّرُوْرَةِ الشِّعْرِيَّةِ، ومِنْ ذلِكَ:

¥ قَوْلُ الشَّاعِرِ [2]:

" في خَمْسَ عَشْرَةَ مِنْ جُنادَى لَيْلَةً "

¥ قَوْلُ العَبَّاسِ بْنِ مِرْداسٍ:

عَلى أَنَّنِي بَعْدَ ما قَدْ مَضَى ثَلاثُوْنَ لِلهَجْرِ حَوْلاً كَمِيْلا

¥ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

" وعِشْرُوْنَ مِنْها أَصْبعاً مِنْ وَرائِنا "

(د) أَنَّهُ يَجُوْزُ أَنْ يَتَقَدَّمْ على العامِلِ فيْهِ إِذا كانَ هذا العامِلُ مُتَصَرِّفاً، وكان التَّمْيِيْزُ تَمْيِيْزَ جُمْلَةٍ، أَوْ نِسْبَةٍ ، وهُو قَوْلُ بَعْضِ النُّحاةِ كالفَرَّاءِ،والمازِنِيِّ، والمُبَرِّدِ، وأَبِي حَيَّانَ، ومِنْ ذلِكَ[3]:

¥ قَوْلُ رَبِيْعَةَ بْنِ مَقْرُوْمٍ الضَّبِّيِّ:

ووارِدَةٍ كَأَنَّها عُصَبُ القَطا تُثِيْرُ عَجاجاً بالسَّنابِكِ أَصْهَبا

رَدَدْتُ بمِثْلِ السِّيِّدِ نَهْدٍ مُقَلِّصٍ كَمِيْشٍ إِذا عِطْفاهُ ماءً تَحَلَّبا

على أَنَّ العامِلَ في التَّمْيِيْزِ مَحْذُوْفٌ لا الفِعْلَ المَذْكُوْرَ (تَحَلَّبا)؛ لأَنَّ (عِطْفاهُ) فاعِلٌ لِفِعْلٍ مَذْكُوْرٍ يُفَسِّرُهُ هذا الفِعْلُ المَذْكُوْرُ على وَفْقِ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ البَصْرِيُّوْنَ في الاشْتِغالِ؛ لأَنَّ المَحْذُوْفَ فِعْلُ الشَّرْطِ.

---

(١) الحديد: ١٠.

(٢) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ٤/ ٧٧.

(٣) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ٩/ ٢٦٥.

¥ قَوْلُ بَعْضِ طَيِّئٍ:

إِذا المَـرْءُ عَيْنـاً قَـرَّ بالأَهْـلِ مُثْرِيـاً ... ولَمْ يُعْـنَ بالإِحْسـانِ كـانَ مُـذَمَّما

على أَنَّ (المَرْءُ) فاعِلٌ لِفِعْلٍ مَحْذُوْفٍ هُـوَ العامِـلُ في التَّمْيِيْـزِ: إِذا قَـرَّ المَـرْءُ عَيْنـاً قَـرَّ بالأَهْلِ[1].

¥ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

ولَسْـتُ إِذا ذَرْعـاً أَضِـيقُ بِضـارِعٍ ... ولا يـائِسٍ عِنْـدَ التَّعَسُّـرِ مِـنْ يُسْـرِ

¥ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

أَنَفْسـاً تَطِيْـبُ بِنَيْـلِ المُنَـى ... وداعِـي المَنُـوْنِ يُنـادِيْ جِهـارا

¥ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

ضَـيَّعْتُ حَزْمِـيْ فِي إِبْعـادِيَ الأَمَـلا ... ومـا ارْعَوَيْـتُ وشَـيْباً رَأْسِيَ اشْـتَعَلا

ويَتَبَيَّنُ لَنا أَنَّ هذِ الشَّواهِدَ الَّتِي تُوْمِئُ إِلى جَوازِ تَقَدُّمِ تَمْيِيزِ النِّسْبَةِ عـلى العامِـلِ فيْـهِ – مِنَ الشَّواهِدِ الشِّعْرِيَّةِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ قَدْ تُـوْمِئُ إِلى أَنَّ لإِقامَـةِ الـوَزْنِ أَثَـراً في هـذِهِ الإِجـازَةِ، وعَلَيْهِ فإِنَّهُ لا بُدَّ مِنْ شَواهِدَ مِنَ القرْآنِ الكَرِيْمِ، وكَلامِ العَرَبِ المَنْثُورِ على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هذا التَّقْـدِيْمِ يَكْمُـنُ وراءَهُ مَعْنَـى التَّوْكِيْـدِ، ويَحْمِـلُ هـذا المُقـدَّمُ وَظِيْفَـةَ البُـؤْرَةِ، أَوِ المِحْـوَرِ التَّداوُلِيَّتَيْنِ.

والقَوْلُ نَفْسُهُ مَعَ ما يَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ مِنَ المُشْتَقَّاتِ ما عَدا اسْمَ التَّفْضِيْلِ:

O جَوازُ تَوَسُّطِهِ بَيْنَ العامِلِ ومَعْمُولِهِ[2]:

تَجُوْزُ هذِهِ المَسْأَلَةُ إِذا كانَ العامِلُ فِعْلاً، أَوْ ما يَعْمَلُ عَمَلَهُ مِنَ المُشْتَقَّاتِ ما عَـدا اسْـمَ التَّفْضِيْلِ:

---

(١) انظر: الصبان، حاشية الصبان: ٢/ ٢٠٢.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ٩/ ٢٥٩.

حَسُنَ خُلُقاً عَمْرٌو

كَرُمَ أَباً خالِدٌ

قُطِعَ يَداً اللِّصُّ

تَفَقَّأَ شَحْماً زَيْدٌ

اخْضَرَّ وَرَقاً الشَّجَرُ

حَسُنَ طُوْلاً الطِّفْلُ

فَجَّرْناً عُيُوْناً الأَرْضَ

شَرَحَ الأُسْتاذُ نَحْواً المُحاضَرَةَ

غَرَسَ المُزارِعُ شَجَراً الأَرْضَ

ومِنهُ قَوْلُ زُفَرَ بْنِ الحارِثِ(١):

فَلَوْ نُبِشَ المَقابِرُ عَنْ عُمَيْرٍ ... فَيُخْبَرَ عَنْ بَلاءِ أَبِيْ الهُذَيْلِ

يُطاعِنُ عَنْهُمُ الأَقْرانَ حَتَّى ... جَرَى مِنْهُمْ دَماً مَرْجُ الكُحْلِ

وقَوْلُ مُحَمَّدٍ الثَّقَفِيِّ(٢):

تَضَوَّعَ مِسْكاً(٣) بَطْنُ نَعْمانَ أَنْ مَشَتْ ... بِهِ زَيْنَبُ في نِسْوَةٍ خَفِراتِ

وقَوْلُ المُتَنَبِّيِّ(٤):

---

(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ٩/ ٢٥٩.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ٩/ ٢٥٩.

(٣) يجوز في (مِسْكاً) أَنْ تُعْرَبَ حالاً.

(٤) انظر: عباس حسن، النحو الوافي: ٢/ ٤٢٥.

فهُنَّ أَسَلْنَ دَماً مُقْلَتِيْ وعَذَّبْنَ قَلْبِيْ بطُوْلِ الصُّدُوْدِ

والقَوْلُ نَفْسُهُ في هذِهِ المَسْأَلَةِ مَعَ ما يَعْمَلُ عَمَلَهُ مِنَ المُشْتَقَّاتِ ما عَدا اسْمَ التَّفْضِيْلِ كما مَرَّ[1].

(١) انظر الصفحة: ١٤٣ ـ.

تاسعاً: بِنْيَةُ التَّمْييزِ مِنْ حَيْثُ الاشْتِقاقُ، والجُمُوْدُ

الأَصْلُ في التَّمْييزِ أَنْ يَكُوْمَ اسْماً جامِداً في الغالِبِ صَرِيْحا لا مُصْدَراً مُؤَوَّلاً، أَوْ شِبْهَ جُمْلَة، أَوْ جُمْلَةً، وقَدْ يَكُوْنُ مُشْتَقّاً نائِباً عَنِ المَوْصُوْفِ المَحْذُوْفِ الَّذِيْ هُوَ التَّمْييزُ الحَقِيْقِيُّ كما في قَوْلِكَ:

للهِ دَرُّهُ فارِساً (رَجُلاً فارِساً)

على أَنَّ لَفْظَةَ (فارساً) يَجُوْزُ فيها أَنْ تَكُوْنَ حالاً لِكَوْنِها مُشْتَقَّةً، على أَنَّ المُرادَ في حالِ كَوْنِهِ فارِساً (عَظُمَ حالَ كَوْنِهِ فارِساً)، وأَنْ تَكُوْنَ تَمْيِيْزَ جُمْلَةٍ (عَظُمَ فارِساً)، وهُوَ الأَوْلَى على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِها مُشْتَقَّةً؛ لأَنَّ المَعْنَى عليهِ أَوْلَى مِنْ حَيْثُ إِنَّ الحالَ مُتَنَقِّلَةٌ؛ لأَنَّها تُبَيِّنُ الهَيْئَةِ، وأَنَّ التَمْيِيْزَ يُوْمِئُ إِلى إِزالَةِ الإِبْهامِ والغُمُوْضِ مِنَ الجُمْلَةِ المُمَيِّزةِ، وهِيَ إِزالَةٌ تَتَخَلَّلُها المُبالَغَةُ، والتَّعَجُّبُ.

كَرُمَ زَيْدٌ ضَيْفاً

على أَنَّ لَفْظَةَ (ضيْفاً) يَجُوْزُ فيها أَنْ تَكُوْنَ حالاً على أَنَّ المُرادَ: كَرُمَ زَيْدٌ حالَ كَوْنِهِ ضَيْفاً، وأَنْ تَكُوْنَ تَمْيِيزاً على أَنَّهُ الأَوْلَى مِنْ حَيْثُ المَعْنَى، وأَنْ تَكُوْنَ تَمْيِيزاً إِنْ أُرِيْدَ الثَّناءُ على زَيْدٍ المُضِيْفِ بِإِكْرامِ ضَيْفِهِ، ويَتَخَلَّلُ هذِهِ الدَّلالَةُ التَعَجُّبُ. وقِيْلَ إِنَّ الأَوْلَى الجَرُّ بـ (مِنْ) إِنْ أُرِيْدَ التَّمْييزُ[1].

حَبَّذا قائِداً خالِدٌ

على أَنَّهُ قِيْلَ إِنْ المَنْصُوْبَ بَعْدَ (حَبَّذا) أَيّاً كانَ يُعَدُّ حالاً مُطْلَقاً عِنْدَ بَعْضٍ، وإِنَّه يُعَدُّ تَمْيِيْزاً مُطْلَقاً عِنْدَ بَعْضٍ آخَرَ، وإِنَّهُ حالٌ إِنْ كانَ مُشْتَقّاً، وتَمْيِيزٌ إِنْ كانَ جامِداً، وقِيْلَ إِنَّهُ مُشْتَقّاً، وجامِداً يُعَدُّ تَمْيِيْزاً إِنْ أُرِيْدَ تَقْيِيْدُ المَدْحِ بِهِ؛ لأَنَّ الحالَ تَكُوْنُ في الغالِبِ مُتَنَقِّلَةً.

أَلا حَبَّذا قَوْماً سُلَيْمٌ فَإِنَّهُمْ وَفَوا إِذا تَواصَوا بالإِعانَةِ والنَّصْرِ[2]

(١) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٢٥٣٤ - ٥٣٥.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ١٠/ ١٦٦.

حَبَّـذا الصَّـبْرُ شِـيْمَةٌ لامْـرِئٍ را   مَ مُبـاراةَ مُوْلَـعٍ بالمَعـالِي[1]

يـا حَبَّـذا المـالُ مَبْـذُوْلاً بـلا سَرَفٍ   في أوْجُـهِ الـبِرِّ إسْراراً وإعْلانـا[2]

ولـ (حَبَّذا)، و(لا حَبَّذا) في الكَلامِ العَرَبِيِّ تَراكِيْبُ في الكَلامِ العَرَبِيِّ:

(١) حُبَّ ↕ فِعْلٌ ماضٍ (فَعُلَ) — الرَّجُلُ ↕ فاعِلٌ — عِلْماً ↕ تَمْييزٌ

(٢) حُبَّ ↕ فِعْلٌ ماضٍ (فَعُلَ) — بالرَّجُلِ ↕ الباء: حَرْفُ جَرٍّ زائِدٌ... — عِلْماً ↕ تَمْيِيْزٌ.

الرَّجُل: مَجْرُوْرٌ لَفْظاً مَرْفُوْعٌ مَحَلاًّ (فاعِل)

(٣) حَبَّذا ↕ حَبَّ (فَعُلَ): فِعْلٌ ماضٍ بَدَلٌ مِن اسْمِ الإشارة ذا: اسْمُ إشارَةٍ: فاعِلٌ — الصَّلاةُ ↕ المَخْصُوْصُ بالمَدْحِ — صَلاةُ الفَجْرِ ↕ (١) مبتدأ، والجُملَةُ قَبْلَهُ الخَبَر. (٢) مبتدأ خَبَرُهُ مَحْذُوْفٌ وُجُوْباً. (٣) خَبَرٌ لمبتَدَأ مَحذوفٍ وُجُوْباً: هِيَ المَمْدُوْحَةُ.

---

(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ١٠/ ١٦٦.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ١٠/ ١٦٨.

(١) حَبَّذا — الصَّدَقَةُ

↕ ↕

حَبَّ: فِعْلٌ ماضٍ — المَخْصُوْصُ بالمَدْحِ: فيْهِ الأَوْجُـهُ السَّـابِقَةُ +
ذا: فاعِلٌ — بَدَلٌ مِنْ اسْمِ الإِشارَةِ الفاعِلِ

(٢) حَبَّذا — الصَّدَقَةُ

↕ ↕

فِعْلٌ ماضٍ. ذا: فاعِلٌ — المَخْصُوْصُ بالمَدْحِ: فيهِ الأَوْجُهُ الأَرْبَعَةُ السَّابقَةُ.

(٣) حَبَّذا — الصَّدَقَةُ

↕ ↕

حَبَّ: فِعْلُ ماض. ذا: زائِدٌ — فاعِلُ الفِعْل (حَبَّ).

(٤) حَبَّذا — خُلُقاً — الإِحْسانُ إلى الفُقَراءِ

↕ ↕ ↕

فِعْل، ذا: فاعل — تَمْييز — يَجُوْزُ فيْهِ ثَلاثَةُ الأَوْجُهِ، (لا يُعْرَبُ بَدلاً).

(٥) حَبَّذا — الصَّدَقَةُ

↕ ↕

اسم: خَبَر مُقَدّم - مبتَدأ مُؤَخَّر — مبتدأ مُؤَخَّر
خَبر مقدّم

(٦) حَبَّذا — الصَّدَقَةُ

↕ ↕

فِعْلٌ ماض — فاعِلٌ

ما أَكْرَمَهُ مُضِيْفاً (رَجُلاً مُضِيْفاً)

قابَلَ زَيْدٌ عِشْرِيْنَ شُجاعاً (رَجُلاً شُجاعاً)

ويَتَبَدَّى لِي أَنَّ ما يَتَحَكَّمُ فِيما مَرَّ مِنْ شَواهِدَ مِنْ حَيْثُ عَدُّ المَنْصُوْبِ حالاً مُشْتَقّاً كانَ، أَوْ جامِداً – المَعْنَى الّذيْ يُرِيْدُهُ المُتَكَلِّمُ مُتَواصِلاً مَعَ المُخاطَبِ، أَوِ المُخاطَبِيْنَ.

عاشراً: بُنْيَةُ التَّمْييزِ مِنْ حَيْثُ التَّعْريفُ، والتَّنْكيرُ

للنَّحْوِيِّيْنَ في التَّمْييْزِ مِنْ حَيْثُ تَنْكِيرُهُ، وتَعْرِيْفُهُ مَذْهَبانِ[1]:

O مَذْهَبُ الكُوْفِيِّيْنَ، ومَنْ تَبِعَهُمْ كابْنِ الطَّراوةِ: جَوازُ تَنْكِيْرِهِ، وتَعْرِيْفِهِ: أَجازَ الكُوْفِيُّوْنَ هذِهِ المَسْأَلَةَ قِياساً على ما في العَرَبِيَّةِ مِنْ شَواهِدَ قَلِيْلَةٍ بالإضافَةِ إلى تِلْكَ الَّتي جاءَ فيها التَّمْيِيْزُ نَكِرَةً، ومِنْ هذِهِ الشَّواهِدِ:

¥ قَوْلُ أُمَيَّةَ بْنِ أَبِيْ الصَّلْتِ:

لَهُ داعٍ بِمَكَّةَ مُشْمَعِلٌّ ... وآخَرُ فَوْقَ رابِيَةٍ يُنادِيْ
إلى رُدُحٍ مِنَ الشِّيْزَى مِلاءٍ ... لُبابَ البُرِّ يُلْبَكُ بالشِّهادِ

على أَنَّ (لُبابَ البُرِّ) تَمْيِيْزٌ.

¥ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

عَلامَ مُلِئْتَ الرُّعْبَ والحَرْبُ لَمْ تَقِدْ ... لَظاها ولَمْ تُسْتَعْمَلِ البِيْضُ والسُّمْرُ

على أَنَّ (الرُّعْبَ) تَمْيِيْزٌ.

¥ قَوْلُ الشّاعِرِ:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوْهَنا ... صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

على أَنَّ (النَّفْسَ) تَمْيِيْزٌ.

¥ قَوْلُ قَوْلُ العَرَبِ: ما فَعَلَتِ الخَمْسَةَ عَشَرَ الدَّراهِمَ، والعِشْرُوْنَ الدَّراهِمَ.

---

(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ٩/ ٢٠٥ – ٢٠٨، ٢٥٣، السُّيُوْطي، همع الهوامع: ٤/ ٧٢.

¥ قَوْلُ العَرَبِ: سَفِهَ زَيْدٌ نَفْسَهُ، على أَنَّ (نَفْسَهُ) تَمْيِيزٌ.

¥ قَوْلُ العَرَبِ: أَلِمَ زَيْدٌ رَأْسَهُ، على أَنَّ (رَأْسَه) تَمْيِيزٌ.

¥ قَوْلُ العَرَبِ: غَبِنَ زَيْدٌ رَأْيَهُ، على أَنَّ (رَأْيَهُ) تَمْيِيزٌ.

¥ قِراءَةُ ابْنِ أَبِي عَبْلَةَ: ﴿وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥ ءَاثِمٌ قَلْبَهُۥ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾[1] بنَصْبِ (قَلْبَهُ)[2]: في هذِهِ القِراءَةِ ثَلاثَةُ تَأْوِيْلَ:

(أ) أَنَّ (قَلْبَهُ) مَنْصُوْبٌ على بَدَلِ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ مِنْ اسْمِ (إِنَّ) الضَّمِيْرِ المُتَّصِلِ على الرَّغْمِ مِنْ الفَصْلِ بخَبَرِها (آثِمٌ)، وهُوَ فَصْلٌ مُباحٌ.

(ب) أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ على التَّشْبِيْهِ بالمَفْعُوْلِ بِهِ كما في: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ، وفي هذا الوَجْهِ ثَلاثَةُ أَقْوالٍ للنُّحاةِ:

(ب/ ١) قَوْلُ الكُوْفِيِّيْنَ: الجَوازُ في الكَلامِ العَرَبِيِّ نَظْمِهِ، ونَثْرِهِ، ومِنْ ذلِكَ قَوْلُ عَمْرِو بْنِ لحى التَّيْمِيِّ[3]:

أَنْعَتُهــا إِنِّيَ مِــنْ نُعَّاتِهــا   مُــدارَةَ الأَخْفــافِ مُجْمَرَّاتِهــا[4]

غُلْــبَ الرِّقــابِ وعَفَرْنِياتِهــا   كُــوْمَ الــذُّرَى وادِقَــةً سُرَّاتِهــا

على أَنَّ (سُرَّاتِها: جَمْعُ: سُرَّةٍ) مَنْصُوْبَةٌ على المُشَبَّهِ بالمَفْعُوْلِ بِهِ للصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ (وادِقَةً). وقَوْلُ النَّابِغَةِ[5]:

---

(١) البقرة: ٢٨٣.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٢/ ٦٨٥ – ٦٨٦، أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٢/ ٣٥٧، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٢١ الفراء، معاني القرآن: ١/ ١٨١، الزمخشري، الكشاف: ١/ ٣٠٧.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٢/ ٦٨٥ – ٦٨٦، الصبان، حاشية الصبان على شرحِ الأَشْمُوْني ٣/ ١١.

(٤) في هذا الشاهد رِوايَةٌ أُخرَى مِنْ حَيْثُ العَجُزِ، والصَّدْرِ. انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٢/ ٦٨٥ – ٦٨٦

(٥) انظر: الصبّان، حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٣/ ١١.

ونَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنابِ عَيْشٍ ... أَجَبَّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنامُ

على أَنَّ (الظَّهْرَ) مَنْصُوْبٌ على المُشَبَّهِ بالمَفْعُوْلِ بِهِ للصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ (أَجَبَّ).

(ب/ ٢) قَوْلُ سِيْبَوَيْهِ: المَنْعُ في النَّثْرِ، والجَوازُ في الشِّعْرِ.

(ب/ ٣) قَوْلُ المُبَرِّدِ: المَنْعُ مُطْلَقاً.

(ج) قَوْلُ الكُوْفِيِّيْنَ: النَّصْبُ على التَّمْيِيْزِ في الكَلامِ العَرَبِيِّ نَظْمِهِ، ونَثْرِهِ على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ مَعْرِفَةً.

¥ قَوْلُ الشَّاعِرِ[1]:

وما قَوْمِيْ بِثَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدٍ ... ولا بِفَزارَةَ الشُّعْرِ الرِّقابا

على أَنَّ (الرِّقابَ) تَمْيِيْزٌ، وأَنَّ الشُّعْرَ جَمْعُ تَكْسِيْرٍ للصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ: أَشْعَرَ شَعْراءَ.

¥ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾[2]: للنَّحْوِيِّيْنَ في نَصْبِ (نَفْسَهُ) سَبْعَةُ أَوْجُهٍ:

(١) أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على المَفْعُوْلِ بِهِ على أَنَّ (سَفِهَ) مُتَعَدٍّ بنَفْسِهِ إلى مَفْعُوْلٍ صَرِيْحٍ كمُضَعَّفِ العَيْنِ: سَفَّهَ نَفْسَهُ، وقِيْلَ إِنَّ تَعْدِيَتَهُ لُغَةٌ، وهُوَ المُخْتارُ عِنْدَ السَّمِيْنِ الحَلَبِيِّ، وآخَرِيْنَ.

(٢) أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على المَفْعُوْلِ بِهِ الصَّرِيْحِ على أَنَّ (سَفِهَ) مُضَمَّنٌ مَعْنَى ما يَتَعَدَّى بنَفْسِهِ مِنْ مِثْلِ: جَهِلَ، وأَهْلَكَ.

(٣) أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على نَزْعِ الخافِضِ على أَنَّ الأَصْلَ: سَفِهَ في نَفْسِهِ.

(٤) أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على التَّوْكِيْدِ لمُؤَكَّدٍ مَحْذُوْفٍ قامَ مَقامَهُ مُؤَكِّدُهُ كإِقامَةِ النَّعْتِ مُقامَ مَنْعُوْتِهِ المَحْذُوْفِ.

(٥) أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على التَّمْيِيْزِ على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ مَعْرِفَةً، وهُوَ قَوْلُ الكُوْفِيِّيْنَ كما مَرَّ.

---

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٢/ ١٢٧.

(٢) البقرة: ١٣٠.

(٦) أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على المُشَبَّهِ بالمَفعُوْلِ بِهِ على وَفْقِ قَوْلِ بَعْضِ الكُوْفِيِّيْنَ.
(٧) أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على التَّوْكِيْدِ المَعْنَوِيِّ على أَنَّ المُؤَكَّدَ (مَنْ سَفِهَ) المَنْصُوْبُ على الاسْتِثْناءِ في أَحَدِ وَجْهَيْنِ، وقَدْ عُدَّ هذا الوَجْهُ مِنْ بابِ التَّخْرِيْجِ البَعِيْدِ.

والوَجْهُ الأَوَّلُ اخْتِيارُ السَّمِيْنِ الحَلَبِيِّ كما مَرَّ؛ لأَنَّ الأَوْجُهَ الأُخْرَى غَيْرُ مُنْقاسَةٍ فَضْلاً عَنْ أَنَّ المُشَبَّهَ بالمَفْعُوْلِ بِهِ يَكُوْنَ مَعَ الصِّفاتِ المُشَبَّهَةِ لا الأَفْعالِ.

ويَتَبَدَّى لِيْ أَنَّ الأَصْلَ في التَّمْيِيْزِ أَنْ يَكُوْنَ نَكِرَةً؛ لأَنَّهُ أَخَفُّ مِنَ المَعْرِفَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ إِزالَةَ الإِبْهامِ، والغُمُوْضِ يَكُوْنُ بالنَّكِرَةِ لأَنَّها الأَصْلُ، والأَخَفُّ،على أَنَّ الخِفَّةَ مِنْ أَهَمِّ خَصائِصِ العَرَبِيَّةِ،ولا ضَيْرَ في أَنْ يَكُوْنَ التَّمْيِيْزُ في بَعْضِ الشَّواهِدِ مَعْرِفَةً؛ لأَنَّهُ أَوْلَى مِنَ التَّأْوِيْلِ لِكَوْنِهِ يَدُوْرُ في فَلَكِ التَّعامُلِ مَعَ اللُّغَةِ وَصْفِيّاً، وظاهِرِيّاً إِذا لَمْ يَكُنْ هُنالِكَ مُحُوجٌ يَقْتَضِيْهِ المَعْنَى.

¥ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾[1]: للنَّحْوِيِّيْنَ في نَصْبِ (مَعِيْشَتَها) خَمْسَةُ أَقْوالٍ[2]:
(١) أَنَّها مَنْصُوْبَةٌ على التَّمْيِيْزِ كما مَرَّ.
(٢) أَنَّها مَنْصُوْبَةٌ على المُشَبَّهِ بالمَفْعُوْلِ بِهِ على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِ العامِلِ فيها فِعْلٌ (بَطِرَتْ) لا صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ.
(٣) أَنَّها مَنْصُوْبَةٌ على المَفْعُوْلِ بِهِ على تَضْمِيْنِ (بَطِرَتْ) مَعْنَى فِعلٍ يَصِلُ إِلى مَفْعُوْلِهِ بِنَفْسِهِ: خَسِرَتْ مَعِيْشَتَها، وهُوَ قَوْلُ البَصْرِيِّيْنَ.
(٤) أَنَّها مَنْصُوْبَةٌ على نَزْعِ الخافِضِ: بَطِرَتْ في مَعِيْشَتِها، وهُوَ قَوْلُ الأَخْفَشِ.
(٥) أَنَّها مَنْصُوْبَةٌ على الظَّرْفِيَّةِ الزَّمانِيَّةِ على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: بَطِرَتْ أَيّامَ مَعِيْشَتِها.

¥ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ كُلٌّ إِلَيْنَا رَٰجِعُونَ ﴾[3]: في نَصْبِ (أَمْرَهُمْ) أَرْبَعَةُ أَقْوالٍ[4]:

---

(١) القصص: ٥٨.
(٢) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٨/ ٣١٦ (المكتبة الشاملة)، السمين الحلبي، الدر المصون: ٢/ ٣٨٦.
(٣) الأنبياء: ٩٣.
(٤) انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٩٢٦.

(١) أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على نَزْعِ الخافِضِ: تَقَطَّعُوا (تفَرَّقُوا) فِي أَمْرِهِمْ.

(٢) أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على المَفْعُوْل بِهِ على أَنَّهُ بمَعْنَى (قَطَّعُوا): قَطَّعُوا أَمْرَهُمْ (فَرَّقُوْهُ).

(٣) أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على التَّمْيِيْز: تَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ على أَنَّهُ مَنْقُوْلٌ مِنَ الفاعِلِ: تَقَطَّعَ أَمْرُهُمْ.

(٤) أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على المَفْعُوْلِ لَهُ كما يَظْهَرُ لي على أَنَّ المُرادَ تَقَطَّعُوا لأَجْلِ أَمْرِهِمْ، أَوْ بسَبَبِ أَمْرِهِمْ.

¥ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَىٰ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ﴾ [1]، ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنفِقُونَ﴾ [2] فِيْ (مِنَ الدَّمْعِ) أَقْوالٌ[3]:

(أ) أَنَّهُ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على التَمْيِيْزِ: ذَكَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ[4] أَنَّ (تَفِيْضُ مِنَ الدَّمْعِ) كقَوْلِكَ: تَفِيْضُ دَمْعاً، وهُوَ أَبْلَغُ مِنْ: يَفِيْضُ دَمْعُها؛ لأَنَّ العَيْنَ جُعِلَتْ كَأَنَّ كلَّها دَمْعٌ فائِضٌ، على أَنَّ (مِنْ) بيانِيَّةٌ،وأَنَّ مَحَلَّ الجارِّ والمَجْرُوْرِ النَّصْبُ على التَّمْيِيْزِ، وهِيَ مَسأَلَةٌ يَرُدُّها أَنَّ التَّمْيِيْزَ المَنْقُوْلَ مِنَ الفاعِلِ لا يُجَرُّ بحَرفِ جَرٍّ، ويُمْكِنُ أَنْ تَكُوْنَ (مِنْ) زائِدَةً للتَوْكِيْدِ،أَمَّا إذا كانَتْ بَيانِيَّةً فلا يَصِحُّ أَنْ تكُوْنَ زائِدَةً كما يَظْهَرُ لي، ويُمْكِنُ أَنْ تكُوْنَ شَبِيْهَةً بالزَّائِدَةِ كلامِ التَّقْوِيَةِ، و(لَعَلَّ) جارَّةً، و(رُبَّ).

ولَمْ يُجِزِ الكُوْفِيُّوْنَ إِعْرابَهُ تَمْيِيزاً؛ لأَنَّهُ مَنْقُوْلٌ مِنَ الفاعِلِ، فلا يُجِيْزُوْنَ أَنْ يُقالَ: تَفَقَّأَ زَيْدٌ مِنْ شَحْمٍ بَدَلاً مِنْ: تَفَقَّأَ زَيْدٌ شَحْماً.

---

(١) المائدة: ٨٣.

(٢) التوبة: ٩٢.

(٣) انظر السَّمِيْن الحلبي، الدر المصون: ٤/ ٣٩٣، ٦/ ١٠١.

(٤) انظر: الكشاف: ٢/ ٣٠١.

(ب) أَنْ يَتَعَلَّقَ الجارُّ والمَجْرُوْرُ بـ (تَفِيْضُ) على أَنَّ (مِنْ) لابْتِداءِ الغايَةِ، وأَنَّ المُرادَ: تَفِيْضُ مِنْ كَثْرَةِ الدَّمْعِ.

(ج) أَنَّ الجارَّ والمَجْرُوْرَ شِبْهُ جُمْلَةٍ يَتَعَلَّقُ بالحالِ المَحْذُوْفَةِ تَقْدِيْرُها: تَفِيْضُ مَمْلُوْءَةً بالدَّمْعِ على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ المَحْذُوْف يَجِبُ أَنْ يكُوْنَ كَوْناً عامّاً لا مُقَيَّداً، ويُمْكِنُ أَنْ تُحْمَلَ هذِهِ المَسْأَلَةُ على تَعَلُّقِ المَجْرُوْرُ بباءِ الاسْتِعانَةِ كما في قَوْلِكَ: كتبْتُ بالقَلَمِ.

(د) أَنْ تَكُوْنَ (مِنْ) زائِدَةً كما مَرَّ، فيَكُوْنُ (الدّمْع) مَجْرُوْراً لَفْظاً مَنصوْباً مَحَلاًّ على التّمْيِيْزِ كما يَظْهَرُ لِيْ، وهُوَ أَوْلَى للمَعْنَى الَّذي أَوْمَأَ إِلَيْهِ الزّمَخْشَرِيُّ.

(هـ) أَنْ تَكُوْنَ (مِنْ) بمَعْنَى الباءِ: تَفِيْضُ بالدَّمْعِ على أَنَّ الجارَّ والمَجْرُوْرَ حالٌ.

¥ قَوْلُ العَرَبِ: كَمْ ناقَةً وفَصِيْلَها: ذَهَبَ البَصْرِيُّوْنَ أَنَّ (فَصِيْلَها) مَعْرِفَةٌ، وهُوَ مَعْطُوْفٌ على التّمْيِيْزِ (ناقَةً)، ومَحْمُوْلٌ على نِيَّةِ انْفِصالِ المُتَضايِفَيْنِ على أَنَّ التّقْدِيْرَ: كَمْ ناقَةً، وفَصِيْلاً لَها.

¥ رِوايَةُ الحَدِيْثِ: " إِنَّ امْرَأَةً تُهْراقُ الدِّماءَ "(١): المُرادُ مِنْ هذا الحَدِيْثِ: تُهْراقُ دِماؤُها، على أَنَّ الفاعِلَ ضَمِيْرُ المَرْأَةِ المُسْتَتِرُ في (تُهْراقُ)، وأَنَّ (الدِّماءَ) نُصِبَتْ على التَّشْبِيْهِ بالمَفْعُوْلِ بِهِ، أَوْ على التّمْيِيْزِ. وقِيْلَ تَوَهُّماً إِنَّ أَصْلَ (تُهْراقُ): تُهْرِيْقُ، على أَنَّ (الدّماءَ) مَفْعُوْلٌ لهذا الفِعْلِ المَبْنِيِّ للفاعِلِ.

O مَذْهَبُ البَصْرِيِّيْنَ: أَوْجَبُوا كَوْنَهُ نَكِرَةً على الرَّغْمِ مِمّا مَرّ مِنْ شَواهِد، وهِيَ شَواهِدُ أَخْضَعُوْها للتَّأْوِيْلِ الَّذي يَدُوْرُ في فَلَكِ زِيادَةِ (أَلْ)، أَوْ إِسْقاطِ حَرْفِ الخَفْضِ، أَوْ نِيَّةِ انْفِصالِ المُضافِ في المُتَضايِفَيْنِ.

وحَمَلَ ابْنُ مالِكٍ(٢) كُلَّ ما لا يَجُوْزُ فيهِ انْفِصالُ المُتَضايِفَيْنِ مِنَ الشَّواهِدِ على تَضْمِيْنِ الفِعْلِ مَعْنَى ما يَتَعَدَّى إِلى مَفْعُوْلٍ بِهِ كما في: غَبِنَ رَأْيَهُ (سَوَّأَ رَأْيَهُ)، وفي: أَلِمَ بَطْنَهُ (شَكا

---

(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ٩/ ٢٥٧.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ٩/ ٢٥٥.

بَطْنَهُ)، وعلى حَذْفِ حَرْفِ الجَرِّ، ونَصْبِ المَجْرُوْرِ بَعْدَ الحَذْفِ: غَبِنَ في رَأْيِهِ، ووَجِعَ في بَطْنِهِ، وأَلِمَ في رَأْسِهِ.

وبَعْدُ فلا مُحْوِجَ إلى ما مَرَّ مِنْ تَوَهُّمٍ في تَأْوِيْلِ ظاهِرِ هذِهِ الشَّواهِدِ على أَنَّ الأَوْلَى كَوْنُ التَّمْيِيْزِ نَكِرَةً قِياساً على الشَّواهِدِ الثَّرَّةِ، وهذا الكَوْنُ لا يَصِحُّ أَنْ يُلْغِيَ مَجِيْئَهُ مَعْرِفَةً ولا سِيَّما إذا كانَ المَعْنَى يُعَزِّزُهُ على أَلاَّ نَسْتَبْعِدَ التَّواصُلَ الإِخْبارِيَّ بَيْنَ المُتَكَلِّمِ، والمُخاطَب.

عاشر: تحقيقُ أمْنِ اللَّبْسِ بكَوْنِهِ فَضْلَةً لا رُكْناً أساسِيّاً، ونَكِرَةً، ولَيْسَ تابِعاً، وبِمَعْنَى (مِنْ) الجِنْسِيَّةِ بَيْنَهُ، وبَيْنَ غَيْرِهِ

(أ) يَتَحَقَّقُ أَمْنِ اللَّبْسِ بكَوْنِهِ فَضْلَةً بَيْنَهُ، وبَيْنَ اسْمِ (لا) النّافِيَةِ للجِنْس، وصِفَتِهِ:

يُعَدُّ التَّمْيِيْزُ فَضْلَةً كَغَيْرِهِ مِنَ الفَضَلاتِ الأُخْرَى (المَفْعُوْلُ بِهِ، المَفْعُوْلُ لَهُ، المَفْعُوْلُ فيهِ، المَفْعُوْلُ مَعَهُ، الحالُ) مُتَمِّماً للمَعْنَى لا رُكْناً أساسِيّاً (المُبْتَدَأُ والخَبَرُ، والفِعْلُ والفاعِلُ)، وهذِهِ الفَضَلاتُ تَحْمِلُ فِي النَّحْوِ الوَظِيْفِيِّ وَظائِفَ دَلالِيَّةً فَقَط، وعليْهِ فإنَّها لا تَحْمِلُ وَظِيفَةً تَرْكِيْبِيَّةً، وهذِهِ الوَظِيْفَةُ التَّرْكِيْبِيَّةُ مَحْصُوْرَةٌ في الفاعِلِ، والمَفْعُوْلِ بِهِ، والوَظائِفُ التَّداوُلِيَّةُ فيهِ نَوْعانِ: وظائِفُ تَداوُلِيَّةٌ داخِلِيَّةٌ (بُؤْرَتا المُقابَلَةِ، والجَدِيْدِ، والمِحْوَر)، وَوَظائِفُ تَداوُلِيَّةٌ خارِجِيَّةٌ (المُبْتَدأُ، والذَّيْلُ، والبَدَل، والمُنادَى).

وحَمْلاً على ما مَرَّ فإنَّ كَوْنَ التَّمْيِيزِ فَضْلَةً يُسْهِمُ في تَحْقِيْقِ أَمْنِ اللَّبْسِ بَيْنَهُ، وبَيْنَ ما يَكُوْنُ مَنْصُوْباً مِمّا يُعَدُّ رُكْناً أَساسِيّاً كما في اسْمِ (لا) النّافِيَةِ الجِنْسِ المَنْصُوْبِ كما في قَوْلِكَ:

لا خَيْراً مِنْ زَيْدٍ فيها

والقَوْلُ نَفْسُهُ في صِفَةِ اسْمِها المَبْنِيّ كما فِيْ قَوْلِكَ:

لا رَجُلَ ظَرِيْفاً في الشّارِعِ

على أَنَّ (ظَرِيْفاً) صِفَةُ اسم (لا)، وهذِهِ الصِّفَةُ نَكِرَةٌ، فَضْلَةٌ مَنْصُوْبَةٌ، وبِمَعْنَى مِنْ الجِنْسِيَّةِ[1]، وبهذا خالَفَ التَّمْيِيْزُ هذِهِ الصِّفَةَ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ تابِعاً مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُزِيْلُ الإِبْهامَ، أَوِ الغُمُوْضَ مِنْ اسْمٍ مُمَيَّزٍ، أَوْ مُفَسَّرٍ، أَوْ مِنَ الجُمْلَةِ، فَيَكُوْنُ مِنْ تَمامِ الاسْمِ، والجُمْلَةِ، على أَنَّ مَعْنَى (مِنْ) الجِنْسِيَّةِ يَكْمُنُ فِي التَّمْيِيْزِ، وهذِهِ الصِّفَةُ قَدْ تَكُوْنُ مَرْفُوْعَةً، ومَبْنِيَّةً على الفَتْحِ أَيْضاً:

لا رَجُلَ ظَرِيْفَ، وظَرِيْفاً، وظَرِيْفٌ

---

(١) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ٩/ ٢٠٦.

وعليْهِ فإِنَّ أَمْنَ اللَّبْسِ بَيْنَهُ، وبَيْنها يَتحَقَّقُ بالرَّفْعِ، والبِناءِ على الفَتْحِ، فلا مُحْوِجَ إلى هذا القَيْدِ كما يَظْهَرُ لي. وذَكَرَ أَبُوحيّانَ أَنَّ التَّمْييْزَ المَنْقُوْلَ مِنَ الفاعِلِ، والمَفْعُوْلِ بِهِ، والمُبْتَدَأَ لَيْسَ فيهِ مَعْنَى (مِنْ) الجِنْسِيَّةِ.

يَتحَقَّقُ أَمْنُ اللَّبْسِ بكَوْنِهِ بمَعْنَى (مِنْ) الجِنْسِيَّةِ بَيْنَهُ وبَيْنَ ثانِي مَنْصُوْبَيْ (اسْتَغْفَرَ) كما في قَوْلِ الشّاعِرِ[1]:

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَه ... رَبَّ العِبادِ إِلَيْهِ الوَجْهُ والعَمَلُ

على أَنَّ (مِنْ) لَيْسَتْ جِنْسِيَّةً.

(ج) يَتحَقَّقُ أَمْنُ اللَّبْسِ بكَوْنِهِ نَكِرَةً بَيْنَهُ وبَيْنَ المُشَبَّهِ بالمَفْعُوْلِ بِهِ كما في قَوْلِكَ:

حَسُنَ زَيْدٌ وَجْها (تَمْيِيْز)

حَسُنَ زَيْدٌ وَجْهَهُ (مُشَبَّهٌ بالمَفْعُوْلِ بِهِ، وتَمْيِيْزٌ عِنْدَ غَيْرِ البَصْرِيِّيْنَ)

(د) يَتَحَقَّقُ أَمْنُ اللَّبْسِ بكَوْنِهِ مَنْصُوْباً بَيْنَهُ، وبَيْنَ تابعِ عَدَدٍ مَنْصُوْبٍ مِنْ جِنْسِ المَعْدُوْدِ[2] كما في قَوْلِكَ:

قابَلْتُ سَبْعَةً طُلاَّباً (طُلاَّباً: بَدَلٌ مِنْ: سَبْعَةً)

على أَنَّ (طُلاَّباً) نَكِرَةٌ فَضْلَةٌ مَنْصُوْبَةٌ، وبمَعْنَى (مِنْ) الجِنْسِيَّةِ على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هذا التّابعَ قَدْ يَكُوْنُ مَرْفُوْعاً، أَوْ مَجْرُوْراً، أَوْ مَنْصُوْباً على وَفْقِ حَرَكَةِ المَتْبُوْعِ إلاَّ إذا قُطِعَ عَنْهُ في الإِعْرابِ، وهُوَ قَطْعٌ يَكُوْنُ في الرَّفْعِ، والنَّصْبِ، ولا يَكُوْنُ في الجَرِّ.

---

(١) انظر الصفحة: ٢٢.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل: ٩/ ٢٠٥ – ٢٠٦..

حادي عشر: تحقيق أمن اللبس بين التمييز والحال

أَفْرَدَ ابْنُ هِشامٍ في كتابِهِ النَّفِيْسِ (مُغْنِيْ اللَّبِيْبِ عَنْ كُتُبِ الأَعارِيْبِ) هذِهِ المَسْأَلَةِ مَكاناً خاصّاً (ما افْتَرَقَ فيهِ الحالُ، والتَّمْيِيْزُ، وما اجْتَمَعا فيهِ)[1]:

(١) ما اتَّفَقَ فيْهِ التَّمْيِيْزُ، والحالُ:

O أَنَّ كِلَيْهِما اسْمٌ صَرِيْحٌ لَيْسَ مَصْدَراً مُؤَوَّلاً كما في قَوْلِكَ :

جاءَ الطَّالِبُ مُبْتَسِماً (لايَصِحُّ أَنْ يَكُوْنَ المَنْصُوْبُ تَمْيِيْزاً)

حَسُنَ الطَّالِبُ خُلُقاً

O أَنَّهُما نَكِرَتانِ في الغالِبِ كما مَرَّ[2].

O أَنَّهُما مَنْصُوْبانِ؛ لأَنَّهُما فَضْلَتانِ.

O أَنَّ وَظِيْفَةَ كِلَيْهِما في الأَصْلِ، والغالِبِ رَفْعُ الإِبْهامِ كما مَرَّ[3].

O أَنَّهُما فَضْلَتانِ لا رُكْنانِ أَساسِيَّانِ.

(٢) ما افْتَرَقَ فِيْهِ التَّمْيِيْزُ، والحالُ:

O أَنَّ التَّمْيِيْزَ لا يَكُوْنُ إِلاَّ اسْماً، والحالَ تَكُوْنُ اسْماً، وجُمْلَةً فِعْلِيَّةً، واسْمِيَّةً مُؤَوَّلَتَيْنِ بِمُفْرَدٍ مُشْتَقٍّ نَكِرَةٍ، وشِبْهَ جُمْلَةٍ يَتَعَلَّقُ بكَوْنٍ عامٍ مَحْذُوْفٍ وُجُوْباً.

O أَنَّ الحالَ قَدْ لا يُسْتَغْنَى عَنْها أَحْياناً، إِذْ لَوْ حَدَثَ هذا الاسْتِغْناءُ لَفَسَدَ المَعْنَى[4] كما في:

قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ ٱلْأَرْضَ ﴾[5].

قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُواْ مَا

---

(١) انظر: ٢/ ٥٣٢ (تحقيق محيي الدين عبد الحَمِيد) .

(٢) انظر: كتابي: الحال فَضْلَةٌ نَحْوِيَّةٌ ذات وَظِيْفة دَلالِيَّة:

(٣) انظر انظر كتابي: الحال فَضْلَةٌ نَحْوِيَّةٌ ذات وَظِيْفة دَلالِيَّة:

(٤) انظر كتابي: الحال فَضْلَةٌ نَحْوِيَّةٌ ذات وَظِيْفة دَلالِيَّة:

(٥) الإسراء: ٣٧.

نَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا ﴾[1].

والتَّمْييزُ لَيْسَ كذلِكَ.

O أَنَّ وَظِيْفَةَ الحالِ تَبْيِيْنُ الهَيْئَةِ، ووَظِيْفَةَ التَّمْييزِ تَبْيِيْنُ الذّواتِ، والنِّسْبَةِ كما مَرَّ، وكما في قَوْلِكَ:

جاءَ زَيْدٌ، وعَمْرٌو مُسْرِعَيْنِ

على أَنَّهُ لا يُقالُ: جاءَ زَيْدٌ، وعَمْرٌو مُسْرِعاً، ومُسْرِعاً كما في قَوْلِهِ تَعالَى: "﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ﴾"[2].

جاءَ زَيْدٌ، وعَمْرٌو، وبَكْرٌ راكِبِيْنَ

على أَنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: جاءَ زَيْدٌ، وعَمْرٌو، وبَكْرٌ راكِباً، وراكِباً، وراكِباً.

وإِنِ اخْتَلَفَتِ الحالانِ في اللَّفْظِ مَعَ الصَّاحِبِ المُخْتَلِفِ، وخِيْفَ اللَّبْسُ كما في قَوْلِكَ[3]:

لَقِيْتُ زَيْداً مُصْعِداً مُنْحَدِراً

وجَبَ ذِكْرُ الأَحْوالِ بلا عاطِفٍ عَلَى أَنْ تَكُوْنَ الحالُ الأُوْلَى كما في هذا المِثالِ السَّابِقِ للاسْمِ الثَّانِي المُجاوِرِ لَها، وأَنْ تَكُوْنَ الثَّانِيَةُ للاسْمِ الأَوَّلِ غيرِ المُجاوِرِ لَها، وإِنْ تَحَقَّقَ أَمْنُ اللَّبْسِ جازَ عَدَمُ التَّرْتِيْبِ بَيْنَ الحالَيْنِ كما في قَوْلِكَ:

قابَلْتُ زَيْنَبَ حَزِيْنَةً مَسْرُوْراً، أَوْ مَسْرُوْرا حَزِيْنَةً

على أَنَّ ما حَقَّقَ أَمْنَ اللَّبْسِ في هاتَيْنِ الحالَتَيْنِ مِنْ حَيْثُ صاحِبُ كِلْتَيْهِما الاخْتِلافُ في الجِنْسِ، وهُوَ اخْتِلافٌ يُصاحِبُهُ اخْتِلافُ الحالَيْنِ تَذْكِيْراً، وتَأْنِيْثاً.

ومِنْ ذلِكَ قَوْلُ امْرِئِ القَيْسِ:

---

(١) النساء: ٤٣. وانظر شواهد أخرى في كتابي: الحال فضلة نحوية ذات وظيفة تداولية:

(٢) إبراهيم: ٣٣.

(٣) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ١٨٤، السيوطي، همع الهوامع ٤/ ٣٨، المرادي، توضيح المقاصد: ٢/ ٧١٥ (المكتبة الشاملة)، الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية، ونحوها، وصرفها: ٢/ ١٨٨.

خَرَجْتُ بِها أَمْشِي تَجُرُّ وَراءَنا   عَلى أَثَرَيْنا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ

قَوْلُ الشَّاعِرِ:

لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خائِفاً   مُنْجِدَيْهِ فَأَصابُوا مَغْنَما

والقَوْلُ نَفْسُهُ في كَوْنِ اخْتِلافِ أَصْحابِ الحالِ في العَدَدِ يُسْهِمُ في تَحْقِيقِ أَمْنِ اللَّبْسِ في تَبَيُّنِ صاحِبِ كِلْتا الحالَيْنِ كما في:

ضَرَبَ الشُّرْطِيُّ زَيْداً، و عَمْراً واقِفاً جالِسَيْنِ، أَوْ: جالِسَيْنِ واقِفاً

والقَوْلُ نَفْسُهُ في إِسْهامِ المَعْنَى في تَحْقِيقِ أَمْنِ اللَّبْسِ في تَبَيُّنِ صاحِبِ كِلا الحالَيْنِ كما في قَوْلِكَ:

مَرَّ عَمْرٌ بزَيْدٍ راكِباً جالِساً، أَوْ جالِساً راكِباً

على أَنَّ المارَّ يَجِبُ أَنْ يَكُوْنَ هُوَ الرَّاكِبَ (عَمْرٌو)، وأَنَّ الجالِسَ هُوَ المَمْرُوْرَ بِهِ (زَيْد).

ومِنْ تَعَدُّدِ الحالِ ذاتِ الصَّاحِبِ الواحِدِ قَوْلُ الشَّاعِرِ(1):

عَلَيَّ إِذا ما زُرْتُ لَيْلَى بخُفْيَةٍ   زِيارَةُ بَيْتِ اللهِ رَجْلانَ حافِيا(2)

وقَوْلُكَ:

جاءَ زَيْدٌ مُبْتَسِماً، مُسْرِعاً، مُحَيِّياً غَيْرَهُ، مُتَصَدِّقاً على الفُقَراءِ

على أَنَّ المَعْطُوْفَ على الحالِ حالٌ على الرَّغْمِ مِنْ إِعْرابِهُ: مَعْطُوْفٌ على الحالِ.

قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ غَضۡبَٰنَ أَسِفٗا قَالَ بِئۡسَمَا خَلَفۡتُمُونِي مِنۢ بَعۡدِيٓۖ﴾(3).

والتَّمْيِيْزُ إِذا كانَ تَمْيِيْزاً مَلْحُوْظاً، أَوْ تَمْيِيْزَ جُمْلَةٍ لا يَتَعَدَّدُ إِلاَّ باسْتِعْمالِ العاطِفِ كما في قَوْلِكَ:

حَسُنَ الطَّالِبُ عِلْماً، وخُلُقاً، وجَمالاً، وعَمَلاً، وسَيْراً

---

(1) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب: ٢/ ٥٣٣ (تحقيق محيي الدين عبد الحميد).

(2) انظر شَواهِدَ أخرى في كتابي: الحال فضلة نحوية ذات وظيفة تداولية:

(3) الأعراف: ١٥٠.

والقَوْلُ نَفْسُهُ في تَمْيِيْزِ الـذَّاتِ، أَوِ المُفْـرَدِ مِـنْ حَيْـثُ إِنَّ الأَوْلَى أَنْ يَتَعَـدَّدَ باسْـتِعْمالِ العاطِفِ إِلاَّ إذا أُرِيْدَ بهذا التَّمْيِيْزِ المُتَعَدِّدِ المُفْرَدِ مَعْنًى واحِداً كما في الاخْتِلاطِ ، وهِيَ مَسْـأَلَةٌ يَجُوْزُ فيها اسْتِعْمالُ العاطِفِ، والاسْتِغْناءُ عَنْهُ كما في قَوْلِكَ[1]:

عِنْدَ زَيْدٍ رِطْلٌ عَسَلاً، وسَمْناً، وعَسَلاً سَمْناً

- أَنَّ التَّمْيِيْزَ يَكُوْنُ في الغالِبِ جامِداً، وأَنَّ الحالَ تَكُوْنُ في الغالِبِ مُشْتَقَّةً[2].
- أَنَّ الحالَ تُسْهِمُ في تَأْكِيْدِ عامِلِها، وصاحِبِها، وأَنَّ التَّمْيِيْزَ لا يُسْهِمُ في تَأْكِيْدِ مُمَيِّـزِهِ في الغالِبِ، وفي الصَّحِيْحِ[3].
- أَنَّ الحالَ يَجُوْزُ أَنْ تَتَقَدَّمَ على عامِلِها فِعْلاً مُتَصَرِّفاً، أَوْ ما يُشْبِهُهُ، وأَنَّ التَّمْيِيْزَ لا يَجُوْزُ فيها ذلِكَ على الصَّحِيْحِ كما ذَكَرَ ابْنُ هِشامٍ على الـرَّغْمِ مِـنْ أن ذلِـكَ جـائِزٌ عنْـدَ بَعْضِ النُّحاةِ قِياساً على بَعْضِ الشَّواهِدِ[4].

---

(١) انظر: عباس حسن، النحو الوافي: ٢/ ٤٢٩.

(٢) انظر كتابي: الحال فضلة نحويَّة ذات وظيفة دلاليَّة:

(٣) انظر كتابي: الحال فضلة نحويَّة ذات وظيفة دلاليَّة:

(٤) انظر كتابي: الحال فضلة نحويَّة ذات وظيفة دلاليَّة:

ثاني عشر: تحقيق أمن اللبس بين التمييز والمفعول له

○ مَواضِعُ الاتِّفاقِ:

(١) أَنَّ كَلَيْهِما فَضْلَةٌ نَحْوِيَّةٌ ذاتُ وَظِيفَةٍ دَلالِيَّةٍ[1].

(٢) أَنَّ كِلَيْهِما جامِدٌ في الغالِبِ.

(٣) أَنَّ كَلَيْهِما يَحْمِلُ وَظِيفَةَ التَّبْيِيْنِ.

(٤) أَنَّ كِلَيْهِما يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً، ومَجْرُوْراً على أَنَّ التَّمْيِيْزَ قَدْ يُجَرُّ بـ (مِنْ) البَيانِيَّةِ، وأَنَّ المَفْعُوْلَ لَهُ قَدْ يُجَرُّ بأَحَدِ أَحْرُفِ التَّعْلِيْلِ (مِنْ، في، اللّام، الكاف).

(٥) أَنَّ كِلَيْهِما يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ مَعْرِفَةً، ونَكِرَةً على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ المُبَرِّدَ، والجَرْمِيَّ أَوْجبا أَنْ يَكُوْنَ المَفْعُوْلُ لَهُ نَكِرَةً، والقَوْلُ نَفْسُهُ في التَّمْيِيزِ عِنْدَ البَصْرِيِّيْنَ[2].

(٦) أَنَّ كِلَيْهِما يَجُوْزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ على العامِلِ فيْهِ كما في قَوْلِكَ في المَفْعُوْلِ لَهُ:

احْتِراماً للأُسْتاذِ وَقَفَ الطُّلابُ

رَغْبَةً في العِلْمِ الْتَحَقَ الطَّالِبُ بالجامِعَةِ

أَمّا التَّمْيِيْزُ فيَجُوْزُ فيهِ ذلِكَ إِذا كانَ العامِلُ فيهِ مُتَصَرِّفاً لا جامِداً كما في:

شَحْماً تَفَقَّأَ الكَبْشُ

لَحْماً اكتَنَزَ الوَلَدُ

نَفْساً طابَ الغَنِيُّ

(٧) أَنَّ كِلَيْهِما يَجُوْزُ فيهِ التَّفْرِيْغُ.

○ مَواضِعُ الاخْتِلافِ بَيْنَهُما:

(١) أَنَّ المَفْعُوْلَ لَهُ يَكُوْنُ مَصْدَراً قَلْبِيّاً، أَوْ باطِنِيّاً، وإِنْ لَمْ يَكُنْ كذلِكَ جُرَّ وُجُوْباً بأَحَدِ أَحْرُفِ التَّعْلِيْلِ (مِنْ، الباءِ، اللاَّم، في، الكاف) ، وكانَ مَفْعُوْلاً لَهُ غَيْرَ صَرِيْحٍ، أَمّا التَّمْيِيْزُ فيَكُوْنُ مَصْدَراً، وغَيْرَهُ[3].

---

(١) انظر كتابي: المفعول لَهُ فَضْلَةٌ نَحْوِيَّةٌ ذات وظِيْفَة دَلالِيَّة:

(٢)انظر كتابي: المَفْعُول له فضلة نحوية ذات وظيفة دلاليَّة:

(٣) انظر الصفحة:١٣٧ .

(٢) أَنَّ المَفْعُوْلَ لَهُ يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ مَصْدَراً مُؤَوَّلاً على نِيَّةِ حَرْفِ تَّعْلِيْلٍ ، أَوِ مُضافٍ كما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ﴾[1] على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: لِئَلاَّ تَزُوْلا، أَوْ مَخافَةَ أَنْ تَزُوْلا.

(٣) أَنَّ الأَصْلَ في كِلَيْهِما أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على أَنَّ المَفْعُوْلَ لَهُ يَجِبُ جَرُّهُ بأَحَدِ أَحْرُفِ التَّعْلِيْلِ إِذا لَمْ تَتَوافَرْ قُيُوْدُ نَصْبِهِ(٢)، وأَنَّ التَّمْيِيْزَ يُجَرُّ في مَواضِعَ إِمَّا بالإِضافَةِ، وإِمَّا بـ (مِنْ) البَيانِيَّةِ، ويَظْهَرُ لي أَنَّهُ لا يُعَدُّ تَمْيِيْزاً نَحْوِيّاً إِلاَّ مِنْ بابِ تَفْسِيْرِ المَعْنَى لا تَفْسِيْرِ النَّحْوِ.

(٤) أَنَّ وَظِيْفَةَ المَفْعُوْلِ لَهُ الدَّلالِيَّةَ تَبْيِيْنُ عِلَّةِ العامِلِ، وأَنَّ وَظِيْفَةَ التَّمْيِيْزِ إِزالَةُ الإِبْهامِ مِنَ المُمَيَّزِ مُفْرَداً، وجُمْلَةً، وقَدْ يُوْمِئُ إِلى التَّوْكِيْدِ.

(٥) أَنَّ المَفْعُوْلَ لَهُ يَجِبُ أَنْ يَكُوْنَ نَكِرَةً عِنْدَ المُبَرِّدِ، والجَرْمِيِّ، وهذا على خِلافِ النَّحْوِيِّيْنَ الآخَرِيْنَ مِنْ حَيْثُ مَجِيْئُهُ نَكِرَةً، ومَعْرِفَةً، والقَوْلُ نَفْسُهُ في التَّمْيِيْزِ(٣).

(٦) أَنَّ مِنَ النَّحْوِيِيْنَ مِنْ عَدَّ المَفْعُوْلَ لَهُ مَنْصُوْباً على نَزْعِ الخافِضِ، وأَنَّ التَّمْيِيْزَ اسْمٌ صَرِيْحٌ لا مَنْصُوْبٌ على نَزْعِ الخافِضِ.

(٧) أَنَّ التَّمْيِيْزَ يَجُوْزُ أَنْ يُصَيَّرَ بَدلاً مِنَ المُمَيَّزِ كما في قَوْلِكَ:

مَرَّ زَيْدٌ بِعِشْرِيْنَ طُلاَّبٍ

قابَلَ زَيْدُ ثَلاثِيْنَ جُنُوْداً

جاءَ خَمْسُوْنَ رِجالٌ

عِنْدَ زَيْدٍ رِطْلٌ عَسَلٌ

والقَوْلُ نَفْسُهُ في تَصْيِيْرِهِ صِفَةً كما في قَوْلِكَ:

نَجَحَ ثَلاثُوْنَ نُجَباءُ

على أَنَّهُ يَجُوْزُ القَطْعُ في البَدَلِ، والنَّعْتِ لِتَحْقِيْقِ المَدْحِ، أَوِ الذَّمِّ:

مَرَرْتُ بِعِشْرِيْنَ طُلابٌ، وطُلاَّباً

تَصَدَّقَ زَيْدٌ بِثَلاثِيْنَ دَنانِيْرَ، ودَنانِيْرُ

---

(١) فاطر: ٩٣.

(٢) انظر كتابي: المَفْعُوْلِ لَه فضلة نحويّة ذات وظيفة دلاليّة.

(٣) انظر الصفحة: ١٤٠ .

ثالث عشر: تحقيقُ أمنِ اللبسِ بينَ التمييزِ والمفعولِ المطلقِ

○ مَواضِعُ الاتِّفاقِ:

(١) أَنَّ كِلَيْهِما فَضْلَةٌ نَحْوِيَّةٌ ذاتُ وَظِيفَةٍ دَلالِيَّةٍ.

(٢) أَنَّ كِلَيْهِما مَنْصُوبٌ نَحْوِيّاً.

(٣) أَنَّ وَظِيفَةَ كِلَيْهِما التَّبْيِيْنُ.

(٤) أَنَّ كِلَيْهِما يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ مَعْرِفَةً، ونَكِرَةً[1].

(٥) أَنَّ كِلَيْهِما يَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ مُفْرَداً، ومُثَنًّى، وجَمْعاً في بَعْضِ المُواضِعِ:

قَرأَ الطَّالِبَ القِصَّةَ قِراءَةً

قَرَأَ الطَّالِبُ القِصَّةَ قِراءَتَيْنِ

قَرَاَ الطَّالِبُ القِصَّةَ قِراءاتٍ سَرِيْعَةً

كَرُمَ الوَلَدُ أَباً

كَرُمَ الوَلَدُ أَبَوَيْنِ (الأُمِّ، والأَبُ)

كَرُمَ الوَلَدُ آباءً (الأَجْدادُ).

(٦) أَنَّ كِلَيْهِما لا يَكُوْنُ مَصْدَراً مُؤَوَّلاً.

(٧) أَنَّ كِلَيْهِما يَجُوْزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ على العامِلِ فيْهِ:

○ مَواضِعُ الاخْتِلافِ:

(١) أَنَّ المَفْعُوْلَ المُطْلَقَ يَجِبُ أَنْ يَكُوْنَ مَصْدَرَ الفِعْلِ العامِلِ فيْهِ، وقَدْ يَنُوْبُ عَنْهُ أَلفاظٌ بقُيُوْدٍ:

(١/١) اسْمُ العَدَدِ كما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُواْ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا﴾[2]

---

(١) انظر كتابي: المَفْعُوْل المُطلق فضلة نحويو ذات وظيفة دلاليَّة.

(٢) النور: ٤.

(١/ ٢) بَعْضُ الأَلْفاظِ: مِنْها: كُلٌّ، بِعْضٌ، مِثْلٌ، غَيْرٌ، سِوَى، جَمِيْع، نِصْفٌ، ثُلُثٌ، رُبْعٌ، شَيْءٌ:

﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [١]

﴿وَلَا تَضُرُّونَهُۥ شَيْـًٔا﴾ [٢]

(١/ ٣) صِفَةُ المَصْدَرِ: مِنْهُ قَوْلُهُ تعالَى:

﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِٱلْعَشِىِّ وَٱلْإِبْكَـٰرِ﴾ [٣]

(١/ ٤) ما، وأَيٌّ (اسْمُ اسْتِفهامٍ، أَوْ شَرْطٍ)، وكَمْ (اسْتِفْهامِيَّةٌ، وخَبَرِيَّةٌ):

ما شِئْتَ فقُمْ (أَيَّ قِيامٍ شِئْتَ فقُمْ)

كَمْ قِراءَةً قَرَأْتَ ؟

كَمْ قِراءَةٍ، أَوْ قِراءاتٍ قَرَأْتَ

﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [٤]

(١/ ٥) اسْمُ المَصْدَرِ:

﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [٥]

(١/ ٦) آلَةُ مَصْدَرِ الفِعْلِ العامِلِ:

ضَرَبَ اللاَّعِبُ الكُرَةَ رَأْساً

(١/ ٧) مُرادِفُ مَصدَرِ الفِعْلِ العامِلِ المَحْذُوْفِ:

" فَإِذَا دَخَل ﴿فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتًا فَسَلِّمُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُبَـٰرَكَةً طَيِّبَةً﴾ [٦]

(١/ ٨) اسْمُ الإِشارَةِ:

جاهَدَ المُسْلِمُ هذا الجِهادَ

---

(١) النساء: ١٢٩.

(٢) هود: ٥٧.

(٣) آل عمران: ٤١.

(٤) الشعراء: ٢٢٧.

(٥) نوح: ١٧.

(٦) النور: ٦١.

(١/ ٩) ضَمِيرُ المَصْدَرِ المَحْذُوفِ:

﴿ قَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[1]

(١/ ١٠) بَعْضُ الأَلْفاظِ مُضافَةً إلى مَصْدَرِ الفِعْلِ العامِلِ:

﴿ وَجَٰهِدُوا۟ فِى ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ ﴾[2]

(١/ ١١) مَصْدَرُ الهَيْئَةِ:

جَلَسَ القائِدُ جِلْسَةَ المُنْتَصِرِ

(١/ ١٢) وَقْتُ المَصْدَرِ:

فَرِحَ لَيْلَةَ المُنْتَصِرِ (فَرِحَ فَرَحَ لَيْلَةِ المُنْتَصِرِ)

(١/ ١٣) نَوْعُ المَصْدَرِ:

رَجَعَ الجُنْدِيُّ القَهْقَرَى (رَجَعَ رُجُوْعَ القَهْقَرَى)

(٢) أَنَّ المَفْعُوْلَ المُطْلَقَ المُؤَكِّدَ لعامِلِهِ لا يُفَرَّغُ إلا بنِيَّةِ صِفَةٍ تُصَيِّرُهُ مُبَيِّناً للنَّوْعِ:

(٣) أَنَّ المَفْعُوْلُ المُطْلَقَ لَهُ ثَلاثُ وَظائِفَ دَلالِيّاً: التَّوْكِيْدُ، وبَيانُ النَّوْعِ، والعَدَدِ.

(٤) أَنَّ لَفْظَ المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ المَصْدَرَ مُشْتَقٌّ مِنْ لَفْظِ العامِلِ فيْهِ[3]، أَمّا التَّمْيِيْزُ فلَيْسَ كذلِكَ.

(٥) أَنَّ العامِلَ في المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ الفِعْلُ، وما يُشْبِهُهُ، وأَنَّ في العَرَبِيَّةِ مَصادِرَ لا أَفْعالَ لَها مِنْ مِثْلِ: وَيْل، ووَيْب، ووَيْس، ووَيْح، وغَيْرِها[4].

(٦) أَنَّ في المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ مَصادِرَ غَيْرَ مُتَصَرِّفَةٍ، فلا تُعْرَبُ إلاَّ مَنْصُوْبَةً عليْهِ كما في: سُبْحانَ اللهِ، ومَعاذَ اللهِ، أَمّا التَّمْيِيْزُ فلَيْسَ كَذلكَ.

(٧) أَنَّ العامِلَ في المَفْعُوْلِ المُطْلَقِ قَدْ يُحْذَفُ وُجُوْباً، وجَوازاً.

(٨) أَنَّ المَفْعُوْلَ المُطْلَقَ لا يُحْذَفُ إذا اقْتَضاهُ المَعْنَى، وأَنَّ التَّمْيِيْزَ قَدْ يُحْذَفُ[5].

---

(١) المائدة: ١١٥.

(٢) الحج: ٧٨.

(٣) انظر كتابي: المفعول المطلق فضلة نحوية ذات وظيفة دلاليّة:

(٤) انظر كتابي: المفعول المطلق فضلة نحوية ذات وظيفة دلاليّة:

(٥) انظر الصفحة: ١٦٥ .

رابعَ عَشَرَ: شَواهِدُ قَدْ يُحمَلُ المنْصُوْبُ فيها على الحالِ، أو التَّمْييزِ، أو المَفْعُولِ لَهُ، أَو المَفعُوْلِ المُطلَق

O قَوْلُهُ تَعالَى: " وكَفَى باللهِ حَسِيْباً "(١): في (حَسِيْباً) وَجْهانِ(٢):

(١) أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ على التَّمْيِيْزِ، وهُوَ الأَوْلى عِنْد السَّمِيْنِ الحلبيِّ لدُخُوْلِ (مِنْ) عَلامَةِ التَّمْيِيْزِ عليْهِ، ويَظْهَرُ لي أَنَّ ما يُعَزِّزُهُ المَعْنَى مِنْ حَيْثُ إِنَّ الحالَ مُتَنَقِّلَةٌ في الغالِبِ.

(٢) أَنَّهُ مَنْصُوْبٌ على الحالِ. و(كَفَى) مُتَعَدِّيَةٌ إِلى مَفْعُوْلٍ واحِدٍ مَحْذُوْفٍ تَقْدِيرُهُ: وكَفاكُمُ اللهُ حَسِيْباً.

وفاعِلُ الفِعْلِ (كَفَى) المَجْرُوْرُ بالباءِ الزَّائِدَةِ بَعْدَهُ على أَنَّها زِيْدَتْ إِيماءً إِلى الأَمْرِ: اكْتَفِ باللهِ، وهُوَ الأَوْلَى، وقِيْلَ إِنَّهُ الاكْتِفاءُ المحْذُوْفُ على أَنَّ الجارَّ والمَجْرُوْرَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على المَفْعُوْلِ بِهِ غَيْرِ الصَّرِيْحِ، وهِيَ مَسْأَلَةٌ لا تَصِحُّ عِنْدَ البَصْرِيِّيْنَ، لأَنَّ المَصْدَرَ المَحْذُوْفَ لا يعْمَلُ، وإِنَّهُ ضَمِيرُ المَصْدَرِ المُضْمَرِ.

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا ﴾(٣).

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَكَفَىٰ بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا ﴾(٤).

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾(٥).

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴾(٦).

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًۢا بَصِيرًا ﴾(٧).

---

(١) النساء: ٦.

(٢) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٣/ ٥٨٧.

(٣) النساء: ٤٥.

(٤) النساء: ٥٥.

(٥) الإسراء: ٩٦.

(٦) الإسراء: ١٤.

(٧) الإسراء: ١٧.

○ قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴾[1].

○ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا ﴾[2].

○ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَكَفَىٰ بِهِۦ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًا ﴾[3].

○ قَوْلُهُ تعالَى: ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴾[4].

○ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَكَفَىٰ بِهِۦٓ إِثْمًا مُّبِينًا ﴾[5].

○ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا ﴾[6]: أَجازَ العُكْبَرِيُّ[7] أَنْ يَكُوْنَ (وَزْناً) تَمْيِيْزاً، أَوْ حالاً، والأَوْلَى عِنْدِيْ أَنْ يُعْرَبَ مَفْعُوْلاً بِهِ لـ (نُقِيْمُ)، لأَنَّ المَعْنَى عليْهِ.

○ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِٱلَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا ﴾[8]: يَجُوْزُ في (صِلِيّاً) أَنْ يَكُوْنَ تَمْيِيزاً، وهُوَ الأَوْلَى، وأَنْ يَكُوْنَ حالاً.

○ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَأَهْلَكْنَآ أَشَدَّ مِنْهُم بَطْشًا ﴾[9]: يَجُوْزُ في (بَطْشاً) أَنْ يَكُوْنَ تَمْيِيْزاً، وهُوَ الأَوْلَى، وأَنْ يَكُوْنَ حالاً.

○ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾[10]: يَجُوْزُ في (عَدَداً) ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ[11]:

- النَّصْبُ على التَّمْيِيْزِ على أَنَّهُ مَنْقُوْلٌ مِنَ المَفْعُوْلِ بِهِ: وأَحْصَى عَدَدَ كُلِّ شَيْءٍ.

---

(١) الأنبياء: ٤٧

(٢) الفرقان: ٣١.

(٣) الفرقان: ٥٨.

(٤) النساء: ٨١.

(٥) النساء: ٥٠.

(٦) الكهف: ١٠٥.

(٧) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٨٦٣.

(٨) مريم: ٧٠.

(٩) الزخرف: ٨.

(١٠) الجن: ٢٨.

(١١) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ١٠/ ٣٨ (المكتبة الشاملة) ، العكبري، التبيان في إراب القُرآن: ٢/ ١٢٤٥.

- النَّصْبُ على الحالِ على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: وأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ مَعْدُوْداً.
- النَّصْبُ على المَصدَر بالفِعْلِ (أَحْصَى) لكَوْنِهِ بمَعْنَى الإحْصاءِ.

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ﴾(١): يَجُوزُ في (مَثَلاً) أَنْ يَكُوْنَ تَمْيِيْزاً، أَوْ حالاً مِن اسْمِ الاالإشارَةِعلى أَنَّهُ مُؤَوَّلٌ بالمُشْتَقِّ (مُتَمَثِّلاً)(٢)

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ﴾(٣): يَجُوْزُ في (صِدْقاً) أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ(٤):
- أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على التَّمْيِيْزِ على تَوَهُّمِ انْبِهامِ الجُمْلَةِ.
- أَنْ يكُوْنَ مَنْصُوْباً على الحالِ مِنْ (ربِّكَ)، وهُوَ الأَوْلَى
- أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على المَفْعُوْلِ لَهُ على وَفْقِ المَعْنَى المُرادِ
- أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على الصِّفَةِ لَمصْدرٍ مَحْذُوْف: وتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ تَمامَ صِدْقٍ، وعَدْلٍ.

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾(٥): للنَّحْوِيِّيْنَ في (أَرْبَعِيْن) أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ(٦):
- أَنَّهُ مَفْعُوْلٌ بِهِ لـ (تَمَّ) على أَنَّهُ بمَعْنَى (بَلَغَ).
- أَنَّهُ حالٌ مِنْ (مِيْقاتُ رَبِّهِ).
- أَنَّهُ ظَرْفٌ لـ (تَمَّ)، وهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَطِيَّةَ، ويوْسَمُ هذا الوَجْهُ بالضَّعْفِ؛ لأَنَّ التَّمامَ يَكُوْنُ في آخِرِ جُزْءٍ مِنْ تِلْكَ الأَزْمِنَةِ.
- أَنَّهُ تَمْيِيْزٌ مُحَوَّلٌ عَنِ الفاعِلِ: فتَمّ أَرْبَعُوْنَ مِيْقاتُ رَبِّهِ على أَنَ المُرادَ: كَمُلَ مِيْقاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِيْنَ. ويَظْهَرُ لي أَنَّ التَّمْيِيْزَ، والحالَ أَوْلَى هذِهِ الأَوْجُهِ الأَرْبَعَةِ؛ لأَنَّ المَعْنَى علَيهِما أَكْثَرُ وُضُوْحاً، وبَياناً.

---

(١) البقرة: ٢٦.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ١/ ١٢٥.

(٣) الأنعام: ١١٥.

(٤) انظر: الزمخشري، الكشاف: ٢/ ٦،، الرازي، مفاتيح الغيب:١٣/ ١٢٥ (المكتبة الشاملة) ، السَّمِيْن الحلبي، الدر المصون: ٥/ ١٢٤.، إعراب القرآن وبيانه: ٣/ ٢٠٥.

(٥) الأعراف: ١٤٢.

(٦) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٥/ ١٦١ (المكتبة الشاملة) .

○ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ ﴾ [1]: في (عارِضاً) وَجْهانِ[2]:

- النَّصْبُ على الحالِ، ويُعَزِّزُهُ الاشْتِقاقُ، والمَعْنى.
- النَّصْبُ على التَّمْييزِ للضَّميرِ المُبْهَم كما ذَكَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ، وهذا الإبْهامُ لا يكُوْنُ عِنْدَ أَبيْ حَيّانَ إلا في بابِ (رُبَّ)، و(نِعْمَ)، و(بِئْسَ).

○ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ ﴿٣٥﴾ نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ ﴾ [3]: للنَّحويِّيْن في نَصْبِ (نَذِيْراً) عَشْرَةُ أَوْجُهٍ[4]:

- أَنْ يَكُوْنَ حالاً مِنْ الضَّميرِ المُسْتَتِرِ في (قُمْ) في أَوَّلِ السُّوْرَةِ.
- أَنْ يَكُوْنَ حالاً مِنَ الضَميرِ المُسْتَتِرِ في (فأَنْذِرْ).
- أَنْ يَكُوْنَ حالاً مِنَ الضَميرِ المُسْتَتِرِ في (إِحْدَى).
- أَنْ يَكُوْنَ حالاً مِنَ (إِحْدَى).
- أَنْ يَكُوْنَ حالاً مِنَ الضَميرِ المُسْتَتِرِ في (الكِبَرِ)، أَوْ مِنَ (الكِبَرِ).
- أَنْ يَكُوْنَ حالاً مِنْ اسْمِ (إِنَّ)ا
- أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على المَصْدَرِ على أَنَّهُ بمَعْنَى الإِنْذارِ، وأَنَّ الفِعْلَ النَّاصِبَ مَحْذُوْفٌ: فأَنْذِرْ إِنْذاراً.
- أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً بِفِعْلٍ مُقَدَّر : صَيَرَها اللهُ نَذيْراً.
- أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً بتَقْدِيْرِ فِعْلٍ: أَعْنِيْ نَذِيْراً.
- أَنْ يَكُوْنَ مَنْصُوْباً على التَّمْيِيْزِ لـ (إِحْدَى) على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: إِنَّها لإِحْدَى الدَّواهِيْ إِنْذاراً، وهُوَ قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ.

ويَظْهَرُ لي أَنَّ ما يَتَحَكَّمُ بهذهِ الأَوْجُهِ المَعْنَى فَضْلاً عَنِ الأَصْلِ النَّحْوِيِّ على أَنَّ أَوْلاها، وأَظْهَرَها النَّصْبُ على الحالِ.

---

(١) الأحقاف: ٢٤.

(٢) انظر: الزمخشري، الكشاف: ٤/ ٢٠٧، أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٨/ ٦٤.

(٣) المدثر: ٣٥ – ٣٦.

(٤) انظر: الفراء، معاني القرآن: ٣/ ٢٠٥، الأنباريْ، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٤٧٤ – ٤٧٥، العكبري، التبيان في إعراب القرْآن: ٢/ ١٢٥٠.

○ قَوْلُهُ تَعالَى: " فقَضَّاهُنَّ سَبْعَ سموات "[1]: في نَصْبِ (سَبْعَ سَمواتٍ) ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ[2]:

- أَنْ تَكُوْنَ حالاً.
- أَنْ تَكُوْنَ مَفْعُوْلاً ثانِياً لـ (قَضَّى) على تَضْمِيْنِهِ مَعْنَى (صَيَّرَ).
- أَنْ تَكُوْنَ تَمْيِيْزاً على أَنَّ الضَمِيْرَ في (قَضَّاهُنّ) مُبْهَمٌ، ولَيْسَ عائِداً على السَماءِ.

---

(١) فصلت: ١٢.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٧/ ٤٨٨، الزمخشري، الكشاف: ٤/ ١٩٠

خامس عشر: حذف التمييز

ذَكَرَ ابْنُ هِشام[1] أرْبَعَةَ شَواهِدَ حُذِفَ فيها التَّمْييْزُ:

(١) تَمْيِيْزُ (كَمْ) الاسْتِفْهامِيَّةِ كما في قَوْلِكَ: كَمْ صُمْتَ ؟ على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: كَمْ يَوْماً صُمْتَ ؟

(٢) تَمْيِيزُ العَدَدِ المُرَكَّبِ مَزْجِيّاً كما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾[2] على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: عليْها تِسْعةَ عَشرَ ملَكاً.

(٣) تَمْيِيْزُ أَلْفاظِ العُقُوْدِ كما في قَوْلِهِ تَعالَى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِائَتَيْنِ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّائَةٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴾[3] على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: عِشْرُوْنَ مُقاتِلاً، أَوْ رَجُلاً صابِرُوْنَ على أَنَّ (صابِرُوْنَ) صفَةٌ لِـ (عِشْرُوْنَ)، والقَوْلُ نَفْسُهُ في حَذْفِ تَمْيِيْزِ (مِئَتَيْنِ)، و(مِئَةٌ): يَغْلِبُوا مِئَتَيْ مُقاتِلٍ، أَوْ رَجُلٍ، ومِئَةٌ مُقاتِلٍ، أَوْ رَجُلٍ.

(٤) تَمْيِيْزُ فاعِلِ (نعْمَ) الضَّمِيْرِ المُسْتَتِرِ كما في: " مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجُمُعَةِ فبها، ونِعْمَتْ " على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: فبالرُّخْصَةِ أَخَذَ، ونِعْمَتْ رُخْصَةً.

ومِمَّا جاءَ في كِتابِ اللهِ مِنْ التَّمْيِيْزِ المَحْذُوْفِ فَضْلاً عمّا مَرَّ:

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ﴾[4] على أَنَّ تَمْيِيْزَ الجُمْلَةِ قَدْ حُذِفَ: بَلْ هُمْ أَضَلُّ طَرِيْقاً مِنْهُم[5].

---

(١) انظر: مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٢/٧٢٩.

(٢) المدثر: ٣٠.

(٣) الأنفال: ٦٥.

(٤) الأعراف: ١٧٩.

(٥) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٤/٤٧٨.

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴾(١) على أَنَّ تَمْيِيزَ الجُمْلَةِ قَدْ حُذِفَ، وتَقْدِيْرُهُ: أَحْسنُ الخالقِيْنَ خَلْقاً(٢).

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾(٣) على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: طِبْتُمْ حالاً، أَوْ وَضْعاً(٤).

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ ﴾(٥) على أَنَّ تَمْيِيزَ (قِنْطارٍ) قَدْ حُذِفَ لأَنَّهُ عامٌّ كما يَظْهرُ لِيْ: بِقِنْطارٍ مِنْ قَمْحٍ، وغَيْرِهِ،أَوْ قنْطاراً ذَهَباً، أَوْ مِنْ ذَهَبٍ، أَوْ : قِنْطارَ ذَهَبٍ .

O قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ وَإِنْ أَرَدتُّمُ ٱسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُواْ مِنْهُ شَيْـًٔا ﴾(٦) على أَنَّ التَّقْدِيْرَ: قِنْطاراً ذَهباً، أَوْ مِنْ ذَهَبٍ، أَوْ: قِنْطارَ ذَهَبٍ.

ومِمَّا حُذِفَ فِيْهِ التَّمْيِيْزُ مِنَ الحَدِيْثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيْفِ:

O قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: " **ساقِيْ القَوْمِ آخِرُهُمْ** "(٧): تَقْدِيْرُ الكَلامِ: آخِرُهُمْ شَراباً. وقَدْ ذُكِرَ هذا التَّمْيِيْزُ في رِوايَةِ التِّرمِذي، وابْنِ ماجة: " **ساقِيْ القَوْمِ آخِرُهُمْ شُرباً** "(٨)

O قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: " عن أنسٍ رضِي الله عنه قال: حَضَرْتُ الصلاةَ (فقام من كان قريب الدار إلى أهله وبقي قَوْمٌ)، فأُتِي رَسُوْلُ اللّهِ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ ، وسَلَّمَ بمِخْضَبٍ مِنْ حِجارَةٍ، فصَغُرَ المِخْضَبُ أَنْ يَبْسُطَ فيهِ كَفَّهُ، فتَوَضَّأَ القَوْمُ كُلُّهُمْ، قالُوا: كَمْ

---

(١) المؤمنون: ١٤.

(٢) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٦/ ٣٩٩.

(٣) الزمر: ٧٣.

(٤) انظر: عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم، الجزء الثالث:٢٣٥.

(٥) آل عمران: ٧٥.

(٦) النساء: ٢٠.

(٧) انظر: الصديقي الشافعي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٢٥٩.

(٨) انظر: الصديقي الشافعي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين:٣/ ٢٦٠.

كُنْتُمْ ؟ قالَ: ثَمانِيْنَ وزِيادَةً "(١): تَقْدِيْرُ الكَلامِ:ثَمانِيْنَ رَجُلاً، أَوْ مُتَوَضِّئاً أَوْ زِيادَةً على الثَّمانِيْنَ مُتَوَضِّئاً، فحُذِفَ تَمْيِيْزُ العَدَدِ (ثَمانِيْنَ).

O قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: " **خيْرُ المَجالِسِ أوْسَعُها** "(٢): تَقْدِيْرُ الكَلام: خَيْرُ المَجالِسَ إراحَةً للمُصَلِّيْنَ أَوْسَعُها مَساحَةً، أَوْ: مَكاناً، فحَذَفَ تَمْيِيْزَ اسْمَيْ التَّفْضِيْلِ (خَيْرُ المَجالِسِ) ، و(أَوْسَعُها).

O قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: " **الرّؤْيا الحَسَنَةُ مِنَ اللهِ، والحُلُمُ مِنَ الشَّيْطان، فمَنْ رأى شيئاً يكرهه فليَنْفُثْ**(٣) **عن شِمالِهِ ثَلاثاً، ولْيَتَعَوَّذْ مِنَ الشَّيْطانِ، فإنَّها لا تَضُرُّه** "(٤): تَقْدِيْرُ الكَلامِ: فلْيَنْفُثْ ثَلاثَ نَفَثاتٍ، فحَذَفَ تَمْيِيْزَ العَدَدِ (ثَلاثاً).

O قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: " **إذا رَأى أَحَدُكُمُ الرُّؤْيا يَكْرَهُها فلْيَبْصُقْ عَنْ يَسارِهِ ثلاثاً، وليَسْتَعِذْ مِنَ الشَّيْطانِ ثَلاثاً، ولْيَتَحَوَّلْ عَنْ جنْبِهِ الَّذي كانَ عليْهِ** "(٥): تَقْدِيْرُ الكَلامِ: فلْيَبْصُقْ ثَلاثَ بَصَقاتٍ، وليَسْتَعِذْ ثَلاثَ استِعاذاتٍ.

O قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: " **إذا انتهى أحَدُكُمْ إلى المَجْلِسِ فلْيُسَلِّمْ، فإذا أرادَ أنْ يَقُومَ فليُسَلِّمْ، فلَيْسَتِ الأُولَى بأَحَقَّ مِنَ الآخِرَةِ** "(٦): تَقْدِيْرُ الكَلامِ: بأَحَقَّ تَسْلِيْماً، فحَذَفَ التَّمْيِيْزَ مَعَ اسْمِ التَّفْضِيْلِ (أَحَقَّ).

O قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: " **حَقُّ المُسْلمِ على المُسْلِمِ خَمْسٌ: رَدُّ السَّلامِ، وعِيادَةُ المَرِيْضِ، واتِّباعُ الجَنائِزِ، وإجابَةُ الدَّعْوَةِ، وتَشْمِيتُ العاطِسِ** "(٧): تَقْدِيْرُ الكَلامِ: خَمْسُ واجِباتٍ،أَوْ التِزاماتٍ، أَوْ خَمْسَةُ حُقُوْقٍ،فحَذَفَ تَمْيِيْزَ العَدَدِ (خَمْسٌ).

---

(١) انظر: الصديقي الشافعي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٢٦٠.

(٢) انظر: الصديقي الشافعي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٣١٤.

(٣) النَّفْثُ: نَفْخٌ لطِيْفٌ لا رِيْقَ مَعَهُ.

(٤) انظر: الصديقي الشافعي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٣٢٦.

(٥) انظر: الصديقي الشافعي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٣٢٧.

(٦) انظر: الصديقي الشافعي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٣٥١.

(٧) انظر: الصديقي الشافعي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٣٧٣.

O شَكا أَبُوْ عَبْدِ اللهِ عُثْمانُ بْنُ العاصِ إِلى الرَّسُوْلِ عليهِ السَّلامُ وَجَعاً يَجِدُهُ في جَسَدِهِ، فقالَ لَهُ الرَّسُوْلُ: " ضَعْ يَدَكَ على الَّذي يَأْلَمُ مِن جَسَدِكَ، وقُلْ: باسْمِ اللهِ ثَلاثاً، وقُلْ سَبْعَ مَرّاتٍ: أَعُوْذُ بعِزَّةِ اللهِ، وقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ ما أَجِدُ، وأُحاذِرُ "(١): تَقْدِيْرُ الكَلامِ: ثَلاثَ مَرّاتٍ، أَوْ قَوْلاتٍ.

O قَوْلُهُ عليهِ السَّلامُ: " (وعن أبي سَعيْدٍ (الخُدْرِيِّ)، وأبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهما أَنَّهما شَهِدا على رَسُوْلِ الله صَلَّى اللهُ عليهِ، وسَلَّمَ أَنَّهُ قالَ: مَنْ قالَ لا إلهَ إلاّ اللهُ واللهُ أَكْبَرُ صَدَّقَهُ رَبُّهُ، فقالَ: لا إلهَ إلاّ أنا وأنا أَكْبَرُ، وإذا قالَ: لا إلهَ إلاّ اللهُ وَحْدَهُ، لا شَرِيْكَ لَهُ، قال يَقُوْلُ لا إلهَ إلاّ أنا وَحْدِيْ لا شَرِيْكَ لِي، وإذا قالَ: لا إلهَ إلاّ اللهُ لَهُ المُلْكُ، ولَهُ الحمد، قالَ: لا إلهَ إلاّ أنا، لِيَ الحَمْدُ، ولِيَ المُلْكُ، وإذا قالَ: لا إلهَ إلاّ اللهُ ولا حَوْلَ، ولا قُوَّةَ إلاّ باللهِ، قال: لا إلهَ إلاّ أنا ولا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلاّ بي، وكانَ يَقُوْلُ مَنْ قالَهُنَّ في مَرَضِهِ، ثُمَّ ماتَ لم تَطْعَمْهُ النّارُ "(٢): حُذِفَ في هذا الحَدِيْثِ الطَّوِيْلِ تَمْيِيزُ الجُمْلَةِ في مَوْضِعَيْنِ (واللهُ أَكْبَرُ، وأَنا أَكْبَرُ)، وتَقْدِيْرُهُ: أَكْبَرُ مَقاماً، أَوْمَنْزِلَةً مِنْ أَيِّ شَيْءٍ قَدْ يَتَوَهَّمُهُ المَرْءُ.

O قَوْلُهُ عليهِ السَّلامُ: " كَبَّرَ أَرْبَعاً، فَمَكَثَ ساعَةً حَتّى ظَنَنّا أَنَّهُ سَيُكَبِّرُ خَمْساً... "(٣): حُذِفَ تَمْيِيْزُ كِلا العَدَدَيْنِ (أَرْبَعاً، خَمْساً)، والتَّقْدِيْرُ: أَرْبَعَ تَكْبِيْراتٍ، وخَمْس تَكْبِيْراتٍ.

O عَنْ أَبِيْ الأَسْوَدِ قالَ " قَدِمْتُ المَدِيْنَةَ، فجَلَسْتُ إِلى عُمَرَ بْنِ الخَطّاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فَمَرَّتْ بِهِمْ جَنازَةٌ، فأَثْنى على صاحِبِها خَيْراً، فقالَ عُمَرُ: وَجَبَتْ، ثُمَّ مَرَّ بأُخْرى، فأَثْنى على صاحِبِها خَيْراً، فقالَ عُمَرُ: وَجَبَتْ، ثُمَّ مَرَّ بالثّالِثَةِ، فأَثْنى عَلَى صاحِبِها شَرّاً، فقالَ عُمَرُ: وَجَبتْ، قالَ أَبُوْ الأَسْودِ، فقُلْتُ: وما وَجَبَتْ، يا أَمِيْرَ المُؤْمِنِيْنَ، قالَ: قُلْتُ: كَمْ قالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عليْهِ، وسَلَّمَ: أَيُّما مُسْلِم شَهِدَ لَهُ أَرْبَعَةٌ بخَيْرٍ أَدْخَلَهُ اللهُ الجَنَّةَ، فقلْنا: وثَلاثَةٌ، قالَ: وثَلاثَةٌ، فقُلْنا: واثْنانِ ؟ قالَ: واثْنانِ، ثُمَّ لَمْ

(١) انظر: الصديقي الشافعي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٣٨٤.

(٢) انظر: الصديقي الشافعي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٣٨٧ – ٣٨٨

(٣) انظر: الصديقي الشافعي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٤٢٥

نَسْأَلُهُ عَنِ الواحِدِ "[1]: حُذِفَ في هذا القَوْلِ تَمايِيْزُ المُمَيَّزاتِ: كَمْ، وأَرْبَعَةٌ، وثَلاثَةٌ، على أَنَّ الاثْنَيْنَ، والواحِدَ لا يُمَيَّزانِ في العَرَبِيَّةِ؛ لأَنَّهُ يُقالُ فيهما اثْنانِ، أَوْ رُجُلانِ، أَوْ شاهِدانِ.

O قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: " **ما مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوْتُ لَهُ ثَلاثَةٌ لَمْ يَبْلُغُوا الحِنْثَ إِلاَّ أَدْخَلَهُ اللهُ الجَنَّةَ بفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُمْ** "[2]: تَقْدِيْرُ الكَلامِ: ثَلاثَةُ أَوْلادٍ، أَوْ ثَلاثَةٌ مِنَ الأَوْلادِ.

O قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: " **عَنْ جابِرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنْ رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عليْهِ أَنَّهُ إِذا أَرادَ أَنْ يَغْزُوَ قالَ: يا مَعْشَرَ المُهاجِرِيْنَ، والأَنْصارِ، إِنَّ مِنْ إِخْوانِكُمْ قَوْماً لَيْسَ لَهُمْ مالٌ، ولا عَشِيْرَةٌ، فَلْيَضُمَّ أَحَدُكُمْ إِلَيْهِ الرَّجُلَيْنِ، والثَّلاثَةَ، فَما لأَحَدِنا مِنْ ظَهْرٍ يَحْمِلُهُ إِلاَّ عُقْبَةً أَحَدِهِمْ، قالَ: فَضَمَمْتُ إِلَيَّ اثْنَيْنِ، أَوْ ثَلاثَةً، وما لِيَ إِلاَّ عُقْبَةُ أَحَدِهِمْ مِنْ جَمَلِي**[3] "[4].

O قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: " **عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما (أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ صَلَى اللهُ عليْهِ، وسَلَّمَ كانَ إِذا اسْتَوَى على بَعِيْرِهِ خارِجاً إِلى سَفَرٍ كَبَّرَ ثَلاثاً، ثُمَّ قالَ: سُبْحانَ اللهِ الَّذي سَخَّرَ لَنا هذا وما كُنا لَهُ مُقْرِنِيْنَ، وإِنَّا إِلى رَبِّنا لَمُنْقَلِبُوْنَ...** "[5].

O قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: " **ما مِنْ ثَلاثَةٍ في قَرْيَةٍ، ولا بَدْوٍ لا تُقامُ فِيهِمُ الصَّلاةُ إِلاَّ قَدِ اسْتَحْوَذَ عليْهِمُ الشَّيْطانُ...** "[6].

O قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: " **بُنِيَ الإِسْلامُ على خَمْسٍ...** "[7].

---

(١) انظر: الصديقي الشافعي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٤٣٦ = ٤٣٧.

(٢) انظر: الصديقي الشافعي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٤٣٧ – ٤٣٨.

(٣) المُرادُ: أَنَّهُمْ كانُوا يَتَساوون في تَناوُبِ رُكُوْبِ الظَّهرِ المالِكُ، والمِسْكِينُ.

(٤) انظر: الصديقي الشافعي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٤٦٣ – ٤٦٤.

(٥) انظر: الصديقي الشافعي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٤٦٥.

(٦) انظر: الصديقي الشافعي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٥٧٠ – ٥٧١.

(٧) انظر: الصديقي الشافعي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٥٧٥.

O قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: عَنْ عائِشَةَ : " ما كانَ رَسُوْلُ اللهُ صَلّى اللهُ عليْهِ، وسَلَّمَ يَزِيْدُ في رَمَضانَ، ولا في غَيْرِهِ على إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُصَلِّي أَرْبَعاً، فلا تَسْأَلْ عَنْ حُسْنِهِنَّ، وطُوْلِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَلاثاً، فقلْت: يا رسُوْلَ الله، أَتَنامُ قَبْلَ أَنْ تُوْتِرَ ؟ فقالَ: يا عائِشَةُ، إِنَّ عَيْنَيَّ تَنامانِ، ولا يَنامُ قَلْبِي "(١).

O قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: " الفِطْرَةُ خَمْسٌ، أَوْ خَمْسٌ مِنَ الفِطْرَةِ: الخِتانُ، والاستِحْدادُ(٢)، وتَقْلِيْمُ الأظافِرِ، ونَتْفُ الإِبْطِ، وقَصُّ الشّارِبِ "(٣).

O قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: " وعَشْرٌ مِنَ الفِطْرَةِ: قَصُّ الشَّارِبِ، وإِعْفاءُ اللِّحْيَةِ، والسِواكُ، واسْتِنْشاقُ الماءِ، وقَصُّ الأَظْفارِ، وغَسْلُ البَراجِمِ(٤)، ونَتْفُ الإِبطِ، وحَلْقُ العانَةِ، وانْتِقاصُ الماءِ "(٥)، " وقالَ الرّاوِيْ: نَسِيْتُ العاشِرَةَ إِلاَّ أَنْ تَكُوْنَ المَضْمَضَةَ".

O قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: " رَحِمَ اللهُ امْرأً صَلّى قَبْلَ العَصْرِ أَرْبَعاً "(٦).

O قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: " إِذا صَلّى أَحَدُكُمُ الجُمُعَةَ فلْيُصَلِّ بَعْدَها أَرْبَعاً "(٧).

O قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: " كانَ رَسُوْلُ اللهُ صَلّى اللهُ عليْهِ، وسَلَّمَ يُصَلِّي الضُّحَى أَرْبَعاً، ويَزِيْدُ ما شاءَ اللهُ "(٨).

O " عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلّى اللهُ عليْهِ، وسَلَّمَ ذاتَ لَيْلَةٍ، فافْتَتَحَ البَقَرَةَ، فقلْت: يَرْكَعُ عِنْدَ المِئَةِ، ثُمَّ مضَى، فقُلْتُ: يُصَلِّي بِها في رَكْعَةٍ، فَمَضَى،

---

(١) انظر: الصديقي الشافعي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٦٥٩ — ٦٦٠.

(٢) الاستِحدادُ: حَلْقُ العانَة (حَلْقُ الشَّعَرِ حَوْلَ الفَرْجِ).

(٣) انظر: الصديقي الشافعي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٦٨٢ — ٦٨٣.

(٤) البراجِمُ: عُقَدُ الأصابعِ، وإِعْفاءُ اللِّحْيَةِ: لا يُقَصُّ مِنْها شَيْءٌ، وانْتِقاصُ الماءِ: الاسْتِنْجاءُ.

(٥) انظر: الصديقي الشافعي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٦٨٤ — ٦٨٥.

(٦) انظر: الصديقي الشافعي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٦١١.

(٧) انظر: الصديقي الشافعي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٦١٦.

(٨) انظر: الصديقي الشافعي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٦٢٨.

فقُلْتُ: يَرْكَعُ بِها، ثُمَّ افْتَتَحَ بها النِّساءَ، فقَرَأَها، ثُمَّ افْتَتَحَ بها آلَ عِمْرانَ، فقَرَأَها، يَقْرَأُ مُتَرَسِّلاً... "[1].

O قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: " الرَّاكِبُ شَيْطانٌ، والرّاكِبانِ شيْطانانِ والثَّلاثةُ رَكْبٌ[2] "[3].

O قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: " خَيْرُ الصَّحابَةِ أَرْبَعَةٌ، وخَيْرُ السَّرايا أَرْبَعُمِئَةٍ، وخَيْرُ الجُيُوشِ أَرْبَعَةُ آلافٍ، ولَنْ يُغْلَبَ اثْنا عَشَرَ أَلْفاً مِنْ قِلَّةٍ "[4].

O قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: " خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ القُرْآنَ، وعَلَّمَهُ "[5].

O قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: " أَنَّ رَسُوْلَ اللهِ صَلَّى اللهُ عليْهِ، وسَلَّمَ كانَ إِذا تَكَلَّمَ بكَلِمَةٍ أَعادَها ثَلاثاً حَتَّى تُفْهَمَ عَنْهُ، وإِذا أَتى على قَوْمٍ، فسَلَّمَ عَلَيْهِمَ سَلَّمَ ثَلاثاً "[6].

ومِنَ المَثَلِ العَرَبِيِّ:

O أَشْقَى مِنْ راعِيْ بَهْمٍ ثَمانِيْنَ[7]: ثَمانِيْنَ: بَدَلٌ مِنْ بَهْمٍ، ويُمْكِنُ أَنْ يُتَوَهَّمَ أَنَّ المَعْنى: أَشْقى ثَمانِيْنَ مَرَّةً مِنْ راعِيْ بَهْمٍ).

O أَضْلَلْتَ منْ عَشْرٍ ثَمانِيا (المُرادُ: أَفْسَدْتَ أَكْثَرَ ما يَلِيْكَ مِنَ الأَمْرِ)[8].

ويَشِيْعُ حَذْفُ التَّمييْزِ مَعَ (أَفْعل) التَّفضِيْلِ فيهْ شُيُوْعاً مُفْرِطاً.

---

(١) انظر: الصديقي الشافعي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٦٦١ — ٦٦٢.

(٢) قِيْلَ إِنَّ المرادَ: أَنَّ الرَّاكِبَ وَحْدهُ في السَّفَرِ في الأماكن الخالية، والأوديَة شُبِّهَ بالشَّيْطانِ الّذي مِنْ عادته الانفراد، وأنّ التَفَرُّدَ في الأرْضِ مِن فعل الشيطان، والقَول نفسه في الراكبين، ولكن الثَلاثة رَكْبٌ (أَصْحاب الإبل، والبغال، والحمير) يَتَعاوَنونَ في ردّ الأذى، والخطر في أثناء السفر.

(٣) انظر: الصديقي الشافعي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٤٤٨.

(٤) انظر: الصديقي الشافعي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٤٤٩ — ٤٥٠. انظر شاهدا آخر: ٣/ ٤٧٤.

(٥) انظر الصديقي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين:٣/ ٤٨٨.

(٦) انظر: الصديقي الشافعي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ١٦٩.

(٧) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٣٨٨.

(٨) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٤٢١..

التدريب

أولاً: أمثلة مُعربةٌ:

(١) ﴿ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ أَضْعَفُ نَاصِرًا وَأَقَلُّ عَدَدًا ﴾(١):

يَعْلَمُوْن: فِعْلٌ مُضارِعٌ مَرْفُوْعٌ عَلامَةُ رَفْعِهِ ثُبُوْتُ النُّوْنِ؛ لأَنَّهُ مِنَ الأَفعالِ الخَمْسةِ، وواوُ الجماعةِ في مَحَلِّ رَفْعٍ على الفاعِلِ.

منْ: اسْمُ اسْتِفْهامٍ في مَحَلِّ رفْعٍ على الابْتِداءِ.

أضعفُ: خبَرٌ مرْفُوْعٌ.

ناصِراً: تَمْيِيْزُ نِسْبَةٍ مَنْصُوْبٌ.

والجُمْلَةُ الاسْتِفْهامِيَّةُ سادَّةٌ مَسَدَّ مَفْعُوْلَى الفِعْلِ (سَيَعْلَمُوْنَ)؛ لأَنَّهُ مُعَلَّقٌ عَنِ العَمَلِ، والمُعَلِّقُ اسْمُ الاسْتِفْهامِ (مَنْ).

(٢) ﴿ فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا ﴾(٢):

كُلِيْ: فِعْلُ أمْرٍ مبْنِيٌّ على حَذْفِ النُّوْنِ، وياءُ المُخاطَبَةِ في مَحَلِّ رَفْعٍ على الفاعِلِ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في الفِعْلَيْنِ الآخَرَيْنِ المَعْطُوْفَيْنِ عليْهِ.

عيْناً: تَمْيِيْزُ نِسْبةٍ مَنْصُوْبٌ.

(٣) سُوَرُ القُرْآنِ مِئَةٌ وأَرْبَعَ عَشْرَةَ سُوْرَةً:

سُوَرُ: مُبْتَدَأٌ مَرْفُوْعٌ عَلامةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ.

القُرآنِ: مُضافٌ إليْهِ عَلامةُ جَرِّهِ الكَسْرَةُ.

مِئَةٌ: خَبَرُ المُبْتَدَأ.

وأَرْبَعَ عشْرَةَ: الواوُ حَرْفُ عَطْفٍ، وأَرْبَعَ عَشْرَةَ مَعْطُوْفٌ على (مِئَةٌ) مَبْنِيٌّ على فَتْحِ الجُزْأَيْنِ؛ لأَنَّهُ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ مَزْجِياً في مَحَلِّ رَفْعٍ.

سُوْرَةً: تَمْيِيْزُ عَدَدٍ منْصُوْبٌ.

(٤) تَشْتَمِلُ سُوْرَةُ البَقرةِ على سِتٍّ وثَمانِيْنَ ومِئَتَيْ آيَةٍ:

---

(١) الجن: ٢٤.

(٢) مريم: ٢٦.

تشْتَمِلُ: فِعْلٌ مُضارِعٌ مَرْفُوْعٌ عَلامَةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ.

سُوْرَةٌ: فاعِلٌ مَرْفُوْعٌ عَلامَةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ.

البَقَرةِ: مُضافٌ إِلَيْهِ مَجْرُوْرٌ عَلامَةُ جَرِّهِ الكَسْرَةُ.

سِتٍّ: اسْمُ مَجْرُوْرٌ بحَرْفِ الجَرِّ (على).

وثَمانِيْنَ: الواوُ: حَرْفُ عَطْفٍ، وثَمانِيْنَ: مَعْطُوْفٌ على (سِتٍّ) مجْرُوْرٌ عَلامَةُ جَرِّهِ الياءُ؛ لأَنَّهُ مُلْحَقٌ بجَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ.

ومِئَتَيْ: الواوُ: حَرْفُ عَطْفٍ، ومِئَتَيْ: معْطُوْفٌ على ما قبْلَهُ مَجْرُورٌ عَلامَةُ جَرِّهِ الياءُ؛ لأَنَّهُ مُثَنًّى، وحُذِفَتْ النُّوْنُ للإِضافَةِ.

آيَةٍ: مُضافٌ إِلَيْهِ مَجْرُوْرٌ، وهيَ تَمْيِيْزٌ في المَعْنى.

(٥) ﴿ لَوَّاحَةٌ لِّلْبَشَرِ ﴿٢٩﴾ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾[1]:

لوَّاحَةٌ: خبَرٌ لِمُبْتَدَأ محْذُوْفٍ تَقْدِيْرُهُ: هِيَ لوّاحَةٌ.

للبشَرِ: جارٌّ ومجْرُوْرٌ يتعَلّقُ بمِثالِ المُبالغةِ (لوّاحةٌ) على أنّهُ مَفْعُوْلٌ بِهِ غَيْرُ صرِيْحٍ، أوْ مجْرُوْرٌ لَفظاً مَنْصُوْبٌ محلاً على المَفْعُوْلِ الصّرِيْحِ، على أنّ اللاّمَ شِبْهُ زائِدةٍ لتَّقْوِيَةِ العامِلِ الضَّعِيْفِ (لَوّاحَةٌ).

عَلَيْها: شِبْهُ الجُمْلةِ مِنَ الجارِّ والمَجْرُوْرِ في مَحَلِّ رَفْعٍ على خَبَرِ المُبْتدأ، وهُو مُقدّمٌ.

تِسْعةَ عَشر: عَدَدُ مُركَّبٌ مَزْجِيّاً مَبْنِيٌّ على فَتْحِ الجُزْأيْنِ في مَحَلِّ رَفْعٍ على المُبْتدأ المُؤخَّرِ، وتمْيِيْزُ هذا العَدَدِ مَحْذُوْفٌ؛ لأنّهُ مَفْهُوْمٌ تَقْدِيْرُهُ: تِسْعَة عَشَرَ مَلَكاً، أوْ: صِنْفاً مِنْ أَصْنافِ الملائِكةِ.

والجُمْلَةُ الاسْمِيّةُ في مَحَلِّ نصْبٍ على الحالِ على.

(٦) ﴿ إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِىَ نَعْجَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾[2]:

إِنَّ: حَرْفُ تَوْكِيْدٍ، ونَصْبٍ.

---

(١) المُدَّثِر: ٣٠.

(٢) ص: ٢٣.

هذا: الهاءُ: حرْفُ تنْبيْهٍ، وذا: اسْمُ إشارَةٍ مَبْنِيٌّ على السُّكُوْنِ في مَحَلِّ نَصْبٍ على اسْمِ (إنَّ).

أخِي: أَخ: خبَرٌ (إنَّ) مَرْفُوْعٌ مَنَعَ مِنْ ظُهُوْرِ الضَّمَّةِ اشْتِغالُ المَحلِّ بحَرَكَةِ المُناسَبَةِ، والياءُ ضَمِيْرٌ مُتَّصِلٌ في مَحَلِّ جَرٍّ على الإضافَةِ، ويَجُوْزُ أنْ يَكُوْنَ(أخِيْ) بَدَلاً مِنْ اسْمِ الإشارَةِ، على أنَّ الخَبَرَ الجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ (لَهُ تِسْعُ وتِسْعُوْنَ نَعْجَةً)، وتُعْرَبُ هذِهِ الجُمْلَةُ في مَحَلِّ نَصْبٍ على الحالِ بإعْرابِ (أخِيْ) خَبَراً لـ(إنّ).

لهُ: شِبْهُ الجُمْلَةِ في مَحَلِّ رَفْعٍ على خَبَرِ المُبْتَدأ.

تِسْعُ: مُبْتَدأٌ مُؤَخَّرٌ مَرْفُوْعٌ.

وتِسْعُوْنَ: مَعْطُوْفٌ على (تِسْعُوْنَ) مَرْفُوْعٌ عَلامَةُ رَفْعِهِ الواوُ؛ لأنَّهُ مُلْحَقٌ بجَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ (مِنْ ألْفاظِ العُقُوْدِ).

نعْجَةً: تَمْيِيْزٌ مَنْصُوْبٌ عَلامَةُ نَصْبِهِ الفَتْحَةُ.

ولِيْ: الواوُ: واوُ الحالِ، أوْ حَرْفُ عَطْفٍ للاسْتِئْنافِ، والجارُّ والمَجْرُوْرُ (لي) في مَحَلِّ رَفْعٍ على خَبَرِ المُبْتَدَأ (نَعْجَةٌ).

نَعْجَةٌ: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ مَرْفُوْعٌ.

والجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ في مَحَلِّ نصْبٍ على الحالِ على أنّ الواوُ واوُ الحالِ، أوْ مُسْتَأْنفَةٌ على أنَّ الواو اسْتِئْنافِيَّةٌ تَعْطِفُ جُمْلَةً على أُخْرَى.

(٧) تَحْتَفِلُ الكُوَيْتُ بعِيْدِها الوَطَنِيِّ في اليَوْمِ الخامِسِ والعِشْرِيْنَ مِنْ الشَّهْرِ الثَّانِيْ مِنْ كُلِّ عام:

تَحْتَفِلُ: فِعْلٌ مُضارِعٌ مَرْفُوْعٌ عَلامَةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ.

الكُوَيْتُ: فاعِلٌ مَرْفُوْعٌ عَلامَةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ.

بِعِيْدِها: بِعِيْدِ: جارٌّ ومَجْرُوْرٌ، والهاءُ ضَمِيْرٌ مُتَّصِلٌ في مَحَلِّ جَرٍّ على المُضافِ إلَيْهِ، والجارُّ والمجْرُوْرُ يَتَعَلَّقُ بـ (تَحْتَفِلُ).

الوَطَنِيِّ: نَعْتٌ لـ (عِيْدِها) مَجْرُوْرٌ عَلامَةُ جَرِّهِ الكَسْرَةُ.

في اليَوْمِ: جارٌّ ومَجْرُوْرٌ يَتَعَلَّقُ بـ (تَحْتَفِلُ).

الخامِسِ نَعْتٌ لـ (اليَوْمِ) مَجْرُوْرٌ عَلامَةُ جَرِّهِ الكَسْرَةُ.

والعِشْرِيْن: معْطُوْفٌ على (الخامِسِ) مَجْرُوْرٌ عَلامَةُ جَرِّهِ الياءُ؛ لأَنَّـهُ مُلْحَـقٌ بجَمْـعِ المُـذكَّرِ السّالِمِ (مِنْ أَلْفاظ العُقُوْد).

مِن الشَّهْرِ: شِبْهُ الجُمْلةِ في مَحَلِّ نَصْبٍ على الحالِ مِن (الخامِسِ والعِشْرِيْن).

الثّانِي: صِفةٌ لـ (الشَّهرِ) مَجْرُوْرٌ علامةُ جرِّهِ الكَسْرةُ منعَ مِنْ ظُهُوْرِها الثِّقَلُ (اسْمٌ منْقُوْصٌ).

مِنْ كُلِّ عام: شِبْهُ الجُمْلَةِ في مَحَلِّ نَصْبٍ على الحالِ مِن (الشَّهْرِ الثّانِيْ)، وعـامٍ: مُضـافٌ إِلَيْـهِ مَجْرُوْرٌ علامةُ جرِّهِ الكَسْرةُ.

(٨) ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾[1]:

الّذِيْن: في محلِّ رَفْعٍ على المُبْتدأ.

يَرْمُوْن: فِعْلٌ مُضارِعٌ مرْفُوْعٌ عَلامَةُ رفعِهِ ثُبُوْتُ النُّـوْنِ؛ لأَنَّـهُ مِـنَ الأَفعـالِ الخَمْسَـةِ، وواوُ الجماعةِ: ضَمِيْرُ رَفْعٍ مُتَّصِلٌ في مَحَلِّ رَفْعٍ على الفاعِلِ.

المُحْصناتِ: مَفْعُوْلٌ بِهِ مَنْصُوْبٌ عَلامَةُ نَصْبِهِ الكَسْرَةُ؛ لأَنَّهُ جَمْعُ مُؤَنَّثٍ سالِمٌ. وجُمْلَةُ (يرْمُوْن المُحْصَناتِ): صِلَةُ المَوْصُوْلِ لا مَحَلَّ لَها مِنَ الإِعْرابِ.

ثُمَّ: حرْفُ عطْفٍ مبْنِيٌّ على الفتْحِ.

لَمْ يأْتُوا: لَمْ: حرْفُ نفْيٍ، وجزْمٍ، وقَلْبٍ، ويأْتُوْا: فِعْلٌ مُضارِعٌ مجْزُوْمٌ عَلامـةُ جزْمِـهِ حَـذْفُ النُّوْنِ؛ لأَنَّهُ مِنَ الأَفعالِ الخَمْسَةِ، وواوُ الجماعةِ في مَحَلِّ رَفْعٍ على الفاعِلِ.

بأَرْبعةِ: الجارُّ والمجْرُوْرُ يَتَعَلَّقُ بالفِعلِ (لَمْ يَأْتُوا)، ويجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ في مَحَلِّ نَصْبٍ عـلى الحـالِ على أنّ الباء للمُصاحَبَةِ (مَصْحُوْبِيْنَ).

شُهداءَ: مُضافٌ إِلَيْهِ مَجْرُوْرٌ عَلامَةُ جَرِّهِ الفَتْحَةُ؛ لأَنَّهُ مَمْنُوْعٌ مِـنَ الصَّرْفِ. والجُمْلـةُ (ثُـمَّ لَمْ يَأْتُوا بأَرْبعةِ شُهَداءَ) لا مَحَلَّ لها مِن الإِعْرابِ؛ لأَنَّها مَعْطُوْفَةٌ على صِلَةِ المَوْصُوْلِ.

فاجْلِدُوْهُمْ: الفاءُ زائِدةٌ في خبرِ الاسْمُ المَوْصُوْلِ؛ لأَنَّهُ يُشْبِهُ اسْمَ الشَّرْطِ، واجْلِدُوْهُمْ: فِعْلُ أَمْرٍ مَبْنِيٌّ على حذْفِ النُّوْنِ، وواوُ الجماعةِ: في مَحَلِّ رَفْعٍ على الفاعِلِ.

---

(١) النّور: ٤.

ثمانين: مفعُوْلٌ مُطْلَقٌ نائِبٌ عَنِ المَصْدرِ مَنْصُوْبٌ عَلامَةُ نَصْبِهِ الياءُ؛ لأَنَّـهُ مُلْحـقٌ بجَمْـعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ في الإعْرابِ (مِنْ ألْفاظِ العُقُوْدِ).

جلْدةً: تمْييْزٌ منْصُوْبٌ. والجُمْلةُ الفِعْلِيَّةُ (فاجْلِدُوْهُمْ....) في محَلِّ رَفْعٍ على خَبَرِ المُبْتَـدأ، وفي الجُمْلةِ الأمْرِيَّةِ الإنْشائِيَّةِ خِلافٌ في جوازِ وُقُوْعِها خَبراً.

(٩) ﴿ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ﴾[1]:

يحْمِلُ: فِعْلٌ مُضارِعٌ مَرْفُوْعٌ عَلامَةُ رَفْعِهِ الضَّمّةُ.

عَرْشَ: مفعُوْلٌ بِهِ مَنْصُوْبٌ، وهُوَ مُقَدَمٌ على الفاعِلِ لأهمِّيَّتِهِ.

رَبِّكَ: رَبِّ: مُضافٌ إلَيْهِ مجْرُوْرٌ، والكافُ: كافُ المُخاطَبِ في محَلِّ جَرٍّ على المُضافِ إلَيْهِ.

فَوْقَهُمْ: فَوْقَ: ظَرْفُ مَكانٍ منصُوْبٌ، وهُمْ: ضَميْرٌ مُتَّصِلٌ في مَحَلِّ جَـرٍّ عـلى المُضـافِ إلَيْـهِ، وشِبْهُ الجُمْلةِ في محَلِّ نَصْبٍ على الحالِ مِنْ (عَرْش ربِّك).

يوْمئِذٍ: يَوْمَ: ظرْفُ زَمانٍ مَنْصُوْبٌ، وإذْ: ظَرْفُ زَمانٍ في محَـلِ جـرٍّ، والتَّنْـوِيْنُ عِـوَضٌ مِـن المُضافِ إلَيْهِ المَحْذُوْفِ، و (يَوْمَئِذٍ) يتعلَّقُ بـ (يحْمِلُ)، ويجُوْزُ أنْ يكُـوْن شِـبْهُ الجُمْلَـةِ حالاً أُخْرَى مِنْ (عَرْشَ رَبِّكَ).

ثمانِيَةٌ: فاعِلٌ مرْفُوْعٌ علامَةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ، وتمْيِيْزُ هذا العدَدِ في المعْنى محْذُوْفٌ تَقْـدِيْرُهُ: ثمانِيَـةُ مَلائِكةٍ، أو ثمانِيةُ أَصْنافٍ.

(١٠) ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۞ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴾[2]

منْ: اسْمُ شرْطٍ في محَلِّ رَفْعٍ على المُبْتَدأ.

يعْمَلْ: فِعْلٌ مُضارِعٌ مجْزُوْمٌ على فِعْلِ الشَّرْطِ عَلامةُ جَزْمِهِ السُّكُوْنُ.

مِثْقال: مفْعُوْلٌ بِهِ مَنْصُوْبٌ.

ذَرّةٍ: مُضافٌ إلَيْهِ مجْرُوْرٌ.

---

(١) الحاقّة: ١٧

(٢) الزلزلة: ٧–٨.

خيْراً: تَمْيِيْزٌ للمِثْقالِ الّذي يُشْبِهُ المَقادِيْرَ منصُوبٌ، ويجُوْزُ أَنْ يكُوْنَ بَدَلَ كُلٍّ مِنْ (مِثْقالَ)، والأَوّلُ أَظْهَرُ، وأَوْلَى.

يَرَهُ: فعْلٌ مُضارِعٌ مَجْزُوْمٌ عَلامةُ جَزْمِهِ حَذْفُ حرْفِ العِلّة، والفاعِلُ ضَمِيْرٌ مُسْتَتِرٌ يَعُوْدُ على اسْمِ الشَّرْطِ (مَنْ)، والهاءُ: ضَمِيْرٌ مُتَّصِلٌ في مَحَلِّ نَصْبٍ على المَفْعُوْلِ بِهِ. وجُمْلَتا فِعْلِ الشَّرْطِ وجوابِهِ في مَحَلِّ رَفْعٍ على خبرِ المُبْتَدَأ.

والإِعْرابُ نفْسُهُ في قَوْلِهِ (ومَنْ يَعْمَلْ مِثْقالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهُ).

(١١) قَوْلُ الشّاعِرِ[1]:

وَلَمْ يَعْلُهُ مَطَرٌ وَلَمْ يُنْبَطْ بِهِ ماءٌ يَجِمُّ لِحافِرٍ مَعْيُوْنِ

يَعْلُهُ: فِعْلٌ مُضارِعٌ مَجْزُوْمٌ عَلامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ حَرْفِ العِلّةِ.

مطَرٌ: فاعِلُ الفِعْلِ (يَعْلُهُ).

ولَمْ يُنْبَطْ: جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ مَعْطُوْفَةٌ على الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ قَبْلَها.

يُنْبَطْ: فِعْلٌ مُضارِعٌ مَجْزُوْمٌ مَبْنِيٌّ للمَفْعُوْلِ.

بِهِ: الباءُ للتَعْلِيْلِ على أَنَّ الجارَّ والمَجْرُوْرَ مَفعُوْلٌ لَهُ غَيْرُ صَرِيْحٍ، ويَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ الباءُ للاسْتِعانَةِ على أَنَّ الجارَّ والمَجْرُوْرَ حالٌ، والتَّقْدِيْرُ: ولَمْ يُنْبَطْ مُسْتَعاناً بِهِ ماءٌ.

ماءٌ: نائِبُ فاعِلٍ.

يَجِمُّ لِحافِرٍ مَعْيُوْنِ: الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ في مَحَلِّ رَفْعٍ على الصِّفَةِ لـ (ماءٌ)

لِحافِرٍ: جارٌّ ومَجْرُوْرٌ يَتَعَلَّقُ بـ (يَجِمُّ).

مَعْيُوْنِ (مَعِيْنٌ): صِفَةٌ في المَعْنَى لـ (ماءٌ)، وفي الإِعْرابِ لِحافِرٍ على أَنَّهُ مَجْرُوْرٌ على الجِوارِ، والأَوْلَى أَنْ تَكُوْنَ الكَسْرَةُ حَرَكَةَ انْزِياحٍ للضَّرُوْرَةِ الشِّعْرِيَّةِ. وقِيْلَ إِنَّ وَزْنَ هذِهِ اللّفْظَةِ (مَفْعُوْلٌ) على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ فِعْلٌ، وإِنَّهُ (فَعِيْلٌ) على أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ (مَعَنَ مَعْناً: اسْتَقَى اسْتِقاءً).

---

(١) انظر: الزبيدي، تاج العروس، عين: ٣٥/ ٤٥٥.

ثانياً: اقْرأ النَّصَّ الآتي، ثُمّ أجِبْ عَنِ الأسْئِلَة:

كَشَفَتْ دِراسَةٌ حَديثَةٌ بجامِعَةِ الأزْهَرِ(١) أنّ عَدَد المَواقِعِ الإلكترونِيَّةِ الّتي تُهاجِمُ الإسْلام بشكْلٍ مُباشِرٍ، أوْ غَيْرِ مُباشِرٍ تَتَعَدَّى(١٠٠٠٠) (مَوْقِعاً)، وأنَّ المِيْزانِيّة المَرْصُوْدَةَ في جَميْعِ وسائلِ الإعْلامِ، ومِنْها الإنْترنت تَفُوْقُ المِلْيارَ (دُوْلاراً). وتُبَيِّنُ هذه الدِّراسةُ مِنْ خِلالِ اسْتِجْوابٍ أنَّ العلاقَة سَيِّئَةٌ بَيْنَ العالَمَيْنِ الإسْلامِيّ، والغَرْبِيّ ولا سِيَّما بَعْد أحْداث سَنَةِ (٢٠١١م)، ففي ألْمانيا عدّ (٣٢) (مُسْتجْوب) مِنْ (١٠٠) (مُسْتَجْوب) أنَّ العلاقة جيّدةٌ، وعَدَّ (٥٥) (مُسْتَجْوَب) أنَّ العَلاقَةَ أكْثَرُ سُوْءاً.

(١) اكْتُبْ الأعْداد بَيْنَ القَوْسيْنِ في هذهِ الفقرة بالحُرُوْفِ كِتابَةً صَحِيْحَة.

(٢) اذْكُرْ حرفاً ناسِخاً مصْحُوْباً باسْمِهِ، وخبَرِهِ.

(٣) اذْكُرْ مصْدَراً مُؤوَّلاً يُعْرَبُ مَفْعُوْلاً بِهِ.

(٤) اذْكُرْ خبَراً لِحَرْفٍ ناسِخٍ يكُوْنُ جُمْلةً فِعْلِيَّةً.

(٥) اجْعَلِ هذا الخَبَر مُفْرَداً.

(٦) اجْعلْ هذا الخَبَرَ جُمْلةً اسْمِيَّةً.

(٧) اجْعلْ هذا الخَبَرَ شِبْهَ جُمْلَةٍ.

(٨) اجْعلْ تَمْيِيزَ العدد (٥٥) في هذِهِ الفِقْرَة مُؤَنَّثاً.

(٩) اذْكُرْ تَمْيِيزاً مُمَيِّزُهُ مَلْفُوْظٌ.

ثالثاً: اكْتُبْ في المَكانِ الخالِيْ المَطْلُوْبَ مضبُوْطاً نحْوِيّاً:

(١) اشْتَرَى الرَّجُلُ...... كِتاباً، وعَشْرَةَ......

(٢) شرح الأُسْتاذُ المُحاضَرَةَ............

(٣) هُوْ أفْضَلُ مِنْكَ...............

(٤) في المَزْرعَةِ تِسْعُوْنَ............ زيْتُوْنٍ.

---

(١) انظر: عبد الكريم بو قرة، من قضايا الإسلام والإعلام في الغرب، روافد، الكويت، الطبعة الأولى ٢٠٠٨: ٩٢ – ٩٣.

(٥) صَلّى المُسْلِمُ............. صَلواتٍ.

(٦) قرَأَ الطّالِبُ اثْنتيْ عَشْرَةَ..................

(٧) يَمْتَلِكُ المُزارِعُ.......... هِكْتاراً..........

(٨) اشْتَرَتِ المَرْأةُ............مِتْراً..........، أوْ مِتْرَ..........، مِتْراً مِنَ........

(٩) نِعْمَ.......... مُحَمَّدٌ.

(١٠) تصَدَّقَ الرَّجُلُ بخَمْسةِ..........قَمْحاً.

رابِعاً: اخْتَرِ الإِجابَةَ الصَّحِيْحَةَ فيما يأْتِيْ:

(١) يَبْلُغُ ارْتِفاعُ النَّخْلَةِ عِشْرِيْنَ (مِتْرٍ):

(أ) أَمْتاراً.

(ب) أَمْتارٍ.

(ج) مِتْرٍ.

(د) مِتْراً.

(٢) في الفَصْلِ (خَمْسة عَشَر طالبَة):

(أ) خَمْسةَ عَشَرَ طالِبَةً.

(ب) خَمْسَةَ عَشَرَ طالِبةٍ.

(ج) خمسَ عَشْرَةَ طالِبَةً.

(د) خَمْسَ عَشْرَةَ طالِبةٍ.

(٣) غَرَسَ المُزارِعُ الأَرْضَ شَجراً (إِعْرابُ: شَجَراً):

(أ) تمْيِيْزُ نِسْبةٍ ليْسَ مَنْقُوْلاً مِنْ شَيْءٍ.

(ب) تمْيِيْزُ نِسْبةٍ مَنْقُوْلٌ منَ الفاعِلِ.

(ج) تَمْيِيزُ نِسْبةٍ مَنْقُوْلٌ منَ المفْعُوْلِ بِهِ.

(د) تمْيِيْزُ نِسْبةٍ مَنْقُوْلٌ منَ المُبْتَدَأ.

(٤) ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾(١): (ذَهَباً):

(أ) تمْيِيْزُ نِسْبَةٍ مَنْصُوْبٌ.

(ب) تمْيِيْزُ مِساحةٍ منْصُوْبٌ.

(ج) تمْيِيْزٌ مُمَيَّزُهُ يُشْبِهُ المقادِيْرِ.

(د) ليْسَ واحِداً مِمَّا مَرَّ.

(٥) كمْ دِيْناراً تَمْلِكُ ؟: (إِعْرابُ كمْ):

(أ) اسْمُ اسْتِفْهامٍ في مَحَلِّ رَفْعٍ على المُبْتَدَأ.

(ب) اسْمُ اسْتِفْهامٍ في مَحَلِّ نَصْبٍ على الظَّرْفِ.

(ج) اسْمُ اسْتِفْهام في مَحَلِّ نَصْبٍ على المفْعُوْلِ بِهِ، وهُوَ الأَوْلَى؛ لأَنَّ عائِدَ المُبْتَدَأ إذا كانَ مَنْصُوْباً لا يُحْذَفُ عِنْدَ البَصرِيِّيْنَ.

(د) تمْيِيْزٌ في مَحَلِّ نَصْبٍ.

(٦) ضُرِبَ اللِّصُّ عِشْرِيْنَ ضَرْبَةً: (إِعْرابُ: عِشْرِيْنَ):

(أ) مفْعُوْلٌ بِهِ مَنْصُوْبٌ وعَلامَةُ نَصْبِهِ الياءُ.

(ب) نائِبُ فاعِلٍ منْصُوْبٌ وعَلامَةُ نَصْبِهِ الياءُ.

(ج) مفْعُوْلٌ مُطْلَقٌ نائِبٌ عَنِ المَصْدَرِ.

(د) تمْيِيْزُ عَدَدٍ منْصُوْبٌ.

(٧) ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا﴾(٢):(إِعْرابُ: خُضْراً):

(أ) تمْيِيْزٌ منْصُوْبٌ.

(ب) حالٌ مَنْصُوْبَةٌ.

(ج) نَعْتٌ منْصُوْبٌ.

---

(١) آل عمران: ٩١.

(٢) الكهف: ٣١.

(د) ليس واحداً مِمّا مرَّ .

(٨) ﴿ قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ ﴾[1]: (إعرابُ: ابنتيَّ):

(أ) تمْيِيْزٌ منصُوْبٌ عَلامَةُ نَصْبِهِ الياءُ؛ لأَنَّهُ مُثَنَّى، على أَنَّ النُّوْنَ حُذِفَتْ للإِضافَةِ.

(ب) مُضافٌ إِلَيْهِ مجْرُوْرٌ علامَةُ جرِّهِ الياءُ؛ لأَنَّهُ مُثَنَّى، على أَنَّ النُّوْنَ حُذِفَتْ للإِضافَةِ.

(ج) مفْعُوْلٌ بِهِ منْصُوْبٌ عَلامَةُ نَصْبِهِ الياءُ؛ لأَنَّهُ مُثَنَّى، على أَنَّ النُّوْنَ حُذِفَتْ للإِضافَةِ.

(د) بدَلٌ مِنْ (إِحْدَى) منصُوْبٌ عَلامَةُ نَصْبِهِ الياءُ؛ لأَنَّهُ مُثَنَّى، على أَنَّ النُّوْنَ حُذِفَتْ للإِضافَةِ.

(٩) ﴿ وَبَعَثۡنَا مِنۡهُمُ ٱثۡنَيۡ عَشَرَ نَقِيبٗا ﴾[2]: إِعْرابُ: (اثْنيْ عشرَ):

(أ) تمْيِيْزٌ عَددٍ مَنْصُوْبٌ عَلامَةُ نَصْبِهِ الياءُ؛ لأَنَّهُ مُثَنَّى .

(ب) عددٌ مَبْنِيٌّ على فتْحِ الجُزْأَيْنِ في مَحَلِّ نَصْبٍ على التَّمْيِيْزِ.

(ج) مَفْعُوْلٌ بِهِ مَنْصُوْبٌ عَلامَةُ نَصْبِهِ الياءُ؛ لأَنَّهُ مُلْحَقٌ بالمُثَنَّى، و(عَشَرَ): عددٌ قائِمٌ مَقامَ النُّوْنِ المحْذُوْفةِ.

(د) لَيْسَ واحِداً مِمّا مَرَّ.

(١٠) ﴿ عَلَىٰٓ أَن تَأۡجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٖ ﴾[3]: إِعْرابُ: (ثَمانِيَ):

(أ) مفْعُوْلٌ بِهِ مَنْصُوْبٌ عَلامةُ نَصْبِهِ الياءُ.

(ب) ظرْفُ زَمانٍ مَنْصُوْبٌ عَلامَةُ نَصْبِهِ الياءُ.

(ج) ظَرْفُ زَمانٍ مَنْصُوْبٌ عَلامَةُ نَصْبِهِ الفَتْحةُ؛ لأَنَّهُ اسْمٌ منْقُوْصٌ.

(د) تَمْيِيْزُ عَدَدٍ مَنْصُوْبٌ عَلامَةُ نَصْبِهِ الفَتْحةُ؛ لأَنَّهُ اسْمٌ منْقُوْصٌ.

---

(١) القصص: ٢٧.

(٢) المائدة: ١٢.

(٣) القصص: ٢٧.

خامساً: شَواهِدُ مِنَ القُرْآنِ الكَرِيْمِ على التَّمْيِيْزِ:

- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا﴾[1].
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾[2]: في (دِيْناً) ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ[3]:
  - أَنْ يَكُوْنَ مَفْعُوْلاً بِهِ لـ (يَبْتَغِ) على أَنَّ (غَيْرَ الإِسْلامِ) حالٌ مِنْهُ؛ لأَنَّها في الأَصْلِ صِفَةٌ لهُ قُدِّمَتْ علَيْهِ، وهِيَ نَكِرَةٌ على الرَّغْمِ مِنْ إِضافَتِها إِلى مَعْرِفَةٍ، لا تَكْتَسِبُ مِنَ الإِضافَةِ تَعْرِيْفاً إِلاَّ إِذا وَقَعَتْ بَيْنَ ضِدَّيْنِ.
  - أَنْ يَكُوْنَ تَمْيِيْزاً لـ (غَيْرَ) المُبْهَمَةِ كما في قَوْلِ العَرَبِ: إِنَّ لَنا غَيْرَها إِبِلاً، وشاءً، على أَنَّ المَفْعُوْلَ بِهِ (غَيْرَ).
  - أَنْ يَكُوْنَ بَدَلاً مِنْ (غَيْرَ) على أَنَّ المَفْعُوْلَ بِهِ (غَيْرَ).
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَىْءٍ﴾[4]: يَجُوْزُ في (رَبّاً) وَجْهانِ:
  - أَنْ يَكُوْنَ تَمْيِيْزاً لِمَفْعُوْلِ (أَبْغِي)، وهُوَ (غَيْرَ) المُقَدَّمُ علَيْهِ لتَوْكِيْدِهِ، وهُوَ الأَوْلَى.
  - أَنْ يَكُوْنَ حالاً مِنْ (غَيْرَ) النَّكِرَةِ المُخَصَّصَةِ بالإِضافَةِ.
- قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿قَالَ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَٰهًا وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[5]: يُفْهَمُ مِنْ إِعْرابِ أَبي حَيّانَ[6] لـ (غَيْرَ) أَنَّ تَقْدِيْرَ الكَلامِ: أَبْغِي لكَمْ غَيْرَ اللهِ إِلهاً على أَنَّ ضَمِيْرَ المُتَكَلِّمِيْنَ المُتَّصِلَ في (أَبْغِيْكُمْ) مَجْرُوْرٌ بلامِ التَّعْلِيْلِ المَحْذُوْفَةِ، وعلى هذا التَّقْدِيْرِ يَجُوْزُ في إِعْرابِ (إِلهاً) ثَلاثَةُ أَوْجُه:
  - أَنْ يَكُوْنَ حالاً مِنَ المَفْعُوْلِ بِهِ (غَيْرَ اللهِ).

---

(١) المائدة: ٩٥.

(٢) آل عمران: ٨٥.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ٣/ ٣٠٠

(٤) الأنعام: ١٦٤.

(٥) الأعراف: ١٤٠.

(٦) انظر: البحر المحيط: ٥/ ١٥٩ (المكتبة الشاملة) .

- أَنْ يَكُوْنَ تَمْيِيْزًا لـ (غَيْرَ اللهِ).
- أَنْ يَكُوْنَ مَفْعُوْلاً بِهِ على أَنَّ (غَيْرَ اللهِ) حالٌ مِنْهِ؛ لأَنَّ صِفَةَ النَّكِرَةِ إذا قُدِّمَتْ عليْها أُعْرِبَتْ حالاً.

ولَمْ يَرْتَضِ أَبُوْحَيَّانٍ ما ذَهَبَ إِلِيْهِ ابْنُ عَطِيَّةَ مِنْ حَيْثُ كَوْنُ الفِعْلِ العامِلِ، وفاعِلِهِ مَحْذُوْفاً: " وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: و(غَيْرَ) مَنْصُوبَةٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى الْحَالِ انْتَهَى، وَلَا يَظْهَرُ نَصْبُهُ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ لِأَنَّ أَبْغِي مُفَرَّغٌ لَهُ، أَوْ لِقَوْلِهِ (إِلهاً) فَإِنْ تخيّلَ أنّه منصوب بأبغي مُضْمَرَةً يُفَسِّرُهَا هَذَا الظَّاهِرُ فَلَا يَصِحُّ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْمُفَسِّرَةَ لَا رَابِطَ فِيهَا لَا مِنْ ضَمِيرٍ وَلَا مِنْ مُلَابِسٍ يَرْبُطُهَا بِغَيْرٍ فَلَوْ كَانَ التَّرْكِيبُ أَغَيْرَ اللهِ أَبْغِيكُمُوهُ لَصَحَّ، وَيَحْتَمِلُ وَهُوَ فَضَّلَكُمْ أَنْ يَكُونَ حالا وأَنْ يَكون مُسْتَأْنَفًا "(١) / ولا نُحْوِجَ إلى ما تَوَهَّمَهُ ابْنُ عَطِيَّةَ؛ لأَنَّ حَذْفَ حَرْفِ الجَرِّ أَخَفُّ مِنْ حَذْفِ الفِعْلِ، والفاعِلِ.

○ قَوْلُهُ تَعالَى: ﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا ﴾(٢): في (حَكَماً) ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ(٣):

- أَنْ يَكُوْنَ مَفْعُوْلاً بِهِ على أَنَّ (غَيْرَ اللهِ) حالٌ مِنْهُ.
- أَنْ يَكُوْنَ حالاً مِنْ (غَيْرَ اللهِ).
- أَنْ يَكُوْنَ تَمْيِيْزاً لـ (غَيْرَ).

سادِساً: شَواهِدُ مِنَ الحَدِيْثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيْفِ، والأَثَرِ على التَّمْيِيْزِ:

○ قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عنْهُ قالَ: **" كانَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليْهِ، وسَلَّمَ أَحْسَنَ النَّاسِ خُلُقاً "**(٤).

○ قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: عَنْ عبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ العاصِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما أَنَّهُ قالَ: **" لَمْ يَكُنْ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليْهِ، وسَلَّمَ فاحِشاً، ولا مُتَفَحِّشاً، وكانَ يَقُوْلُ: إِنَّ مِن خِيارِكُمْ**

---

(١) أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٥/ ١٥٩ (المكتبة الشاملة).

(٢) الأنعام: ١١٤.

(٣) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: ٤/ ٦٢٧ (المكتبة الشاملة).

(٤) انظر الصديقي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٧٧.

أَحْسَنُكُمْ[1] أَخْلاقاً "[2].

○ قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: " أَكْمَلُ المُؤْمِنِيْنَ إِيْماناً أَحْسَنُهُمْ خُلُقاً، وخِيارُكُمْ خِيارُكُمْ لِنِسائِهِمْ "[3].

○ قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: " إِنَّ مِنْ أَحَبِّكُمْ إِلَيَّ، وأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجْلِساً يَوْمَ القِيامَةِ أَحاسِنُكُمْ[4] أَخْلاقاً، وإِنَّ أَبْغَضَكُمْ إِلَيَّ، وأَبْعَدَكُمْ مِنِّي يَوْمَ القِيامَةِ الثَّرْثارُوْنَ، والمُتَشَدِّقُوْنَ، والمُتَفَيْهِقُوْنَ، قالُوْا: يا رَسُوْلَ اللهِ، قَدْ عَلِمْنا الثَّرْثارُوْنَ، والمُتَشَدِّقُوْنَ، فَما المُتَفَيْهِقُوْنَ ؟ قالَ: المُتَكَبِّرُوْنَ "[5].

○ قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: عَنْ عائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عنها: " قَدِمَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليْهِ، وسَلَّمَ مِنْ سَفَرٍ وقَدْ سَتَرْتُ سَهْوَةً[6] لِي بِقِرامٍ فيْهِ تَماثِيْلُ، فلَمّا رَآهُ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليْهِ، وسَلَّمَ هَتَكَهُ، وتَلَوَّنَ وَجْهُهُ، وقالَ: يا عائِشَةُ، أَشَدُّ النّاسِ عَذاباً عِنْدَ اللهِ يَوْمَ القِيامَةِ الَّذِيْنَ يُضاهُوْنَ بخَلْقِ اللهِ "[7].

○ قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: عَنْ أَبِي سَعِيْدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قالَ: " كانَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليْهِ، وسَلَّمَ أَشَدَّ حَياءً مِنَ العَذْراءِ في خِدْرِها "[8].

---

(١) وردَتْ في الأصل بالرَّفْعِ، ويُمْكِنُ أَنْ تَكُوْنَ (إِنَّ) بمَعْنَى (نَعَمْ) لوْ صَحَّ ما جاءَ في هذا الأَصْلِ، أَوْ أَنْ يُتَوَهَّمَ أَنَّ اسْمَها ضَمِيْرُ الشَّأْنِ، أَوْ أَنَّ (مِنْ) التَّبْعِيْضِيَّةَ هيَ الاسْمُ، أَوْ أَنَّها صِفَةٌ لِمَوْصُوْفٍ مَحْذُوْفٍ يُعْرَبُ اسْماً لـ (إِنَّ) .

(٢) انظر الصديقي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٨٠.

(٣) انظر الصديقي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٨٢.

(٤) وردَتْ في الأصل بالرَّفْعِ، ويُمْكِنُ أَنْ تَكُوْنَ (إِنَّ) بمَعْنَى (نَعَمْ) لوْ صَحَّ ما جاءَ في هذا الأَصْلِ، أَوْ أَنْ يُتَوَهَّمَ أَنَّ اسْمَها ضَمِيْرُ الشَّأْنِ، أَوْ أَنَّ (مِنْ) التَّبْعِيْضِيَّةَ هيَ الاسْمُ، أَوْ أَنَّها صِفَةٌ لِمَوْصُوْفٍ مَحْذُوْفٍ يُعْرَبُ اسْماً لـ (إِنَّ) .

(٥) انظر الصديقي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٨٤.

(٦) السَّهْوة: الصُّفَّةُ تَكُوْنُ بَيْنَ يَدَيْ البَيْتِ.، والقِرامُ: سِتْرٌ رَقِيْقٌ، وهَتَكَهُ: أَفْسَدَ الصُّوْرَةَ الَّتي فيهِ.

(٧) انظر الصديقي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ١١٠ – ١١١.

(٨) انظر الصديقي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ١٥١.

○ قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: " إِنَّ مِنْ أَشَرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ القِيامَةِ الرَّجُلَ[1] يُفْضِي إلى المَرْأَةِ[2]، ثُمَّ تُفْضِيْ إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّها "[3].

○ مِنْ كَلامِ عَمْرِو بْنِ العاصِ وهُوَ في سِياقِ المَوْتِ: " إِنَّ أَفْضَلَ ما نُعِدُّ شَـهادَةُ أَنْ لا إِلـهَ إلاَّ اللهُ، وأَنَّ مُحَمَّداً رَسُوْلُ اللهِ، إِنِّي قَدْ كُنْتُ على ثَلاثَةِ أَطْباقٍ، لقَدْ رَأَيْتُنِيْ وما أَحَدٌ أَشَدُّ بُغْضاً لرسُوْلِ صلَّى اللهُ عليْهِ، وسَلَّمَ مِنِّيْ... "[4].

○ قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: "... واجْعَلْ ثأْرَنا على مَنْ ظَلَمَنا، وانْصُرْنا عـلى مَـنْ عادانـا، ولا تَجْعَلْ مُصِيبَتَنا في دِيْنِنا، ولا تَجْعَلِ الدُّنْيا أَكْبَرَ هَمِّنا، ولا مَبْلَغَ عِلْمِنا... "[5].

○ قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: عَنْ عائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْها قالَتْ: " كانَ النَّبِيُّ صلَّى اللهُ عليْهِ، وسَلَّمَ يُصَلِّيْ مِنَ اللَّيْلِ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، فإذا طَلَعَ الفَجْـرُ صَـلَّى رَكْعَتَـيْنِ خَفِيْفَتَـيْنِ، ثُـمَّ اضْطَجَعَ على شِقِّهِ الأَيْمَنِ حَتَّى يَجِيْءَ المُؤَذِّنُ فيُؤْذِنَهُ "[6].

○ قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: " لا يَمُوْتُ لأَحَدٍ مِنَ المُسْلِمِيْنَ ثَلاثَةٌ مِنَ الوَلَدِ لا تَمَسُّهُ النَّارُ إِلاَّ تَحِلَّةَ القَسَمِ[7] "[8].

○ قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: " ما مِنْ مَيِّتٍ يُصلِّيْ عليْـهِ أُمَّـةٌ مِـنَ المُسْلِمِيْنَ يَبْلُغُـوْنَ مِئَـةً كُلُّهُـمْ يَشْفَعُوْنَ لَهُ إلاَّ شُفِّعُوا فيْهِ "[9].

---

(١) ورَدَتْ في الأصل بالرَّفْعِ، ويُمْكنُ أَنْ تَكُوْنَ (إنَّ) بمَعْنَى (نَعَمْ) لوْ صَحَّ ما جاءَ في هـذا الأَصْـلِ.، أَوْ أَنْ يُتَوَهَّمَ أَنَّ اسْمَها ضَمِيرُ الشَّأْنِ، أَوْ أَنَّ (مِنْ) التَّبْعِيْضِيَّةَ هيَ الاسْمُ، أَوْ أَنَّها صِفَةٌ لمَوْصُوْفٍ مَحْذُوْفٍ يُعْرَبُ اسْماً لـ (إنَّ) .

(٢) الإِفْضاءُ: الجِماعُ.

(٣) انظر الصديقي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين:٣/ ١٥٣.

(٤) انظر الصديقي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين:٣/ ١٩٨ – ١٩٩.

(٥) انظر: الصديقي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٣١٧ – ٣١٨.

(٦) انظر الصديقي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين:٣/ ٣٠٢.

(٧) تَحِلَّةُ القَسمِ: قَوْلُهُ تَعالَى: " وإِنْ مِنْكُمْ إِلاَّ وارِدُها ".

(٨) انظر الصديقي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٤٣٩.

(٩) انظر الصديقي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٤١٥.

- قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: " ما مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَمُوْتُ، فيَقُوْمُ على جَنازَتِهِ أَرْبَعُوْنَ رَجُلاً لا يُشْرِكُوْنَ باللهِ شَيْئاً إلاَّ شَفَّعَهُمُ اللهُ فيْهِ "(١).
- " وعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِيْ أَوْفَى رَضِيَ اللهُ عَنْهُما: أَنَّهُ كَبَّرَ على جَنازَةِ ابْنَةٍ لَهُ أَرْبَعَ تَكْبِيْراتٍ، فقامَ بَعْدَ الرَّابِعَةِ كَقَدْرِ ما بَيْنَ التَّكْبِيْرَتَيْنِ يَسْتَغْفِرُ لها، ويَدْعُوْ، ثُمَّ قالَ: كانَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليْه، وسَلَّمَ يَصْنَعُ هكذا "(٢).
- عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيْعَةَ قالَ: " شَهِدتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِيْ طالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أُتِيَ بدابَّةٍ ليَرْكَبَها، فلَمَّا وَضَعَ رِجْلَهُ في الرِّكابِ قالَ: بسْمِ اللهِ، فلَمَّا اسْتَوَى على ظَهْرِها قالَ: الحَمْدُ للهِ الَّذي سَخَّرَ لَنا هذا، وما كُنَّا لَهُ مُقْرِنِيْن، وإِنَّا إلى رَبِّنا لَمُنْقَلِبُوْنَ، ثُمَّ قالَ: الحَمْدُ للهِ ثَلاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قالَ: اللهُ أَكْبرُ ثَلاثَ مَرَّاتٍ... "(٣)
- قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: " تَعاهَدُوا هذا القُرْآنَ، فوالَّذِيْ نَفْسُ مُحَمَّدٍ بيَدِهِ لَهُوَ أَشَدُّ تَفَلُّتاً مِنَ الإِبِلِ في عُقُلِها "(٤).
- قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: " مِنَ القُرْآنِ سُوْرَةٌ ثَلاثُوْنَ آيَةً شَفَعَتْ لرَجُل حَتَّى غفرَ لَهُ، وهِيَ (تَبارَكَ الَّذي بِيَدِهِ المُلْكُ) "(٥).
- قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: " المُؤَذِّنُوْنَ أَطْوَلُ النَّاسِ أَعْناقاً يَوْمَ القِيامَةِ "(٦).
- قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: " مَثَلُ الصَّلوات الخَمْسِ كمَثَلِ نَهْرٍ جارٍ غَمْرٍ على بابِ أَحَدِكُمْ يَغْتَسِلُ مِنْهُ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ "(٧).
- قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: " إِنَّ أَعْظَمَ النَّاسِ أَجْراً في الصَّلاةِ أَبْعَدُهُمْ إِلَيْها مَمْشَى، فأَبْعَدُهُمْ، والَّذي يَنْتَظِرُ الصَّلاةَ حَتَّى يُصَلِّيَها مَعَ الإمامِ أَعْظَمُ أَجْراً مِنَ الَّذي يُصَلِّيْها، ثُمَّ يَنامُ "(٨).

---

(١) انظر الصديقي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٤١٦.

(٢) انظر الصديقي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٤٢٤ – ٤٢٥.

(٣) انظر الصديقي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٤١٠ – ٤١١.

(٤) انظر الصديقي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٤٩٦.

(٥) انظر الصديقي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٥٠٩.

(٦) انظر الصديقي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٥٣٥.

(٧) انظر الصديقي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٥٤٥

(٨) انظر: الصديقي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٥٥٧.

○ قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: " صَلاةُ الجَماعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلاةِ الفَذِّ بسَبْعٍ وعِشْرِيْنَ دَرَجَةً "(١).

○ قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: " صَلاةُ الرَّجُلِ في جَماعَةٍ تُضَعَّفُ على صَلاتِهِ في بَيْتِهِ، وفي سُوْقِهِ خَمْساً وعِشْرِيْنَ ضِعْفاً "(٢).

○ عَنْ عائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْها قالَتْ: " كانَ رَسُوْلُ صَلّى اللهُ عليْهِ، وسَلَّمَ إذا فاتَتْهُ الصَّلاةُ مِنَ اللَّيْلِ مِنْ وَجَعٍ، أَوْ غَيْرِهِ – صَلَّى مِنَ النَّهارِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً "(٣).

○ عَنْ عائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْها قالَتْ: " لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عليْهِ، وسَلَّمَ على شَيْءٍ مِنَ النَّوافِلِ أَشَدَّ تَعاهُداً مِنْهُ على رَكْعَتَيِ الفَجْرِ "(٤).

○ عَنْ عائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عنها قالَتْ: " كانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عليْهِ، وسَلَّمَ يُصَلِّيْ فيما بَيْنَ أَنْ يَفْرُغَ مِنْ صَلاةِ العِشاءِ إلى الفَجْرِ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً يُسَلِّمُ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، ويُوْتِرُ بواحِدَةٍ، فإذا سَكَتَ المُؤَذِّنُ مِنْ صَلاةِ الفَجْرِ، وتَبَيَّنَ لَهُ الفَجْرُ، وجاءَ المُؤَذِّنُ قامَ، فَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ خَفِيْفَتَيْنِ، ثُمَّ اضْطَجَعَ على شِقِّهِ الأَيْمَنِ حَتَّى يَأْتِيَهُ المُؤَذِّن للإِقامَةِ "(٥).

○ قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: " مَنْ حافَظَ على أَرْبَعِ رَكَعاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ، وأَرْبَعٍ بَعْدَها حَرَّمَهُ اللهُ على النَّارِ "(٦).

○ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِيْ طالبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قالَ: " كانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عليْهِ، وسَلَّمَ يُصَلِّيْ قَبْلَ العَصْرِ أَرْبَعَ رَكَعاتٍ يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ بالتَّسْلِيْمِ على المَلائِكَةِ المُقَرَّبِيْنَ، ومَنْ تَبِعَهُمْ مِنَ المُسْلِمِينَ، والمُؤْمِنِيْنَ "(٧).

---

(١) انظر: الصديقي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٥٦٢.

(٢) انظر: الصديقي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٥٦٣.

(٣) انظر: الصديقي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٦٦٦.

(٤) انظر: الصديقي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٥٩٦.

(٥) انظر: الصديقي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٦٠٥ – ٦٠٦.

(٦) انظر: الصديقي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٦٠٨.

(٧) انظر: الصديقي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٦١٠ – ٦١١.

○ عَنْ أُمِّ هانِئٍ فاخِتَةَ بِنْتِ أَبِي طالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْها قالَتْ: " ذَهَبْتُ إلى رَسُوْلِ اللهِ صَلَّى اللهُ عليْهِ، وسَلَّمَ عامَ الفَتْحِ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ، فلَمَّا فَرَغَ مِنْ غَسْلِهِ صَلَّى ثَمانِيَ رَكَعاتٍ، وذلِكَ ضُحًى "(١).

○ قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: " يَعْقِدُ الشَّيْطانُ على قافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ(٢) إذا هُوَ نامَ ثَلاثَ عُقَدٍ يَضْرِبُ على كُلِّ عُقْدَةٍ عَلَيْكَ لَيْلٌ طَوِيْلٌ فارْقُدْ، فإنِ اسْتَيْقَظَ، فذَكَرَ اللهَ تَعالَى انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فإنْ تَوَضَّأَ انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فإنْ صَلَّى انْحَلَّتْ عُقَدُهُ كُلُّها، فأَصْبَحَ نَشِيْطاً طَيِّبَ النَّفْسِ، وإلاَّ أَصْبَحَ خَبِيْثَ النَّفْسِ كَسْلانَ "(٣).

○ قَوْلُهُ عليْهِ السَّلامُ: " إذا اقْتَرَبَ الزَّمانُ لَمْ تَكَدْ رُؤْيا المُؤْمِنِ تَكْذِبُ، ورُؤْيا المُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وأَرْبَعِيْنَ جُزْءاً مِنَ النُّبُوَّةِ "(٤)، ويُرْوَى: " وأَصْدَقُكُمْ رُؤْيا أَصْدَقُكُمْ حَدِيْثاً ".

○ عَنْ أَبِيْ هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عنْهُ قالَ: " قَبَّلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عليهِ، وسَلَّمَ الحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما، فقالَ الأَقْرَعُ بْنُ حابِسٍ: إنَّ لي عَشَرَةً مِنَ الوَلَدِ ما قَبَّلْتُ مِنْهُمْ أَحَداً، قالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عليْهِ، وسَلَّمَ: مَنْ لا يَرْحَمْ لا يُرْحَمْ "(٥).

○ عَنْ مَرْثَدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ اليَزَنِيِّ قالَ: " كانَ مالِكُ بْنُ هُبَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إذا صَلَّى على الجَنازَةِ، فتَقالَّ النَّاسُ عَلَيْها جَزَّأَهُمْ ثَلاثَةَ أَجْزاءٍ، ثُمَّ قالَ: قالَ رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليْهِ، وسَلَّمَ: مَنْ صَلَّى عليْهِ ثَلاثَةُ صُفُوْفٍ فقَدْ أَوْجَبَ "(٦).

سابِعاً: شَواهِدُ مِنَ الكلامِ العَرَبِيِّ على التَّمْيِيْزِ، وغَيْرِهِ:

(أ) الشِّعْر:

(١) قَوْلُ الشَّاعِرِ(٧):

---

(١) انظر: الصديقي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٦٢٨.

(٢) المُرادُ: التَّثْقِيْلُ في النَّوْمِ، والتَّثبيط.

(٣) انظر: الصديقي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٦٥٤ – ٦٥٥.

(٤) انظر: الصديقي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٣٢٢ – ٣٢٣.

(٥) انظر: الصديقي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٣٧١.

(٦) انظر: الصديقي، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٣/ ٤١٦ – ٤١٧.

(٧) انظر هذا الشَّاهِدَ، وما يَتْلُوْهُ في: محمود مغالسة، النحو الشافي: ٤٢٦ – ٤٢٧.

إِنِّي رَأَيْتُ الشَّمْسَ زادَتْ مَحَبَّةً ... إِلى النَّاسِ أَنْ لَيْسَتْ عَلَيْهِمْ بِسَرْمَدِ

(٢) قَوْلُ المُتَنَبِّي:

كَفَى بِكَ داءً أَنْ تَرَى المَوْتَ شافِياً ... وحَسْبُ المَنايا أَنْ يَكُنَّ أَمانِيا

(٣) قَوْلُ المُتَنبِّي:

حُسْنُ الأَزاهِرِ سِحْرٌ جَلَّ مُبْدِعُهُ ... فاسْعَدْ بِها مَنْظَراً وانْعَمْ بِها طِيْبا

(٤) قَوْلُ المُتَنَبِّي:

ولكِنْ تَفُوْقُ النَّاسَ رَأْياً وحِكْمَةً ... كَما فُقْتَهُمْ حالاً ونَفْساً ومَحْتِدا

(٥) قَوْلُ أَبِيْ طالِبٍ:

ولَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِيْنَ مُحَمَّدٍ ... مِنْ خَيْرِ أَدْيانِ البَرِيَّةِ دِيْنا

(٦) قَوْلُ جَرِيرٍ:

أَمَّا المُلُوْكُ فأَنْتَ اليَوْمَ أَلأَمُهُمْ ... لُؤْماً وأَبْيَضُهُمْ سِرْبالَ طَبَّاخِ

(٧) قَوْلُ جَرِيْرٍ:

أَشَدُّ مِنَ الرِّياحِ الهُوْجِ بَطْشاً ... وأَسْرَعُ في النَّدَى مِنْها هُبُوْبا

(٨) قَوْلُ جَرِيْرٍ:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطايا ... وأَنْدَى العالَمِيْنَ بُطُوْنَ راحِ

النَّثْرُ (المَثَلُ العَرَبِيُّ):

O أَثْقَلُ رَأْساً مِنَ الفَهْدِ (المرادُ النَّوْمُ: أَنْوَمُ مِنْ فَهْدٍ)(١).

O أَجْبَنَ مِنَ المَنْزُوْفِ ضَرِطاً (قِيْلَ: إِنَّ المَنْزُوْفَ ضَرِطاً: دابَّةٌ بَيْنَ الكَلْبِ، والذِّئْبِ إذا صِيْحَ عَلَيْها حَدَثَ الضِّراطُ مِنَ الخَوْفِ)(٢).

O أَخَفُّ رَأْساً مِنَ الطَّائِرِ(٣).

O أَخَفُّ حِلْماً مِنَ العُصْفُوْرِ(٤).

O أَخَفُّ حِلْماً مِنْ بَعِيْرٍ(٥).

O أَسْرِعْ فِقْداناً تُسْرِعْ وِجْداناً (المُرادُ: إِنْ كُنْتَ مُتَفَقِّداً لأَمْرِكَ لَمْ تَفُتْكَ طِلْبَتُكَ)(٦).

O أَسْرَعُ غَضَباً مِنْ فاسِيَةٍ (المُرادُ الخُنْفُساءُ؛ لأَنَّها إِذا تَحَرَّكَتْ فَسَتْ)(٧).

O أَشَدُّ قُوَيْسٍ سَهْماً(٨).

O أَعْلاهُمْ ذا فُوْقٍ(٩).

O أَصْدَقُ ظَنّاً مِنْ أَلْمَعِيٍّ (المُرادُ: هُوَ الَّذي يَظُنُّ الظَّنَّ، فلا يُخْطِئُ)(١٠).

O طارَتْ عَصا بَنِيْ فُلانٍ شِقَقاً (المُرادُ: تَفَرَّقُوا)(١١).

---

(١) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٥٨.

(٢) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ١٨٠.

(٣) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٢٥٤.

(٤) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٢٥٤.

(٥) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٢٥٤.

(٦) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٣٤٤

(٧) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٣٥٠.

(٨) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٣٨٩.

(٩) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٣٨٩.

(١٠) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٤١٢.

(١١) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٤٣٢. يَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ (شِقَقاً) حالاً، وهُوَ الأَوْلَى، أَوْتَمْيِيْزاً مَنْقُوْلاً مِنَ الفاعِلِ.

O أَطْوَلُ ذَماءً مِنَ الأَفْعَى (قِيْلَ إِنَّ الأَفْعَى تُذْبَحُ، وتَبْقَى أَيَّاما تَتَحَرَّكُ)(١).

O أَطْوَلُ ذَماءً مِنَ الحَيَّةِ(٢).

O أَطْوَلُ ذَماءً مِنَ الخُنْفُساءِ(٣).

O أَطْوَلُ صُحْبَةً مِنَ الفَرْقَدَيْنِ(٤).

O أَطْوَلُ صُحْبَةً مِنِ ابْنَيْ شَمامِ(٥).

O أَطْوَلُ صُحْبَةً مِنْ نَخْلَتَيْ حُلْوانَ(٦).

O أَطْيَشُ نَشْراً مِنَ الرَّوْضَةِ (النَّشْرُ: الرَّائِحَةُ)(٧).

O أَطْيَبُ نَشْراً مِنَ الصِّوارِ (الصِّوارُ: المِسْكُ)(٨).

---

(١) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٤٣٧.

(٢) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٤٣٧.

(٣) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٤٣٧.

(٤) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٤٣٨.

(٥) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٤٣٨.

(٦) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٤٣٨.

(٧) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٤٣٩.

(٨) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: ١/ ٤٣٩.

كُتُبٌ وبُحُوثٌ للمؤلِّف

أ. البحوث:

١ - تأويل ما له اكثر من وجه إملائي في العربية-مجلة الضاد، العراق، الجزء الثاني، ١٩٨٩، العراق.

٢ - العارض في العربية من حيث الاعتداد به وعدمه، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد الثالث والثلاثون، المجلد التاسع، شتاء ١٩٨٩م، الكويت.

٣ - رسالة في الفرق بين علم الجنس واسم الجنس، للشيخ يحيى المغربي، شرح وتحقيق، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني-عمان، العدد ١٤٣٤هـ السنة الثانية عشرة، ١٩٨٨م، الأردن.

٤ - مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد الثاني، العدد الأول، حزيران ١٩٨٧، الأردن.

٥ - باب التصغير في مظان النحو واللغة بأمثلته الثرة المصنوعة، توسم العربية به بالتعمية، والإلباس، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد الثاني-العدد الثاني، كانون الأول ١٩٨٨م الأردن.

٦ - رسالة على مسألة الكحل في الكافية، للشيخ سشمس الدين النكساري، شرح وتحقيق، مجلة مؤته للبحوث والدراسات، المجلد الثاني، كانون الاول ١٩٨٧م.

٧ - المذهب السلفي(ابن القيم الجوزية وشيخه ابن تيمية) في النحو واللغة، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد الأول، العدد الأول، حزيران ١٩٨٦، االأردن.

٨ - ظاهرة كثرة الاستعمال ومسائلها في العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية الكويت، المجلد السابع، العدد ٢٥، شتاء ١٩٨٧م، الكويت.

٩ - مسألة تذكير قريب في قوله تعالى: "إن رحمة الله قريب من المحسنين" لابن مالك، شرح وتحقيق، الإكليل-اليمن، العدد الأول، السنة السابعة، ربيع ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، اليمن.

١٠- النسب إلى المشتقات في العربية، مجلة الضاد-بغداد، العدد الثالث ١٩٩٠م العراق.
- كلام أمير المؤمنين (عمر بن الخطاب) رضي الله عنه، وأصول النحو واللغة ومقاييسها، مؤته للبحوث والدراسات، العدد الأول ١٩٩٠، الأردن.
١٢- التعادل في العربية، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد السادس، العدد الثاني ١٩٩١م، الأردن.
١٣- تراكيب ابن رشد اللغوية الفلسفية، مؤته للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد السابع-العدد الأول ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
١٤- النظير وعدمه في العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد الثامن والثلاثون، المجلد العاشر، ١٩٩٠م الكويت.
١٥- اللبس وأمنه في النسب في الكلام العربي وأمثلة التصريفيين المصنوعة الثَّرة في مظان النحو والصرف، أجيز للنشر في المجلة العربية للعلوم الإنسانيَّة، جامعة الكويت، الكويت.
١٦- ملاحظات وتعليقات على كتاب العشرات في اللغة، لأبي عبدا الله القزاز القيرواني، تحقيق د. يحيى عبد الرؤوف جبر، مجلة جامعة الملك سعود، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م الرياض.
١٧- الهمزة التي ليس لها تكأة في الرسم الإملائي قديما وحديثا، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ١٩٩٤م الأردن.
١٨- لفظة النثر مصطلحا وما يدور في فلكها من الألفاظ معنى في مظان الأدب والنحو واللغة، أجيز للنشر في المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت.
١٩- التدريس بالعربية الفصيحة، لغة القرآن الكريم في المراحل التعليمية المختلفة ضرورة للحفاظ عليها وحمايتها، ندوة الازدواجية في اللغة العربية، مجمع اللغة العربية الأردني، والجامعة الأردنية، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م الأردن.

٢٠- عزوف الطلاب عن الاختصاص باللغة العربية، موسم جامعة مؤته الثقافي الثاني- عمان، المطبعة الاقتصادية ١٩٨٥-١٩٨٦ الأردن.

٢١- التقديم والتأخير في القرآن الكريم، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في الاحساء، العدد الأول،١٩٨١م السعودية.

٢٢- الجر على الجوار في القرآن الكريم، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في الاحساء العدد الثاني، ١٩٨٢م السعودية.

٢٣- رسالة كشف الضوّ عن معنى لو، للشيخ عثمان النجدي الحنبلي، شرح وتحقيق، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في الاحساء، العدد الثالث، ١٩٨٤م السعودية.

٢٤- قضايا في الخط والشكل (مجمع اللغة العربية الأردني، الموسم الثقافي ٢٠٠٤م).

٢٥- تجربتي في النحو العربي (الجامعة الهاشمية-الموسم الثقافي-٢٠٠٣م).

٢٦- جمع التكسير في لهجة الإمارات العربية المتحدة (مؤتمر اللغة العربية في عالم متغير ١٩/٥/٢٠٠٥).

٢٧- سيميائِيّة العنوان في السُّور القرآنيّة ذَوات البُؤْرَة الاسْتِفهامِيَّة ونظريَّة نحو النّصّ، مجلة كليّة دار العلوم – جامعة القاهرة، العدد: ٧٢، ٢٠١٤م.

٢٨- مراجعة لكتاب كيس فيرستيج (تطور الفكر اللغوي العربي) المجلة العربية للعلوم الإنسانية ٢٠٠٨م.

٢٩- توهُّم النحاةِ قُدامَى ومُحدثين في تَأْويل عِبارَةِ سيبَوَيْهِ (ما أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئاً أَي: دَعِ الشَّكَّ عَنْكَ، مَجَلَّة كلِّيَّة دار العلوم – جامعة القاهرة، العدد: ٧١،٢٠١٣م.

٣٠- تَوَهُّماتُ النُّحاةِ في تَأْويل مُكَوِّناتِ القَسَمِ باسْتِعْمالِ لَفْظَتَيْ (عَمْر)، و(قِعْدَكَ وقَعِيْدَكَ)، مَجَلَّة الجامعة الليبيَّة، ٢٠١٣م.

٣١- مَقُولَة الحَدث الدَّلاليَّةُ في التَّفكير اللُّغَوِيّ، بحثٌ في الأُسس الدَّلاليَّةِ للبنى النَّحويَّةِ، لشكري سعيد، المجلة العربيّة للعلوم الإنسانيّة – الكويت – جامعة الكويت، ٢٠١٤م.

٣٢ – مِنْ آفات تحقيق التراث العَرَبِيِّ : التَّسَرُّعُ ، وعَدَمُ التَّثَبُّت ، تحقيق التّراث الرُّؤَى والآفاقُ ، المُؤْتَمَرُ الدَّوْلِيُّ لتحقيق التُّراث العربِيِّ الإِسْلامِيِّ ،منشورات جامعة آل البيت، إعداد ، وتحرير الدكتور محمد الدروبي ، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م : ١/ ٩٧ – ١١٠ .

٣٣ – أسْلُوْبُ الاسْتِثْناءِ في الدِّراساتِ القَدِيْمَةِ ، والحَدِيْثَةِ ضِمْن كِتابِ تذْكارِيّ للمَرْحُوْم الدّكتور خالد عبد الكريم المِيْعان بعِنوان : الغائِبُ الحاضِرُ ، مارس ٢٠١٤م : ١٦٨ .

(ب) الكُتب:

١ – ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من المسائل-عمان-دار عمار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

٢– معجم الأفعال التي حذف مفعولها غير الصريح في القرآن الكريم،عمان-دار عمار للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٣ –الحذف في المثل العربي،عمان-دار عمار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

٤ – الحمل على الجوار في القرآن الكريم، الرياض-مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

٥ – التأويل النحوي في القرآن الكريم،م، عمّان – دار جرير للنشر-والتّوزيع، ٢٠١١م (رسالة دكتوراه من كلية دار العلوم/ جامعة القاهرة، مرتبة الشرف الأولى، ١٩٨١م).

٦ – ابن خالويه وأثره في النحو والصرف، رسالة ماجستير-جامعة الكويت، التوصية بطبع البحث على نفقة الجامعة.

٧ –المبتدأ والخبر في القرآن الكريم عمان-دار عمار للنشر والتوزيع، الطبعة الأول، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٨ – رسالة أي المشددة، للشيخ عثمان النجدي، شرح وتحقيق، عمان-دار عمار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٩ - اعتراض الشرط على الشرط، لابن هشام الانصاري، شرح وتحقيق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، عمان-دار عمار للنشر والتوزيع.

١٠ - مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى: "إن رحمة الله قريب من المحسنين"، لابن هشام الأنصاري، شرح وتحقيق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م عمان-دار عمار للنشر والتوزيع.

١١ - ظاهرة القلب المكاني في العربية، عللها وأدلتها، وتفسيراتها، عمان-دار عمار للنشر والتوزيع، ومؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، نشر بدعم من جامعة مؤته.

١٢ - فن الترقيم، وأصوله وعلاماته في العربية، عمان- دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١١م.

١٣ - ظاهرة التغليب في العربية، ظاهرة لغوية اجتماعية، دار عمار للنشر والتوزيع، نشر بدعم من جامعة مؤته، الطبعة الاولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

١٤ - فن الإملاء في العربية، جزآن، عمان- عمّان- دار جرير للنشر والتّوزيع، ٢٠١١م..

١٥ - تنبيه الألباب على فضائل علم الأعراب، للشنتريني، تحقيق ودراسة، دار عمار للنشر والتوزيع ١٩٩٤م.

١٦ - جموع التكسير في العربية، وهو في ثمانية أجزاء، قيد الطبع، عمَّان- دار جرير للنَّشْر، والتَّوزيع، ٢٠١٠م.

١٧ - الكوفيون في النحو، والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، عمان-دار عمار للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م.

١٨ - لهجة الإمارات العربية المتحدة، وما يمكن أن توسم به دلاليا، وصرفيا، ثمانية أجزاء، وهو قيد الطَّبع، عمَّان- دار جرير للنَّشر، والتَّوزيع، ٢٠١٠م

١٩ - تطبيقات لغوية للصف التاسع، بالاشتراك.

٢٠ - أسلوب الاستثناء والمحورية، عَمّان- دار جرير للنَّشر والتَّوزيع، ٢٠١٢م.

٢١ - بناء فاعول في لهجة الإمارات المتحدة وأصالته في العربية، عمّان - دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م.
٢٢ - انزياح اللسان العربي الفصيح والمعنى، دار عمان - دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٢م.
٢٣ - القطع نحويا والمعنى، دار عمارل للنشر والتوزيع-عمان، ٢٠٠٨م.
٢٤ - وسائل المدح والذم والتعجب في العربية، دار عمار للنشر والتوزيع-عمان، ٢٠٠٨م.
٢٥ - المتشابه اللفظي في شواهد سيبويه النثريَّة والمعنى، عمّان - دار جرير للنَّشر، والتَّوزيع، ٢٠١٠م..
٢٦ - تَوهُّم النُّحاة في جَمْع التَّكسير، عَمَّان - دار جرير للنّشر، والتَّوزيع، ٢٠٠٩م.
٢٧ - معجم ألفاظ لهجة الإمارات وتأصيلها، إصدار مركز زايد للتراث والتاريخ، ط١، ٢٠٠٨م.
٢٨ - سيميائيَّة التَّواصل والتّفاهم في التراث العربيّ القديم، عمّان - دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م. .
٢٩ - نحو اللغة العربية الوظيفي في مقاربة أحمد المتوكّل، عمَّان - دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١١م.
٣١ - معجم أعلام الإناث في دولى الكويت - سِيمبائِيّاً، وتَأْصِيليّاً، عمّان - دار جرير للنشر، والتوزيع، ٢٠١٥م.
٣٢ - معايشتي للنحو، والصرف، عمان - دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م.
٣٣ - السور القرآنيَّة ذوات البؤرة الاستفهاميّة النَّواة نصِّياً وتَداوُلِيّاً، عمان - دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٥م.
٣٤ - الحالُ (فَضْلَةٌ نحويَّة ذاتُ وَظِيْفَةٍ دَلالِيَّةٍ)، عمَّان - دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٥م.

٣٥ - المَفْعُوْلُ فيه (فَضْلَةٌ نَحويَّة ذاتُ وَظِيْفَةٍ دَلالِيَّةٍ)، عمَّان - دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٥م.

٣٦ - المَفْعُوْلُ لَهُ (فَضْلَةٌ نَحويَّة ذاتُ وَظِيْفَةٍ دَلالِيَّةٍ)، عمَّان - دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٥م.

٣٧ - المَفْعُوْلُ المُطْلَقِ (فَضْلَةٌ نَحْويّة ذاتُ وَظِيْفَةٍ دَلالِيَّةٍ)، عمَّان - دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٣م.

٣٨ - التَّمْييز في الكَلامِ العَرَبِيِّ (فَضْلَةٌ نَحوية ذاتُ وَظِيْفَةٍ دَلالِيَّةٍ)، عمَّان - دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠١٥م

٣٩ - ابن جنِّيٍّ في بعض إيماءاتِهِ والمناهج اللغويَّة المعاصرة، عمَّان - دار جَرِيْر للنشر والتوزيع، ٢٠١٥ م.

٤٠ - المَفْعُوْلُ مَعَهُ فَضْلَةٌ نَحْوِيَّةٌ ذاتُ وَظِيْفَةٍ دَلالِيَّةٍ، عمان - دار جَرِيْر للنَّشرِ والتَّوْزِيْعِ، الطَّبْعَة الأُوْلَى، ٢٠١٦م.

٤١ - تَدارِيْبُ نَحْوِيَّةٌ، وصَرْفِيَّةٌ شامِلَةٌ مِنْ خِلالِ شَواهِدَ مِنَ المَثَلِ العَرَبِيِّ، عَمّان - دار جَرِيْر للنّشْر، والتَّوْزِيْع، الطبعة الأُوْلَى، ٢٠١٦م.

٤٢ - الإِجاباتُ الوافِيَةُ عَنْ (تَدارِيْب نَحْوِيَّةٌ، وصَرْفِيةٌ شامِلةٌ مِنْ خِلالِ شَواهِدَ مِنَ المَثَلِ العَرَبِيِّ)، عمّان - دار جَرِيْر للنّشْر، والتَّوْزِيْع، الطبعة الأُوْلَى، ٢٠١٦م.

٤٣ الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ وتَداخُلُ أَبْنِيَتِها بأَبْنِيَةٍ أُخْرَى، عَمّان - دار جَرِيْر للنّشْر، والتَّوْزِيْع، الطبعة الأُوْلَى، ٢٠١٦م.

(ج) كتب لَمَّا تَكْتَمِلْ:

(١) معجم المعتلّ في العربيّة.

(٢) تَوسعة التّركيب اللّغوي، وتطويلُه والدَّلالَةُ.


أ. علاء الدين شوقي
www.lisanarb.com

دار جرير
للنشر والتوزيع
www.darjareer.com